طغيان البنك العالمي

الأجندة الخفية لإجماع واشنطن

إريك توسان





معلومات الإصدار

التعريب: أطاك المغرب

التصفيف: أطاك المغرب

المؤلف: إريك توسان

إعداد الجداول والمبيانات: أطاك المغرب

التدقيق اللغوي: أطاك المغرب

صورة الغلاف: جزء من لوحة بافل إيجيس كما استخدمت في الحملة الأمريكية اللاتينية صرخة المقصيين، 1999.

المطبعة: sudpub communication

الناشر: أطاك المغرب عضو لجنة إلغاء الديون غير الشرعية

الإيداع القانوني: Dépôt Légal : 2019MO0168

الرقم الدولي: ISBN :978-9920-9547-3-0

النسخة الأصلية بالفرنسية: Eric Toussaint, Banque mondiale : Le Coup d'Etat permanent. L'Agenda caché du Consensus de Washington. CADTM-Syllepse-Cetim, Liège-Paris-Genève, 2006, 310p. CADTM ISBN 2-930443-00-6 Syllepse ISBN 2-84950-058-5

تاريخ الإصدار: فبراير 2019

الفهرس

إهداء

هذا العمل مهدى لدُنيز كومان Denise Comanne

التي أناضل برفقتها منذ قرابة ربع قرن من أجل العدالة الشاملة وتحرر المضطهدين الذاتي. كانت دنيز قادرة على استبعاد الموعد الذي حدده لها الموت يوم 13 نوفمبر ...2005[1]

إلى جميع الذين واللواتي يناضلون من أجل الظفر بالكرامة.

إلى أولئك الذين واللواتي يواجهون مضيق جبل طارق، وريو غراندي وجميع الأسوار المشينة المشيدة بأوامر من حكومات البلدان الغنية جدا.

1 أفلتت دُنيز من الموت في 2005 وماتت في 2010

شكر

أتوجه بشكري الخالص إلى دُنيز، وداميان مييه اللذان اللذين بدونهما ما أمكن إنجاز هذا العمل. لقد قاما بدور لا غنى عنه في البحث الوثائقي كما في إعادة القراءة الشاملة وتحرير بعض المقاطع. وشكر خاص لفرجيني دو رومَنيه على تعاونها في البحث والتدقيق والتصميم. دون نسيان المساعدة القيمة من سيباستيان دبلين من أجل إنجاز الجداول والبحث عن الوثائق.

ساعدت إليزابيث آن ، وفيكي بريول، وفيرجني دو رومَنيه، وجوديت هاريس، وكريستين پانيول في ترجمة الاستشهادات الأصلية باللغة الإنجليزية إلى الفرنسية.

أود أيضا أن أشكر على مساعدتهم، واهتمامهم اللطيف، وانتقاداتهم، وتشجيعاتهم، وتفهمهم، كلا من جلبير الأشقر، ودانييل ألڤيرن وبيار كارون، وإيت بينير، وأوليفييه بونفون، ويانيك بوفي، وسوزان كومان، وفريدي ديلابا، وجوليا جيرار، ودُنيز لاغاش، وداليه لوكسنبورغ، وأليس مينيت، وأييت موريكن، وغييرمو بارودي، وغريسلدا بينيرو، وراوول كيروز، وهوغوروبزدياز، وخوان تورتوسا، والأصدقاء في الشبكة العالمية للجنة من أجل إلغاء الديون غير الشرعية في النيجر، ومالي، والسينغال، والكونغو برازافيل، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والكوت ديفوار، وتونس، وسوريا، والمغرب، والهند، ووكولومبيا وفنزويلا وفرنسا وسويسرا وبلجيكا وفريق CADTM بأكمله.

بصدد هذا الكتاب

هذا الكتاب ثمرة عمل بدأ منذ أربعة عشر عامًا. بدأ تحريره الفعلي في مارس 2004 واستغرق عامين.

يتشكل المرجع الرئيسي من الوثائق التي ينتجها البنك العالمي نفسه، في المجموع أزيد عن من 15000 صفحة. كما اطلعت على العديد من التقارير والدراسات التي أنجزتها مؤسسات دولية أخرى، خاصة مؤسسات صندوق النقد الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية (الأونكتاد) ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصاديين (OCDE Organisation de coopération et de développement économiques)، وبنك التسويات الدولية. وكانت كتب ودراسات حوالي خمسين مؤلفًا مختلفًا أنتجوا تحليلات ذات صلة بالموضوع مفيدة لي جدًا (أنظر البيليوغرافيا).

أنجزت خلال السنوات الست عشرة الماضية، بشكل رئيسي للجنة من أجل إلغاء الديون غير الشرعية CADTM، أكثر من خمسين مهمة وإقامة في البلدان النامية، خاصة في أمريكا اللاتينية، ولكن أيضا في أفريقيا وآسيا وأوروبا الوسطى والشرقية. إن التحليل الذي تم تطويره في هذا الكتاب يدين بالكثير لهذه المهام العديدة ولجميع الذين التقيت بهم في هذه المناسبات.

كانت لي علاقات مباشرة مع سلطات بعض البلدان النامية؛ وقد أسهم هذا أيضًا في تطوير هذا التحليل. وتتبوأ، من بين هذه الاتصالات، الدعوة التي أصدرتها وزارة اقتصاد تيمور الشرقية في آذار / مارس 2003 ، وتلك التي قدمها برلمان فنزويلا (لأول مرة في عام 1997، ثم عدة مرات بين عامي 2003 و2006)، دون نسيان اتصالات منتظمة مع لويس إناسيو لولا دا سيلفا منذ عام 1990 بما في ذلك اجتماع في يونيو 2003 عندما كان رئيسا للبرازيل[1]. ومنذ عام 1995، عقدت أيضًا عدة اجتماعات ومناقشات حضورية بصفتي رئيس شبكة CADTM في بلجيكا مع ثلاثة وزراء مالية بلجيكيين: فيليب ميستات (الرئيس الحالي لبنك الاستثمار الأوروبي)، وجان جاك فيزوغ وديدييه ريندرس. ومنذ عام 1998، عقدت اجتماعات منتظمة مع مديري البنك العالمي وصندوق النقد الدولي البلجيكيين في واشنطن. وأخيرا، شاركت في مناظرات عامة مع كبار موظفي البنك العالمي وصندوق النقد الدولي في براغ وجنيف وبروكسل.

لقد شكلت الاتصالات المتكررة مع أناس بسطاء في مختلف البلدان النامية، والعلاقات

1 انظر اريك توسان. 2004. المالية ضد الشعوب. البورصة أو الحياة. الفصل 16. دراسة حالة: البرازيل ، ص. 414-389 .

الدائمة مع حركاتهم الاجتماعية، البوصلة التي اعتمدتها باستمرار في تأليف هذا الكتاب.
وثلاثة فصول من هذا الكتاب مأخوذة من أطروحة الدكتوراه في العلوم السياسية التي دافعت عنها في نوفمبر 2004 بجامعتي لييج وباريس VIII[2].
يعتمد هذا الكتاب مقاربة كرونولوجية لتحليل البنك العالمي من البدايات حتى عام 2006. ويولي اهتماما خاصا لوضع سياسة البنك في سياقها السياسي والجيوستراتيجي.
بالإضافة إلى ذلك، هناك خمس دراسات قطرية توضح سياسة البنك العالمي: الفلبين (1946-1986)، وتركيا (1980-1990)، وإندونيسيا (1947-2005)، وكوريا الجنوبية (1945-1998)، والمكسيك (1970-2005). ويوضح الكتاب الدوافع السياسية والاقتصادية والإستراتيجية للحكومة الأمريكية تجاه البنك العالمي. وفي الجزء الأخير من الكتاب، تتم مناقشة إمكانية مقاضاة البنك العالمي. وأرفقت بالكتاب جداول ورسوم بيانية، وبطاقة تعريفية بمجموعة البنك العالمي ومعجم مصطلحات.
بالنظر إلى اتساع الموضوع، سيتم تناول جملة إشكاليات في كتاب لاحق، بعنوان البنك العالمي: الرعب الإنتاجوي. ويتعلق الأمر، من بين مواضيع أخرى، بالمواضيع التالية: دعم البنك العالمي للنموذج الإنتاجوي وتأثيره على البيئة؛ ورؤية البنك العالمي للفقر؛ والثلاثي البنك العالمي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية؛ وسياسة البنك بشأن النساء؛ ودراسات قطرية جديدة (جمهورية الكونغو الديمقراطية والعراق).
كما ورد في الشكر، لم يكن لهذا الكتاب أن يكتمل بدون مساعدة الأشخاص المقربين لي. لكن مسؤولية التحليلات التي تم تطويرها هنا تقع على كاهلي كاملة ولا تلزم سواي. إن تعميمها، وإغناءها، وتعديلها، وبالطبع، تطبيقها على أوسع نطاق ممكن هو أمنيتي الأعز، من أجل تحقيق تحرر معذبي الأرض، الذي هو في الجوهر نضال حياة بكاملها.
إ.ت
15 أبريل 2006

2 يتعلق يتعلق الأمر بالفصول 3 و5 و6 من توسان، إريك. 2004. الرهانات السياسة لنشاط البنك العالمي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي تجاه العالم الثالث، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة لييج وجامعة باريس الثامنة، السنة الأكاديمية 2003 - 2004 ، ص 354.

المصطلحات المستخدمة لتسمية البلدان النامية

مفردات منحازة

تعبر المصطلحات المستخدمة في تسمية مختلف فئات البلدان عن التباينات النظرية والسياسية في التحليل والإستراتيجية. وتتعلق هذه التباينات بشكل عام بالمحتويات الاجتماعية للمفاهيم الاقتصادية: فغالبا ما يتم عرض مقولات الاقتصاد كانعكاس لقوانين طبيعية ليس فيها للعلاقات الاجتماعية ولميزان القوى غير مقام ضئيل. هكذا، يهيمن إلى حد بعيد تصور التخلف كمجرد تأخر بسيط يُعزى إلى أسباب طبيعية.

1- البلدان المتخلفة: إنه المصطلح الأقدم، لكنه تراجع تدريجيا لأنه ينطوي على إشارة إلى البلدان المتقدمة كمرجع، ولأنه سرعان ما بدا قدحيا.

2- البلدان السائرة في طريق النمو أو النامية: هذه التعابير أقل تحقيرًا من الأولى، لكنها تندرج في إشكالية التأخر نفسها. وعلاوة على ذلك، تحكم مسبقا بتحسن للوضع ليس مُثبتا دوما.

3- البلدان الأقل نمواً: المصطلح المستخدم في تصنيفات الهيئات الدولية ولكنه يجمع كل العيوب السابقة.

4- العالم الثالث: مصطلح اخترعه ألفريد سوفي[1] عام 1952 (بالقياس إلى الطبقة الثالثة) والذي شهد نجاحًا كبيرًا خلال الحرب الباردة لتسمية جميع الدول التي أبدت إرادة استقلال سواء عن الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفياتي. أمران جعلا استخدام المصطلح أكثر حساسية على الرغم من استمرار عادة استعماله: من جهة، زوال الاتحاد السوفييتي والكتلة المحيطة به، ومن ناحية أخرى تنامي تباين بلدان العالم الثالث السابقة.

5- البلدان الفقيرة: مصطلح يركز على الفقر الاقتصادي لغالبية سكان البلدان المعنية.

1 ألفريد سوفي: "نتحدث بدون تردد عن عالمين إثنين (العالم الرأسمالي والعالم الاشتراكي، ملاحظة المؤلف)، وحربهما المحتملة، وتعايشهما، وما إلى ذلك، متناسين أحيانا كثيرة أن هناك واحدًا ثالثا، والأهم، وباختصار، الأول في التسلسل الزمني. إنه مجموع ما يسمى وفق الأمم المتحدة بالبلدان المتخلفة. (...) دخلت البلدان المتخلفة، والعالم الثالث، مرحلة جديدة (...). لأن هذا العالم الثالث، في النهاية، المقصي، والمستغَل، والمحتقر مثل الطبقة الثالثة، يريد، هو أيضًا، أن يكون شيئًا" الأبسيرفاتور، 14 غشت 1952، عدد 118، ص 14.

يحجب هذا التباينات الصارخة الموجودة هناك. وفضلا عن ذلك، عدد من الدول التي تعتبر فقيرة هي في الواقع غنية جدًا بالموارد الطبيعية، علاوة عن ثروتها الثقافية. يجب بالأحرى الحديث عن دول مُستَغلَّة.

6- بلدان الجنوب: لفظ ملائم للتنديد بالفجوة مع بلدان شمال الكوكب المتطورة والمهيمنة غالبا، ولكنه ينطوي على عيب مزدوج بتجاهل استثناءات عديدة من هذا التصنيف الجغرافي وبالإيحاء بقدرية طبيعية.

7- بلدان المحيط: مصطلح ينتمي إلى الإشكاليات البنيوية والماركسية التي تبرز ظاهرة الهيمنة داخل الرأسمالية العالمية التي تسيطر فيها أكثر البلدان تصنيعا التي تتبع سياسات إمبريالية.

8- البلدان الصاعدة: مصطلح يشير إلى الاقتصادات التي شرعت في عملية إنمائية أكيدة تجعلها منفصلة عن العالم الثالث الأكثر تجانسا سابقا. وتمثل الصين والهند والبرازيل الأمثلة الرئيسية؛ وغالباً ما يُستعاض عن هذا اللفظ بعبارة "الأسواق الصاعدة" وتعبر هذه الاستعاضة عن الرؤية النيوليبرالية لتنمية لا يمكن تحقيقها إلا بالاندراج في قسمة العمل الدولية التي تفرضها العولمة المالية.

9- البلدان الانتقالية: تعبير ملطف عن بلدان أوروبا الشرقية، التي دخلت عقب انهيار الاتحاد السوفييتي، سيرورة إعادة الرأسمالية.

تنبيه: على الرغم من هذا، ستُستعمل المصطلحات التالية في هذا الكتاب كمرادفات: العالم الثالث وبلدان الجنوب والجنوب وبلدان المحيط، والبلدان النامية. وتقع دول الكتلة السوفياتية السابقة ضمن بلدان المحيط.

وتستخدم هذه المصطلحات عموما في مقابل: الثالوث، البلدان الرأسمالية المصنعة (الرئيسية)، بلدان الشمال، الشمال، والمركز، والبلدان الامبريالية، المعتبرة كذلك مترادفات.

المقدمة

طغيان البنك العالمي

إن قائمة الحكومات الناتجة عن الانقلابات العسكرية المدعومة من البنك العالمي مذهلة. نذكر ضمن أبرز الأمثلة الشهيرة دكتاتورية الشاه في إيران بعد إطاحة رئيس الوزراء مصدق في العام 1953، والديكتاتورية العسكرية في غواتيمالا التي أقامتها الولايات المتحدة بعد إطاحة الرئيس جاكوبو أربينز المنتخب ديمقراطيا في العام 1954، ودوفالييه في هايتي من عام 1957، والجنرال بارك تشونج هي في كوريا الجنوبية من عام 1961، ودكتاتورية الجنرالات البرازيليين منذ العام 1964، وموبوتو في الكونغو وسوهارتو في إندونيسيا منذ العام 1965، و ديكتاتورية قادة جيش التايلاند منذ العام 1966، وعيدي أمين دادا في أوغندا والجنرال هوجو بانزر في بوليفيا عام 1971، وفرديناند ماركوس في الفلبين منذ عام 1972، وأوغستو بينوشيه في تشيلي، وجنرالات أورغايان وهابياريمانا في رواندا منذ عام 1973، والطغمة العسكرية في الأرجنتين منذ عام 1976، ونظام أراب موي في كينيا منذ عام 1978، والديكتاتورية في باكستان منذ عام 1978، وانقلاب صدام حسين في عام 1979 والدكتاتورية العسكرية التركية منذ العام 1980.

ونشير أيضا، من بين طغاة آخرين دعمهم البنك العالمي، إلى سوموزا في نيكاراغوا وتشاوشيسكو في رومانيا. ولا يزال بعضهم في السلطة اليوم: النظام الديكتاتوري في الصين، وديكتاتورية ديبي في تشاد، وبن علي في تونس، ومشرف في باكستان، من بين آخرين كُثر. يجب أن نتذكر أيضا مساندة أنظمة مستبدة في أوروبا: الجنرال فرانكو في إسبانيا والجنرال سالازار في البرتغال.[1]

بجلاء فائق دعم البنك العالمي بشكل منهجي أنظمة مستبدة سواء ناتجة عن انقلابات عسكرية أو غيرها، تنفذ سياسات ضد التطلعات الاجتماعية وترتكب جرائم ضد الإنسانية. وأبان البنك عن انتهاك تام للمعايير الدستورية لبعض دوله الأعضاء. لم يتردد قط في دعم انقلابيين عسكريين ومجرمين طيعين اقتصاديا بوجه حكومات ديمقراطية. وهذا لسبب بديهي: فهو يعتبر احترام الحقوق الإنسانية (نفضل هذا التعبير على «حقوق الإنسان») خارج مهمته.

---

1 منح البنك العالمي قروضا للبرتغال حتى عام 1967

ويجب عدم نسيان دعمه لنظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا من عام 1951 حتى عام 1968. لقد رفض البنك العالمي صراحة تنفيذ قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1964، يلزم كل وكالات الأمم المتحدة بوقف دعمها المالي لجنوب أفريقيا لأنها تنتهك ميثاق الأمم المتحدة. يجب ألا يظل هذا الدعم وما يترتب عنه من انتهاك للقانون الدولي بلا عقاب.

أخيراً، كما يُظهر هذا الكتاب، منح البنك العالمي بانتظام، في سنوات 1950 و1960، قروضاً للقوى الاستعمارية ولمستعمراتها من أجل مشاريع تتيح زيادة استغلال الموارد الطبيعية والشعوب لصالح الطبقات الحاكمة في المراكز الامبريالية. في هذا السياق، رفض البنك العالمي تطبيق قرار للأمم المتحدة متبنى عام 1965 يدعوه إلى الامتناع عن دعم البرتغال ماليا وتقنيا طالما لم يتخل عن سياسته الاستعمارية.

وفي ما بعد، جرى فرض الديون، التي تعاقدت عليها المستعمرات البلجيكية والبريطانية والفرنسية مع البنك العالمي بقرار من السلطة الاستعمارية، على البلدان الجديدة لحظة استقلالها.

يكتسي دعم البنك العالمي للأنظمة الديكتاتورية شكل مساعدة مالية وكذا مساندة فنية واقتصادية. و أمكن بفضل هذا الدعم لتلك الأنظمة أن تبقى في السلطة وترتكب المزيد من الجرائم. كما أسهم البنك العالمي في عدم عزل هذه الأنظمة في الساحة الدولية لأن تلك القروض والمساعدات الفنية سهلت دوما العلاقات مع البنوك الخاصة والشركات متعددة الجنسية. وفرض النموذج النيوليبرالي نفسه تدريجياً على نطاق عالمي منذ ديكتاتورية بينوشيه في تشيلي عام 1973 وفيرديناند ماركوس في الفلبين عام 1972. وقد حظي هذان النظامان بدعم نشط من البنك العالمي. وعندما سقطت هكذا أنظمة مستبدة أجبر البنك العالمي بشكل منهجي الأنظمة الديمقراطية التي أعقبتها على سداد الديون التي تعاقد عليها سابقوها. باختصار، تحول دعم البنك العالمي المالي المتواطئ للديكتاتوريات إلى عبء على الشعوب. بات على هذه الأخيرة اليوم أن تدفع ثمن الأسلحة التي اشتراها الطغاة لقمعها.

انهار عدد كبير من الديكتاتوريات، في سنوات 1980 و1990، بعضها بضربة قوية من حركات ديمقراطية. وغالبا ما قبلت الأنظمة التي أعقبتها السياسات التي أوصى بها أو فرضها البنك العالمي وصندوق النقد الدولي واستمرت في سداد ديون رغم طابعها الكريه. بعد فرضه من قبل الأنظمة الديكتاتورية، تم الحفاظ على النموذج النيوليبرالي

بفعل عبء الديون والتقويم الهيكلي الدائم. في الواقع، منذ الإطاحة بالدكتاتوريات أو انهيارها، قامت الحكومات الديمقراطية بتنفيذ سياسات في قطيعة مع المحاولات الرامية إلى وضع نموذج إنمائي مستقل جزئيا. عموما، استتبعت المرحلة الجديدة للعولمة، المبتدئة في الثمانينيات لحظة تفجر أزمة الديون، زيادة خضوع البلدان النامية (بلدان المحيط) للبلدان الصناعية (بلدان المركز).

أجندة إجماع واشنطن الخفية

منذ انطلاق أنشطة البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، أتاحت آلية فهمها بسيط وإرساؤها معقد في الآن ذاته إخضاع قراراتهما الرئيسية لتَوجُّهات حكومة الولايات المتحدة الأمريكية. أمكن أحيانا لبعض الحكومات الأوروبية (بريطانيا أو فرنسا أو ألمانيا بشكل خاص) أو اليابان أن تُبدي رأيها، لكن الحالات نادرة. حدثت أحيانا خلافات بين البيت الأبيض وقادة البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، ولكن تحليلا تاريخيا دقيقا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، يُظهر أن حكومة الولايات المتحدة قد فرضت دائما بالفعل وجهة نظرها في المجالات التي تهمها مباشرة.

تهدف الأجندة الخفية لإجماع واشنطن إلى الحفاظ على زعامة الولايات المتحدة عالميا وتحرير الرأسمالية من القيود المفروضة عليها في أعقاب الحرب العالمية الثانية. نتجت هذه القيود عن تحركات اجتماعية قوية ببلدان الجنوب كما بلدان الشمال، وعن بداية تحرر بعض الشعوب المستعمَرة، وعن محاولات خروج من الرأسمالية. كما ينطوي إجماع واشنطن على تكثيف النموذج الإنتاجوي.

عزز البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، في العقود الأخيرة، وفقًا لإجماع واشنطن، وسائل ضغطهما على بلدان كثيرة بالاستفادة من الوضع الناجم عن أزمة الديون. قام البنك العالمي بتطوير فروعه (مؤسسة التمويل الدولية، وكالة ضمان الاستثمار متعدد الأطراف ، المركز الدولي لتسوية نزاعات الاستثمار)، وذلك لنسج شبكة تكون عُقدها مشدودة بإحكام متزايد.

على سبيل المثال، يمنح البنك العالمي قرضاً بشرط خصخصة منظومة التوزيع والصرف الصحي. ونتيجة لذلك، تُباع الشركة العمومية لاتحاد شركات خاص، نجد ضمنه، كأن الأمر صدفة، مؤسسة التمويل الدولية، أحد فروع البنك العالمي.

وعندما يتمرد السكان المتضررون من هذه الخصخصة ضد الزيادة الحادة في الأسعار وضد تردي جودة الخدمات، وتنقلب السلطات ضد الشركة متعددة الجنسيات النَّهَّابَةُ، تُسند تسوية النزاع إلى المركز الدولي لتسوية نزاعات الاستثمار، قاضيا وطرفا معا.

وهكذا نصل إلى وضع تسيطر فيه مجموعة البنك العالمي على جميع المستويات: 1) تنفيذ عمليات الخصخصة وتمويلها (البنك العالمي)؛ 2) الاستثمار في الشركة المخصخصة (مؤسسة التمويل الدولية)؛ 3) ضمان هذه الشركة (وكالة ضمان الاستثمار متعدد الأطراف)؛ 4) تسوية المنازعات (المركز الدولي لتسوية نزاعات الاستثمار).

هذا بالضبط ما حدث في إل ألتو El Alto ببوليفيا في الفترة 2005-2004.

كما أن التعاون بين البنك العالمي وصندوق النقد الدولي أمر أساسي لممارسة أقصى ضغط على السلطات العمومية. وبقصد إتمام إخضاع المجال العام والسلطات، ومن أجل زيادة تعميم النموذج النيوليبرالي، يمتدُّ تعاون هاتين المؤسستين إلى منظمة التجارة العالمية منذ تأسيسها عام 1995.

ويمثل هذا التعاون الأوثق بشكل متزايد بين البنك العالمي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية جزءا من أجندة إجماع واشنطن. وإن فرقا جوهريا يفصل أجندة إجماع واشنطن المعلنة عن نسختها المخفية.

تروم الأجندة المعلنة تقليص الفقر بالنمو الاقتصادي، وحرية عمل قوى السوق، والتبادل الحر وأخف تدخل للسلطات العمومية. وتهدف الأجندة الخفية، المطبقة في الواقع، إلى إخضاع المجالين العام والخاص لكل المجتمعات الإنسانية لمنطق السعي إلى أقصى قدر من الأرباح في إطار الرأسمالية. ويؤدي تنفيذ هذه الأجندة الخفية إلى إعادة إنتاج الفقر (لا تقليصه) وزيادة صنوف التفاوت. ويفضي إلى ركود أو حتى تدهور شروط حياة غالبية سكان العالم، إلى جانب تركُّز متعاظم للثروة. كما يستتبع استمرار تدهور التوازنات البيئية، ما يُعرّض مستقبل البشرية ذاته للخطر.

تتمثل إحدى مفارقات الأجندة الخفية العديدة في قيام الحكومات المتحالفة مع الشركات متعددة الجنسية، باسم إنهاء دكتاتورية الدولة وتحرير قوى السوق، باستعمال إكراه مؤسسات عمومية متعددة الأطراف (البنك العالمي-صندوق النقد الدولي-منظمة التجارة العالمية) لفرض نموذجها على الشعوب.

القطيعة كمخرج

لهذه الأسباب يلزم القطع جذريا مع إجماع واشنطن ومع النموذج الذي فرضه البنك العالمي.

يجب ألا يُفهم إجماع واشنطن على أنه آلية سلطة ومشروع يقتصران على حكومة واشنطن المحصنة بثالوثها الجهنمي: البنك العالمي-صندوق النقد الدولي-منظمة التجارة العالمية. فاللجنة الأوروبية، ومعظم حكومات أوربا، والحكومة اليابانية تتبنى إجماع واشنطن وتترجمه إلى لغاتها الخاصة، ومشاريعها الدستورية، وبرامجها السياسية.

إذا اقتصر القطع مع «إجماع واشنطن» على إنهاء الزعامة الأمريكية التي يدعمها ثالوث البنك العالمي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، فلن يكون بديلاً لأن القوى العالمية الكبرى الأخرى مستعدة لمواصلة دور الولايات المتحدة الأمريكية نحو أهداف مماثلة. لنتخيل أن الاتحاد الأوروبي حل مكان الولايات المتحدة في زعامة العالم، لن يُحسّن الأمر جوهريا وضع شعوب الكوكب لأنه يمثل مجرد استبدال قطب رأسمالي من الشمال بآخر (أحد أقطاب الثالوث). ولنتخيل إمكانا آخر: تشكيل قطب من الصين - البرازيل - الهند - جنوب أفريقيا - روسيا يأخذ مكان دول الثالوث. إذا كان هذا القطب محكوما بمنطق الحكومات القائمة الراهن وبالنظام الاقتصادي الذي ينظمها، فلن يكون هناك أيضا أي تحسن حقيقي.

يجب الاستعاضة عن إجماع واشنطن بإجماع للشعوب قائم على رفض الرأسمالية.

يجب الطعن جذريا في مفهوم التنمية وثيق الارتباط بالنموذج الإنتاجوي. إذ يستبعد نموذج التنمية هذا حماية المزروعات وتنوعها؛ ويستنزف الموارد الطبيعية ويُدمر البيئة بكيفية لا رجعة فيها. وينظر هذا النموذج إلى تعزيز الحقوق الإنسانية كهدف طويل الأمد (والحال أننا سنكون جميعا موتى على المدى الطويل)؛ وغالبا ما يعتبر تعزيز الحقوق الإنسانية عقبة أمام النمو؛ ويرى هذا النموذج في المساواة عائقا أو حتى خطرا.

تحطيم دوامة الديون الجهنمية

لقد ثبت فشل تحسين ظروف معيشة الناس بواسطة المديونية العمومية. يدعي البنك العالمي أن تنمية البلدان النامية[2] تستدعي لجوءها للديون الخارجية وجذب الاستثمارات الأجنبية. وتستخدم هذه الاستدانة أساسا لشراء التجهيزات وسلع الاستهلاك من البلدان الصناعية. وتدل الوقائع، يوما بعد يوم، على مدى عقود، أن ذلك لا يفضي إلى التنمية.

وفقًا للنظرية الاقتصادية السائدة، يُعزى تأخر تنمية الجنوب إلى نقص رؤوس الأموال المحلية (نقص الادخار المحلي). ودائما حسب النظرية الاقتصادية المهيمنة، يتعين على البلدان الراغبة في الشروع في تنميتها أو تسريعها أن تلجأ للرساميل الخارجية عبر ثلاث طرق: أولا، الاستدانة الخارجية. ثانيا، جذب الاستثمارات الأجنبية؛ ثالثاً، زيادة الصادرات للحصول على العملة الصعبة الضرورية لشراء السلع الأجنبية التي تتيح مواصلة نموها. والمقصود أيضا بالنسبة للبلدان الأفقر جذب هبات بالتصرف كتلاميذ نجباء للبلدان المتقدمة.

يدحض الواقع هذه النظرية، فالبلدان النامية هي من يزود البلدان الصناعية بالرساميل، وبوجه خاص الاقتصاد الأمريكي. حتى أن البنك العالمي يعترف بذلك بقول: «إن البلدان النامية، بمجملها، مُقرضة صافية للبلدان المتقدمة»[3]. في الفترة 2004-2005، أدى تضافر انخفاض أسعار الفائدة إلى حد ما، وتناقص أقساط المخاطر وارتفاع أسعار المواد الخام، إلى زيادة قوية لاحتياطيات الصرف في البلدان النامية. بلغت هذه الأخيرة عام 2004 زهاء 1600 مليار دولار[4]، وهو مبلغ غير مسبوق

---

2 لقد تطورت المفردات المستخدمة لتعيين بلدان قروض التنمية التابعة للبنك العالمي على مر السنين من استخدام مصطلح «المناطق المتخلفة» إلى «البلدان المتخلفة». للوصول إلى مصطلح «بلد نام» ، يطلق على بعضها اسم «البلدان الصاعدة».

3 «كانت البلدان النامية، مجتمعة، مقرضة صافية للبلدان المتقدمة». (البنك العالمي، تمويل التنمية العالمية 2003، 13). وفي طبعة 2005 من Global Development Finance، p. 56 ، يكتب البنك: «البلدان النامية هي الآن مصدر رأس المال لبقية العالم . («

4 المصدر: البنك العالمي، تمويل التنمية العالمية 2005، واشنطن، أبريل 2005 ، ص. 165- وفي نهاية عام 2004، بلغ في البلدان النامية حجم احتياطيات النقد الأجنبي 1.6 مليار دولار (1.591 مليار دولار، انظر الصفحة 165)، وهو أكثر من مجموع دينها العام الخارجي (1.555 تريليون دولار، ص 161). الصين وماليزيا وتايلاند والهند وكوريا الجنوبية لديها احتياطيات النقد الأجنبي أعلى من ديونها العامة الخارجية. تمتلك صناديق الاستثمار الآسيوية مجتمعة احتياطيات من العملات الأجنبية تزيد بأكثر من ضعف الدين العام

يفوق مجموع الديون الخارجية العمومية للبلدان النامية كلها! وبإضافة الرساميل التي أودعها رأسماليو هذه البلدان في بنوك البلدان الصناعية، أي نحو 1500 مليار دولار، يمكن قول إن البلدان النامية ليست مدينة بل دائنة.

لو قامت البلدان النامية بإنشاء بنك تنمية خاص بها وصناديق نقد دولي خاصة بها، يمكنها بسهولة تامة الاستغناء عن البنك العالمي وصندوق النقد الدولي ومؤسسات البلدان الصناعية المالية الخاصة.

ليس صحيحا أن البلدان النامية مضطرة للجوء للاستدانة لتمويل تنميتها. في الوقت الحاضر يفيد القرض بشكل رئيسي لضمان مواصلة تسديد الديون. وعلى الرغم من وجود احتياطيات صرف هامة لا تزيد الحكومات والطبقات الحاكمة المحلية في الجنوب الاستثماروالنفقات الاجتماعية. استثناء واحد في العالم الرأسمالي: الحكومة الفنزويلية التي تنهج سياسة إعادة توزيع لعائدات النفط لصالح الفئات الأكثرتعرضا للاستغلال والتي تواجه جراء ذلك معارضة قوية من الطبقات الحاكمة المحلية والولايات المتحدة. إلى متى سيدوم ذلك؟

لم يسبق أن كان الوضع من وجهة نظر مالية مواتياً بهذا القدرللبلدان النامية. ولا أحد مع ذلك يتحدث عن تغيير قواعد اللعبة. هذا لأن حكومات الصين وروسيا والبلدان النامية الرئيسية (الهند والبرازيل ونيجيريا وإندونيسيا وتايلاند وكوريا الجنوبية والمكسيك والجزائروجنوب إفريقيا) ليست لديها أي نية لتغييرالوضع العالمي لمصلحة الشعوب.

ومع ذلك، بوسع حكومات البلدان النامية الرئيسية ،على المستوى السياسي، إذا أرادت، أن تنشئ حركة قوية قادرة على إدخال إصلاحات ديمقراطية أساسية في النظام المتعدد الأطراف. يمكنها تبني سياسة جذرية: إلغاء الديون وتطبيق حزمة سياسات تقطع مع النيوليبرالية. إن السياق الدولي مواتٍ لأن القوة العالمية الكبرى موحلة حالياً في حرب العراق واحتلال أفغانستان، وتواجه مقاومات قوية في أمريكا اللاتينية مفضية إلى إخفاقات مهينة (فنزويلا وكوبا والإكوادور وبوليفيا...) أو إلى مأزق (كولومبيا).

الخارجي (أو 30٪ أكثرمن إجمالي ديونها الخارجية العامة والخاصة - انظر الجدول ص 161 و 165). تمثل احتياطيات الصين وحدها 7 أضعاف ديونها العامة الخارجية. وبالنسبة لشمال إفريقيا والشرق الأدنى، يبلغ احتياطي النقد الأجنبي 141 مليار دولار، في حين يبلغ الدين العام الخارجي 127 مليار دولار. يبلغ احتياطي الجزائر 41 مليار دولارمقابل دين عام خارجي يبلغ 27 مليار دولار.

أنا مقتنع بأن هذا لن يحدث: لن يُطبق السيناريو الجذري على المدى القصير. فالسواد الأعظم من قادة البلدان النامية الحاليين عالقون تماما بالنموذج الليبرالي الجديد. في معظم الحالات هم مرتبطون بمصالح الطبقات الحاكمة المحلية التي لا تملك أي منظور ابتعاد فعلي عن السياسات التي تفرضها القوى الصناعية (فما بالك الحديث عن قطيعة). يكتفي رأسماليو الجنوب بسلوك ريعي، وعندما يكون الأمر غير ذلك يحاولون كسب حصص في السوق. تلك حال رأسماليي البرازيل، وكوريا الجنوبية، والصين، وروسيا، وجنوب إفريقيا والهند... الذين يطالبون حكوماتهم بالحصول على هذا التنازل أو ذاك من الدول الأكثر تصنيعا في إطار المفاوضات التجارية الثنائية أو متعددة الأطراف. علاوة على ذلك، فإن التنافس والنزاعات بين حكومات الدول النامية، بين رأسماليي الجنوب، حقيقية ويمكن أن تصبح أكثر حدة. تؤدي العدوانية التجارية لرأسماليي الصين أو روسيا أو البرازيل تجاه منافسيهم في الجنوب إلى انقسامات عميقة. عموما يتفقون (سواء فيما بينهم ومع الشمال) على فرض ظروف عمل أسوأ على عمال في بلدانهم بذريعة زيادة تنافسيتهم لأقصاها.

لكن الشعوب سوف تتخلص عاجلاً أم آجلاً من استعباد الديون وتحرر نفسها من الاضطهاد الذي تتعرض له من قبل الطبقات الحاكمة في الشمال والجنوب. وستفرض بنضالها سياسة توزيع عادل للثروة ووضع حد للنموذج الإنتاجوي الذي يدمر الطبيعة والبشرية. وسيكون على السلطات العمومية عندئذ إيلاء أسبقية مطلقة لتلبية الحاجات الإنسانية الأساسية.

ولا بد لتحقيق ذلك من نهج بديل: يجب الفكاك من دوامة الديون الجهنمية دون الوقوع في سياسة إحسان تروم تأبيد نظام عالمي يهيمن عليه كليا رأس المال وبعض القوى الكبرى والشركات متعددة الجنسيات. المقصود إرساء نظام دولي لإعادة توزيع المداخيل والثروات لتعويض النهب الذي أُخضعت له شعوب المحيط ولا تزال طيلة قرون. لا تعطي مثل هذه التعويضات في شكل هبات أي حق للدول الصناعية للتدخل في شؤون البلدان المستفيدة منها. وفي الجنوب يتوجب ابتكار آليات قرار بصدد وجهة الأموال والتحكم باستعمالها من طرف السكان المعنيين والسلطات العمومية المعنية. يفتح هذا حقل تفكير وتجريب شاسع.

من ناحية أخرى، يجب إلغاء البنك العالمي وصندوق النقد الدولي واستبدالهما بمؤسسات عالمية أخرى ذات اشتغال ديمقراطي. يجب أن يكون للبنك العالمي الجديد وصندوق النقد الدولي الجديد، أيا كان اسماهما الجديدان، مهام مختلفة جذرياً عن

سابقيهما. يجب أن تضمن مهامهما تلبية الاتفاقات الدولية حول الحقوق الإنسانية (السياسية، والمدنية، والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية) في مجال الائتمان الدولي والعلاقات النقدية الدولية. ويجب أن تكون هذه المؤسسات العالمية الجديدة جزءا من نظام مؤسسي عالمي على رأسه منظمة للأمم المتحدة تم إصلاحها جذريا. ومن الأولويات الأساسية أن تتلاقى البلدان النامية في أقرب وقت ممكن في كيانات إقليمية مزودة ببنك مشترك وصندوق نقد مشترك. خلال أزمة جنوب شرق آسيا وكوريا في الفترة 1997-1998، فكرت البلدان المعنية في صندوق نقد آسيوي. و أجهض تدخل واشنطن المحادثات. وأجهز نقص إرادة الحكومات المحلية على بقية الأمر. وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، بدأت الحكومة الفنزويلية نقاشًا في 2005-2006 حول إمكان إنشاء بنك للجنوب. وللموضوع بقية.

ثمة أمر لا بد له من وضوح: إذا كان المطلوب تحرر الشعوب وتلبية كاملة للحقوق الإنسانية، فيجب أن تكون المؤسسات المالية والنقدية الجديدة، عالمية أو إقليمية، في خدمة مشروع مجتمعي يقطع مع النيوليبرالية والرأسمالية.

الفصل الأول
أصول مؤسسات بريتون وودز

بقصد تفادي أزمات من قبيل ما شهد العام 1929، وكذا بغية تأمين تزعمها لعالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، انكبت حكومة الولايات المتحدة مبكرا جدا على إنشاء مؤسسات مالية دولية. فوُلد البنك العالمي وصندوق النقد الدولي في بريتون وودز عام 1944. وقد كانت إدارة روزفلت في البداية تؤيد إنشاء مؤسسات قوية قادرة على فرض قواعد على القطاع المالي الخاص، بما في ذلك وول ستريت. لكن رجال البنوك اعترضوا، فتراجع روزفلت. ومن جانب آخر، يوضح بجلاء توزيع الأصوات داخل البنك العالمي وصندوق النقد الدولي إرادة بعض القوى الكبرى ممارسة الهيمنة على بقية العالم.

البدايات[1]

بدأ منذ 1941، في عز الحرب العالمية الثانية، التفكير والنقاش بشأن المؤسسات الدولية الواجب إرساؤها فور انتهاء هذا الصراع الكبير.

في شهر مايو من العام 1942، قدم هاري وايت لفرانكلين روزفلت خطة بعنوان «خطة من أجل صندوق تثبيت للأمم المتحدة وشركائها وبنك للأمم المتحدة لإعادة الإعمار والتنمية «. كان أحد أهدافها إقناع الدول الحليفة التي تخوض حينها حربًا مع دول المحور (ألمانيا وإيطاليا واليابان) بأنه يجب بمجرد حلول السلم اعتماد آليات لمنع وقوع الاقتصاد العالمي في كساد مماثل لكساد سنوات 1930.

وفيما بين عام 1941 ويوليو/تموز 1944، لحظة انعقاد مؤتمر بريتون وودز، تم التخلي عن العديد من مقترحات الخطة الأصلية. ولكن إحداها ستتجسد: إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للإنشاء والتعمير، المعروف أكثر باسم البنك العالمي.

يستدعي فهم جيد للوظيفة المسندة لهاتين المؤسستين العودة إلى أواخر عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين. فقد كان للركود الاقتصادي العميق الذي عصف بالولايات المتحدة في تلك الفترة تأثير عميق على الرأسمالية العالمية برمتها.

وكانت إحدى أعراض العدوى أن كفت ألمانيا، في العام 1931، عن سداد ديونها الحربية لفرنسا وبلجيكا وإيطاليا وبريطانيا. وفي هذا السياق،، توقفت هذه البلدان عن سداد ديونها الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية. ومن جانبها قلصت الولايات

المتحدة جذريا تصديرها للرساميل في عام 1928، وبخاصة عام 1931. وقلصت بقوة في الآن ذاته وارداتها. وكانت النتيجة نضوب تدفق الدولارات من الولايات المتحدة إلى بقية دول العالم، وافتقار البلدان المدينة للقوة الكبرى في العالم إلى الدولارات اللازمة لسداد الديون. كما أعوزتها الدولارات اللازمة لشراء منتجات أمريكا الشمالية. فانكمشت آلة الرأسمالية العالمية. وتوالت التخفيضات التنافسية لقيمة العملات لأن كل دولة تسعى إلى الفوز بحصص أسواق على حساب الآخرين. لقد وقع العالم الرأسمالي المتطور في دوامة ركود.
علق جون مينارد كينز، منذ العام 1932، على موقف الولايات المتحدة بهذه الملاحظة الساخرة: « بقية العالم تدين لها بالمال. وهي ترفض السداد عينا. وترفض السداد بسندات. وقد سبق أن حصلت على كل الذهب المتوافر. إن المعضلة التي وضعت فيها سائر العالم لا تحتمل سوى حل واحد، وهو وجوب تدبر الأمر بدون صادراتها ».[2]
كانت أحدى الدروس التي استخلصتها حكومة الولايات المتحدة في عهد فرانكلين روزفلت (رئيس من 1933 إلى 1945) وجوب قيام الدولة الدائنة الكبرى بتمكين البلدان المدينة من العملة الصعبة اللازمة لسداد ديونها. وكان الاستنتاج الأكثر جرأة هو أنه يُفضل في حالات معينة منح هبات بديلاً عن قروض إذا كانت الدولة تريد لصناعاتها المصدرة أرباحاً قصوى ودائمة. سنتناول هذه المسألة لاحقا في الكتاب بإثارة خطة مارشال لإعادة إعمار أوروبا (1948-1951).
دعونا نقف بإيجاز مرة أخرى في سنوات 1930 قبل الانتقال إلى إنشاء مؤسسات بريتون وودز في أثناء الحرب.

إنشاء بنك واشنطن للتصدير والاستيراد (1934)

أُحْدِث بنك واشنطن للتصدير والاستيراد (وكالة عمومية أمريكية لقروض التصدير، سُمي لاحقا بنك إكسيم) عام 1934 لحماية المصدرين الأمريكيين وتشجيعهم. يضمن هذا البنك الصادرات ويمنح قروضا طويلة الأجل للأجانب لشراء منتجات أمريكية. يجب أن يُنفق كل دولار مقرض لشراء البضائع المنتجة في الولايات المتحدة. لا يصرف بنك التصدير والاستيراد الأموال سوى بعد استلام إثبات شحن البضائع إلى الخارج. في البداية، كان المبلغ الإجمالي لقروض بنك التصدير والاستيراد متواضعاً للغاية: 60 مليون دولار في السنوات الخمس الأولى. لكن حجمها زاد بسرعة بعد ذلك. وفي العام 1940، بلغت قدرة البنك على الإقراض 200 مليون دولار، وفي عام 1945 وصل إلى 3500 مليون دولار. وخلال السنوات الأولى، استهدف بنك التصدير والاستيراد

أمريكا اللاتينية والكاريبي والصين وفنلندا. كانت المصالح التي في الرهان اقتصادية وجيوسراتيجية على حد سواء.

إنشاء بنك الدول الأمريكية (1940)

في عام 1940 تم إنشاء أداة مالية أخرى: بنك الدول الأمريكية. كان هذا بنكًا مشتركًا بين الدول تأسس بمبادرة أمريكية في إطار اتحاد البلدان الأمريكية (سلف منظمة الدول الأمريكية). وكان من أعضائه الأوائل: بوليفيا، والبرازيل، وجمهورية دومينيك، وإكوادور، والمكسيك، ونيكاراغوا وباراغواي والولايات المتحدة: كان هذا البنك بنحو ما شكلا أوليا للبنك العالمي، الذي سيظهر بعد أربع سنوات.

كان المهندس الرئيس في الجانب الأمريكي من أنصار التدخل العمومي في الاقتصاد، ومؤيد للسياسة الجديدة: امليو كولادو ثاني مسؤولي وزارة الخارجية[3]. أسهم بسرعة في المناقشات التحضيرية لمؤتمر بريتون وودز، وأصبح في العام 1944 أول ممثل (مدير تنفيذي) أمريكي في إدارة البنك العالمي. لم تكن وزارة الخارجية المنخرط الوحيد في إطلاق بنك الدول الأمريكية في عام 1940. إذ كانت وزارة الخزانة الأمريكية ممثلة أيضًا بشخص هنري مورجنثاو ومساعده هاري وايت.

دفعت أربعة أسباب أساسية إدارة روزفلت إلى إنشاء بنك الدول الأمريكية.

أولاً، أدركت الحكومة أن ليس عليها إقراض المال كي تُشترى منها منتجاتها وحسب، بل يجب عليها أيضاً شراء صادرات من تسعى إلى بيع بضائعها لهم. كانت ألمانيا النازية، المهيمنة على جزء من أوروبا بصدد التزود من أمريكا اللاتينية والاستثمار فيها[4]. لذا من شأن إنشاء بنك الدول الأمريكية أن يوثق الروابط بين الولايات المتحدة وجميع جيرانها الجنوبيين.

ثانياً، اعتبرت واشنطن أنها لا تستطيع الاعتماد على القطاع المالي الخاص في الولايات المتحدة لإقراض الرساميل إلى بلدان جنوب ريو غراندي بينما كان هناك أربعة عشر بلداً أمريكيا لاتينيا في حالة عجز جزئي أو كلي عن سداد ديونها الخارجية. في نظر واشنطن، كانت وول ستريت والبنوك الأمريكية الكبرى مسؤولة عن أزمة عام 1929 ومستتبعاتها. بالتالي يتوجب إنشاء آلية عمومية للتحرك بجدية.

ثالثًا، بقصد إقناع حكومات أمريكا اللاتينية بالانخراط بفاعلية في تعزيز العلاقات مع الولايات المتحدة، يجب أن تعرض عليها آلية تسعى، رسميا، إلى تحقيق أهداف غير خاضعة مباشرة للولايات المتحدة.

لقد أوضح أ.أ.بيرل، نائب سكرتير وزارة الخارجية، ذلك بجلاء: «في الماضي، كانت

تحركات رأس المال تُعتبر بصراحة إمبريالية وقاد ذلك لاحقا إلى صعوبات من هذا الطراز او ذاك. يرفض البلد الآخر السداد؛ إذ غالبا ما كانت الفوائد المرتبطة بالقرض تعتبر جائرة. و ما زلنا بصدد تصفية بعض حالات الفوضى التي حدثت في القرن التاسع عشر نتيجة حركات رأس المال العنيفة وغير المستنيرة.»[5]

رابعاً، يجب إنشاء بنك تشارك فيه البلدان المقترضة ويعطيها حق إبداء الرأي. كان التعليل بسيطًا للغاية: كي يُسدد المقترضون ديونهم، يستحسن أن ينتموا إلى البنك. وسيطبق المبدأ نفسه عند إنشاء البنك العالمي وصندوق النقد الدولي.

وفيما يخص توزيع الأصوات داخل بنك الدول الأمريكية، سيتبني البنك العالمي وصندوق النقد الدولي نفس المعايير المطبقة. جرى التخلي عن مبدأ «بلد واحد، صوت واحد» لصالح نظام التصويت بناء على وزن البلد الاقتصادي (حجم الصادرات في هذه الحالة).

وينطوي النظام على مكافأة إضافية لبلدان أمريكا اللاتينية: إن وجود مؤسسة مصرفية متعددة الأطراف من شأنه أن يحميها من لجوء الدائنين إلى القوة لاسترداد أموالهم. إذ لم يمض وقت طويل تدخلت فيه الولايات المتحدة وغيرها من القوى الدائنة، سواء عسكريا أو بالسيطرة على الجمارك أو إدارة الضرائب في البلدان المدينة من أجل استرداد ما تدَّعي استحقاقه[6].

وتجدر الإشارة إلى أن الموقف الحازم لعدد كبير من بلدان أمريكا اللاتينية (أربعة عشر بلداً، من بينها البرازيل والمكسيك وكولومبيا وشيلي وبيرو وبوليفيا) التي قررت التوقف، كلياً أو جزئياً، عن سداد ديونها الخارجية قد لقي نجاحا آنذاك. وتبعت ذلك ثلاث نتائج إيجابية: فاق نموها الاقتصادي نظيره في البلدان التي واصلت سداد الديون؛ واستعادت درجة استقلال كبيرة عن البلدان الغنية؛ ولم تقص من مصادر التمويل، بل توددت إليها مختلف حكومات الشمال مقترحة عليها تمويلات عمومية. إنه دليل على جدوى الحزم.

مناقشات داخل إدارة روزفلت

منذ العام 1942، تناقش إدارة روزفلت بهمة النظام الاقتصادي والمالي المطلوب بعد الحرب. وكانت بعض الأفكار تدور بانتظام حول موضوع الديون وحركات الرساميل: يجب إنشاء مؤسسات عمومية متعددة الأطراف تعطي، إزاء الطبيعة العشوائية للاستثمارات الدولية الخاصة، رساميل عمومية. وينبغي لهذه المؤسسات «أن تنظم الاستثمار الدولي للرساميل الخاصة، بتوقع إمكانات قضائية وتحكيمية لتسوية

المنازعات بين الدائن والمدين، واستبعاد خطر استخدام البلدان الدائنة لمطالبها أساسا لشروط سياسية أو اقتصادية أو عسكرية أو غير مشروعة». (مقتطف من مذكرة لمجلس العلاقات الخارجية بتاريخ 1 أبريل 1942).

أول مشروع طموح اقترحه هاري وايت

كما ذكر أعلاه، كان هاري وايت يعمل منذ عام 1941 في وزارة الخزينة في وضع خطة إنشاء مؤسستين رئيسيتين متعددتي الأطراف. حصل فرانكلين روزفلت على خطة أولى في مايو 1942 توصي بعدم انتظار انتهاء الحرب لإنشاء صندوق لتثبيت أسعار صرف العملات (صندوق النقد الدولي لاحقا) وبنك دولي لمنح رساميل. وتوضح أنه: «وجود وكالتين منفصلتين، مع أنهما مرتبطتين، أفضل من وكالة واحدة، لأن وكالة واحدة للمهمتين ستحظى بسلطة مفرطة وستنطوي على خطر وقوع في أخطاء حكم جسيمة جدا»[7]. يجب أن يجمع الصندوق والبنك كل الدول، بدءاً بالحلفاء. وسيكون وزن كل أمة النسبي بحسب وزنها الاقتصادي. يجب أن تكون الدول المقترضة أعضاء بالبنك، لأن هذا سيحفزها على سداد ديونها. ويجب على المؤسستين تشجيع سياسات تضمن التشغيل التام. وسيعمل الصندوق على تثبيت أسعار الصرف، والتخلي التدريجي عن قيود الصرف ووقف دعم الصادرات.

أما البنك، فيجب أن يمد بالرساميل لإعادة اعمار البلدان المتضررة من الحرب ولتطوير المناطق المتخلفة؛ ويساعد على استقرار أسعار المواد الأولية. ويتوجب على البنك أن يقرض الأموال من رأسماله الخاص وتكون له عملته الخاصة: الوحدة.

وقد جرى تحجيم مشروع هاري وايت الطموح إلى حد كبير في السنوات اللاحقة.

في الواقع، كانت وول ستريت والحزب الجمهوري معاديين بشكل خاص لجوانب أساسية عدة من خطة وايت. إنهما يرفضان مؤسستين عامتين قويتين تنويان تنظيم تداول رؤوس الأموال الخاصة ومنافستها.

قرر فرانكلين روزفلت تسوية معهم، ما أتاح في نهاية المطاف مصادقة الكونغريس بأغلبية عريضة، في عام 1945 على اتفاقيات بريتون وودز ليوليو 1944. وكانت تنازلات روزفلت كبيرة لدرجة تشويه الخطة الأصلية. ومع ذلك، انتظرت وول ستريت حتى عام 1947 كي تدعم بفعالية البنك والصندوق.

ومن بين المقترحات الأصلية[8] المتخلى عنها قبل مؤتمر بريتون وودز:

- ✓ خلق عملة خاصة بالبنك. كما رأينا، اقترح هاري وايت أن يطلق عليها اسم الوحدة. وكان جون ماينارد كينز قد اقترح في الاتجاه ذاته تسميتها بَانْكُورْ.

- ✓ استخدام البنك رأسماله الخاص للإقراض. إذ تقرر أخيرا أن يقترض البنك الأموال التي سيقرضها من القطاع المصرفي الخاص.
- ✓ تثبيت أسعار المواد الأولية.

كان المحاوران الرئيسيان للولايات المتحدة في تبني اقتراح نهائي بريطانيا والاتحاد السوفييتي. وقد طالبت بريطانيا واشنطن بمعاملة امتيازية. وكان تشرشل، يرى أن تكون أي مفاوضات بين واشنطن ولندن ثنائية وسرية[9]. وفضلت واشنطن التفاوض مع جميع الحلفاء بشكل منفصل، عملا بمبدأ فرق تسد...

يبدو أن فرانكلين روزفلت، المسنود بهاري وايت وهنري مورجنثاو (أمين الخزينة)، كان راغبا بحق في ضمان مشاركة الاتحاد السوفياتي في تأسيس البنك والصندوق. ففي يناير 1944 كشف هنري مورجنثاو علانية عن وصول مندوبين سوفيات إلى واشنطن لمناقشة إنشاء المؤسستين.

البعد الجيوسياسي والجيوستراتيجي

جرى بين يومي 1 و22 يوليو 1944، مؤتمر الأمم المتحدة النقدي والمالي، المعروف باسم مؤتمر بريتون وودز[01]، بحضور ممثلي 44 دولة.

ترأس وفد الولايات المتحدة هنري مورجنثاو وهاري وايت، والوفد البريطاني اللورد جون مينارد كينز. وقد وجه هذان الوفدان عمل المؤتمر.

شارك السوفيات في المؤتمر. وقضت المساومات بين واشنطن وموسكو ولندن بحصول الاتحاد السوفياتي على المركز الثالث في حقوق التصويت، فيما كان يريد المركز الثاني. وأخيرا، لم تصادق موسكو على الاتفاقيات النهائية، وأدانت في عام 1947، بالجمعية العامة للأمم المتحدة، مؤسسات بريتون وودز بما هي «فروع لوول ستريت». واعتبر الممثل السوفيتي البنك العالمي «خاضعا لأهداف سياسية تجعله أداة لقوة عظمى وحيدة».[11]

يوضح توزيع الأصوات نية الولايات المتحدة وبريطانيا للهيمنة على المؤسستين. ففي العام 1947، كان لهاتين الدولتين معا زهاء 50٪ من الأصوات (34.23٪ بالنسبة للولايات المتحدة و14.17 ٪ لبريطانيا في 30 أغسطس 1947).

وفي عام 1947، يرسم توزيع الأصوات حسب الفئات الرئيسية من البلدان والمناطق صورة لموازين القوى في معسكر الحلفاء (باستثناء الاتحاد السوفييتي) مباشرة بعد الحرب. فقد استحوذت ثلاث عشرة دولة رأسمالية الأكثر تصنيعا على أكثر من 70٪ من الأصوات[21]. وليس لمجمل دول القارة الأفريقية سوى 2.34٪. ولدى ثلاث دول أفريقية فقط حقوق تصويت إذ كانت سائر الدول لا تزال تحت السيطرة الاستعمارية[31]. كانت

هذه الدول الثلاثة هي: مصر (0.70٪ من الأصوات)؛ واتحاد جنوب إفريقيا (1.34٪) تحكمه قوة عنصرية بيضاء أرست بعد عام نظام فصل عنصري، وإثيوبيا (0.30٪). باختصار، ليس لأفريقيا السوداء تحت حكومة سوداء (الإمبراطور هيلا سيلاسي) إلا ثلث واحد في المائة من الأصوات.

وكان لقارة آسيا بأسرها 11.66٪. وكانت ثلاثة بلدان فقط أعضاءً: الصين برئاسة شيانج كاي شيك (6.68٪) - وهي حليف للولايات المتحدة. والفلبين (0.43٪) - مستعمرة أمريكية حتى عام 1946؛ والهند (4.55٪) - التي نالت استقلالها عن التاج البريطاني عام 1947.

وكان لأوروبا الوسطى والشرقية 3.90٪ (لكل من بولندا وتشيكوسلوفاكيا 1.60٪ وليوغوسلافيا تيتو 0.70٪).

وحصل الشرق الأدنى والشرق الأوسط على 2.24٪ (تركيا 0.73٪، ولبنان 0.32٪، وإيران 0.52٪، وسوريا 0.34٪، والعراق 0.33٪).

حصلت أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي بالكامل، وهي منطقة تعتبر متحالفة بشدة مع الولايات المتحدة، على 8.38٪ من الأصوات موزعة على ثماني عشرة دولة: بوليفيا (0.34٪)، البرازيل (1.39٪)، شيلي (0.64٪)، كولومبيا (0.64٪)، كوستاريكا (0.29٪)، كوبا (0.64٪)، الجمهورية الدومينيكية (0.29٪)، الإكوادور (0.30٪)، السلفادور (0.28٪)، غواتيمالا (0.29٪)، هندوراس (0.28٪)، المكسيك (0.96٪)، نيكاراغوا (0.28٪)، بنما (0.27٪)، باراغواي (0.8٪)، بيرو (0،45٪)، أوروغواي (0.38٪) وفنزويلا (0.38٪).

إحالات الفصل الأول:

1 يستند هذا الجزء أساسا على: 1) OLIVER, Robert W. 1975. International Economic Co-operation and the World Bank, MacMillan Press, London, 421 p; 2) MASON Edward S. et ASHER, Robert E. 1973. The World Bank since Bretton Woods, The Brookings Institution, Washington, D.C., chapitre 1, p. 11-35; 3) KAPUR, Devesh, LEWIS, John P., WEBB, Richard. 1997. The World Bank, Its First Half Century, Volume 1: History, Brookings Institution Press, Washington, D.C., notamment le chapitre 2, p. 57-84; 4) GEORGE, Susan et SABELLI, Fabrizio. 1994. Crédits sans Frontières, col. Essais, La Découverte, Paris, chapitre 1, p. 28-45 ; 5) RICH, Bruce. 1994. Mortgaging the Earth, Earthscan, London, chapitre 3, p. 49-80 ; 6) AGLIETTA, Michel, et MOATTI, Sandra. 2000. Le FMI. De l'ordre monétaire aux désordres financiers, Ed. Economica, Paris, chapitre 1, p. 8-31 ; 7) Catherine Gwin, « U.S. relations with the World Bank, 1945-1992« , in KAPUR, Devesh, LEWIS, John P., WEBB, Richard. 1997. The World Bank, Its First Half Century, Volume 2, p. 195-200.

2 John Maynard KEYNES, Collected Writings, Vol XXI, Macmillan, London, cité par PAYER, Cheryl, 1991,p.20.

3 (Le Département d'État ,State Department) هو الاسم الذي يطلق بأمريكا على وزارة الخارجية

4 كتب ممثل شيلي في بنك البلدان الأمريكية، كارلوس دافيلا، في 8 يناير 1940 ما يلي «في عام 1938، استوعبت ألمانيا 2 ٪ من الكاكاو الذي تصدرها هـ بلداننا. و25٪ من الماشية و16٪ من البن؛ و19٪ من الذرة. و29٪ من القطن؛ و6٪ من القمح و23٪ من الصوف. (...) هناك حاجة إلى شكل جديد أوثق من الشراكة لتنمية واستغلال الموارد المعدنية والزراعية في أمريكا اللاتينية بهدف تزويد وزيادة المنتجات القابلة للتسويق في الولايات المتحدة، والتي لا تنافس الإنتاج المحلي. إن التعاون المالي والتقني والتجاري الذي يمكن توسيعه ليشمل المجال الصناعي سيسمح بإنشاء أوزيادة مجموعة واسعة من المنتجات المصنعة في أمريكا اللاتينية التي لا تستطيع الولايات المتحدة في الوقت الحاضر أو لا تنوي استيرادها من قارات أخرى. يجب العلم بأن رأس المال المطلوب لتنفيذ هذا البرنامج يجب أن يأتي من المستثمرين الأمريكيين والأمريكيين اللاتينيين. بهذه الطريقة فقط سيكون من الممكن قلب صفحة تاريخ الصعوبات التي واجهتها الاستثمارات الأمريكية». اقتبسه OLIVER Robert W، 1975، p. 95

5 Cité par OLIVER, Robert W, 1975, p. 96-97.

6 TOUSSAINT Eric. 2004. La Finance contre les peuples, chapitre 7. 9 Cité par OLIVER Robert W, 1975, p. 111-112.

7 Cité par OLIVER Robert W, 1975, p. 111-112.

8 للحصول على قائمة مفصلة بمقترحات هاري وايت التي تم إسقاطها أو تعديلها بشدة ، انظر OLIVER Robert W، 1975، p. 157-159.

9 لم يكن ونستون تشرشل مطمئنا حول نوايا الولايات المتحدة. أخبر الرئيس روزفلت: «أعتقد أنك تريد إلغاء الإمبراطورية البريطانية. (...) كل ما تقوله تأكيد لذلك. على الرغم من هذا ، نحن نعرف أنك أملنا الوحيد. وأنت تعرف أننا نعرف ذلك. بدون أمريكا ، لن تكون الإمبراطورية البريطانية قادرة على الصمود ». Cité par GEORGE, Susan et SABELLI, Fabrizio. 1994. Crédits sans Frontières, p. 31

10 تقع منطقة بريتون وودز في جبال نيو هامبشاير.

11 MASON Edward S. et ASHER, Robert E. 1973. The World Bank since Bretton Woods, p. 29.

12 اعتبارًا من 30 غشت 1947: أستراليا (2.41 ٪)، بلجيكا (2.67 ٪)، كندا (3.74 ٪)، الدنمارك (0.99 ٪)، فرنسا (5.88 ٪)، اليونان (0.53 ٪)، لوكسمبورغ (0.37 ٪)، هولندا (3.21 ٪)، النرويج (0.80 ٪)، بريطانيا (14.17 ٪)، الولايات المتحدة (34.23 ٪).

13 MILLET Damien. 2005. L'Afrique sans dette, chapitre 1.

الفصل الثاني
سنوات البنك العالمي الأولى
(1962-1946)

على عكس الاعتقاد السائد، لا تتمثل مهمة البنك العالمي في الحد من الفقر بالبلدان النامية. كانت مهمة البنك، كما تصورها منتصرو الحرب العالمية الثانية، والولايات المتحدة وبريطانيا على وجه الخصوص، هي المساعدة في إعادة بناء أوروبا، وبنحو ثانوي تعزيز نمو بلدان الجنوب الاقتصادي، التي كان معظمها لا يزال مستعمرات. وتوسع باستمرار نطاق هذه المهمة الثانية التي سُميت «تنمية». كان البنك العالمي يمنح المال أولاً لقوى استعمارية (بريطانيا وفرنسا وبلجيكا) لمساعدتها على استغلال مستعمراتها بفعالية أكبر. بعد ذلك، عندما استقلت هذه المستعمرات، أجبرها البنك على تحمل ديون أبرمتها الدولة المستَعمِرة السابقة من أجل تقويةِ استعمار واستغلال الشعوب ومواردها الطبيعية.

ركزت المشاريع المدعومة من البنك، في سنواته السبعة عشر الأولى، على تحسين بنى الاتصالات التحتية وإنتاج الطاقة الكهربائية؛ مع الإلزام بإنفاق ما يُقرضه البنك العالمي في البلدان الصناعية أساسا. وقد صُممت تلك المشاريع لتحسين قدرات الجنوب على التصدير إلى الشمال، وبالتالي تلبية حاجات بلدان الشمال وإثراء حفنة من الشركات متعددة الجنسية في القطاعات المعنية. وانعدمت في هذه الفترة المشاريع في مجالات التعليم والصحة وإمدادات مياه الشرب ومعالجة مياه الصرف الصحي.

ومنذ البداية، استهدفت بعثات البنك زيادة قدرته على التأثير في قرارات سلطات بلد معين لصالح القوى العظمى المساهمة وشركاتها.

تطورت سياسة البنك العالمي ردا على العدوى الثورية وعلى الحرب الباردة. وكانت الرهانات السياسية قضية مركزية تسائل مسؤولي البنك، إذ كانت مناقشاتهم الداخلية تبرز تحيزهم بشدة لمصالح واشنطن أو غيرها من المراكز الصناعية العالمية.

بدأ البنك العالمي نشاطه فعليًا عام 1946. وفي 18 يونيو من ذلك العام، أصبح يوجين ماير، رئيس تحرير صحيفة واشنطن بوست والمصرفي السابق، أول رئيس للبنك، واستمر في المنصب ستة أشهر.

كانت أيام البنك الأولى صعبة. كان موقف وول ستريت العدائي لا يزال حادًا منذ وفاة فرانكلين روزفلت في أبريل 1945. لم يثق رجال البنوك في مؤسسة كانت، بنظرهم، لا تزال جد متأثرة بسياسة نيوديل التدخلية المفرطة، بل كانوا يفضلون أن تركز الولايات المتحدة حصرا على تطوير بنك الاستيراد والتصدير.

لقد ابتهجوا عندما غادر هنري مورچنثاو وزارة الخزينة، ولم يعارضوا بشكل خاص تعيين يوجين ماير رئيساً للبنك، لكنهم لم يرحبو بأي حال بالمؤيدين المتحمسين للرقابة العمومية -إميليو كولادو وهاري وايت- المعينين مديرين تنفيذيين للبنك العالمي ولصندوق النقد الدولي على التوالي.

منذ عام 1947 أرضتهم تغييرات في قيادة البنك بحصول الثلاثي الجديد المؤيد لوول ستريت على مقاليد الأمور: جون جى ماكلويْ رئيس البنك العالمي فى فبراير 1947، وبروبرت غارنر، نائبا له. فيما حل يوجين بلاك مكان اميليو كويادو. قبل تعيينهما، كان جون جي ماكلويْ محاميًا تجاريًا بارزًا في وول ستريت، وروبرت غارنر نائب رئيس الشركة العامة للأغذية ويوجين بلاك نائب رئيس بنك تشيس الوطني. وفي الآن ذاته، تم تسريح هاري وايت من صندوق النقد الدولي. كانت وول ستريت سعيدة للغاية بهذا الشأن. مع إطاحة اميليو كويادو وهاري وايت، زال آخر مؤيدي تدخل ورقابة عموميين على حركة الرساميل. فبات الآن ممكنا «للأعمال» أن تنطلق.

مطاردة الساحرات

تأثر نشاط البنك العالمي وصندوق النقد الدولي إلى حد كبير بالحرب الباردة ومطاردة الساحرات التي أطلقها بالولايات المتحدة السناتور الجمهوري في ويسكونسن، جوزيف مكارثي. خضع هاري وايت، «أب» البنك العالمي والمدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي، للتحقيق من طرف مكتب التحقيقات الفدرالي عام 1945، بتهمة التجسس لصالح الاتحاد السوفياتي. وفي عام 1947، عُرضت قضيته أمام هيئة المحلفين الكبرى الاتحادية التي رفضت محاكمته[1]. وفي عام 1948، استجوبته لجنة التحقيق ضد الأنشطة المناهضة لأمريكا. وبسبب حملة حاقدة لا هوادة فيها، توفي بأزمة قلبية في 16 غشت 1948، بعد ثلاثة أيام من مثوله أمام اللجنة[2]. وفي نوفمبر 1953، إبان رئاسة أيزنهاور[3]، أدانه المدعي العام بعد وفاته بجريرة التجسس للسوفييت. كما اتهم الرئيس ترومان بتعيين هاري وايت مديرا تنفيذيا لصندوق النقد الدولي سنة 1946 مع علمه بتجسسه لصالح السوفييت.

وكان لمطاردة الساحرات أيضا عواقب في مجمل الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، حيث اعتمد الرئيس ترومان، في متم رئاسته، في 9 يناير 1953، مرسوما يأمر الأمين العام للأمم المتحدة ومديري الوكالات المتخصصة بإبلاغ حكومة الولايات المتحدة جميع المعلومات المتعلقة بطلبات ترشُّح مواطنين أمريكيين لوظائف بالأمم المتحدة. وتتكلف الولايات المتحدة بإجراء تحقيق كامل لكشف احتمال مشاركة المرشَّح في أنشطة تجسس أو تخريب (مثل «الدعوة للثورة... لتغيير الشكل الدستوري لحكومة الولايات المتحدة»[4]).

في هذه الفترة، كان تعبير «غير أمريكي» صيغة ملطفة لوصف السلوك التخريبي. ولا يمكن للأمم المتحدة استخدام عنصر تخريبي. كان التدخل الأمريكي في شؤون الأمم المتحدة الداخلية بالغا، كما يتبين من لهجة ومضمون رسالة من وزير الخارجية ج. ف. دالاس من إدارة آيزنهاور إلى رئيس البنك العالمي، يوجين بلاك، حيث قال السكرتير المساعد: «طلب مني الوزير دالاس ابلغكم ما يولي من أهمية قصوى للحصول على التعاون الكامل من جميع رؤساء الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة في إدارة القرار الرئاسي 10422. وهو مقتنع باستحالة بلوغ أهداف القرار بدون هذا التعاون الكامل، وبتعذر مواصلة الولايات المتحدة دعم هذه المنظمات إلا بذلك الشرط.»[5].

إحالات:

1- حسب ر. أوليفر، كان هاري وايت تقدميا سياسيا، ومتعاطفا مع قضية العمال بالعالم ويلتقي الشيوعيين. أنظر أوليفر روبرت 1975.

International Economic Co-operation and the World Bank, pp. 81-85.

2 - تعرض خلال هذه الجلسة لأول أزمة قلبية

3- خلف الجنرال والسياسي أيزنهاور هاري ترومان في يناير 1953 كرئيس للولايات المتحدة. وأعيد انتخابه في 1957 وأكمل ولايته الثانية هذه في 1961.

4- Executive Order 10422 of Jan. 9, 1953. Part II. 2. c.

5 - Dwight D. Eisenhower, a general and a Republican politician, succeeded Harry Truman as U.S. president in January 1953. He was re-elected in 1957 and ended his second term of office in 1961.

كي يُقرض البنك العالمي الأموال لبلدانه الأعضاء، يلزمه أن يقترض أولا من وول ستريت عن طريق السندات[1]. وطالب البنكيون الخواص بضمانات قبل إقراض أي مؤسسة عمومية، خاصة أنه في بداية عام 1946، كان هناك 87٪ من السندات الأوروبية في حالة عجز سداد، ونفس الشيء بخصوص 60٪ من السندات الأمريكية اللاتينية و56٪ من سندات الشرق الأقصى.[2]

وبوجود الثلاثي ماكلويْ-غارنر-بلاك على رأس البنك، خفف المصرفيون الخواص تشدد سنداتهم المالية لأنهم حصلوا على ضمان استرداد نفقاتهم وتحقيق ربح أيضا. لم يكونوا مخطئين.

فخلال سنوات عمله الأولى، أقرض البنك بشكل رئيسي البلدان الصناعية الأوروبية. ولم يشرع في منح قروض للبلدان النامية إلا بأكبر قدر من الحذر. لقد منح، بين عامي 1946 و1948، قروضاً بمبلغ إجمالي يزيد قليلاً عن 500 مليون دولار لبلدان في أوروبا الغربية (250 مليون إلى فرنسا، 207 مليون إلى هولندا، 40 مليون إلى الدنمارك و12 مليون إلى لوكسمبورغ)، في حين قدم قرضا واحدا فقط لدولة نامية (16 مليون إلى شيلي).

ستتم زعزعة وتقليص سياسة الإقراض التي يتبعها البنك العالمي لأوروبا بفعل تطبيق خطة مارشال في أبريل 1948 لأن الخطة تتجاوز بكثير قدرات البنك (أنظر الفصل الرابع). بالنسبة للبنك، لقد تم التخلي عن الجزء «إعمار» من اسمه، وبقي فقط الجزء «تنمية»... وكانت إحدى النتائج الفورية لإدخال خطة مارشال استقالة رئيسه بعد شهر، جون جي ماكلويْ، الذي ذهب إلى أوروبا لتولي منصب المفوض السامي الأمريكي بألمانيا. أخذ يوجين بلاك مكانه في البنك وشغل المنصب حتى عام 1962.

وباندلاع الثورة الصينية عام 1949، خسرت الولايات المتحدة حليفاً قيماً في آسيا، مما دفع قادة واشنطن إلى دمج بُعد «التخلف» في استراتيجيتهم من أجل منع «العدوى» الشيوعية. إن مفردات النقطة الرابعة من خطاب الرئيس ترومان حول حالة الاتحاد في عام 1949 منيرة للغاية: «يجب علينا الشروع في برنامج جريء لدعم نمو المناطق المتخلفة... يعيش أكثر من نصف سكان العالم في ظروف تقترب من البؤس... طعامهم غير كاف، وهم ضحايا المرض... وحياتهم الاقتصادية بدائية وراكدة. وفقرهم عائق وتهديد لهم وللمناطق الأكثر ازدهارا. [...] أعتقد أنه ينبغي لنا أن نتيح للشعوب المحبة للسلام منافع مخزوننا من المعرفة التقنية من أجل مساعدتهم على تحقيق طموحاتهم في حياة أفضل. [...] وبالتعاون بين الأعمال التجارية، ورأس المال الخاص، والزراعة، وعالم الشغل في هذا البلد، يمكن لهذا البرنامج زيادة النشاط الصناعي في الدول

الأخرى بشكل كبير، ويمكنه رفع مستويات المعيشة بشكل كبير. [...] زيادة الإنتاج هو مفتاح الرخاء والسلام. والمفتاح لزيادة الإنتاج هو تطبيق أوسع وأكثر قوة للمعرفة العلمية والتقنية الحديثة. [...] نأمل بهذا تهيئة الظروف المؤدية بنهاية المطاف إلى الحرية والسعادة الشخصية للبشرية جمعاء».[3]

وفي الصفحة الأولى من التقرير السنوي للبنك العالمي، الذي صدر بعد خطاب الرئيس ترومان، أعلن البنك أنه سيعمل من الآن فصاعداً بروح النقطة الرابعة من خطاب ترومان: «اعتبارًا من تاريخ هذا التقرير، فإن الآثار الكاملة لبرنامج النقطة الرابعة، والطريقة الدقيقة لتطبيقه، لم تتضح بعد بالكامل. لكن من وجهة نظر البنك، فإن البرنامج ذو أهمية حيوية. (...) إن الأهداف الأساسية للبنك في هذا المجال هي في الأساس نفس أهداف برنامج النقطة الرابعة».[4]

يهيأ لنا أننا نقرأ محضر اجتماع حزب ينفذ أمرا من لجنته المركزية. ومع هذا، فإن هذا التقرير السنوي الرابع، الذي كتب تحت التأثير الثنائي للثورة الصينية وخطاب هاري ترومان، كان أول من أشار إلى أن التوترات السياسية والاجتماعية الناجمة عن الفقر والتوزيع غير المتكافئ للثروة تشكل عقبة في طريق التنمية. وضمنها أيضا سوء توزيع الأراضي وطابعه غير الفعال والقمعي.

وتابع التقرير أن أمراض مثل الملاريا[5] يجب القضاء عليها، وزيادة معدل الالتحاق بالمدارس، وتحسين خدمات الصحة العامة... بالإضافة إلى ذلك، قال التقرير، إن تنمية الجنوب مهمة أيضا بالنسبة للبلدان المتقدمة لأن توسعها يعتمد على الأسواق التي تمثلها هذه البلدان المتخلفة.

وفي التقارير اللاحقة، اختفت المواضيع الاجتماعية تدريجيا وأصبحت رؤية أكثر تقليدية سائدة.

وفيما يتعلق بسياسته الإقراضية، لم يفعل البنك العالمي أي شيء لدمج البعد الاجتماعي الذي تم طرحه في النقطة الرابعة. لقد فشل في دعم أي مشروع يهدف إلى إعادة توزيع الثروة ومنح الأراضي للفلاحين منزوعي الأرض. وفيما يتعلق بالتحسينات في الصحة والتعليم وتوفير مياه الشرب، كان البنك يدعم، في ستينات وسبعينات القرن العشرين، عددًا صغيرًا فقط من المشاريع، وحتى ذلك الحين، مع أكبر قدر من الحذر.

بعض خصائص سياسة إقراض البنك

تكاليف عالية للمقترض

كانت القروض التي قدمها البنك العالمي للبلدان النامية مكلفة للغاية: سعر فائدة مرتفع (مساوٍ لتلك التي تمارس في السوق أو قريبة منه) بالإضافة إلى عمولة برسم مصارف إدارية، وفترة قصيرة نسبياً للتسديد. أدى ذلك بسرعة إلى احتجاجات البلدان النامية، التي اقترحت أن تضع الأمم المتحدة وسيلة تمويل بديلة أقل تكلفة من تلك التي يقدمها البنك العالمي (انظر الفصل الموالي).

وحتى اليوم يقرض البنك المال بفوائد قريبة من سعر السوق للبلدان النامية التي يزيد دخلها السنوي عن 965 دولار. ومثل أي بنك تقليدي، فإنه حريص على اختيار المشاريع المربحة، والتأكد من أنه يفرض إصلاحات اقتصادية جذرية. وتأتي أموال الإقراض بشكل أساسي من السندات الصادرة في الأسواق المالية (13 مليار دولار في عام 2004). إن صلابة البنك العالمي، التي تضمنها الدول الغنية التي تعتبر أكبر مساهميه، تسمح له بشراء هذه الأموال بسعر مناسب. ويتم سداد القروض على فترات تتراوح من 15 إلى 20 سنة. مع فترة سماح من ثلاث إلى خمس سنوات لا يتم خلالها سداد رأس المال. إن إقراض البنك مربح للغاية: يحقق البنك العالمي أرباحاً تصل إلى عدة مليارات من الدولارات سنوياً على حساب البلدان النامية وشعوبها.[6]

لا قرض واحد لمدرسة حتى عام 1962

يُقرض البنك العالمي الأموال لمشاريع محددة: طريق، بنية تحتية للميناء، سد، مشروع زراعي، إلخ.

وفي أول سبعة عشر عامًا من نشاطه، لم يمنح البنك قرضًا واحدًا لمدرسة أو وحدة صحية أو نظام صرف صحي أو تزويد بمياه الشرب!

وحتى عام 1962، خُصِّصت جميع القروض، دون استثناء، للبنية التحتية للطاقة الكهربائية والاتصالات (الطرق والسكك الحديدية، الخ)، والسدود، والآلات الزراعية، وتعزيز محاصيل التصدير (الشاي والكاكاو والأرز وغيرها)، أو، هامشيا، تحديث الصناعات التحويلية.

توجيه الاستثمارات نحو التصدير

من السهل معرفة أين تكمن الأولويات: كانت الفكرة هي زيادة قدرة البلدان النامية على تصدير المواد الأولية والوقود والمنتجات الزراعية الاستوائية اللازمة للبلدان الصناعية.

ويُظهر تحليل المشاريع التي وافق عليها البنك العالمي أو رفضها بوضوح أنه، مع بعض الاستثناءات القليلة، كان غير مستعد لدعم المشاريع الصناعية المصممة لتلبية الطلب المحلي للبلدان النامية، لأن ذلك سيؤدي إلى انخفاض الواردات من البلدان الصناعية. إن الاستثناءات عن القاعدة متعلقة بعدد قليل من البلدان ذات الأهمية الاستراتيجية التي تمتلك قوة حقيقية للمساومة. كانت الهند أحد هذه البلدان.

عودة الأموال المُقرضة للجنوب إلى الشمال

قدم البنك العالمي قروضه بشرط أن تنفقها الدول النامية على سلع الدول الصناعية وخدماتها. هكذا، خلال السنوات السبعة عشر الأولى، عاد أكثر من 93٪ من الأموال المقترضة سنوياً إلى البلدان الصناعية في شكل مشتريات.

لقد تم توفير الأرقام السنوية من طرف البنك العالمي حتى عام 1962. ولم يعد هذا النوع من البيانات متاحًا للجمهور منذ السنة التالية وحتى يومنا هذا. والتفسير بسيط: حتى عام 1962، كانت الدول الغنية ذات التأثير الأكبر بالبنك سعيدة كفاية بإظهار أن الأموال التي أقرضها البنك عادت إليها فورا. كانت فخورة بإثبات أن البنك تجارة مربحة للغاية بالنسبة لها. ولكن مع مرور الوقت، انضمت بلدان مستقلة أكثر فأكثر إلى البنك العالمي وأصبح محرجا أن يظهر في تقرير البنك السنوي، أن أنشطته أفادت أغنى البلدان.

الجدول رقم 1: التوزيع الجغرافي لإنفاق قروض البنك العالمي من 1946 إلى 1962

	51-46	1952	1953	1954	1955
الولايات المتحدة الامريكية	73.1٪	65.3٪	63.5٪	58.7٪	47.1٪
أوروبا	11.3٪	25.3٪	30.1٪	38.1٪	48.8٪
كندا	6.6٪	8.8٪	4.3٪	2.4٪	2.9٪
دول الجنوب المصنعة	**91.0٪**	**99.4٪**	**97.9٪**	**99.2٪**	**98.8٪**
اميركا اللاتينية	8.3٪	0.5٪	1.1٪	0.4٪	0.1٪
الشرق الأوسط	0.4٪	0.0٪	0.0٪	0.1-٪	0.0٪
أفريقيا	0.3٪	0.2٪	0.8٪	0.3٪	1.0٪
آسيا	0.0٪	0.0٪	0.2٪	0.2٪	0.1٪
	100٪	100٪	100٪	100٪	100٪

المصدر: البنك العالمي، التقارير السنوية، من 1946 إلى 1955

يعرض العمود الأول متوسط السنوات الخمس الأولى من نشاط البنك العالمي. وباقي الأعمدة تتطابق مع كل سنة نشاط.

الجدول رقم 2: التوزيع الجغرافي لإنفاق قروض البنك بين 1946 و1962

	حتى عام 1955	1956	1957	1958	1959	1960	1961	1962
ألمانيا	4.1٪	14.1٪	18.6٪	17.2٪	16.3٪	16.9٪	13.5٪	10.9٪
بلجيكا	3.7٪	2.9٪	2.8٪	2.9٪	3.3٪	2.1٪	2.5٪	1.6٪
كندا	5.6٪	7.0٪	6.0٪	1.1٪	2.0٪	2.3٪	1.5٪	1.1٪
الولايات المتحدة الامريكية	63.4٪	50.5٪	44.3٪	38.8٪	29.7٪	29.8٪	29.6٪	33.2٪
فرنسا	2.7٪	3.3٪	3.5٪	1.2٪	5.2٪	6.7٪	12.0٪	12.3٪
إيطاليا	0.9٪	1.7٪	3.0٪	5.8٪	6.3٪	7.7٪	6.6٪	8.3٪
اليابان	.0٪	0.2٪	2.2٪	8.3٪	6.2٪	3.9٪	6.1٪	5.0٪
هولندا	0.0٪	0.0٪	0.0٪	0.0٪	0.0٪	0.0٪	0.0٪	2.5٪
السويد	0.7٪	1.5٪	2.7٪	0.9٪	2.1٪	2.3٪	3.1٪	2.6٪
سويسرا	2.1٪	2.3٪	1.9٪	1.3٪	2.7٪	4.3٪	4.5٪	3.6٪
المملكة المتحدة	11.1٪	13.2٪	10.9٪	18.8٪	20.5٪	16.5٪	13.7٪	13.7٪
دول الجنوب المصنعة	**94.2٪**	**96.7٪**	**95.9٪**	**96.3٪**	**94.4٪**	**92.5٪**	**93.1٪**	**94.7٪**
بلدان اخرى	5.8٪	3.3٪	4.1٪	3.7٪	5.6٪	7.5٪	6.9٪	5.3٪
المجموع	100.0٪	100.0٪	100.0٪	100.0٪	100.0٪	100.0٪	100.0٪	100.0٪

المصدر: البنك العالمي، التقارير السنوية، من 1946 إلى 1962

يعرض العمود الأول متوسط السنوات التسع الأولى من نشاط البنك العالمي.



قروض كريهة للقوى الاستعمارية...

بعد عشر سنوات من إنشائه، لم يكن بالبنك العالمي سوى عضوين من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى: إثيوبيا وجنوب أفريقيا. منح البنك العالمي، منتهكا حق الشعوب في تقرير مصيرها، قروضاً لبلجيكا وفرنسا وبريطانيا كي تُموِّل مشاريع في مستعمراتها[7]. وكما يعترف مؤرخو البنك العالمي فإن: «هذه القروض، التي ساعدت على التخفيف من نقص الدولار لدى القوى الاستعمارية الأوروبية، كانت موجهة إلى حد كبير إلى المصالح الاستعمارية، خاصة التعدين، إما من خلال الاستثمارات المباشرة أو المساعدة غير المباشرة، كما هو الحال في تنمية النقل والتعدين»[8]. مكنت هذه القروض القوى الاستعمارية من تعزيز الهيمنة على الشعوب المستَعمَرة. وساعدت في تزويد القوى الاستعمارية بالمعادن والمنتجات الزراعية والوقود. ففي حالة الكونغو البلجيكية، تم إنفاق ملايين الدولارات التي تم إقراضها للمستعمَرة بالكامل تقريباً على مشاريع قررتها السلطة الاستعمارية من خلال شراء منتجات تصدرها بلجيكا. لقد تلقى الكونغو البلجيكي ما مجموعه 120 مليون دولار في شكل قروض (على ثلاث مراحل)، تم إنفاق 105.4 مليون منها في بلجيكا.[9]

... خلقت عبئا ثقيلا على الدول المستقلة الشابة

عندما حصلت المستعمَرات المذكورة أعلاه على الاستقلال، توصل المساهمون الرئيسيون إلى اتفاق لنقل الديون المتعاقد عليها من قبل القوة الاستعمارية إلى هذه الدول الجديدة.

يمكن رؤية مثال صارخ في حالة موريتانيا. في 17 مارس 1960، قدمت فرنسا ضمانة لقرض قدره 66 مليون دولار تعاقدت عليه الشركة مجهولة الاسم لمعادن حديد موريتانيا (ميفرما). كانت موريتانيا تعيش أشهرها الأخيرة كمستعمَرة، إذ تم إعلان الاستقلال في 28 نوفمبر من نفس العام. وكان من المقرر تسديد هذا القرض بين عامي 1966 و1975. ووفقا للتقرير السنوي للبنك العالمي بعد ست سنوات، كان لدى موريتانيا المستقلة ديون للبنك قدرها 66 مليون دولار[10]. وكان الدين الذي تكبَّدته بناء على طلب من فرنسا عندما كانت موريتانيا مستعمَرة قد انتقل إليها بعد بضع سنوات. لقد عمم البنك العالمي هذا الإجراء القاضي بنقل الديون التي تعاقدت عليها الدولة المستعمِرة إلى الدولة المستقلة الجديدة.

والحال أنه حدثت بالفعل حالة مماثلة في الماضي وقررت بشأنها معاهدة فرساي. لقد تقرر، عندما أعيد تشكيل بولندا كدولة مستقلة بعد الحرب العالمية الأولى، أن الديون التي تعاقدت عليها ألمانيا لاستعمار بولندا لن تُنقل إلى الدولة المستقلة الجديدة. وهكذا نصت معاهدة فرساي المؤرخة في 18 يونيو 1919 على ما يلي: «يُستثنى من الديون المستحقة على بولندا جزء الديون المرتبط، في رأي لجنة التعويضات، حسب المادة 245، بالتدابير التي اتخذتها الحكومتان الألمانية والبروسية للاستعمار الألماني لبولندا»[11]. وذكرت المعاهدة أن الدائنين الذين أقرضوا أموالاً لألمانيا لمشاريع في الأراضي البولندية لا يستطيعون المطالبة بها إلا من هذه القوة، وليس من بولندا. يقول ألكساندر ناهوم ساك، وهو منظّر الديون الكريهة، في مدخله القانوني عام 1927: «عندما تتعاقد الحكومة على ديون بغرض إخضاع سكان جزء من أراضيها أو استعمارها من قبل مواطني الجنسية المهيمنة، الخ، فإن هذه الديون كريهة بالنسبة للسكان الأصليين لهذا الجزء من أراضي الدولة المدينة»[12].

إن هذا المبدأ ينطبق تماما على القروض التي قدمها البنك إلى بلجيكا وفرنسا وبريطانيا لتطوير مستعمراتها. وبالتالي، يتصرف البنك العالمي بانتهاك للقانون الدولي من خلال جعل الدول المستقلة الجديدة مسؤولة عن الديون المتكبدة لغرض استعمارها. ارتكب البنك، بالتواطؤ مع مساهميه الاستعماريين الرئيسيين وبمباركة الولايات المتحدة،

عملاً لا ينبغي أن يمر دون عقاب. هذه الديون باطلة ولاغية ويجب على البنك أن يحاسب عنها أمام القانون. يجب على الدول التي وقعت ضحية لهذا الانتهاك أن تطالب بتعويضات وأن تستخدم المبالغ المعنية لسداد الدين الاجتماعي المستحق لشعوبها.[13]

بعثات البنك العالمي

اعتاد البنك العالمي إرسال متخصصين في بعثات إلى بعض البلدان الأعضاء. في السنوات العشرين الأولى، تم إرسال هؤلاء الأخصائيين في معظم الحالات من الولايات المتحدة.

في البداية، كانت دولة «الاختبار» الأكثر زيارة بلا منازع هي كولومبيا. إنها دولة رئيسية من وجهة نظر المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة. كانت إحدى أولويات واشنطن منع دخول كولومبيا المعسكر السوفييتي أو الثورة الاجتماعية.

أرسل البنك العالمي، منذ عام 1949، بعثة مجهزة بعناية إلى كولومبيا، تتكون من خبراء البنك العالمي وصندوق النقد الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية. وتتمثل مهمتها في دراسة الحاجات وتحديد استراتيجية شاملة لتنمية البلد. تتعلق المشاريع الملموسة التي دعمها البنك بشراء 70 جرافة و600 جرار ومعدات ثلاث محطات كهرومائية من الولايات المتحدة! وفي عام 1950، عُلم أن الحكومة الكولومبية تدرس التقرير الذي قدمته لجنة البنك العالمي بهدف صياغة برنامج إنمائي على هذا الأساس. وفي العام التالي -1951- انتهت لجنة خبراء كولومبيين مستقلين من وضع مثل هذا البرنامج التنموي، والذي نفذته الحكومة بعد ذلك: إصلاحات ميزانية ومصرفية، وتقليص قيود الاستيراد وتخفيفها؛ وتخفيف التحكم بالصرف، وتبني موقف ليبرالي وتشجيعي تجاه الرساميل الأجنبية.

كما قام الاستشاريون المُعَيَّنون من قبل البنك والحكومة الكولومبية بوضع المقترحات المتعلقة بالسكك الحديدية والطيران المدني والاستثمار الصناعي وإصدار سندات الدين العمومي. وقد قام المجلس الوطني الكولومبي للتخطيط الاقتصادي بتوظيف مستشار اقتصادي رشحه البنك العالمي. وهذا ما قاله أحد كبار الشخصيات في صندوق النقد الدولي، جاك بولاك[14]، عن مشاركته في بعثة إلى كولومبيا. «إن التعليمات الشفوية التي تلقيتها بصفتي رئيس بعثة صندوق النقد الدولي إلى كولومبيا في عام 1955، والتي صيغت في اجتماع بين نائب رئيس البنك ونائب المدير العام للصندوق، (...) تقول بصراحة، باللغة القوية لتلك الفترة: «قوموا أنتم بلي ذراعهم اليمنى وسنقوم نحن بلي ذراعهم اليسرى».[15]

كما نرى، بشكل عام، خدمت هذه البعثات بشكل أساسي لزيادة قدرة البنك (والمؤسسات الأخرى، ولا سيما صندوق النقد الدولي) للتأثير على القرارات التي تتخذها سلطات بلد معين بطريقة تفيد القوى العظمى المساهمة وشركاتها.

تطور سياسة البنك العالمي ردا على تهديد العدوى الثورية والحرب الباردة.

في عام 1950، طردت الولايات المتحدة وحلفاؤها في البنك العالمي الصين فعليًا عندما أصبحت دولة شيوعية سنة 1949، وأعطت مقعدها لحكومة الجنرال تشيانغ كاي تشيك المناهضة للشيوعية، التي أقامت مقرًا لها في جزيرة تايوان[16]. لقد تم استخدام استراتيجيات مختلفة لمنع انتشار العدوى إلى بقية آسيا، وكانت بعض البلدان موضع تركيز التدخل المنظم من قبل البنك العالمي. هذا هو حال الهند[17] وباكستان وتايلاند والفلبين واندونيسيا. وحتى عام 1961، لم يكن البنك مخولاً بالتعامل مع كوريا الجنوبية، التي كانت المجال الحصري للولايات المتحدة (أنظر الفصل الحادي عشرة).

أما بولندا وتشيكوسلوفاكيا، التي كانتا جزء من الكتلة السوفيتية، فغادرتا البنك مبكرا[18]. وعند طردها من المعسكر السوفييتي، حصلت يوغسلافيا على دعم مالي من البنك العالمي.

هز إعصار ثوري هائل الأمريكتين عام 1959: انتصرت الثورة الكوبية رغم أنف العم سام[19]. كانت واشنطن مُجبَرة على منح تنازلات لحكومات وشعوب أمريكا اللاتينية محاولة منع انتشار الثورة كالنار في الهشيم إلى بلدان أخرى.

وذكر مؤرخ البنك، ريتشارد ويب، الرئيس السابق للبنك المركزي في بيرو، آثار هذه الظاهرة: «بين عامي 1959 و1960، استفادت أمريكا اللاتينية بأسرها من ثورة فيدل كاسترو. ظهرت التأثيرات الأولى بالفعل مع قرارات تأسيس بنك الدول الأمريكية للتنمية والاستجابة - بعد مقاومة طويلة - لمطالب أمريكا اللاتينية لتحقيق استقرار أسعار المواد الأولية، وتم توقيع اتفاق البن في سبتمبر 1959. وزاد زخم المعونة في أوائل عام 1960، بعد المصادرات الكوبية الكثيفة، واتفاقها التجاري مع الاتحاد السوفياتي، ورحلة آيزنهاور إلى أمريكا الجنوبية. «لدى عودتي»، كتب آيزنهاور قائلاً «كان قصدي أن أرسي... تدابير تاريخية بهدف إحداث إصلاحات اجتماعية لصالح جميع شعوب أمريكا اللاتينية».[20]

وأضاف الرئيس آيزنهاور: «ما زال أمامنا باستمرار السؤال حول ما يمكن عمله بشأن الهياج الثوري في العالم. (...) يلزمنا سياسات جديدة من شأنها النفاذ لجذور المشكل، الغليان الثوري. (...) كان أحد الاقتراحات (...) زيادة رواتب المعلمين والبدء في تشييد مئات المدارس المهنية. (...) كان علينا أن نتخلص من بعض الأفكار القديمة (...) لحفظ

العالم الحر من النيران. »[21]

وتابع ريتشارد ويب: «في أبريل، أبلغ وزير الخارجية كريستيان أ. هيرتر اتحاد عموم أمريكا عن تغيير كبير في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أمريكا اللاتينية، بما في ذلك قرارا بدعم الإصلاح الزراعي. قدم ديلون برنامج مساعدات جديد للكونغرس في غشت، دعا إلى تقديم مبلغ 600 مليون دولار لتمويل القروض الميسرة من بنك الدول الأمريكية للتنمية، وشدد على النفقات الاجتماعية لمواجهة عدم المساواة في المداخيل والمؤسسات التي عفا عليها الزمن، وهما عائقان خطيران أمام التقدم. وتم إقرار مشروع القانون بسرعة.

استمر إدراك أزمة المنطقة عام 1961، وصعد كينيدي من الرد: «إلى جانب برلين، تعد المنطقة الأكثر أهمية (...) والضربة القادمة يمكن أن تأتي من أي مكان (...) لا أدري إن كان الكونجرس سيدعمني. لكن حان الوقت، إذ الجميع قلقون من أن يمُدَّ كاسترو الثورة لنصف الكرة الأرضية[22]. وفي مارس 1961، طالب كينيدي باتخاذ إجراءات لتجنب الفوضى في بوليفيا. وقررت حكومته تجاهل المقترحات التي قدمها كل من صندوق النقد الدولي ووزارة الخارجية بأن بوليفيا بحاجة إلى حزمة إجراءات تقشفية مضادة للتضخم، وبدلاً من ذلك أن تقدم لها مساعدة اقتصادية فورية. (...) كانت الأمور قاتمة بما فيه الكفاية ولا تحتمل مطالبة من ليس لديهم ما يعطونه بمزيد تضحيات»[23]. وبعد أسبوع أعلن كينيدي التحالف من أجل التقدم مع أمريكا اللاتينية، وهو برنامج مدته عشر سنوات للتعاون والتنمية، يشدد على الإصلاح الاجتماعي، مع مساعدات واسعة النطاق للبلدان التي «تقوم بدورها»[24].

لم يمنع إعلان الإصلاحات الكبيرة البنك والولايات المتحدة من دعم الأنظمة الفاسدة والديكتاتورية مثل نظام أنستاسيو سوموزا في نيكاراغوا، كما هو موضح في المثال التالي. ففي 12 أبريل 1961، قبل خمسة أيام فقط من قيام الولايات المتحدة بشن حملة عسكرية ضد كوبا من أراضي نيكاراغوا، قرر مديرو البنك منح قرض لنيكاراغوا على الرغم من إدراكهم التام بأن الأموال ستُستخدم لتعزيز القوة الاقتصادية للدكتاتور. كان هذا ثمن دعمه العدوان على كوبا. فيما يلي مقتطفات من المحاضر الرسمية للمناقشة بين مديري البنك في 12 أبريل 1961:[25]

«- السيد [آرون] بْرُوشْ. قيل لي إن عائلة سوموزا تسيطر على كل شيء وسيكون من الصعب العثور على أي شيء في نيكاراغوا لا يثير هذه المشكلة.

- السيد [روبرت] كافانو. أشعر بالقلق من أننا سنبدو وكأننا نعزز ترتيبات يتم بموجبها حث الناس على بيع الأراضي التي يريدها الرئيس...

سيد (سيمون) كارجيل. إذا كان المشروع نفسه مُرْضيا، فأنا لا أعتقد أن مصلحة الرئيس تطرح مشكلة تدفعنا لترك كل شيء...
- السيد روسنسكي. أوافق على أنه فات الأوان للتراجع.
- السيد الدرويلد. إن مشكلة ملكية الأرض وعائلة سوموزا مشكلة مؤسفة ولكنها مشكلة كنا ندركها منذ البداية وأعتقد أن الوقت قد فات لإثارة النقاش الآن.
بعد بضعة أشهر، في يونيو 1961، كان نفس مديري البنك يناقشون مسألة قرض إلى الإكوادور. إن محتويات هذه المناقشة هي تذكير بليغ بالرهانات السياسية الشاملة وراء عمل البنك[26]:
- «السيد كناب. يبدو أن الاكوادور هي البلد «الوفي» المستقبلي. (...) ما المشكلة السياسية التي يطرحها الهنود الخفيون عن المجتمع الذين يمثلون نصف أو ثلثي السكان، والذين ما زالوا تماماً خارج الوضع السياسي والاقتصادي؟...
- السيد [جون] دي وايلد. الاكوادور لديها سجل جيد. (...) أليس هذا هو الوقت المناسب للوكالات (...) مثل البنك للتدخل (...) من أجل (...) منع تدهور الوضع السياسي؟
- السيد كناب. (...) هذا هو نوع المهمة المنحطة التي يجب على الولايات المتحدة القيام بها.
- السيد بْروتْشيسْ. أين تقع إكوادور على مؤشر الظلم الاجتماعي الذي كان السيد كينيدي يشير إليه؟
-»السيد. [أرفي] شميدت. إذا كان هناك تفاوتات كبيرة في توزيع الثروة بالاكوادور فإنها أقل مما في بلدان أمريكية لاتينية أخرى. الهنود في الجبال لا يزالون هادئين على الرغم من أن الحكومة لم تفعل الكثير لصالحهم.
- السيد ديموث. عند النظر إلى البلدان الإقطاعية في أمريكا اللاتينية (...) لنكن واقعيين، يجب أن نفترض أن الثورات ستحدث وأن الأمل الوحيد هو أن [الحكومات الجديدة] ستفي بالتزامات الحكومات السابقة. (...)
- السيد الدرويلد. الاستعمار هو بالتأكيد سيئ في الاكوادور (...) حتى (...) أسوأ مما كان عليه في الشرق الأقصى. شيء عنيف سوف يحدث. (...) أعتقد أن مشاريعنا يجب أن تعمل على تخفيف الضغوط الداخلية. (...) أوافق على أنه يمكننا منح المزيد من أموال المؤسسة الدولية للتنمية لدرء هذه المخاطر السياسية.
- السيد كناب. (...) لكن المخاطر السياسية تؤدي إلى التخلف عن السداد».
هل من وضوح أكثر من ذلك...

إحالات الفصل الثاني:

1 منذ عام 1953 ، لم يعد البنك العالمي يقتصر على الاقتراض من الولايات المتحدة فحسب، بل يصدر أيضًا أوراق مالية في أوروبا واليابان. وفي السبعينات، عندما ارتفع سعر النفط، اقترض أيضًا من فنزويلا والدول العربية المنتجة للنفط.

2 KAPUR, Devesh, LEWIS, John P., WEBB, Richard. 1997. The World Bank, Its First Half Century, Volume 1, p. 917.

3 Extraits du texte du point IV traduit et présenté par G. Rist, Le développement. Histoire d'une croyance occi- dentale, Paris, Presses de Sciences Po, 1996, pp. 116-121. Les autres points concernaient le soutien au système des Nations unies, la création de l'OTAN et le lancement du Plan Marshall.

4 IBRD (World Bank), Fourth Annual Report 1948-1949, Washington DC, 58 p.

5 وبعد مرور حوالي ستين عاما، ما زال البنك العالمي ملتزمًا بالقضاء على الملاريا، وهو مرض مميت يصيب الفقراء بشكل رئيسي. انظر: CASTRO Julie, MILLET Damien., « Malaria and Structural Adjustment: Proof by Contradiction », in BOETE Christophe, Genetically Modified Mosquitoes for Malaria Control, Landes Bioscience, 2006

6 على العكس من ذلك، فإن شباك البنك العالمي الميسر، الذي يطلق عليه اسم المؤسسة الدولية للتنمية - انظر الفصل التالي - والمخصص لأفقر البلدان، يقرضها الأموال الآتية من البلدان الغنية والبلدان المدينة للبنك العالمي للإنشاء والتعمير، بسعر فائدة أقل من السوق (حوالي 0.75٪) على مدى فترة طويلة (عموما بين 35 و 40 سنة، مع تأجيل أولي لمدة 10 سنوات).

7 المستعمرات المعنية بقروض البنك العالمي لصالح بلجيكا هي: الكونغو البلجيكية ورواندا وبوروندي. ولصالح بريطانيا: شرق أفريقيا (بما في ذلك كينيا وأوغندا وتنزانيا المستقبلية) وروديسيا (زيمبابوي وزامبيا) بالإضافة إلى نيجيريا وغيانا البريطانية في أمريكا الجنوبية؛ وبالنسبة لفرنسا: الجزائر والغابون وموريتانيا وغرب أفريقيا الفرنسية (موريتانيا والسنغال والسودان الفرنسي - الآن هي مالي، وغينيا وساحل العاج والنيجر وفولتا العليا - أصبحت بوركينا فاسو، وداهومي - أصبحت بنين).

8 KAPUR, Devesh, LEWIS, John P., WEBB, Richard. 1997. The World Bank, Its First Half Century, Volume 1, p. 687.

9 يمكن استخلاص حقيقة أن بلجيكا استفادت من القروض للكونغو البلجيكية من جدول منشور في التقرير الخامس عشر للبنك العالمي للعام 1959-1960. IBRD (World Bank)، Annual Reportenth 1959-1960، Washington DC، p. 12.

10 IBRD (World Bank), Fifteen Annual Report 1959-1960. Washington DC, p.52, IBRD (World Bank), Twentiest Annual Report, 1965-1966, Washington DC, p 79.

11 نقلا عن، ألكسندر ناهوم ساك. 1927. آثار تحولات الدول على ديونها العامة والالتزامات المالية الأخرى, Recueil Sirey, Paris, p. 159.

12 SACK, Alexander Nahum. 1927. p. 158.

13 Voir Damien Millet et Eric Toussaint, Inde, 60 ans après les luttes d'indépendance, à quand une nouvelle libération ? in Les Tsunamis de la dette, 2005, chapitre 4.

14 ساهم جاك بولاك سنة 1944 في ندوة بريتون وودز، وكان حينها مدير مديرية دراسات صندوق النقد الدولي في الفترة 1958-1980. تم عمل بإدارة صندوق النقد الدولي كمدير تنفيدي لصالح هولاندا (1981-1986).

15 KAPUR, Devesh, LEWIS, John P., WEBB, Richard. 1997. The World Bank, Its First Half Century, Volume 2: Perspectives, p. 477.

16 سيستمر هذا حتى عام 1980، عندما عادت الصين إلى البنك العالمي وصندوق النقد الدولي. وبالنسبة للأمم المتحدة، سيستمر هذا الوضع حتى عام 1971.

17 Voir MILLET Damien, TOUSSAINT Eric, « Inde, 60 ans après les luttes pour l'indépendance, à quand une nouvelle libération ? », in Les Tsunamis de la dette, 2005, chapitre 4.

18 انسحبت بولندا من البنك العالمي في مارس 1950 وغادرته تشيكوسلوفاكيا في ديسمبر عام 1954. وكان البنك قد رفض منحهما أي قرض.

19 تبعد هافانا حوالي مائتي كيلومتر عن سواحل الولايات المتحدة ، التي تسيطر بالفعل على كوبا منذ عام 1898.

20 KAPUR, Devesh, LEWIS, John P., WEBB, Richard. 1997. The World Bank, Its First Half Century, Volume 1, p. 163.

21 D. Eisenhower, Waging Peace, pp. 530 - 537

22 KAPUR, Devesh, LEWIS, John P., WEBB, Richard. 1997. The World Bank, Its First Half Century, Volume 1, p 163-164

23 تم الإنزال في 17 أبريل 1961. وشمل هبوط أكثر من 1500 مرتزقة مناهضين لكاسترو في خليج الخنازير بكوبا. لقد كانت هذه الحملة إخفاقا مدويا.

24 Ce texte est tiré de KAPUR, Devesh, LEWIS, John P., WEBB, Richard. 1997. The World Bank, Its First Half Century, Volume 1, p. 165

25 Ce texte est tiré de KAPUR, Devesh, LEWIS, John P., WEBB, Richard. 1997. The World Bank, Its First Half Century, Volume 1, p. 166.

26 Ce texte est tiré de KAPUR, Devesh, LEWIS, John P., WEBB, Richard. 1997. The World Bank, Its First Half Century, Volume 1, p. 166.

الفصل الثالث
بداية صعبة بين الأمم المتحدة والبنك العالمي

إن البنك العالمي وصندوق النقد الدولي مؤسستان متخصصتان تابعتان للأمم المتحدة، مبدئيا مثل منظمة العمل الدولية أو منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. وعلى هذا النحو، من المفترض أن تتعاونا بشكل وثيق مع هيئات الأمم المتحدة والمؤسسات المتخصصة الأخرى لتحقيق الأهداف المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، وفي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

منذ البداية، حاول البنك العالمي وصندوق النقد الدولي التخلص إلى حد كبير من الالتزامات التي تربط المؤسسات الأعضاء في منظومة الأمم المتحدة. في حالة البنك العالمي، وفي حين كان ينبغي أن يقود بعثته في مجال المساعدات الإنمائية السعي إلى تحقيق تقارب مع الأمم المتحدة، فقد تمكن مديروه باستمرار من وضع البنك خارج نطاق سلطة الأمم المتحدة. كان للبنك العالمي وصندوق النقد الدولي دور فعال في تصعيد الحرب الباردة، ولاحقا، على ردود فعل زعماء البلدان الصناعية الكبرى بوجه الصعود المتنامي للبلدان النامية الداعية لنظام اقتصادي عالمي جديد.

لقد اقترحت البلدان النامية، بغياب خطة مارشال تعزز نموها، إنشاء هيئة جديدة للأمم المتحدة، على أساس نظام «دولة واحدة، صوت واحد» بهدف تسهيل تقديم القروض لصناعاتها: صندوق الأمم المتحدة الخاص للتنمية الاقتصادية. وقد عارضت البلدان الصناعية بشدة هذه الخطوة، وفرضت مقترحًا مضادًا، «المؤسسة الدولية للتنمية» وهي فرع للبنك العالمي، لتحل محل صندوق الأمم المتحدة الخاص للتنمية الاقتصادية وتُقْبره.

عودة لبدايات العلاقة مع الأمم المتحدة

في مارس 1946، بمناسبة الاجتماع الأول لحكام البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، قام رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة[1] بتسليم رسالة إلى إدارة البنك العالمي تطالبه بإقامة جسور تواصل مع منظمته. قام البنك بتأجيل مناقشة هذا الموضوع حتى اجتماع المديرين التنفيذيين الذي سيعقد في مايو 1946. وفي الحقيقة، لم يكن البنك متسرعا وتم الانتظار حتى نوفمبر 1947 للتوصل إلى اتفاق بين الطرفين. وفقًا لمايسون وآشر، مؤرخا البنك، لم تكن المفاوضات ودية بتاتا في غضون ذلك[2].

بقيت الرسالة الأولى من المجلس الاقتصادي والاجتماعي دون جواب، وأُرسِلت رسالة ثانية، أجاب عنها المديرون التنفيذيون للبنك أن، من وجهة نظرهم، عقد اجتماع حول هذا الموضوع سابق لأوانه. وفي غضون ذلك، وقعت الأمم المتحدة بالفعل اتفاقات تعاون مع منظمة العمل الدولية واليونسكو ومنظمة الأغذية والزراعة.

وفي يوليوز 1946، جرت محاولة ثالثة عندما اقترح الأمين العام للأمم المتحدة أن يبدأ البنك العالمي وصندوق النقد الدولي المفاوضات في سبتمبر 1946. وبعد ذلك التقى مديرو صندوق النقد الدولي والبنك العالمي وقرروا أن مثل هذا الاجتماع لم يحن وقته بعد. هذا ما قاله مايسون وآشر عن هذه التكتيكات المتلكئة: «كان البنك شديد الخوف من أن كونه وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة سيُخضعه لسيطرة أو تأثير سياسي غير مرغوب فيه ويضر بالتصنيف الائتماني للبنك في وول ستريت...»[3]. وأخيراً، اعتمد البنك مشروع نص لتقديمه على طاولة النقاش مع الأمم المتحدة؛ كان هذا النص إعلان استقلال أكثر منه إعلان تعاون. ثم جاء يوم المناقشات بمقر الأمم المتحدة، ووافق خلالها رئيس البنك، جون جي ماكلاوي، على ممارسة شيء من الاعتدال.

قبلت اللجنة التفاوضية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي الاتفاقية الناتجة، ولكن الاتفاقية أثارت ضجة داخل المجلس الاقتصادي والاجتماعي ذاته وفي الجمعية العامة. فخلال دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام 1947، وصف مندوب الاتحاد السوفيتي مشروع الاتفاقية بأنه انتهاك صارخ لأربع مواد على الأقل من ميثاق الأمم المتحدة. وكان الأمر الأكثر إحراجا لمديري البنك، وخلفه للولايات المتحدة، هو الهجوم الذي قاده مندوب النرويج (البلد الأم للأمين العام للأمم المتحدة آنذاك، تريغفي لاي). لقد أعلن أن النرويج لا يمكن أن تتسامح مع مثل هذه الامتيازات الممنوحة للبنك العالمي وصندوق النقد الدولي، لأنها ستقوض سلطة الأمم المتحدة. وقد رد مندوب الولايات المتحدة بأنه لن يؤدي أي شيء إلى تقويض سلطة الأمم المتحدة أكثر من عدم التوصل إلى اتفاق مع البنك العالمي وصندوق النقد الدولي. وأخيراً، اعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي (13 مع 3 ضد وامتناع 2) مشروع النص الذي تم التصديق عليه في سبتمبر 1947 من قبل مجلس إدارة البنك (امتنع الحاكم الذي يمثل يوغوسلافيا عن التصويت). ووافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على الاتفاقية في نوفمبر 1947.

صادقت هذه الاتفاقية على وضع البنك كوكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة، ولكن، بناء على طلب البنك، سمحت له بالعمل ك«منظمة دولية مستقلة». وعلى نفس المنوال، أَذِنت له باستخدام حكمه الخاص بشأن المعلومات المفيد نقلها للمجلس

الاقتصادي والاجتماعي، وهو ما يشكل خرقا للفقرة 3 من المادة 17 والمادة 64 من ميثاق الأمم المتحدة (تمنح المادة 64 المجلس الاقتصادي والاجتماعي الحق للحصول على تقارير منتظمة من الوكالات المتخصصة). وهو خرق أيضا للمادة 70، التي تسمح بالتمثيل المتبادل عند كل مداولة. والحال أن، البنك العالمي وصندوق النقد الدولي احتفظا بحق عدم دعوة ممثلي الأمم المتحدة سوى لحضور اجتماع مجلس الإدارة.
وعند استعراض هذه الأحداث، يعلن مؤرخو البنك العالمي أن هذه الاتفاقية تعتبر غير مرضية من قبل الأمانة العامة للأمم المتحدة، ولكنها مضطرة لقبولها. ويواصلون القول إن «رئيس البنك، ماكلاوي، لا يمكن تصنيفه ضمن محبي الأمم المتحدة، وكان غارنر (نائب رئيس البنك) يعتبر معاديًا للأمم المتحدة»[4].

إنشاء مؤسسة التمويل الدولية والمؤسسة الدولية للتنمية[5]

انتقدت حكومات البلدان النامية البنك العالمي منذ بداية أنشطته، بدءاً من أمريكا اللاتينية وتلتها الهند لاحقا، مؤكدة أن بلدانها لا تتمتع بأي مرافق للمعونة مماثل لخطة مارشال، المقتصرة على أوروبا. وبالفعل، فقد تم منح قروض البنك العالمي بأسعار فائدة السوق، في حين تم تقديم معونة خطة مارشال أساسا في شكل منح. كانت حصة صغيرة من مساعدات خطة مارشال قروضا بدون فوائد أو قروضا بأسعار فائدة أقل من أسعار السوق. (انظر الفصل 4).
ومنذ عام 1949، اقترح اقتصادي هندي إنشاء منظمة دولية جديدة في إطار الأمم المتحدة. واقترح أن يطلق عليها اسم «إدارة الأمم المتحدة للتنمية الاقتصادية». وبعد بضع سنوات، أخذت الفكرة نفسها تتشكل داخل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتم إنشاء صندوق الأمم المتحدة الخاص للتنمية الاقتصادية. ومن 1950 إلى 1960، شنت دول عالمثالثية عديدة، وكذلك الاتحاد السوفياتي ويوغوسلافيا، حملة منظمة داخل الأمم المتحدة لتفعيل هذا الصندوق وتعزيزه. لم تشأ حكومة الولايات المتحدة وحكومات القوى الصناعية الكبرى الأخرى، سماع أي حديث عن إنشاء صندوق خاص تسيطر عليه الأمم المتحدة ومنفصل عن البنك العالمي.
ومن بين الأسباب وراء مطالبة البلدان النامية بوكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة لتمويل تنميتها مسألة حقوق التصويت .لقد أرادت وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة لضمان تطبيق قاعدة» دولة واحدة ،صوت واحد ،«في مقابل قاعدة التعداد المطبقة داخل البنك العالمي .وكان نفس السبب - لكن بالاتجاه المعاكس - وراء معارضة الولايات المتحدة وغيرها من القوى الكبرى الشرسة للاقتراح :خافت الدول

الغنية القليلة العدد أن تصبح أقلية.

وكما روى مؤرخو البنك، ماسون وآشر، وبعد ذلك كاترين غوين، في عام 1954، قدمت الولايات المتحدة أول اقتراح مضاد، ذاك الذي وضعه البنك موضع التنفيذ عام 1956، بإنشاء مؤسسة التمويل الدولية، ودورها منح قروض لشركات القطاع الخاص في البلدان النامية[6]. لقد فشلت هذه المبادرة الجديدة في تهدئة عدم الرضا، واكتسبت حملة البلدان النامية لصالح صندوق الأمم المتحدة الخاص للتنمية الاقتصادية قوة إضافية: ففي عام 1958، أُذن لصندوق الأمم المتحدة الخاص هذا بتمويل أنشطة ما قبل الاستثمار في البلدان النامية.

لسوء الحظ، أصبح معسكر العالم الثالث مقسّماً بسرعة. غيرت الهند، التي كانت تدعم في البداية صندوق الأمم المتحدة الخاص للتنمية الاقتصادية، الولاءات وأعلنت تأييدها للاقتراح المضاد الثاني للولايات المتحدة. وتضمن هذا الاقتراح إنشاء مؤسسة دولية للتنمية، مرتبطة بالبنك العالمي، كبديل لصندوق الأمم المتحدة الخاص للتنمية الاقتصادية [7]. كان اللوبي الهندي المؤيد لواشنطن على قناعة بأن الهند سوف تستفيد من المؤسسة الدولية للتنمية حيث إن القوى الكبرى التي تسود مؤسسات بريتون وودز ستدرك ضرورة منح الهند معاملة خاصة في ضوء موقعها الاستراتيجي. وكانت الهند على حق: منذ السنة الأولى من نشاط المؤسسة الدولية للتنمية، حصلت على 50٪ من قروضها.

كان لدى الحكومة الأمريكية، من خلال اقتراح إنشاء المؤسسة الدولية للتنمية، هدف مزدوج: من ناحية، منع الأمم المتحدة من الاستمرار في تعزيز الصندوق وبالتالي تلبية احتياجات الدول النامية؛ ومن ناحية أخرى، إيجاد طريقة لاستخدام احتياطيات عملات البلدان النامية التي راكمتها الخزانة الأمريكية منذ عام 1954 من خلال بيع فوائضها الزراعية بموجب قانون رقم 480[8]. يتفق العديد من المؤلفين على أن السناتور مايك مونروني من أوكلاهوما هو الذي طرح الفكرة لأول مرة: فقد طرح قرارًا أمام مجلس الشيوخ لإنشاء مؤسسة دولية للتنمية بالتعاون مع البنك العالمي، واقتراحًا بضرورة دفع احتياطيات العملات غير القابلة للتحويل إلى هذه الوكالة كي تمنح قروضا بفائدة طويلة الأجل منخفضة الفائدة يتم تسديدها بالعملة المحلية. يعني ذلك أساسا أن يتم تقديم قروض للدول الفقيرة حتى يتسنى لها شراء الفوائض الزراعية الأمريكية الشمالية[9]. وأعلن يوجين بلاك، رئيس البنك العالمي، في وقت لاحق: «إن المؤسسة الدولية للتنمية كانت في الواقع فكرة لتعويض الرغبة في صندوق الأمم المتحدة الخاص للتنمية الإقتصادية»[10]. ومن الجدير بالذكر هنا الاقتباس عن

ميسون وآشر: «إن المؤسسة الدولية للتنمية، كمؤسسة دولية تابعة للبنك العالمي، قصة خيالية. أطلق عليها اسم «جمعية» وتتوفر على قانون داخلي، وموظفين، ووفرة من ألاعضاء الحكوميين، وجميع زخارف الوكالات الدولية الأخرى، إلا أنها حاليا مجرد صندوق يديره البنك العالمي»[11].

لقد مولت الولايات المتحدة المؤسسة في البداية بنسبة 42٪ ما يضمن هيمنتها داخلها. وفي نفس الوقت الذي تأسست فيه المؤسسة الدولية للتنمية، تم إنشاء لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في باريس. يتعلق الأمر بهيئة «تنسق» مساعدات التنمية الثنائية تشكلت من البلدان الأكثر تصنيعا. وقد تسبب هذا بإقبار نهائي لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي، إذ فرضت الولايات المتحدة مؤسسات تضمن سيطرتها.

تمويل المؤسسة الدولية للتنمية

لا تقترض المؤسسة الدولية للتنمية من الأسواق المالية. **تأتي** الأموال **التي** تُقرضها من التبرعات المقدمة من قبل الدول الأعضاء بانتظام (ولا سيما الدول الصناعية الأكثر ثراءً، وكذلك الدول المنتجة للبترول منذ سبعينيات القرن العشرين)، ومن التسديدات التي تتلقاها.

تعيد البلدان المساهمة ترتيب الحصص كل ثلاث أو أربع سنوات. إنها مناسبة مناقشات السوق، حيث يتم تحديد المبالغ المدفوعة. وهي بشكل خاص رهان نقاشات كبرى بالكونغرس الأمريكي إذ هو من يقرر المبلغ الممنوح. يشكل ذلك موضوع مساومات بين الكونغرس وحكومة واشنطن والرئاسة الأمريكية للبنك العالمي/مؤسسة التمويل الدولية. ومع ذلك، فإن المبالغ المعنية هي في الواقع متواضعة للغاية. المهم حقا هو ضمان عودة الأموال التي تُقرضها المؤسسة الدولية للتنمية إلى المانحين في شكل مشتريات (مساعدات مشروطة)[12].

رفض البنك العالمي الامتثال لمطالب الأمم المتحدة المتعلقة بالبرتغال وجنوب أفريقيا

عندما حصلت معظم البلدان المستعمرة على استقلالها، منذ عام 1961، وأصبحت أعضاء بالأمم المتحدة، اعتمدت الجمعية العامة في عدة مناسبات قرارات تدين نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا وهيمنة البرتغال الحديدية على العديد من البلدان الأفريقية والآسيوية. وفي عام 1965، وبالنظر الى للدعم المالي والتقني المستمر من

البنك العالمي وصندوق النقد الدولي لهذه الأنظمة، قدمت الأمم المتحدة طلبًا رسميًا: «إلى جميع الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، وعلى وجه الخصوص، البنك العالمي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي (...) للامتناع عن منح حكومة البرتغال أي مساعدة مالية أو اقتصادية أو تقنية ما دامت مستمرة في سياستها الاستعمارية المنتهكة بشكل صارخ لأحكام ميثاق الأمم المتحدة "[13]. وأصدرت طلبا مماثلا بشأن جنوب أفريقيا.

اجتمع مديرو البنك لاتخاذ موقف، وقرر أغلب المديرين التنفيذيين مواصلة تقديم القروض. ولتبرير هذا القرار، تحججوا بالمادة الرابعة، الباب العاشر من النظام الأساسي للبنك[14] الذي يحظر عليه اتخاذ موقف سياسي! وصوتت جميع الدول الأكثر تصنيعا، مدعومة بعدد معين من بلدان أمريكا اللاتينية، لمواصلة القروض. وفي عام 1966، وافق البنك على قرض بقيمة 10 ملايين دولار للبرتغال، وقرض بقيمة 20 مليون دولار إلى دولة جنوب أفريقيا. بعد ذلك، وتحت ضغط إضافي، توقف البنك عن تقديم قروض جديدة. ومع ذلك، استمرت لجنة الأمم المتحدة لإنهاء الاستعمار مدة 15 عامًا في إدانة سماح البنك لجنوب إفريقيا والبرتغال بتقديم ترشيحهما للحصول على تمويلات لمشاريع في بلدان أخرى. إضافة إلى ذلك، سعى البنك للحصول على مشاركة جنوب أفريقيا بتبرعات للمؤسسة الدولية للتنمية[15].

إحالات الفصل الثالث:

1 يقدم المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة توصيات لتنسيق برامج وأنشطة وكالات الأمم المتحدة المتخصصة (المادة 58 من ميثاق الأمم المتحدة). ولهذا الغرض، فإن المجلس يتمتع بصلاحيات بموجب الفصل العاشر من الميثاق. تنص المادة 62 من الفصل الأول على ما يلي: «يجوز للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يشرع في إجراء دراسات أو تقارير بشأن القضايا الدولية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والتعليمية والصحية والمجالات الأخرى ذات الصلة ويمكن أن يقدم توصيات بشأن جميع هذه الأمور إلى الجمعية العامة، وأعضاء المنظمة والوكالات المتخصصة المعنية.»

2 MASON Edward S. et ASHER, Robert E. 1973. The World Bank since Bretton Woods, The Brookings Institution, Washington, D.C., p.55.

3 المرجع السابق، ص.56.

4 نفس المرجع، ص.59.

5 تمت كتابة هذا الجزء بالاستناد إلى VAN DE LAAR, Aart. 1980. The World Bank and the Poor, Martinus Nijhoff Publishing, Boston/The Hague/London, 1980, p. 56-59; MASON Edward S. et ASHER, Robert E. 1973. The World Bank since Bretton Woods, The Brookings Institution, Washington, D.C., pp. 380-419; GWIN, Catherine. «U.S. relations with the World Bank, 1945-1992« , in KAPUR, Devesh, LEWIS, John P., WEBB, Richard. 1997. The World Bank, Its First Half Century, Volume 2, pp.205-209; RICH, Bruce. 1994. Mortgaging the Earth, Earthscan, London, p.77.

6 MASON Edward S. et ASHER, Robert E. 1973. p.384-385; GWIN, Catherine. in KAPUR, Devesh, LEWIS, John P., WEBB, Richard. 1997. p.206; VAN DE LAAR, Aart. 1980. p.57

7 KAPUR, Devesh, LEWIS, John P., WEBB, Richard. 1997. The World Bank, Its First Half Century, Volume 1, p. 1127

8 AART VAN DE LAAR, p 57, Catherine GWIN, p.206; AART VAN DE LAAR, p 386-387

9 KAPUR, Devesh, LEWIS, John P., WEBB, Richard. 1997. The World Bank, Its First Half Century, Volume 1, p. 1128

10 MASON et ASHER, p.386.

11 Idem, p.380-381.

12 KAPUR, Devesh, LEWIS, John P., WEBB, Richard. 1997. The World Bank, Its First Half Century, Volume 1, p. 1149.

13 13 UN Doc. A/AC.109/124 and Corr. 1 (June 10, 1965).

14 المادة الرابعة من الباب العاشر. وتنص على ما يلي: «لا يجوز للبنك وموظفيه التدخل في الشؤون السياسية لأي عضو، ويحظر عليه أن يتأثر في قراراته بالطابع السياسي للعضو أو الأعضاء المعنيين». وحدها الاعتبارات الاقتصادية يمكن أن تؤثر على قراراتهم، وسيتم تقييم هذه الاعتبارات دون تحيز، من أجل تحقيق الأهداف (التي حددها البنك) المنصوص عليها في المادة الأولى». انظر الفصل 6.

15 KAPUR, Devesh, LEWIS, John P., WEBB, Richard. 1997. The World Bank, Its First Half Century, Volume 1, p. 692

الفصل الرابع
سياق ما بعد الحرب العالمية الثانية، خطة مارشال والمعونة الثنائية الأمريكية

يقدم هذا الفصل تحليلا للسياسات الاقتصادية الثنائية التي تبنتها واشنطن تجاه حلفائها في سياق الحرب الباردة .استبدلت خطة مارشال تدخل البنك العالمي منذ أن توصلت الولايات المتحدة إلى استنتاج مفاده أن تقديم منح إعادة الإعمار إلى أوروبا أكثر فعالية ومردودا من القروض .وتهدف هذه السياسة الثنائية إلى دعم الكتلة الغربية الرأسمالية تحت هيمنة واشنطن ضد الكتلة الشرقية بقيادة الاتحاد السوفييتي.

قامت أمريكا بإلغاء ديون بعض حلفائها. وكان المثال الأكثروضوحاً في هذا السياق هو الطريقة التي عُوملت بها الديون الألمانية بموجب اتفاقية لندن لعام 1953. فمن أجل التأكد من أن اقتصاد ألمانيا الغربية سوف يزدهر، وبالتالي يصبح عنصراً رئيسياً للاستقرار في الكتلة الأطلسية. قدم الحلفاء الدائنون بقيادة الولايات المتحدة تنازلات كبيرة للسلطات والشركات الألمانية المدينة تجاوزت إلى حد كبير مجرد تقليص للديون. إن المقارنة بين الطريقة التي عُوملت بها ألمانيا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية والموقف الحالي تجاه الدول النامية جدٌّ معبر.

سلطات الولايات المتحدة تستخلص العبر من الأخطاء التي ارتكبتها في عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين.

فرض المنتصرون، إثرنهاية الحرب العالمية الأولى، وتوقيع معاهدة فرساي، على ألمانيا دفع مبالغ ضخمة كتعويض وديون حرب[1]. وسرعان ما وجدت ألمانيا صعوبة في الدفع وزاد الاستياء الاجتماعي نتيجة لذلك. تم ثم وقع انهيار وول ستريت في عام 1929، مما أدى إلى أزمة اقتصادية عالمية. وقلصت الولايات المتحدة بشكل كبير من تدفق الرساميل للخارج. وتوقفت ألمانيا عن سداد ديونها لفرنسا وبلجيكا وبريطانيا، وتوقفت هذه البلدان عن دفع ديونها إلى الولايات المتحدة. لقد غرق العالم الصناعي في الركود والبطالة الهائلة، وانهارت التجارة الدولية.

قررت واشنطن، متوقعة نهاية الحرب العالمية الثانية، نهج سياسات مختلفة تماما عن تلك التي نفذت بعد الحرب العالمية الأولى حتى أوائل الثلاثينيات. وهكدا اختارت إنشاء مؤسسات بريتون وودز والأمم المتحدة .كان هذا الجزء المتعلق بالمؤسسات الدولية.

علينا الآن تحليل السياسة الاقتصادية الثنائية التي نهجتها الولايات المتحدة.

مَنْحُ المال بدل إِقراضه

كان اهتمام حكومة الولايات المتحدة الرئيسي في نهاية الحرب العالمية الثانية هو الحفاظ على التوظيف الكامل الذي تحقق بفضل الجهود الحربية الهائلة. كما أرادت ضمان وجود فائض تجاري في العلاقات بين الولايات المتحدة وبقية العالم[2]. لكن الدول الصناعية الكبرى التي تستطيع استيراد السلع الأمريكية كانت مفلسة حرفيا. ولكي تتمكن الدول الأوروبية من شراء السلع الأمريكية، ينبغي تزويدها بالكثير من الدولارات. ولكن كيف؟ هل بالمنح أو بالقروض؟

وبعبارة بسيطة ،كان الاستدلال الأمريكي على النحو التالي :إذا أقرضنا الدول الأوروبية الحليفة الأموال التي تحتاجها لتشتري من أمريكا ما تحتاجه لإعادة بناء اقتصادها، فكيف ستسدد ما بذمتها؟ ستصرف الدولارات التي أقرضناها لشراء سلع أمريكية. لذلك هناك ثلاثة احتمالات فقط .الاحتمال الأول :أن تدفع عينيا .والاحتمال الثاني: تدفع بالدولار .والثالث :نعطيها المال حتى تتعافى.

لنتناول الاحتمال الأول ،إذا دفعت عينيا بدل الدولار ،فسوف تنافس بضائعها البضائع الأمريكية بسوقنا الداخلية ،وسوف يتعرض التوظيف الكامل للخطر، وستنخفض أرباح مقاولاتنا .هذا ليس حلا جيدا.

في الاحتمال الثاني، تدفع بالدولار. لقد استخدمت أصلا الدولارات المقترضة لشراء بضائع أمريكية. وبالتالي، كي تتمكن من تسديد مستحقاتنا علينا إقراضها مجددا نفس المبلغ (الذي تدين لنا به)، مع فائدة. بالتالي يضاف خطر الوقوع في دائرة مفرغة من المديونية (التي تضع حدا أو تبطئ من سير الأعمال السلس) إلى الخطر المرتبط بالاحتمال الأول. إذا حاول الأوروبيون عدم تكديس الديون تجاه أمريكا، فسوف يأتون لبيع سلعهم بسوقنا المحلية مزاحمين بذلك مقاولاتنا. هكذا سيحصلون على بعض الدولارات الضرورية للتسديد. لكن هذا لن يكون كافياً لتخليصهم من المديونية. وبالإضافة لذلك سوف يقلل فرص الشغل في أمريكا[3].

يبقى الاحتمال الثالث: فبدلاً من إقراض المال للأوروبيين بكثافة (عن طريق البنك العالمي أو غيره)، من الملائم منحهم مقدار الدولارات التي يحتاجونها لبناء اقتصادهم في وقت قصير إلى حد ما. وسوف يستخدم الأوروبيون الدولارات المتلقاة لشراء سلع وخدمات أمريكية. وهذا سيضمن منفذًا لصادراتنا، وبالتالي التوظيف الكامل. وبمجرد تحقيق إعادة الإعمار سوف يكون الأوروبيون غير المدينون قادرون على دفع ثمن

مشترياتهم الأمريكية.

وهكذا استنتجت السلطات الأمريكية أنه من الأفضل المضي قدما من خلال المنح، ومن ثم أطلقت خطة مارشال.

خطة مارشال[4]

خصصت أمريكا، بين عامي 1948 و1951، أكثر من ثلاثة عشر مليار دولار أمريكي (أحد عشر منها عبارة عن منح) لإنعاش سبعة عشر بلداً أوروبياً في إطار منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي (حاليا منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE). بلغ إجمالي المساعدات الأمريكية نحو 90 مليار بالدولار الحالي. وطالبت الولايات المتحدة الدول المتلقية للدعم بعدد من الالتزامات مقابل مساعدتها: أولاً، أن تنسق الدول الأوروبية نفقات إعادة البناء داخل منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي. وهكذا ساهمت الولايات المتحدة في التعاون الأوروبي، تمهيدا لبناء أوروبا من أجل تعزيز الكتلة الغربية ضد الكتلة السوفيتية. ثم طالبت أمريكا أن يتم استخدام الأموال المستلمة لشراء السلع التي تنتجها صناعتها.

النفقات الإجمالية لخطة مارشال

المساعدة الاقتصادية من 3 أبريل 1948 إلى 30 يونيو 1952 (بملايين الدولارات الأمريكية حينها)

الدول	الإجمالي	المنح	القروض
الإجمالي لجميع الدول	$ 13،325،8	$ 11،820،7	$ 1،505.1
النمسا	677.8	677.8	---
بلجيكا-لوكسمبورغ	559.3	491.3	68.0 أ
الدنمارك	273.0	239.7	33.3
فرنسا	2،713.6	2،488.0	225.6
المانيا (FR)	1،390.6	1,173.7	216.9
اليونان	706.7	706.7	---
آيسلاندا	29.3	24.0	5.3
ايرلندا	147.5	19.3	128.2
ايطاليا(ضمنها تريستي)	1،508.8	1،413.2	95.6
هولندا(*اندونيسيا)(ب):	1،083.5	916.8	166.7
النرويج	255.3	216.1	39.2
البرتغال	51.2	15.1	36.1
السويد	107.3	86.9	20.4
تركيا	225.1	140.1	85.0
المملكة المتحدة	3،189.8	2،805	384.8
المناطق ج	407.0	407.0	---

ملاحظات:

أ. شملت القروض 65 مليون لبلجيكا و3 ملايين للوكسمبورغ.

ب. امتد دعم خطة مارشال إلى جزر الهند الشرقية الهولندية (إندونيسيا) لتشمل هولندا بعد استقلالها في 30 ديسمبر 1949.

ج. وشملت مساهمة الولايات المتحدة في الاتحاد الأوروبي للمدفوعات (EPU)، وهو صندوق اجتماعي أوروبي: 361.4 مليون دولار.

يجب أن نضيف إلى هذه المنح ضمن خطة مارشال الإلغاء الجزئي لديون فرنسا المستحقة لأمريكا في عام 1946 (تم إلغاء 2 مليار دولار أمريكي). وبالمثل، استفادت بلجيكا من تخفيض ديونها للولايات المتحدة كتعويض عن اليورانيوم الممنوح لصنع أول قنبلتين ذريتين أمريكيتين أسقطتا على مدينتي هيروشيما وناكازاكي اليابانيتين وأسفرتا عن أول محرقة نووية. تم استخراج اليورانيوم من مناجم شينكولوبوي (بالقرب من ليكاسي، سابقا جادوتفيل) الواقعة في مقاطعة كاتانغا، في الكونغو البلجيكي. الخطوة

الأولى: مُنحت بلجيكا إلغاء ديونها بفضل مستعمرتها التي تستغل مواردها الطبيعية. الخطوة الثانية: بعد حوالي خمسة عشر عاما، نقلت بلجيكا إلى الكونغو المستقلة الديون التي تعاقدت عليها من أجل استغلال شعبها ومواردها الطبيعية (انظر الفصل 2).

اتفاقية لندن عام 1953 حول الديون الألمانية

تمكنت ألمانيا الغربية من تسديد ديونها وإعادة بناء اقتصادها بسرعة إثر الحرب العالمية الثانية بفضل الإرادة السياسية لدائنيها، أي الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين الرئيسيين (بريطانيا وفرنسا). ففي أكتوبر 1950، صاغ هؤلاء الحلفاء الثلاثة مشروعًا تعترف فيه الحكومة الفيدرالية الألمانية بالديون التي تكبدتها قبل الحرب وبعدها. وضموا إلى ذلك إعلانا مفاده أن «الدول الثلاث متفقة على أن الخطة تتضمن إرضاء مناسبًا للمطالب تجاه ألمانيا بحيث لا يؤدي تنفيذها إلى تعريض الوضع المالي للاقتصاد الألماني للخطر من خلال تداعيات غير مرغوب فيها ولا يكون لها ضرر بالغ على احتياطاتها من العملة الصعبة. إن الدول الثلاث مقتنعة بأن الحكومة الفيدرالية الألمانية تتقاسم موقفها، وأن استعادة القدرة الألمانية على الدفع تتضمن حلاً مناسباً للديون الألمانية يضمن لجميع المشاركين مفاوضة عادلة تأخذ بالاعتبار المشاكل الاقتصادية لألمانيا»[5].

بلغت ديون ألمانيا قبل الحرب 22.6 مليار مارك بما في ذلك الفوائد. وقدرت ديونها بعد الحرب بنحو 16.2 مليار. خلال الاتفاق الموقع بلندن في 27 فبراير 1953 تم تخفيض هذه المبالغ إلى 7.5 مليار مارك و7 مليار مارك على التوالي[6]. يمثل هذا تخفيضا بنسبة 62.6٪.

وأرسى الاتفاق إمكانية تعليق المدفوعات وإعادة التفاوض بشأن الشروط في حالة حدوث تغيير جوهري يحد من توافر الموارد[7].

منح الحلفاء الدائنون السلطات والشركات الألمانية المثقلة بالديون تنازلات كبيرة جدا تجاوزت مجرد تخفيف الديون للتأكد من أن اقتصاد ألمانيا الغربية يعمل بشكل جيد ويمثل عنصراً أساسياً ثابتاً في الكتلة الأطلسية ضد الكتلة الشرقية. كانت نقطة الانطلاق أن تكون ألمانيا قادرة على التسديد مع الحفاظ على مستوى عال من النمو وتحسين مستويات معيشة سكانها. أي أن تسدد الديون دون أن تصبح مفقرة. ولتحقيق هذا قبِل الدائنون بأن تدفع ألمانيا ديونها بعملتها الوطنية المارك، أولا. وثانياً، أن تخفض ألمانيا وارداتها (يمكنها أن تنتج بنفسها تلك السلع التي كانت تستوردها)[8]، وثالثًا، أن تبيع سلعها المصنعة في الخارج وأن تحقق ميزانا تجاريا إيجابيا. وقد تم إدراج

هذه التنازلات المختلفة في الإعلان المذكور أعلاه[9].

ومن الجوانب المهمة الأخرى أن خدمة الدين قائمة على مدى قدرة الاقتصاد الألماني على الأداء أخذا بالاعتبار تقدم إعادة إعمار البلد وعائدات التصدير. هكذا، لا ينبغي ألا تتجاوز خدمة الدين نسبة لعائدات الصادرات 5٪. وهذا يعني أن ألمانيا الغربية ليس عليها تخصيص أكثر من واحد على عشرين من عائدات صادراتها لتسديد ديونها. في الواقع لم تستخدم ألمانيا أبدا أكثر من 4.2٪ من عائدات صادراتها (باستثناء مرة واحدة عام 1959).

وكان التدبير الاستثنائي الآخر :تطبيق تقليص جذري لمعدلات الفائدة متراوحة بين0 و5٪.

وأخيراً، يتعين الأخذ بالاعتبار المنح بالدولار التي قدمتها الولايات المتحدة لألمانيا الغربية: 1173.7 مليون دولار أمريكي كجزء من خطة مارشال من 3 أبريل 1948 إلى 30 يونيو 1952 (انظر الجدول أعلاه) مع ما لا يقل عن 200 مليون دولار أضيفت من 1954 إلى 1961، بشكل رئيسي عبر الوكالة الأمريكية الدولية للتنمية.

وبفضل هذه الشروط الاستثنائية، أنهت ألمانيا تسديد ديونها بحلول عام 1960. وقت قياسي. حتى أنها حظيت بالتسديد المسبق لديونها.

بعض العناصر للمقارنة

من المفيد مقارنة الطريقة التي عُومِلت بها ألمانيا الغربية بعد الحرب بما تُعامل به البلدان النامية اليوم. على الرغم من أن ألمانيا كانت متضررة من الحرب، فإنها كانت أقوى اقتصاديًا من معظم الدول النامية حاليا. ومع ذلك، مُنح لها في عام 1953 ما تُحرم منه حالياً الدول النامية.

نسبة عائدات التصدير المخصصة لتسديد الديون.

سُمِح لألمانيا بعدم إنفاق أكثر من 5٪ من عائدات التصدير لتسديد ديونها.

في عام 2004 اضطرت البلدان النامية إلى إنفاق ما متوسطه 12.5٪ من عائدات صادراتها لتسديد ديونها 8.7٪) بالنسبة لبلدان إفريقيا جنوب الصحراء، و20 ٪ بالنسبة لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي .(كانت النسبة أعلى من 20 ٪ بنهاية التسعينيات.

سعر الفائدة على الديون الخارجية

على النحو المنصوص عليه في اتفاق 1953 حول الديون الألمانية كان سعر الفائدة بين 0٪ و5٪ .

وعلى النقيض من ذلك، كانت أسعار الفائدة التي يتعين على البلدان النامية دفعها

أعلى بكثير. وكانت غالبية كبيرة من الاتفاقات بمعدلات يمكن زيادتها.
تراوح متوسط معدل الفائدة بالنسبة للبلدان النامية مجتمعة بين عامي 1980 و2000 بين 4.8 و9.1٪ (بين 5.7 و 11.4٪ بالنسبة لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، وحتى بين 6.6 و 11.9٪ في حالة البرازيل من 1980 إلى 2004).

العملة التي يتعين دفع الدين الخارجي بها

سمح لألمانيا باستخدام عملتها الوطنية.
لا يسمح لأي بلد في العالم الثالث أن يفعل الشيء نفسه عدا الاستثناء وبمبالغ سخيفة.
ويجب على جميع البلدان المدينة الرئيسية تحقيق السداد الكامل بالعملة الصعبة (الدولار، اليورو، الين، الفرنك السويسري، الجنيه الاسترليني).

إمكانية مراجعة الاتفاق

في حالة ألمانيا ،أقر الاتفاق إمكانية تعليق الدفع وإعادة التفاوض حول الشروط إذا طرأ تَغَيُّرٌ جوهري يحد من توافر الموارد .وفي حالة عقود دين البلدان النامية حصل الدائنون على ألا تتضمن أي بند مماثل.

سياسة إحلال الواردات

نصت الاتفاقية حول الديون الألمانية في لندن على أن ألمانيا تستطيع إنتاج السلع التي كانت تستوردها.
وفي المقابل، يحظر البنك العالمي وصندوق النقد الدولي على البلدان النامية إنتاج أي شيء يمكن استيراده.

منح بالعملة الصعبة (نقدًا)

على الرغم من أنها كانت مسؤولة إلى حد كبير عن الحرب العالمية الثانية، فقد تلقت ألمانيا منحا كبيرة بالعملة الصعبة في إطار خطة مارشال وما بعدها.
وفي حين أن البلدان الغنية قد وعدت البلدان النامية بالدعم والتعاون، فإن هذه البلدان لا تتلقى سوى القليل من المنح بالعملة الصعبة. في حين أنها تدفع مجتمعة حوالي 300 مليار دولار سنويا، فإنها تتلقى حوالي 30 مليار دولار. وأكبر البلدان المدينة في العالم الثالث لا تتلقى أي مساعدة على شكل منح بالعملة الصعبة على الإطلاق.
مما لا شك فيه أن رفض منح البلدان النامية المثقلة بالديون نفس نوع التنازلات التي حصلت عليها ألمانيا يشير إلى أن الدائنين لا يريدون حقا أن تتخلص هذه البلدان من ديونها. يرى الدائنون أنه من مصلحتهم إبقاء البلدان النامية في حالة مديونية دائمة من أجل تحقيق أقصى قدر من الإيرادات في شكل سداد الديون، وأن يفرضوا عليها سياسات تخدم مصالحهم والتأكد من أنها تظل شريكة مخلصة داخل المؤسسات الدولية.

ما فعلته الولايات المتحدة من خلال خطة مارشال للدول الصناعية التي دمرتها الحرب تكرر اتجاه بعض البلدان النامية الحليفة الموجودة بمواقع استراتيجية على مشارف الاتحاد السوفياتي والصين. لقد منحتها مبالغ أعلى بكثير من تلك التي قدمها البنك العالمي لبقية البلدان النامية. ينطبق هذا بشكل خاص على كوريا الجنوبية وتايوان، اللتين ستحصلان على مساعدات كبيرة منذ خمسينيات القرن العشرين، وهي مساعدات ساهمت إلى حد كبير في نجاحهما الاقتصادي.

فمن عام 1953 إلى عام 1961، على سبيل المثال، تلقت كوريا الجنوبية من الولايات المتحدة على شكل منح أكثر مما قدمه البنك العالمي لجميع البلدان المستقلة العالمثالثية (الهند وباكستان والمكسيك والبرازيل ونيجيريا). فقد تلقت كمنح بين 1953 و1961 أكثر من 2500 مليون دولار مقابل 2323 مليون دولار قروض قدمها البنك العالمي لمجموع البلدان النامية المستقلة خلال نفس الفترة. وخلال نفس الفترة تلقت تايوان حوالي 800 مليون دولار[10]. لأنها كانت تتمتع بموقع استراتيجي إزاء الصين والاتحاد السوفياتي، فاستفادت دولة زراعية صغيرة مثل كوريا الجنوبية، يقطنها أقل من 20 مليون نسمة، من سخاء الولايات المتحدة. سمح البنك العالمي والولايات المتحدة، على مستوى السياسات الاقتصادية، في كوريا وتايوان بما يرفضانه في البرازيل أو المكسيك. سيتم تطوير هذا الجزء في الفصل المتعلق بكوريا.

إحالات الفصل الرابع:

1 شارك جون ماينارد كينز، الذي وظفته وزارة الخزينة البريطانية، بنشاط في المفاوضات المتعلقة بمعاهدة فرساي (1919) التي أنهت الحرب العالمية الأولى. واستقال من الوفد البريطاني رفضا لحجم التعويضات المطلوبة من ألمانيا، ثم نشر كتابًا بعنوان «العواقب الاقتصادية للسلام» (كينز، 1919).

2 هذا ما حدث: ظل الميزان التجاري الأمريكي، الذي كان يعاني العجز، إيجابياً حتى عام 1971. بعبارة أخرى، تصدر الولايات المتحدة أكثر مما تستورده.

3 " إن معارضة التسديد على شكل واردات أمر ثابت لهذا البلد لأن ذلك يسبب التنافس مع المنتجين المحليين ويساهم في البطالة" راندولف إي بول. Randolph E. Paul. 1947. Taxation 1947. for Prosperity, Bobbs-Merrill, Indianapolis, cité par PAYER, Cheryl. 1991.Lent and Lost. Foreign Credit and Third World Development, Zed Books, London, p.20

4 معلومات (وجدول) مستقاة من موسوعة ويكيبيديا: http://fr.wikipedia.org/wiki/Plan_Marshall

5 Deutsche Auslandsschulden, 1951, p. 7 et suivantes in Philipp Hersel, El acuerdo de Londres de 1953 (III), http://www.lainsigna.org/2003/enero/econ_005.htm

6 كان دولار أمريكي واحد يعادل 4.2 مارك ألماني حينها. بالتالي صارت ديون ألمانيا الغربية بعد التخفيض (14.5 مليار مارك ألماني) ما يعادل 3.45 مليار دولار.

7 لا زال الدائنون يرفضون إدراج هذا النوع من الشروط في العقود المبرمة مع البلدان النامية.

8 من خلال السماح لألمانيا باستبدال وارداتها بسلع من إنتاجها، وافق الدائنون على تخفيض صادراتهم إلى ذلك البلد. ومع ذلك، جاءت 41 ٪ من الواردات الألمانية للفترة 1950-1951 من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة. إذا أضفنا إلى هذا الرقم حصة الواردات من الدول الدائنة الأخرى المشاركة في المؤتمر (بلجيكا وهولندا والسويد وسويسرا)، فإن النسبة الإجمالية 66٪.

9 "إن قدرة ألمانيا على الأداء، لدائنيها الخواص والعموميين، لا تعني فقط القدرة على الأداء المنتظم بالمارك الألماني دون عواقب تضخمية، ولكن أيضا أن يكون بمقدور اقتصاد البلاد تغطية ديونه أخذا بالاعتبار ميزان مدفوعاته الحالي. إن تأسيس قدرة ألمانيا على الأداء يستدعي مواجهة بعض المشاكل وهي: 1. القدرة الإنتاجية المستقبلية لألمانيا مع اعتبار خاص للقدرة الإنتاجية للسلع القابلة للتصدير والقدرة على استبدال الواردات 2. إمكانية بيع البضائع الألمانية في الخارج. 3. شروط التجارة المستقبلية المحتملة. 4. التدابير الضريبية والاقتصادية الداخلية التي ستكون ضرورية لتوفير قيمة فائقة للصادرات." (Deutsche Auslandsschulden, 1951, p. 64 et suivantes) in Philip Hersel, El acuerdo de Londres (IV), 8 de enero de 2003, http://www.lainsigna.org/2003/enero/econ_010.htm

10 1) حساب المؤلف، 2) التقارير السنوية للبنك العالمي 1954-1961. المصدر: US Overseas Loans and Grants (Greenbook) http://qesdb.cdie.org/gbk/index.html

الفصل الخامس
بنك تحت التأثير

يُظهر الكتاب الذي صدر برعاية البنك العالمي لإعادة سرد أول 50 سنة من وجوده، أن فكرة البنك العالمي كبيروقراطية ضخمة متحررة تدريجيا من تأثير الدول لا تتطابق مع الواقع. تم التعبير عن هذا المفهوم الخاطئ بشكل خاص من قبل عالم البيئة الأمريكي بروس ريتش في كتابه الثاقب عن البنك العالمي[1]. وفي الواقع، فإن المؤسسة تخضع بشدة لسيطرة الحكومة الأمريكية التي تتفاوض مع حكومات القوى الرأسمالية الكبرى الأخرى حول السياسات الواجب اتباعها تحت قيادتها داخل البنك العالمي. وكثيراً ما تتجاهل بذل الجهود الضرورية للتوصل إلى توافق مع شركائها الرئيسيين (منذ نهاية الخمسينيات، هذه هي حال اليابان وألمانيا وبريطانيا وفرنسا) وتفرض وجهات نظرها مباشرة على البنك.

كانت العلاقات متوترة بعض الأحيان بين الحكومة الأمريكية ورئيس البنك العالمي و/أو إدارته بالمعنى الأوسع. ويجب أيضا الأخذ بالاعتبار تدخل الكونغرس الأمريكي الأكثر أو الأقل نشاطا تبعا للفترات. وأنه في عدة مناسبات، كان على السلطة التنفيذية الأمريكية أن تتفاوض مع الكونغرس بشأن الموقف الواجب اتخاذه تجاه البنك وأنشطته[2].

على الرغم من أن البنك العالمي يخضع بشكل منهجي للتأثير الأمريكي، إلا أنه يتمتع بقدر معين من الاستقلالية. وهنا يكمن مجال منطق خاص يتعارض أحيانًا مع المصالح المباشرة لحكومة الولايات المتحدة. إن هذه الاستقلالية محدودة للغاية وتفرض حكومة الولايات المتحدة إرادتها بصدد جميع القضايا التي تعتبرها مهمة. ويجب أيضا استحضار الروابط الوثيقة بين عالم الأعمال في الولايات المتحدة (رأس المال الكبير) والبنك.

تأثير الولايات المتحدة على البنك

«طوال تاريخ البنك العالمي، كانت الولايات المتحدة أكبر مساهم وأكبر دولة عضو مؤثرة. كان دعمها للبنك والضغوط التي مارستها عليه وانتقادها له دور محوريٌ في نموه وتطور سياساته وبرامجه وممارساته.»[3] بهذه الجمل يبتدأ الفصل الخاص بالعلاقات بين الولايات المتحدة والبنك العالمي من عام 1945 إلى عام 1992 من الكتاب الصادر

بإشراف البنك العالمي لسرد الخمسين سنة الأولى من وجوده[4].
المقتطفات أدناه من نفس النص، وهي واضحة للغاية بحيث لا تحتاج إلى تعليق:
«إن إدارة البنك تنفق الكثير من الوقت في التشاور مع الولايات المتحدة للرد على انتظاراتها أكثر مما تقضيه مع أي دولة أخرى عضو. وعلى الرغم من أن هذا التفاعل المكثف لم يتغير البتة على مر السنين، فإن الطريقة التي تعبئ بها الولايات المتحدة الدول الأعضاء الأخرى دعما لآرائها قد تغيرت بشكل كبير. في البداية، كان تأثير الولايات المتحدة غالبا جدا لدرجة أن مواقفها ومواقف إدارة البنك لا يمكن تمييزهما»[5].
«اعتبرت الولايات المتحدة جميع المنظمات المتعددة الأطراف، بما في ذلك البنك العالمي، كأدوات لسياستها الخارجية، وتستخدمها لبلوغ أهدافها الخاصة»[6].
«غالباً ما انزعجت الولايات المتحدة من عمليات بناء الإجماع التي يعتمد عليها التعاون المتعدد الأطراف.»[7].
«إن الانشغال باحتواء الشيوعية، والتغير في القوة الأمريكية النسبية في العالم يفسران كثيرا تطور العلاقات الأمريكية مع البنك العالمي على مدى السنوات الخمسين الماضية»[8].
«أدت أزمة الديون في الجنوب وانهيار الشيوعية في أوروبا الشرقية إلى تجدد الاهتمام الأمريكي بالبنك العالمي»[9].

عودة إلى أصل البنك العالمي وتأثير الولايات المتحدة

«على النقيض من صندوق النقد الدولي الذي نتج عن مفاوضات مكثفة بين الولايات المتحدة وبريطانيا، فإن البنك العالمي خليقة أمريكية إلى حد كبير. وقد اعترف جون ماينارد كينز بدور الولايات المتحدة في ملاحظاته الافتتاحية بمؤتمر بريتون وودز.»[10].
«كانت النتيجة بصمة أمريكية قوية ودائمة على جميع جوانب البنك، بما في ذلك هيكله، وتوجهه السياسي العام، وطريقة منحه القروض»[11].
كان مقر البنك ومقر صندوق النقد الدولي من بين القضايا التي قسمت المشاركين في مؤتمر بريتون وودز. أرادت وزارة الخزينة الأمريكية أن تكون المقرات في واشنطن، في متناول نفوذها، في حين فضلت عدة وفود أجنبية نيويورك، من ناحية، لوضعها على مسافة من الحكومة الأمريكية، ومن ناحية أخرى لتقريبها إلى المقر المقبل للأمم المتحدة. وقد طلب جون ماينارد كينز بشكل صريح أن يتم الاحتفاظ بالبنك العالمي وصندوق النقد الدولي على مسافة من الكونغرس الأمريكي، وأضاف، من تأثير السفارات، ولذلك يجب اختيار نيويورك للمقر. في الواقع، حاول كينز في البداية إقناع المشاركين باختيار

لندن كمقر. أدرك أن تلك معركة خاسرة، فحاول تجنب واشنطن باقتراح نيويورك. أجاب وزير الخزينة الأمريكية، هنري مورجنثاو، بأنه من الضروري نقل مركز العالم من لندن ومن وول ستريت نحو الخزينة الأمريكية. كانت حجة مورجنثاو ذكية تجاه الوفود الأخرى بالنظر إلى أنه عقب نهاية الحرب العالمية الثانية كانت الإمبراطورية البريطانية، رغم هشاشتها، لا تزال مهيمنة - ومن هنا الرغبة في عدم إقامة مقر المؤسسة المالية الجديدة في لندن، بالقرب من المركز المالي الرائد لمدينة لندن. الجزء الثاني من حجته كان ذكياً أيضاً إذ أن وول ستريت في نيويورك كان مرادفاً لهيمنة عالم الأعمال الذي سبب انهيار عام 1929.

أراد مورجنثاو في الأساس، كما أعلن، وضع مركز المؤسسات المالية الجديدة تحت سيطرة وزارة الخزانة الأمريكية والحفاظ على مسافة عن وول ستريت. وفي وقت لاحق، غادر هنري مورجنثاو وهاري وايت وإيميليو كولادو أو تم طردهم بضغط من وول ستريت (انظر الفصل الثاني). وفي الواقع، سرعان ما صارت مؤسسات بريتون وودز تحت الوصاية المزدوجة لوزارة الخزانة ووول ستريت (بدء من عام 1947 في الواقع).

والحال أن سبعة من بين الرؤساء العشرة المتعاقبين على رئاسة البنك العالمي منذ عام 1946 وحتى يومنا هذا، ومن بينهم أول رئيس، جاءوا مباشرة من عالم الأعمال (أنظر نهاية الفصل).

علاوة على ذلك، لتجنب التأثير الكبير جدا لحكومة الولايات المتحدة على مجلس إدارة البنك، أراد كينز من أعضائه (المديرين التنفيذيين) تقاسم نشاطهم بين بلدانهم الأصلية ومقر البنك العالمي: لذلك اقترح أن يعملوا عملا جزئيا[12]. وانتصر اقتراح وزارة الخزينة الأمريكية: المديرون التنفيذيون مقيمون دائمون في واشنطن ومقر المؤسستين على بعد خمس دقائق فقط مشيا من البيت الأبيض.

ظهرت خلال التصويت في الكونغرس على مشاركة الولايات المتحدة في البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، أغلبية ساحقة (345 مقابل 18 في مجلس النواب، و61 مقابل 16 في مجلس الشيوخ) - وهي حالة غير عادية للغاية. وهذا يثبت بوضوح أن الكونجرس راضي راض بالفعل عن الخيارات التي اتخذت في بناء هاتين المؤسستين.

وفي حين تم إنشاء البنك بشكل أساسي لضمان إعادة إعمار البلدان التي دمرتها الحرب العالمية الثانية، فضلت الولايات المتحدة إطلاق خطة مارشال بمبادرتها الخاصة، لأنها بهذه الطريقة تستطيع التحكم في سير العمليات بشكل كامل وكذلك تقديم التبرعات لمن يحلو لها.

وعلى الرغم من أنه لعب عموما دورًا هامشيًا في إعادة الإعمار، إلا أن البنك قدم بعض القروض لدول أوروبية، بدءًا من الأول في تاريخه: 250 مليون دولار لفرنسا في مايو 1947[13]. ووفقا لكاترين غوين، فقد رفضت الحكومة الأمريكية منح أي قرض لفرنسا طالما كان الحزب الشيوعي الفرنسي في الحكومة. ولذلك اتخذت وزارة الخارجية خطوة صريحة ورسمية في هذا الشأن، وتم طرد الحزب الشيوعي الفرنسي من الائتلاف الحكومي، وفي الأيام التالية، أعلن ممثل البنك العالمي عن منح قرض قدره 250 مليون دولار. هذا يبين بوضوح التأثير المباشر الذي تمارسه السلطة التنفيذية الأمريكية على البنك والخيارات السياسية الكامنة خلف هذا التدخل. وفي نفس الدراسة، أشارت غوين إلى أنه في عام 1947، تدخلت الولايات المتحدة بنجاح من أجل عرقلة منح قرض إلى بولندا وتشيكوسلوفاكيا على أساس أن حكومات هذه الدول تضم شيوعيين[14].

هكذا، إذن تم تحديد سياسات البنك العالمي، منذ بداية نشاطه، في سياق الحرب الباردة، وفي إطار توجه سياسة الولايات المتحدة في سياق تلك الحرب.

رئيس البنك العالمي كان دائما مواطنا أمريكيا تقترحه الحكومة الأمريكية

منذ نشأته وحتى وقته الحالي، كان رئيس البنك العالمي مواطناً أميركياً تقترحه حكومته. ويكتفي أعضاء مجلس إدارة البنك بالمصادقة على المرشح الذي تقدمه الولايات المتحدة. إنه امتياز لا يظهر في النظام الأساسي للبنك. وبالرغم من أن القانون الأساسي يسمح بذلك، لم يقم أي حاكم من حكام البنك العالمي بالمجازفة حتى الآن - أو على أي حال، بشكل علني[15] - لاقتراح مرشح دولة أخرى أو حتى مرشح أمريكي غير المرشح الذي اختارته الحكومة الأمريكية[16].

حق الولايات المتحدة في النقض داخل البنك العالمي

كانت الولايات المتحدة الدولة الوحيدة التي تتمتع بحق فعلي في النقض (الفيتو) داخل البنك العالمي، منذ بداياته وحتى يومنا هذا.

وحصلت الولايات المتحدة، بمجرد تأسيسه، على 35.07٪ من حقوق التصويت[17]. وتتمتع بنسبة 16.41٪ من تلك الحقوق منذ تعديلها الأخير عام 2002. وفي الأصل عام 1947 (العام الذي بدأ فيه البنك نشاطه)، كانت الأغلبية المطلوبة لتعديل النظام الأساسي 80٪ (تستحوذ عليها قرابة 60٪ من الدول الأعضاء)، ما منح الولايات المتحدة حق الفيتو. لقد زادت موجة دول الجنوب المستقلة حديثًا عدد الدول الأعضاء في

مجموعة البنك العالمي، مما أدى إلى تخفيف تدريجي لوزن التصويت الأمريكي. ومع ذلك، فقد حرصت الولايات المتحدة على الحفاظ على حق النقض: ففي عام 1966، لم يكن لديها سوى 25.50٪ من حقوق التصويت، لكن هذه النسبة كانت كافية لهذا الغرض.

عندما لم يعد الوضع مقبولا لدى الولايات المتحدة عام 1987، تم تعديل تعريف الأغلبية المؤَهِّلة لصالحها. وفي الواقع تفاوضت اليابان، في تلك السنة،[18] مع أمريكا على زيادة كبيرة في حقوق التصويت، لجعلها ثاني أهم دولة أمام ألمانيا وبريطانيا. ومن أجل الموافقة على هذه الزيادة لحلفائها اليابانيين، قبلت الولايات المتحدة بتخفيض حقوق تصويتها شريطة أن يتم رفع الأغلبية المطلوبة إلى 85٪. وبهذه الطريقة، فإنها ترضي اليابان مع الحفاظ على حقها في النقض.

ووفقا لكاثرين غوين، فإن «الولايات المتحدة هي العضو المهيمن في مجلس إدارة البنك، وليس فقط لكونها المساهم الرئيسي. فمن الناحية الرسمية، تتطلب معظم قرارات البنك، بما في ذلك القرارات التي تؤثر على مستويات الإقراض ومنح القروض، أغلبية بسيطة.» وهذا يعني أنه يمكن جعل الولايات المتحدة أقلية. لكن تتابع المؤلفة: «في كثير من الأحيان، يتم تحضير القرارات بين الولايات المتحدة وإدارة البنك قبل أن تصل إلى مجلس الإدارة، أو بين أعضاء المجلس قبل أن تتم دعوتهم للتصويت. ويتم اتخاذ معظم القرارات بالإجماع. وبالتالي، فإن وزن تأثير أمريكا هو ما يمنحها السلطة الفعلية على إدارة البنك، أكثر من مجرد ممارسة تصويتها»[19].

تأثير الولايات المتحدة على البنك في حالات محددة من البلدان

سنقدم حالات خمس دول من أجل توضيح تأثير الولايات المتحدة في الخيارات التي يتخذها البنك. للقيام بذلك، سنستند لكتابين أُعدا بتكليف من البنك العالمي لسرد تاريخه الخاص[20]، وكذلك على التقارير السنوية للبنك، مع مقارنة المعلومات المقدمة مع مصادر أخرى منتقدة إجمالا للبنك. لم يكن الاختيار سهلاً بالنظر لتوافر الكثير من الأمثلة. في الواقع، وفقاً للكتابين المشار إليهما، يمكن حساب الحالات التي لا يسود فيها رأي حكومة الولايات المتحدة على أصابع اليدين.

- نيكاراغوا وغواتيمالا

تعتبر حكومة الولايات المتحدة أمريكا الوسطى جزءا من مجال نفوذها الحصري. وتتأثر السياسات التي يعتمدها البنك العالمي في منح القروض لبلدان المنطقة بشكل

مباشر بالخيارات السياسية للحكومة الأمريكية. وتعتبر حالة نيكاراغوا وغواتيمالا خلال سنوات 1950 مثالا واضحا جدا. «كانت نيكاراغوا، واحدة من أكبر البلدان النامية المقترضة، من حيث عدد القروض، وهي دولة يبلغ عدد سكانها مليون نسمة، تحت سيطرة أسرة سوموزا[21]. و«تعتبر واشنطن وعائلة سوموزا علاقتهما مريحة للغاية. فقد أيدت الولايات المتحدة عائلة سوموزا، ودعمت الأخيرة الولايات المتحدة في التصويت داخل الأمم المتحدة، وبالمؤسسات الإقليمية. وقدم سوموزا نيكاراغوا كقاعدة لتدريب وانطلاق قوات المنفيين الكوبيين التي قادت لكارثة خليج الخنازير عام 1961». وبين عامي 1951 و1956 تلقت نيكاراغوا تسعة قروض من البنك العالمي، وواحدا عام 1960. وتم إنشاء قاعدة عسكرية أمريكية عام 1953 ومنها انطلقت عملية وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (سي آي أيه)، التي سمحت بالإطاحة بالرئيس الغواتيمالي جاكوبو أربينز، الذي سمح بالوجود القانوني للحزب الشيوعي وهدد بمصادرة أصول شركة الفواكه المتحدة. واضطرت غواتيمالا نفسها، بسكانها البالغ عددهم ثلاثة أضعاف سكان نيكاراغوا، رغم أنها واحدة من أوائل الدول التي تلقت بعثة دراسة للبنك العالمي (نُشرت عام 1951)، أن تنتظر حتى عام 1955 لتحصل على قرضها الأول، بعد الإطاحة بنظامها «الشيوعي»[22].

وبعد سقوط سوموزا عام 1979، حاولت الولايات المتحدة، بوسائل سياسية واقتصادية وعسكرية مختلفة، زعزعة استقرارنظام الساندينيين الجديد ثم إسقاطه. وأدى ذلك إلى رفع نيكاراغوا دعوى ضد الولايات المتحدة لدى محكمة العدل الدولية في لاهاي التي أصدرت حكماً عام 1986 يدين الولايات المتحدة بسبب انتهاكها للالتزامات التي يفرضها القانون الدولي، ولا سيما الحظر المفروض على استخدام القوة (المادة 2 و4 من ميثاق الأمم المتحدة) وعلى المساس بسيادة دولة أخرى[23].

وفيما يتعلق بموقف البنك بشأن نظام الساندينيين خلال ثمانينيات القرن الماضي والتأثير الذي مارسته عليه حكومة الولايات المتحدة، نقتبس مقتطفًا آخر من دراسة كاثرين غوين: «تمثل نيكاراغوا سنوات 1980 مثالا أحدث يبين أن رفض البنك العالمي الإقراض يقترن بوضوح مع سياسة الولايات المتحدة. وكان سبب تعليق قرض البنك هوتراكم المتأخرات. والحال أنه في سبتمبر 1984 اقترحت حكومة نيكاراغوا رسميا حلا لمشكلة متأخراتها»[24].

وتوضح غوين تفاصيل المقترحات الملموسة التي صاغتها نيكاراغوا، مبرزة أنه رغم كون هذه المقترحات مقبولة، إلا أن البنك لم يبذل أي جهد لمساعدة نظام الساندينيين.

وأشارت إلى أن هذا يتناقض مع المرونة التي تبناها البنك فيما يتعلق بأنظمة أخرى كانت حليفة للولايات المتحدة.

- يوغوسلافيا

حرضت الحكومة الأمريكية البنك على منح قرض ليوغوسلافيا في نهاية الأربعينيات، من أجل تعزيز ابتعاد نظام المارشال تيتوعن الاتحاد السوفياتي. وكما يوضح الاقتباس التالي، فإن حكومة الولايات المتحدة فضلت مساعدة يوغوسلافيا تيتو من خلال البنك بدلاً من تقديم مساعدة ثنائية مباشرة خوفًا من الانتقاد داخل الكونجرس من قبل برلمانيين عديدين يعارضون أي دعم لنظام شيوعي[25]: «أقرض البنك يوغوسلافيا مباشرة بعد قطيعتها مع الكتلة السوفيتية عام 1948. وأوصى جورج كينان[62] بدعم من قبل الغرب «غير متباه ولا يجذب الأنظار»، خوفًا من رد الفعل الروسي، وإدراكا أن الكونجرس لن يكون مستعدًا لمساعدة دولة شيوعية. كان البنك العالمي وسيلة مناسبة لمثل هذا الدور، وسافرت بعثة إلى بلغراد في العام التالي[27]». وذهب رئيس البنك، يوجين ر. بلاك، شخصيا للتفاوض مباشرة مع المارشال تيتو.

- الشيلي

بعد انتخاب سلفادور الليندي عام 1969 وإقامة حكومة الوحدة الشعبية، أوقف البنك بضغط من الولايات المتحدة قروضه إلى الشيلي من عام 1970 إلى عام 1973. وتُبين الحالة الشيلية إمكانية وجود تناقض بين حكم البنك وموقف الحكومة الأمريكية، وتحصل الأخيرة في النهاية على تعديل البنك لموقفه. على الرغم من أن إدارة البنك اعتبرت أن الشيلي استوفت شروط الحصول على قروض، إلا أن الحكومة الأمريكية حصلت على عدم منح أي قرض لحكومة سلفادور الليندي. تُلخص كاثرين غوين هذه الحالة الرمزية على النحو التالي: «ضغطت الولايات المتحدة على البنك كي لا يُقرض حكومة الليندي بعد تأميم مناجم النحاس في الشيلي. وعلى الرغم من الضغط، أرسل البنك بعثة إلى سانتياغو (بعد أن حدد أن الشيلي تمتثل لقواعد البنك التي تتطلب لإعادة الإقراض بعد التأميم أن يتم إجراء التعويض عن التأميم). وفي وقت لاحق، التقى روبرت مكنمارا مع الليندي للإشارة إلى أن البنك على استعداد لتقديم قروض جديدة شرط التزام الحكومة بإصلاح الاقتصاد. لكن البنك ونظام الليندي لم يتفقا بشأن شروط الحصول على قرض جديد. وطوال فترة نظام الليندي، لم تحصل الشيلي على قروض. ومباشرة بعد اغتيال الليندي عام 1973 عقب الانقلاب الذي جلب الديكتاتورية العسكرية للجنرال بينوشيه إلى السلطة، استأنف البنك

الإقراض، وقدم قرضا لمدة خمسة عشر عامًا لتطوير مناجم النحاس. (...) وجرى ذِكر تعليق الإقراض في 1970-1973 في تقرير الخزانة الأمريكية لعام 1982 كمثال مهم على النجاح في ممارسة التأثير الأمريكي على البنك. وعلى الرغم من أن البنك توصل إلى اتفاق مبدئي بشأن إقراض جديد في يونيو 1973، لم ينظر مجلس الإدارة رسمياً في مقترحات القروض إلا بعد انقلاب سبتمبر الذي جلب الجنرال بينوشيه إلى السلطة[28].

وتكملة لهذه المعلومات، هناك وثيقة محفوظة بأرشيف البنك العالمي، حيث احتجت الحكومة الشيلية، بمناسبة اجتماع للبنك في سبتمبر 1972، ضد تعليق القروض وأشارت إلى أن مشاريع متبلورة قد قدمت بالفعل إلى البنك[29]. ولم يتخذ البنك بضغط من الولايات المتحدة أي إجراء بشأنها طالما بقي الليندي في السلطة. وتشير العديد من وثائق العمل الداخلية للبنك بشكل نقدي إلى سياسات البنك تجاه تشيلي في عهد الليندي وتحت حكم بينوشيه (انظر الفصل التالي).

وبعد مرور 12 عامًا على ذلك، عندما تسببت الفظائع التي ارتكبها نظام أوغوستو بينوشيه في احتجاجات واسعة بالولايات المتحدة، وحتى داخل الكونجرس، طلبت الحكومة الأمريكية من البنك تأجيل مناقشة منح قرض لشيلي لتجنب المعارضة في الكونجرس. تم رفض هذا الطلب من قبل رئيس البنك، بربر كونابل، في رسالة موجهة إلى جيمس بيكر، نائب وزير الخزانة، في 29 أكتوبر 1986. ويمكن استنتاج أن طلب الحكومة الأمريكية كان مجرد در للرماد في العيون بوجه الرأي العام بهدف إظهار الحكومة على أنها حساسة تجاه المخاوف الديمقراطية المعبر عنها، علما بأنه، في توزيع للأدوار متقن جداً، سيحافظ رئيس البنك على المسار السياسي الذي أوصت به الحكومة الامريكية. كانت مسألة إرضاء للجميع.

- فيتنام

منذ ستينيات القرن العشرين وحتى نهاية حرب فيتنام عام 1975، نجحت الولايات المتحدة في دفع البنك، من خلال المؤسسة الدولية للتنمية التابعة له، لمنح القروض بشكل منتظم لنظام جنوب فيتنام الحليف للولايات المتحدة. وبعد انتهاء الحرب وهزيمة الولايات المتحدة، أرسل البنك العالمي بعثتين دراسيتين متعاقبتين خلصتا إلى أن السلطات الفيتنامية، رغم أنها لا تتبع سياسة اقتصادية مرضية تماما، تفي بالشروط المطلوبة للحصول على قروض بشروط ميسرة. وحدد شهيد حسين، مدير بعثة البنك، أن الأداء الاقتصادي لفيتنام لم يكن أدنى من بنغلاديش أو باكستان، التي تلقت مساعدات من البنك. وعلى الرغم من ذلك، فإن إدارة البنك، بضغط من

الولايات المتحدة، علقت القروض إلى فيتنام، وأكد رئيسه، روبرت ماكنمارا، في نيوزويك (20 غشت 1979) أن التعليق كان قائما على التقرير السلبي للبعثة. وهذا التأكيد غير صحيح، كما أشارت إلى ذلك كاثرين غوين: «إن خلاصات البعثة، على النقيض مما قاله ماكنمارا علناً في مجلة نيوزويك، حيث تثبت أنه لا توجد أسس جوهرية لوقف عمليات إقراض فيتنام.[30]».

استنتاج بشأن الحالات الملموسة للبلدان

تبرر إدارة البنك العالمي منح القروض من عدمه على أسس اقتصادية بحتة. لكننا رأينا في الحقيقة أن سياسات منح القروض يتم تحديدها أولاً وقبل كل شيء من خلال تدخل الحكومة الأمريكية في أعمال البنك، على أساس أهداف سياسية بشكل أساسي.
هذا لا يعني أن الأهداف الاقتصادية بلا أهمية، بل هي تابعة أو مكملة لخيارات سياسية واستراتيجية. تتبنى كاثرين غوين، التي تدافع عن الحصيلة الإيجابية عمومًا للتأثير الأمريكي على البنك العالمي، من وجهة نظر الولايات المتحدة، مقاربة صارمة لا تخفي الجوانب المتناقضة لسياسات كل من الولايات المتحدة وإدارة البنك. في هذا الصدد، فإن الملاحظة التالية مثيرة للاهتمام بشكل خاص: «طبعا، لا حاجة لمساءلة تقييم البنك للسياسة الاقتصادية للشيلي تحت الليندي وفيتنام أو نيكاراغوا تحت حكم الساندينيين، لكن تجدر الإشارة إلى أنه كان من الممكن إجراء تقييمات قاسية بنفس القدر، بصدد نيكاراغوا تحت حكم سوموزا، والفلبين تحت حكم ماركوس، وزائير تحت حكم موبوتو، وهي أنظمة عدة كانت حليفة مهمة للولايات المتحدة في سياق الحرب الباردة»[31].

تأثير الولايات المتحدة فيما يتعلق بالقروض القطاعية

منذ السبعينيات، استخدمت الولايات المتحدة نفوذها بشكل منهجي في محاولة إقناع البنك بعدم منح قروض لتسهيل إنتاج سلع قد تتنافس مع المنتجات الأمريكية. وهكذا عارضت الولايات المتحدة بانتظام إنتاج زيت النخيل[32]، والحوامض والسكر. وفي عام 1987، حصلت الولايات المتحدة من البنك على تخفيض جذري للقروض الممنوحة لقطاع تصنيع الصلب في الهند وباكستان. وفي عام 1985، نجحت الولايات المتحدة في معارضة مشروع استثماري لمؤسسة التمويل الدولية (مجموعة البنك العالمي) في صناعة الصلب البرازيلية وبعد ذلك قرض من البنك لدعم إعادة هيكلة قطاع تصنيع

الصلب في المكسيك. كما هددت باستخدام حقها في الفيتو لمنع قرض لصناعة الصلب الصينية في الثمانينيات. كما منعت الولايات المتحدة قرضًا من مؤسسة التمويل الدولية إلى شركة تعدين لاستخراج خام الحديد في البرازيل. واتخذت إجراءات مماثلة فيما يتعلق باستثمار مؤسسة التمويل الدولية في صناعة النحاس الشيلية.
بالإضافة إلى ذلك، أثرت الولايات المتحدة بنشاط على سياسة البنك الخاصة بقطاع النفط. وكانت الولايات المتحدة مؤيدة لقروض التنقيب عن النفط ولكن ليس تكريره. لا حاجة للتعليق.

حالات التقارب بين الولايات المتحدة وقوة أخرى (بريطانيا في هذه الحالة)

تزامنت المصالح الأمريكية مع مصالح القوى الأخرى في عدة مناسبات. ومن ثم فإن الموقف الذي يتبناه البنك هو نتيجة مشاورات وثيقة بين الولايات المتحدة وقوة أخرى أو قوى أخرى معنية والبنك العالمي. مثالان: موقف البنك من مشروع بناء سد أسوان في ظل نظام جمال عبد الناصر في مصر، والعراق منذ احتلاله الأمريكي والبريطاني وحلفائهما في مارس 2003.

- مشروع سد أسوان بمصر

كان مشروع بناء سد أسوان على النيل سابقا لوصول العقيد ناصر إلى السلطة عام 1952 ولكنه أخذ شكله النهائي خلال تلك السنة. وفي يناير 1953، كتب وزير المالية المصري إلى يوجين بلاك، رئيس البنك العالمي، مقترحا التمويل المشترك لهذا المشروع الضخم. على الرغم من أن تنفيذ هذه البنية التحتية يتوافق مع أولويات البنك، إلا أن إدارته كانت مترددة في المشاركة لأن بريطانيا، حينها القوة الثانية من حيث حقوق التصويت داخل مجلس محافظي البنك، اعتبرت النظام العسكري التقدمي تهديدا لمصالحها الاستراتيجية. ففي الواقع، تحدى الحكام العسكريون المصريون الاحتلال البريطاني لقناة السويس. لقد زار الرئيس يوجين بلاك مصر شخصيا وناقش المشروع. وأرسل البنك مهندسين، الخ. يتضمن المشروع سدًا تبلغ سعته 130 مليار متر مكعب أكبر أربع مرات من تلك السدود الاصطناعية الأكبر الموجودة أصلا. ويوفر النطاق الواسع لهذا المشروع آفاقًا كبيرة لشركات الإنشاءات العالمية.
أسفرت المفاوضات بين مصر وبريطانيا حول رحيل القوات البريطانية عن اتفاق، مما قلل تردد بريطانيا والضغوط التي تمارسها على إدارة البنك كيلا تمنح القروض. وعندئذ أعطت الحكومتان الأمريكية والبريطانية إدارة البنك الضوء الأخضر للمفاوضات،

لكنهما فرضتا قيودًا تقضي بتقسيم تنفيذ المشروع إلى مرحلتين: تمويل المرحلة الأولى كان مضمونًا بينما يعتمد تمويل المرحلة الثانية على التطور السياسي للسلطات المصرية. وبالطبع، لم يتم التعبير عن ذلك صراحة في الاتفاقيات، لكن كان ذلك هو تفسير الحكومة المصرية لها. أراد المصريون بدء العمل في يوليوز 1957، وهو ما يعني توقيع العقد في يوليوز 1956. وبناء على ذلك، طلبوا من البنك تأكيد منح القروض في أسرع وقت ممكن.

وفي ديسمبر 1955، أعطى اجتماع المديرين التنفيذيين للبنك يوجين بلاك الضوء الأخضر لمتابعة المفاوضات مع المصريين على أساس الشروط التي وضعتها حكومتا أمريكا وبريطانيا. تلقى المصريون شروط البنك ببرودة. وفي غضون ذلك، علمت السلطات البريطانية أن المصريين وقعوا اتفاقية تجارية مع الاتحاد السوفييتي بهدف تبادل القطن مقابل إمدادات سلاح[33]. علّق المؤرخان ماسون وآشر على دخول الاتحاد السوفييتي المشهد على النحو التالي: «زادت هذه المناورات رغبة القوى الغربية أن تكون شريكة بالسد»[34]. قام يوجين بلاك، قبل التوجه إلى القاهرة لوضع اللمسات الأخيرة على الاتفاقية مع المصريين، بالاتصال بالحكومة الأمريكية، التي أكدت الضوء الأخضر. وفي طريقه إلى القاهرة، التقى يوجين بلاك أيضًا برئيس الوزراء البريطاني في لندن. بعد عشرة أيام من المفاوضات في القاهرة، بقيت نقطة خلاف أساسية: لم يقبل المصريون شروط الولايات المتحدة وبريطانيا. وعند عودته إلى واشنطن، اقترح يوجين بلاك متابعة المفاوضات لأنه كان حريصًا على التوصل إلى اتفاق. في المقابل، تزايد التردد في واشنطن ولا سيما في لندن، بالنظر إلى التوجه القومي العربي للنظام المصري. وازدادت معارضة البريطانيين بشكل أكبر عندما طرد ملك الأردن في 1 مارس 1956 كل القيادة البريطانية من المنطقة. لقد وجد يوجين بلاك نفسه حينها معزولًا أكثر فأكثر، لكن الحكومات سمحت له بمتابعة المفاوضات مدعية إمكانية نجاحها، في حين يبدو لمؤرخي البنك أن قرار الرفض قد اتخذ بالفعل.

وفي بداية يوليو 1956، وبفضل إرادته التفاوض، حصل يوجين بلاك من رئيس الوزراء جمال عبد الناصر على إعلان قبوله للشروط التي حددتها القوى الغربية. ومع ذلك، عندما أعلن السفير المصري رسميا قبول الاتفاق في 19 يوليوز 1956، تلقى أن الحكومة الأمريكية قررت في الظروف الحالية عدم المشاركة في تمويل سد أسوان. وفي 20 يوليوز، تم إبلاغ البرلمان البريطاني أن الحكومة البريطانية قد انسحبت من المشروع. حدد ماسون وآشر أن وزارة الخارجية أبلغت البنك بقرارها بالانسحاب من

المشروع ساعة واحدة فقط قبل أن يتم الاتصال الرسمي بالسفير المصري. وأضافا أنه في هذا الإعلان، استخدمت الولايات المتحدة ذريعة حكم سلبي من البنك، لأسباب اقتصادية. وبينما كانت النسخة المطبوعة من هذا النص متداولة بالفعل في العواصم، أقنع رئيس البنك العالمي الحكومة الأمريكية بسحب هذه الحجة من النص الذي تم نشره للصحافة.

ومن أجل العودة إلى العواقب السياسية الأساسية، نشير مرة أخرى إلى الحكم الذي أصدره ميسون وآشر: «العاقبة الدرامية معروفة جيدا. في 26 يوليوز 1956، أعلن رئيس الوزراء ناصر أن الحكومة ستأمم شركة قناة السويس وتتحكم بعملياتها. وفي 29 أكتوبر، بعد سلسلة من الحوادث الحدودية، غزت القوات الإسرائيلية مصر، وفي 2 ديسمبر، بدأ العدوان العسكري البريطاني-الفرنسي ضد مصر ظاهريا لغرض حماية منطقة القناة، ولكن، في رأي العديد من المراقبين، كان الغرض في الواقع الإطاحة برئيس الوزراء ناصر»[35].

توضح قضية سد أسوان كيف يمكن للحكومة الأمريكية العمل مع حكومة أخرى لممارسة تأثير على قرارات البنك العالمي عندما تتوافق مصالحهما. كما أنها تكشف أن الولايات المتحدة يمكن أن تختبئ وراء ما يسمى رفض البنك العالمي لمعارضة أي مشروع، وفي نفس الوقت تحمل البنك مسؤولية الفشل.

سمحت الحكومة الأمريكية، في عدد محدود من الحالات، لقوى أخرى باستخدام وسائل تأثيرها على البنك لصالحها. حدث هذا عندما لم تكن المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة معنية مباشرة. على سبيل المثال، كانت فرنسا قادرة على ممارسة التأثير على البنك لحمله على تبني سياسة تتوافق مع المصالح «الفرنسية» في ساحل العاج.

- احتلال العراق وإعادة إعماره

جرى التدخل العسكري في مارس 2003 ضد عراق صدام حسين، وتلاه احتلال أراضيه، دون موافقة الأمم المتحدة وضد رأي العديد من القوى الكبرى مثل فرنسا وألمانيا وروسيا والصين. حظيت الولايات المتحدة قائدة التحالف الذي شن الهجوم ضد العراق، بدعم نشط من ثلاثة أعضاء آخرين من مجموعة السبع (بريطانيا واليابان وإيطاليا) وقوى متوسطة الحجم مثل إسبانيا وأستراليا. ومنذ أوائل أبريل 2003، بادرت الولايات المتحدة للتفاوض في مجموعة السبع، وفي إطار نادي باريس، من أجل خفض كبير للديون التي تعاقد عليها نظام صدام حسين. كانت الفكرة هي

تقليل عبء هذا الدين حتى يكون العراق «الجديد»، حليف الولايات المتحدة، في وضع يسمح له بالتعاقد على ديون جديدة وتسديدها. بالإضافة إلى هذا النهج، الذي قمنا بتحليله في مكان آخر[36]، ضغطت الحكومة الأمريكية على البنك العالمي وصندوق النقد الدولي لإقراض السلطات العراقية الجديدة التي كانت تحت سيطرتها مباشرة من خلال الحاكم المدني للعراق، الأمريكي بول بريمر. ويمكن أن نرى بوضوح، في العديد من التصريحات من نهاية مارس إلى نهاية مايو 2003، أن رئيس البنك العالمي ومدير صندوق النقد الدولي كانا مترددين للغاية. إن الشروط اللازمة لمنح القروض غير مستوفاة. ما هي المشاكل المسجلة؟

1. لم يتم الاعتراف بشرعية السلطات على رأس العراق، وأكثر من ذلك فهي لا تمارس أي سيادة حقيقية في ضوء الدور الذي يلعبه بول بريمر وسلطات الاحتلال.

2. من حيث المبدأ، يحترم البنك العالمي وصندوق النقد الدولي القاعدة التالية: لا يمنحان قروضاً جديدة إلى بلد عجز عن سداد ديونه السيادية. لقد أزالت الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة على البنك العالمي وصندوق النقد الدولي من جهة، وعلى القوى المعارضة للحرب من ناحية أخرى، العقبات تدريجياً بقدر ما قام مجلس الأمن الدولي، في اجتماعه في 22 مايو 2003، برفع الحظر عن العراق وتوكيل الولايات المتحدة وحلفائها إدارة النفط العراقي. لم يعترف مجلس الأمن بالحرب، لكنه أقر بالأمر الواقع، الاحتلال. وحصلت الولايات المتحدة وحلفاؤها على قبول البنك العالمي وصندوق النقد الدولي المشاركة بنشاط في مؤتمر المانحين لإعادة إعمار العراق المنعقد بمدريد في 23 أكتوبر 2003. تبين حالة العراق أن الولايات المتحدة يمكن أن تشكل تحالفا لتحديد توجه البنك العالمي وصندوق النقد الدولي على الرغم من تردد قائديهما الرئيسيين، جيمس وولفنسون وهورست كولر[37]. في أكتوبر 2004، تمكنت الولايات المتحدة من الحصول من الدول الأعضاء في نادي باريس (الذي تنتمي إليه هي أيضًا) على الموافقة على إلغاء في مراحل ثلاث[38] لنسبة 80٪ من 38.9 مليار دولار التي تطالب بها العراق[39].

الخلافات بين إدارة البنك العالمي والولايات المتحدة

في أوائل السبعينيات، ظهرت خلافات بين الحكومة الأمريكية وإدارة البنك. ويرجع ذلك إلى حقيقة أن روبرت ماكنمارا، رئيس البنك منذ عام 1968، الذي عينته إدارته رئيسا للبنك عام 1968كان قريبا من الحزب الديمقراطي: دخل السياسة بفضل الرئيس جون كنيدي الذي اتخذه مستشارا عام 1961؛ واستمرت حياته المهنية في ظل الرئيس

الديمقراطي الثاني، ليندون جونسون (كوزير للدفاع). وفي عام 1969، تغير الموقف عندما تولى الرئيس الجمهوري ريتشارد نيكسون المنصب في حين لا تزال ولاية روبرت ماكنمارا جارية. وقعت عدة مناوشات بين إدارة نيكسون وإدارة البنك خلال عام 1971. على سبيل المثال، أمرت الحكومة الأمريكية المدير التنفيذي ممثل الولايات المتحدة بالتصويت ضد قرض قرّر البنك منحه لدولة غويانا. وفي عام 1972، كان الخيار هو تجديد ولاية روبرت ماكنمارا (مدة الولاية خمس سنوات) أو استبداله. كان الجمهوريون يفضلون مبدئيا تعيين أحدهم ولكن في النهاية، جددت الحكومة الأمريكية على مضض ولاية روبرت ماكنمارا.

وخلال فترة ولايته الثانية، ازداد التوتر إلى حد كبير. وهكذا أحبطت الحكومة مبادرة كان روبرت مكنمارا قد التزم بها بشدة: فقد تفاوض مع الدول الأعضاء في منظمة أوبك من أجل إنشاء صندوق تمويل تنموي جديد تغذيه البترودولارات. وأجهضت الحكومة التي أرادت كسر احتكار أوبك هذه المبادرة. خلال هذه الفترة العصيبة، قاد وزير الخارجية هنري كيسنجر الهجوم ضد روبرت مكنمارا، واقترح كبديل عن انشاء صندوق خاص تغذيه أوبك، زيادة الأموال المتاحة لمؤسسة التمويل الدولية والبنك العالمي[40].

تحسنت العلاقات بين روبرت ماكنمارا والحكومة الأمريكية مرة أخرى إلى حد كبير بوصول الرئيس الجديد الديمقراطي، جيمي كارتر، الى البيت الأبيض. حتى أن روبرت ماكنمارا دُعي للمشاركة في اجتماعات مجلس الأمن القومي لمناقشة زيادة الموارد المالية للمؤسسة الدولية للتنمية.

كانت نهاية ولاية روبرت ماكنمارا مليئة بالأحداث إلى حد ما بسبب انتخاب رئيس جمهوري جديد، رونالد ريغان، في يناير 1981. قام رونالد ريغان والجمهوريون بحملة لصالح تغيير جذري في السياسة الخارجية الأمريكية مع عواقب فورية على البنك العالمي. اقترح رونالد ريغان تخفيضًا حادًا في المساعدات المتعددة الأطراف، وبالتالي المساهمة الأمريكية في المؤسسة الدولية للتنمية، لصالح المساعدات الثنائية، لا سيما من خلال زيادة كبيرة في المساعدات العسكرية.

يعكس مشروع القانون الذي قدمه في يناير 1981 ديفيد ستوكمان، مدير مكتب الإدارة والميزانية، ببلاغة روح معسكر رونالد ريغان. وكان اعتماده يعني نهاية مساهمات الولايات المتحدة للمؤسسة الدولية للتنمية والأمم المتحدة، وزيادة الإنفاق على المساعدات العسكرية. وفي عام 1986، لخص ديفيد ستوكمان على النحو التالي مضامين مشروع القانون الذي قدمه بالاشتراك مع البرلماني فيل غرام إلى الكونغرس

في يناير 1981: «اقترحت خطة الميزانية المقدمة من قبل غرام وستوكمان إجراء تخفيضات كبيرة في المعونة الاقتصادية الأجنبية على أساس مبدأ أيديولوجي خالص. واعتقدت أنا وغرام أن أجهزة المعونة الدولية وما يسمى بتنمية العالم الثالث... كانت موبوءة بأخطاء اشتراكية. وهكذا حولت بيروقراطية المعونة الدولية دول العالم الثالث إلى مستنقعات من عدم الكفاءة الذاتية ودفنتها تحت جبال ديون خارجية لن تستطيع تسديدها أبداً[41]».

سيتحسن الوضع بتعيين رئيس جديد للبنك. اختارت الإدارة الأمريكية آلْدين دبليو. كلوسين، الرئيس حينها لبنك أمريكا. وتولى منصبه في 1 يوليوز 1981. انضم العديد من الليبراليين الجدد المتشددين إلى موظفي البنك، بما في ذلك آن كروج، المعينة في 10 مايو 1982 كبير الاقتصاديين ونائب رئيس البنك العالمي. وبقراءة خطاب الرئيس ريغان إلى الزعيم الجمهوري للكونغرس (سنأتي على ذكره أدناه) سوف يظهر التغيير الإيجابي في موقف الحكومة الأمريكية تجاه البنك.

تأثير الولايات المتحدة كما رأته الحكومة الأمريكية

أشاد تقرير صدر عن وزارة الخزانة الأمريكية عام 1982 بريادة الولايات المتحدة في المؤسسات المالية متعددة الأطراف: «كانت الولايات المتحدة فعالة في تشكيل هيكل البنك العالمي ومهمته، وربطهما بشكل وثيق بالسوق... كنا مسؤولين أيضًا عن جعل البنك كيانا مهيكلا يشتغل وفق تصويت راجح يديره مجلس من العيار العالي لصالح الولايات المتحدة الأمريكية، ويديره موظفون أكفاء. وبصفتها عضوًا مؤسسا ومساهما رئيسيًا في البنك العالمي، حظيت الولايات المتحدة على الحق الفريد في الحصول على مقعد دائم في مجلس إدارة البنك. (...) اعترفت جهات فاعلة هامة أخرى -الإدارة والمانحون والمستفيدون الرئيسيون –بأن الولايات المتحدة ذات وزن غالب لدى البنوك [بنوك التنمية متعددة الأطراف]. فقد علمتها التجربة أننا نملك روافع مالية وسياسية بإمكانها التأثير على الأهداف السياسية للبنوك وأننا مستعدون لاستخدامها»[42].

ووفقا لوالدن بيلو، يشير مقطع آخر لوثيقة الخزانة هذه إلى أن «الولايات المتحدة استطاعت فرض وجهة نظرها بخصوص اثنتي عشرة حالة من أصل أربعة عشر أثارت جدلا داخل البنك -بدءا بحظر بحظر منح منظمة التحرير الفلسطينية وضع مراقب، أو بوقف المساعدات المقدمة إلى فيتنام وأفغانستان»[43].

كما تم تخصيص مقطع في تقرير آخر عن الخزانة في نفس العام للبنك العالمي وبنوك

التنمية الأخرى: «بشكل عام، كانت سياسات وبرامج البنك العالمي متوافقة مع مصالح الولايات المتحدة. وهذا صحيح بشكل خاص بصدد اختيار الدول المدعومة وبخصوص القضايا السياسية الحساسة. لقد كفل الطابع الدولي للبنك العالمي، وهيكله المقاولاتي، وقوة فريق إدارته، وهيكل توزيع الأصوات داخله، اتساقًا واسعًا بين سياساته وممارساته والأهداف الاقتصادية والسياسية طويلة الأمد للولايات المتحدة الأمريكية»[44].

وفي مكان آخر من نفس التقرير، نقرأ ما يلي: «من خلال تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم الثالث، وتعزيز السياسات الاقتصادية الموجهة نحو السوق، والحفاظ على سمعة الحياد والكفاءة، تشجع بنوك التنمية متعددة الأطراف البلدان النامية على المشاركة بشكل أكبر في نظام دولي على أساس تحرير التجارة وتدفقات رأس المال... وهذا يعني زيادة الفرص لصالح الصادرات والاستثمار والتمويل الأمريكي «[45].

وفي رسالة من الرئيس رونالد ريغان إلى روبرت ميشيل، الزعيم الجمهوريّ في مجلس النواب، طالباً منه دعم زيادة رأسمال البنك العالمي في العام 1988، نجد قائمة مفيدة جداً بشأن البلدان ذات الدخل المتوسط التي تعتبر حليفاً استراتيجياً للولايات المتحدة، والتي حظيت بدعم البنك العالمي. فيما يلي مقتطفات من تلك الرسالة: «يخصص البنك الغالبية العظمى من أمواله دعماً لمشاريع استثمارية محددة في الدول النامية متوسطة الدخل. إنها في معظمها دول (مثل الفلبين ومصر وباكستان وتركيا والمغرب وتونس والمكسيك والأرجنتين وإندونيسيا والبرازيل) ذات الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية للولايات المتحدة[46].

المزايا المالية التي تتمتع بها الولايات المتحدة بفضل وجود البنك العالمي وتأثيرها عليه

قدمت كاثرين غوين[47] تقديرا لما جلبه البنك العالمي وأنشطته لصالح الولايات المتحدة بين عامي 1947 و1992. أولا، يجب التمييز بين مساهمتين: الأولى، الدخل الذي يحصل عليه المواطنون الأمريكيون الذين يملكون سندات صادرة عن البنك (وفقا لها، هذا يمثل 20.2 مليار دولار في الفترة المذكورة)؛ ثانيا، نفقات اشتغال البنك على الأراضي الأمريكية (وهذا يمثل 11 مليار دولار لنفس الفترة). بعد ذلك، تكتب، يجب قبل كل شيء الأخذ بالحسبان تأثير رافعة الاستثمار الأمريكي المالية في البنك العالمي والمؤسسة الدولية للتنمية. منذ إنشاء البنك العالمي، قامت الولايات المتحدة بإنفاق مبلغ ضئيل

جدا قدره 1.85 مليار دولار فقط، في حين منح البنك العالمي قروضا بمبلغ إجمالي قدره 218.21 مليار دولار (إنه ضعف المبلغ أكثر من مائة مرة). ولدت هذه القروض طلبيات كثيرة للشركات الأمريكية. ولا تقدم كاثرين غوين أي تقدير بشأن مبلغ تلك الطلبيات (إعادة التدفق، في مصطلحات البنك العالمي). وفي حالة المؤسسة الدولية للتنمية، قامت الولايات المتحدة بإنفاق أكبر مما أنفق البنك العالمي: 18 مليار دولار لتمويل قروض المؤسسة الدولية للتنمية والتي ارتفعت إلى 71 مليار دولار فيما بعد.

تأثير دوائر الأعمال الأمريكية ورأس المال الكبير الأمريكي على البنك العالمي

تبقى حقيقة أن البنك العالمي، منذ إنشائه، يحصل على الجزء الأكبر من موارده المالية عن طريق إصدار سندات، في علاقة دائمة ومميزة مع الهيئات المالية الأمريكية الخاصة الكبيرة. تعد هذه الأخيرة من بين الحاملين الرئيسيين لسندات البنك العالمي وتمارس تأثيرا معتبرا.

كما أن الصلة بين دوائر الأعمال الأمريكية ورؤوس الأموال الكبيرة الأمريكية والبنك العالمي تبدو محسوسة على الفور عند النظر بدقة إلى مهن المواطنين الأمريكيين العشرة الذين تعاقبوا على رأس البنك العالمي حتى يومنا هذا.

كان يوجين ماير، الذي كان أول رئيس ودام عمله ثمانية أشهر فقط، ناشر صحيفة واشنطن بوست ومصرفيا سابقا. أما الثاني، جون جي ماكلاوي، فقد كان محاميًا تجاريًا بارزًا لوول ستريت وعين لاحقًا مفوضاً رئيسيا للحلفاء في ألمانيا، ثم رئيس مجلس إدارة بنك تشيس مانهاتن. والثالث، يوجين ر. بلاك، كان نائب رئيس بنك تشيس الوطني وأصبح فيما بعد مستشارًا خاصًا للرئيس ليندون جونسون. والرابع، جورج د. وودز، وهو أيضا مصرفي، كان رئيس مؤسسة بوسطن الأولى. وكان روبرت س. مكنمارا رئيسا تنفيذيا لشركة فورد موتور، ثم وزيرا للدفاع في عهد كنيدي وجونسون. وكان خلفه، ألدن كلوزن، رئيساً لبنك أمريكا (أحد البنوك الأمريكية الرئيسية المتورطة في أزمة ديون العالم الثالث)، وعاد إليه عند مغادرته البنك العالمي. في عام 1986، خلفه باربر كونابل، عضو جمهوري سابق في الكونغرس. ثم جاء لويس برستون **عام 1991**، الرئيس السابق للجنة التنفيذية لبنك جي بي مورغان. وكان جيمس د. وولفنسون، رئيس البنك العالمي منذ 1995، مصرفيا في وول ستريت لدى سالومون براذرز. وفي نهاية رئاسته مايو 2005، انضم إلى إدارة سيتي بنك-مجموعة سيتي بنك، المجموعة المصرفية الرائدة في جميع أنحاء العالم. وكان بول وولفويتز نائب وزير الدفاع حتى تولى

منصبه كرئيس عاشر للبنك العالمي في مايو 2005.

باختصار، وبشكل عام، تم تأسيس صلة وثيقة بين السلطة السياسية الأمريكية، ودوائر الأعمال (أو إذا فضّلنا، النواة الصلبة للطبقة الرأسمالية الأمريكية) ورئاسة البنك العالمي.

جدول: رؤساء البنك العالمي العشرة

الاسم	الولاية	الوظيفة السابقة
ماير	يونيو 1946 -ديسمبر 1946	مصرفي تاجر في وول ستريت، ناشر صحيفة واشنطن بوست
ماكلوى	مارس 1947 - يونيو 1949	مدير بنك تشيس الوطني (أصبح لاحقاً تشيس مانهاتن)
بلاك	يوليوز 1949 - ديسمبر 1962	نائب رئيس بنك تشيس مانهاتن
وودس	يناير 1963 - مارس 1968	رئيس مؤسسة بوسطن الأولى
ماكنمارا	أبريل 1968 - يونيو 1981	الرئيس التنفيذي لشركة فورد، ثم وزير الدفاع الأمريكي
كلوسين	يوليوز 1981 - يونيو 1986	رئيس بنك اوف امريكا
كونابل	يوليوز 1986 - غشت 1991	عضو في الكونغرس ولجنة الكونغرس المصرفية.
بريستون	سبتمبر 1991 - مايو 1996	رئيس جي بي مورغان وشركاه
ولفنسون	يونيو 1995 - مايو 2005	بنك شرودر، ثم سالومون براديرز بنك، في وقت لاحق، رئيس شركة جيمس ويلفنسون.
وولفويتز	يونيو 2005	نائب وزير الدفاع الأمريكي

إحالات الفصل الخامس:

1 «لكن الفرضية الوحيدة المتماسكة تماما للتوفيق بين العناصر المتضاربة في أنشطة البنك وأدائه وأهدافه كانت هي فرضية بيروقراطية أصبحت غاية في حد ذاتها، مدفوعة بثقافة مؤسسية توسعية ورغبة في السلطة من أجل السلطة».. in RICH, Bruce. 1994. Mortgaging the earth, Earthscan, London, p. 103.

2 إنها حالة فريدة من نوعها في العالم. لم يكن هناك أي برلمان آخر نشط مثل برلمان الولايات المتحدة فيما يتعلق بمجموعة البنك العالمي (وصندوق النقد الدولي). بالإضافة إلى الجزء من هذا الفصل المكرس لهذه المسألة، فإن الفصل 18 بشأن لجنة ميلتزر سيعود للموضوع.

3 Voir Catherine Gwin, « U.S. relations with the World Bank, 1945-1992« , in KAPUR, Devesh, LEWIS, John P., WEBB, Richard. 1997. The World Bank, Its First Half Century, Volume 2, p. 195

4 KAPUR, Devesh, LEWIS, John P., WEBB, Richard. 1997. The World Bank, Its First Half Century, Volume 1 et 2, 1275 p et 766 p

5 Catherine Gwin, in KAPUR, Devesh, LEWIS, John P., WEBB, Richard. 1997. The World Bank, Its First Half Century, Volume 2, p. 248

6 Idem, p. 195.

7 Idem, p. 195.

8 Ibid., p. 196

9 Ibid., p. 196

10 Ibid., p. 196

11 Ibid., p. 197

12 RICH, Bruce. 1994. Mortgaging the earth, p.64; MASON Edward S. et ASHER, Robert E. 1973. The World Bank since Bretton Woods, p. 30

13 إنه القرض الأول والأكبر إطلاقا خلال الخمسين سنة من وجوده(voir KAPUR, Devesh, LEWIS, John P., WEBB, Richard. 1997. The World Bank, Its First Half Century, Volume 1: History, Brookings Institution Press, Washington, D.C., p. 1218).

14 Voir GWIN Catherine, p. 253-254. تجدر الإشارة إلى أن بولندا انسحبت من البنك العالمي في 14 مارس 1950 وتشيكوسلوفاكيا في 31 ديسمبر 1954. ولم يشارك الاتحاد السوفييتي الذي حضر بداية مؤتمر بريتون وودز في وضع نظام البنك.

15 لم تذكر أي من المصادر التي طالعناها وجود نقاش داخلي في مجلس المحافظين حيث تم اقتراح مرشح مختلف عن مرشح الحكومة الأمريكية

16 الدولة الثانية من حيث نسبة حقوق التصويت كانت بريطانيا بنسبة 14.52٪.

17 انضمت اليابان إلى البنك عام 1952 في نفس وقت انضمام جمهورية ألمانيا الاتحادية.

18 Catherine Gwin, in KAPUR, Devesh, LEWIS, John P., WEBB, Richard. 1997. The World Bank, Its First Half Century, volume 2, p. 244

19 MASON Edward S. et ASHER, Robert E. 1973. The World Bank since Bretton Woods, The Brookings Institution, Washington, D.C., 915 p. et KAPUR, Devesh, LEWIS, John P., WEBB, Richard. 1997. The World Bank, Its First Half Century, The Brookings Institution, Washington, D.C., Volume 1 et 2, 1275 p et 766 p

20 قادت أسرة سوموزا نيكاراغوا من عام 1935، عندما وضعها في السلطة التدخل العسكري الأمريكي، حتى عام 1979 عندما أسقطت انتفاضة شعبية الدكتاتور أناستاسيو سوموزا وهرب إلى باراغواي، التي يرأسها أيضا ديكتاتور اسمه ألفريدو ستروسنر.

21 Anthony Lake, Somoza Falling, Houghton Mifflin, 1989, p.18

22 KAPUR, Devesh, LEWIS, John P., WEBB, Richard. 1997. The World Bank, Its First Half Century, volume 1, p. 103

23 محكمة العدل الدولية، قضية تتعلق بأنشطة عسكرية وشبه عسكرية في نيكاراغوا وضدها، حكم صادر في 27 يونيو 1986. بعد النظر في هذه القضية، أعلنت الولايات المتحدة رسميًا أنها لم تعد تعترف باختصاص محكمة العدل الدولية.

24 Catherine Gwin, in KAPUR, Devesh, LEWIS, John P., WEBB, Richard. 1997. The World Bank, Its First Half Century, volume 2, p. 258

25 سنرى لاحقاً أنه في عدة مناسبات، استخدمت السلطة التنفيذية نفوذها المباشر على البنك للتحايل على المعارضة المحتملة للكونغرس، أو على أية حال، لتجنب نقاش لا يبدو مناسبًا لها.

26 George Kennan représentait le Département d'État (NDA).

27 KAPUR, Devesh, LEWIS, John P., WEBB, Richard. 1997. The World Bank, Its First Half Century, volume 1, p. 103

28 Catherine Gwin, in KAPUR, Devesh, LEWIS, John P., WEBB, Richard. 1997. The World Bank, Its First Half Century, volume 2, op. cit., p. 256-57.

29 International Bank for Reconstruction and development, Summary Proceedings of the 1972 Annual Meetings of the Boards of Governors (Washington, 1972), p.55.

30 Catherine Gwin, in KAPUR, Devesh, LEWIS, John P., WEBB, Richard. 1997. The World Bank, Its First Half Century, volume 2, p. 258

31 نفس المرجع، ص..258

32 الأمثلة المختلفة للإقراض القطاعي من نفس المصدر .Catherine Gwin ص. 224-223 و .263-259

33 حسب مايسون وآشر، لا يبدو أن رئيس الوزراء ناصر كان يريد فعلا دعم السوفييت لتمويل السد قبل أن يرى سحب العروض الأمريكية والبريطانية. ومرت بعد هذا الانسحاب سبعة عشر شهراً قبل توقيع اتفاق مع السوفييت لتمويل المرحلة الأولى من بناء السد(MASON Edward S. and ASHER، Robert E. 1973. The World Bank since Bretton Woods، Brookings Institution، Washington، D.C.، 642)

34 نفس المرجع، ص..636

35 نفس المرجع، ص..641

36 TOUSSAINT, Eric. 2004. La Finance contre les peuples. La Bourse ou la Vie, CADTM-Liège/CETIM- Genève/Syllepse-Paris, p. 435-451.

37 استقال هورست كولر من منصبه في 4 مارس 2004 من أجل أن يكون في وضع يسمح له بقبول ولاية رئاسة ألمانيا كما اقترحت المعارضة الاجتماعية المسيحية الألمانية. وبمجرد إعفائه من مسؤولياته تجاه صندوق النقد الدولي، أدلى بتصريحات انتقد فيها الاحتلال الأمريكي للعراق. وكان رودريجو راتو، الذي عينه مجلس المحافظين في 4 مايو 2004 لخلافته، حتى مارس 2004 وزير المالية والاقتصاد في حكومة خوسيه ماريا أثنار، الحليف الوفي للولايات المتحدة ومضيف مؤتمر المانحين في أكتوبر .2003

38 بشكل أكثر تحديدًا: (أ) الإلغاء الفوري لجزء من فوائد التأخر التي تمثل 30٪ من مخزون

الديون في 1 يناير 2005. وتم تأجيل مخزون الديون غير الملغاة حتى تاريخ الموافقة على برنامج قياسي مع صندوق النقد الدولي. وقد أدى هذا الخفض إلى إلغاء 11.6 مليار دولار؛ (ب) عند الموافقة على البرنامج مع صندوق النقد الدولي، سيتم تنفيذ تخفيض مخزون الديون بنسبة 30٪. وسيتم إعادة جدولة المخزون المتبقي من الديون على مدى فترة 23 سنة بما في ذلك 6 سنوات من الاعفاءات. وستؤدي هذه الخطوة إلى تخفيض مخزون الدين بمقدار 11.6 مليار دولار ليصل إجمالي معدل الإلغاء إلى 60٪. (ج) وتخفيض إضافي في الدين يمثل 20٪ من المخزون الأولي عند آخر مراجعة لبرنامج صندوق النقد الدولي لمدة ثلاث سنوات. وقد وافق عليها المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي. وشمل هذا التخفيض 7.8 مليار دولار.

39 تم تأكيد الاتفاق وتوقيعه بعد عام في 27 أكتوبر 2005.

40 Ces faits sont relatés par Catherine Gwin, in KAPUR, Devesh, LEWIS, John P., WEBB, Richard. 1997. The World Bank, Its First Half Century, volume 2, p. 213.

41 David A. Stockman, The Triumph of Politics: How the Reagan Revolution Failed, Harper and Row, 1986, pp. 116-19 (cité par Catherine Gwin, op. cit., p. 229).

42 Department of the Treasury, Assessment of US participation in the multilateral Development Banks in the 1980s, Washington DC, 1982, chapitre 3, cité par Walden Bello, 2002, Deglobalization. Ideas for a new world eco- nomy, Zedbooks, London - New York, p 59-60

43 BELLO, Walden. 2002. Deglobalization. Ideas for a new world economy, Zedbooks, London - New York, p.60

44 Department of the Treasury, United States Participation in Multilateral par Catherine Gwin, in KAPUR, Devesh, LEWIS, John P., Development Banks, 1982, p. 59. (cité WEBB, Richard. 1997. The World Bank, Its First Half Century, volume 2, p. 270)

45 Department of the Treasury, United States Participation in Multilateral Development Banks, 1982, pp. 48, 52 (cité par Catherine Gwin, Idem, p. 271)

46 Letter from President Ronald Reagan to representative Robert Michel, 10 juin 1988, p. 1. (cité par Catherine Gwin, Ibid., p. 271)

47 Catherine Gwin, Idid., p. 271-272

الفصل السادس
دعم البنك العالمي وصندوق النقد الدولي للديكتاتوريات

بعد الحرب العالمية الثانية، تباعدت السياسات المتبعة عن تلك الخاصة بالقوى الاستعمارية السابقة في عدد متزايد من بلدان العالم الثالث. وواجه هذا التوجه معارضة قوية من حكومات الدول الرأسمالية الصناعية الكبرى ذات التأثير الحاسم على البنك العالمي وصندوق النقد الدولي. وكان لمشاريع البنك العالمي مضمون سياسي قوي: احتواء تطور الحركات التي تتحدى هيمنة القوى الرأسمالية الكبرى. يتم التحايل بصورة منهجية على على الحظر المفروض بأخذ الاعتبارات «السياسية» و «غير الاقتصادية» بالاعتبار في عمليات البنك العالمي، وهو أحد أهم أحكام ميثاقه. ويتجلى التحيز السياسي لمؤسسات بريتون وودز في دعمها المالي للدكتاتوريات في شيلي والبرازيل ونيكاراغوا والكونغو - كينشاسا ورومانيا.

الحركات المناهضة للاستعمار والمناهضة للإمبريالية في العالم الثالث

انتشرت روح مؤتمر باندونغ (اندونيسيا)[1] عبر معظم أنحاء الكوكب بعد عام 1955. وجاء ذلك عقب الهزيمة الفرنسية في فيتنام (1954) وسابقا لتأميم عبد الناصر لقناة السويس (1956). ثم جاءت الثورات الكوبية (1959) والجزائرية (1954-1962) وتجدَّد نضال التحرر الفيتنامي... وابتعدت، في عدد متزايد من بلدان العالم الثالث، السياسات المنفذة عن تلك التي نهجتها القوى الاستعمارية السابقة. مع تسجيل ميل لإحلال الواردات وتطوير سياسات متجهة للسوق الداخلية. وواجه هذا النهج معارضة حازمة من حكومات الدول الرأسمالية الصناعية الكبرى ذات التأثير الحاسم على البنك العالمي وصندوق النقد الدولي. وظهرت على الساحة موجة من الأنظمة القومية البورجوازية المنفِّذة لسياسات شعبية (ناصر في مصر، ونهرو في الهند، وبيرون في الأرجنتين، وغولارت في البرازيل، وسوكارنو في إندونيسيا، ونكروما في غانا...) ومن الأنظمة ذات توجه اشتراكي صريح (كوبا، وجمهورية الصين).

في هذا السياق، كانت مشاريع البنك العالمي بمضامين سياسيَّة قوية: إحباط تطور الحركات التي تتحدى هيمنة القوى الرأسمالية الكبرى.

سلطة تدخل البنك العالمي في الاقتصادات الوطنية

منذ سنوات 1950، أرسى البنك العالمي شبكة تأثير ستَخدُمه بشكل كبير في السنوات اللاحقة. فهو سعى إلى خلق الطلب على خدماته بالعالم الثالث. إن التأثير الذي يتمتع به حاليا نتيجة بشكل كبير لشبكات الوكالات التي أنشأها في الدول التي أصبحت ضمن زبائنه، ومن خلال ذلك، دولا مدينة له. ويمارس البنك سياسة تأثير حقيقية لدعم شبكة قروضه.

ومن خمسينيات القرن العشرين فصاعدا، كان أحد الأهداف الرئيسية لسياسة البنك العالمي «بناء مؤسسات» تأخذ غالبا شكل خلق وكالات شبه حكومية داخل البلدان الزبونة للبنك[2]. تم تأسيس هذه الوكالات عمدا ككيانات مستقلة مالياً نسبياً عن حكوماتها وخارج سيطرة المؤسسات السياسية المحلية، بما في ذلك البرلمانات الوطنية. إنها تشكل مراكز طبيعية للبنك العالمي الذي تدين له بالكثير، بدءا بوجودها، وحتى في بعض الحالات تمويلها.

كان إنشاء مثل هذه الوكالات أحد الاستراتيجيات الأساسية للبنك العالمي كي يحصل على موطئ قدم في الاقتصادات السياسية لبلدان العالم الثالث.

تعمل هذه الوكالات وفقًا لقواعدها الخاصة (والتي تمت بلورتها غالبا على أساس اقتراحات البنك العالمي) وهي مدججة بتكنوقراط متعاطفين مدفوعين ومدعومين من البنك العالمي، وتستخدم لخلق مصدر مستقر وجدير بالثقة لاحتياجات البنك العالمي: مقترحات قروض «موثوقة». كما توفر للبنك قواعد سلطة موازية تمكن عبرها من تحويل الاقتصادات الوطنية، ومجتمعات بأكملها في الواقع، متجنبا عناء التحكم الديمقراطي والنقاشات المتعارضة.

وفي عام 1956، أسس البنك العالمي معهد التنمية الاقتصادية بدعم كبير من مؤسسة فورد ومؤسسة روكفيلر. وقدم المعهد دورات تدريبية مدتها ستة أشهر لمندوبين رسميين من الدول الأعضاء. «بين عامي 1956 و1971، مر أكثر من 1300 مندوب رسمي بالمعهد، ووصل بالفعل عدد منهم إلى منصب رئيس الوزراء أو وزير التخطيط أو المالية»[3].

وكان لهذه السياسة آثار مقلقة: خلصت دراسة المركز القانوني الدولي في نيويورك حول سياسة البنك العالمي بكولومبيا من عام 1949 إلى عام 1972 إلى أن الوكالات المستقلة التي أسسها البنك العالمي كان لها تأثير عميق على البنية السياسية والتنمية الاجتماعية في المنطقة بأكملها مقوضة «نظام الأحزاب السياسية ومقلصة دور المؤسسات التشريعية والقضائية.»

يمكن اعتبار أنه منذ ستينيات القرن الماضي، وجد البنك العالمي بالتأكيد وسائل فريدة ومبتكرة للتدخل المستمر في الشؤون الداخلية للبلدان المقترضة. ومع ذلك، ينكر البنك العالمي بشدة كون ذلك التدخل سياسيا. ويصر بالمقابل على أن سياسته لا علاقة لها بهياكل السلطة وأن الشؤون السياسية والاقتصادية مجالان منفصلان.

سياسة إقراض البنك العالمي متأثرة باعتبارات سياسية وجيوسراتيجية

تنص المادة الرابعة من الفصل العاشر على ما يلي: «لا يجوز للبنك العالمي ولموظفيه التدخل في الشؤون السياسية لأي عضو، ومحظور عليهم التأثر في قراراتهم بالطابع السياسي للعضو أو الأعضاء المعنيين. فقط اعتبارات اقتصادية يمكنها التأثير بقراراتهم، وتوزن هذه الاعتبارات بنزاهة من أجل تحقيق الأهداف (التي حددها البنك العالمي) المنصوص عليها في المادة الأولى».

ومع ذلك، تحايل البنك العالمي منهجيا على حظر الأخذ بالاعتبارات «السياسية» و «غير الاقتصادية» بالاعتبار في عملياته، الذي يعد أحد الشروط الأساسية لميثاقه. وهذا منذ نشأته. وكما ذكر بالفصل السابق، رفض البنك العالمي إقراض فرنسا ما بعد التحرير طالما كان هناك شيوعيون في الحكومة، ومباشرة بعد خروجهم منها في مايو 1947، تم منح القرض الذي كانت فرنسا قد طلبته، وتم حظره حتى ذلك الحين. وقد انتهك البنك العالمي مراراً وتكراراً المادة الرابعة من نظامه الأساسي. في الحقيقة، يتخذ البنك العالمي بانتظام خيارات بناء على اعتبارات سياسية. إن جودة السياسات الاقتصادية المنتهجة ليست العنصر الحاسم في اختياراته. وكثيرا ما أقرض البنك العالمي الأموال لسلطات بلد معين على الرغم من النوعية السيئة لسياساته الاقتصادية والفساد الهائل: إندونيسيا والزايير مثالان رمزيان على ذلك. وعلى وجه التحديد، ترتبط خيارات البنك العالمي المتعلقة بدول تمثل رهانا سياسياً رئيسياً في أعين مساهميه الرئيسيين، بشكل منتظم بمصالح هؤلاء المساهمين وتوجهاتهم، بدءاً بالولايات المتحدة.

فمن عام 1947 حتى انهيار الكتلة السوفيتية[4]، تم تحديد قرارات البنك العالمي وصندوق النقد الدولي إلى حد كبير بالمعايير التالية:

- تجنب دعم نماذج الارتكاز على الذات؛
- توفير التمويل للمشروعات الضخمة (البنك العالمي) أو السياسات (صندوق النقد الدولي) التي تمكن البلدان الصناعية الرئيسية من زيادة صادراتها؛

- رفض مساعدة أنظمة تعتبرها حكومة الولايات المتحدة أو غيرها من المساهمين المهمين تهديدا؛

- محاولة تعديل سياسات بعض الحكومات في الدول الاشتراكية المزعومة لإضعاف تماسك الكتلة السوفيتية. وهذا هو سبب منح الدعم ليوغوسلافيا التي غادرت الكتلة الواقعة تحت هيمنة موسكو عام 1948، أو رومانيا بدءا من السبعينيات وقت إعلان تشاوشيسكو طموحه للابتعاد عن الكوميكون وحلف وارسو؛

- دعم الحلفاء الاستراتيجيين للكتلة الرأسمالية الغربية وخاصة حلفاء الولايات المتحدة (أمثلة: إندونيسيا من 1965 إلى يومنا هذا، زايير موبوتو من 1965 إلى 1997، والفلبين تحت حكم ماركوس، والبرازيل تحت حكم الدكتاتورية بعد انقلاب عام 1964، والدكتاتور سوموزا بنيكاراغوا، ونظام الميز العنصري بدولة جنوب إفريقيا)؛

- محاولة تجنب أو الحد قدر الإمكان، من تقارب الدول النامية مع الكتلة السوفيتية أو الصين: على سبيل المثال، محاولة إبعاد الهند وإندونيسيا عهد سوكارنو عن الاتحاد السوفييتي؛

- محاولة دمج الصين في لعبة تحالفات أمريكا بدءا من 1980.

لتنفيذ هذه السياسة، قام البنك العالمي وصندوق النقد الدولي بتعميم التكتيك التالي: مرونة أكثر تجاه حكومة يمينية (مطالبة أقل بتدابير التقشف اللا شعبية) إذا كانت تواجه معارضة يسارية قوية مما تجاه حكومة يسارية تواجه معارضة يمينية قوية. بشكل ملموس، يعني هذا أن هذه المؤسسات المالية الدولية أكثر إلحاحًا وتصعِّب الأمور أكثر على حكومة يسارية تواجه معارضة يمينية لإضعافها وتشجيع وصول اليمين إلى سلطة. ووفقًا لنفس المنطق، فقد تقدمت مؤسسات التمويل الدولية بمطالب أقل للحكومات اليمينية التي تواجه معارضة يسارية لتجنب إضعافها ومنع اليسار من الوصول إلى السلطة. إن النظرية النقدية الأرثوذكسية ذات هندسة متغيرة: تعتمد التغيرات على عوامل سياسية كما جيوسراتيجية.

توضح بعض الحالات الملموسة - تشيلي والبرازيل ونيكاراغوا وزايير ورومانيا – ما أتينا على ذكره: إنها تعالج في نفس الوقت خيارات للبنك العالمي وصندوق النقد الدولي لأن هذه الخيارات يتم تحديدها بشكل عام وفقا لنفس الاعتبارات وتخضع لنفس التأثيرات.

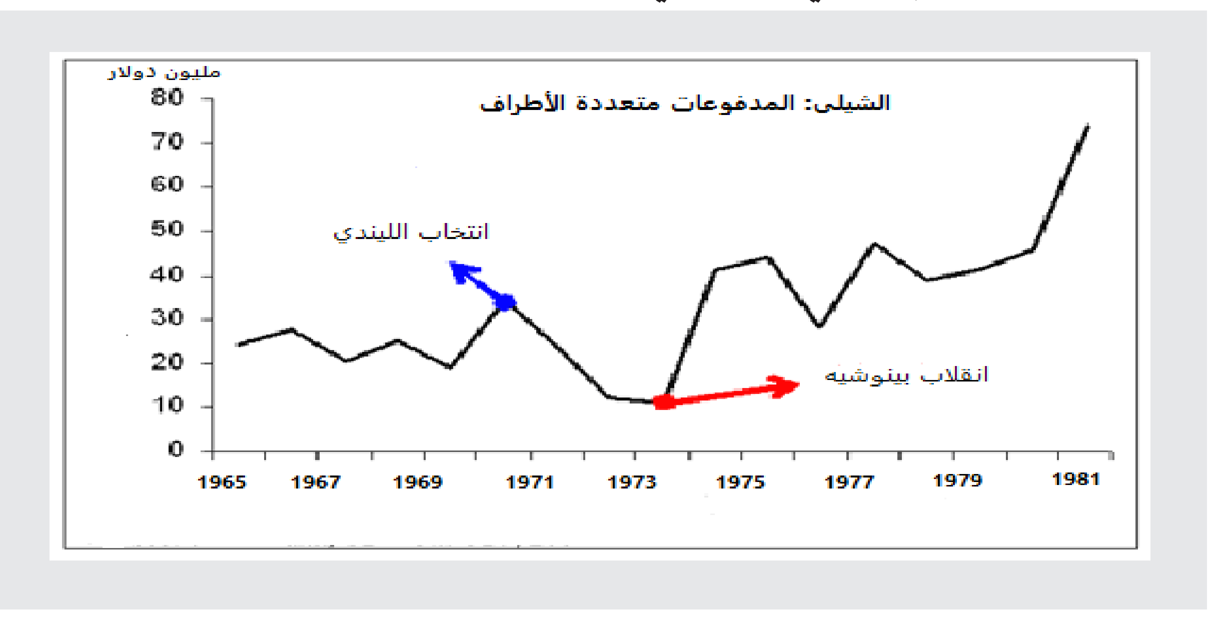
لم يتردد صندوق النقد الدولي والبنك العالمي (وقوى رأسمالية كبرى أخرى) في دعم الأنظمة الديكتاتورية عندما يلائمهما ذلك. كتب مؤلفو تقرير التنمية البشرية لبرنامج

الأمم المتحدة الإنمائي (طبعة 1994)، حرفيا ما يلي: «في الواقع، كانت المساعدة التي قدمتها الولايات المتحدة سنوات 1980 تتناسب عكسيا مع احترام حقوق الإنسان. ويبدو أن المانحين متعددي الأطراف لم يكونوا هم أيضا يلقون بالا لهذه الاعتبارات. يبدو أنهم يفضلون أنظمة ديكتاتورية، ويفترضون بهدوء أن تلك الأنظمة تعزز الاستقرار السياسي وأفضل حتى لإدارة الاقتصاد. هكذا، بعد أن رفعت بنغلاديش والفلبين الأحكام العرفية، انخفضت حصتهما في إجمالي قروض البنك العالمي»[5].

التحيز السياسي للمؤسسات المالية الدولية: أمثلة على الدعم المالي للديكتاتوريات

دعم دكتاتورية الجنرال أوغستو بينوشيه في الشيلي

الرسم البياني 1. الشيلي: المدفوعات المتعددة الأطراف



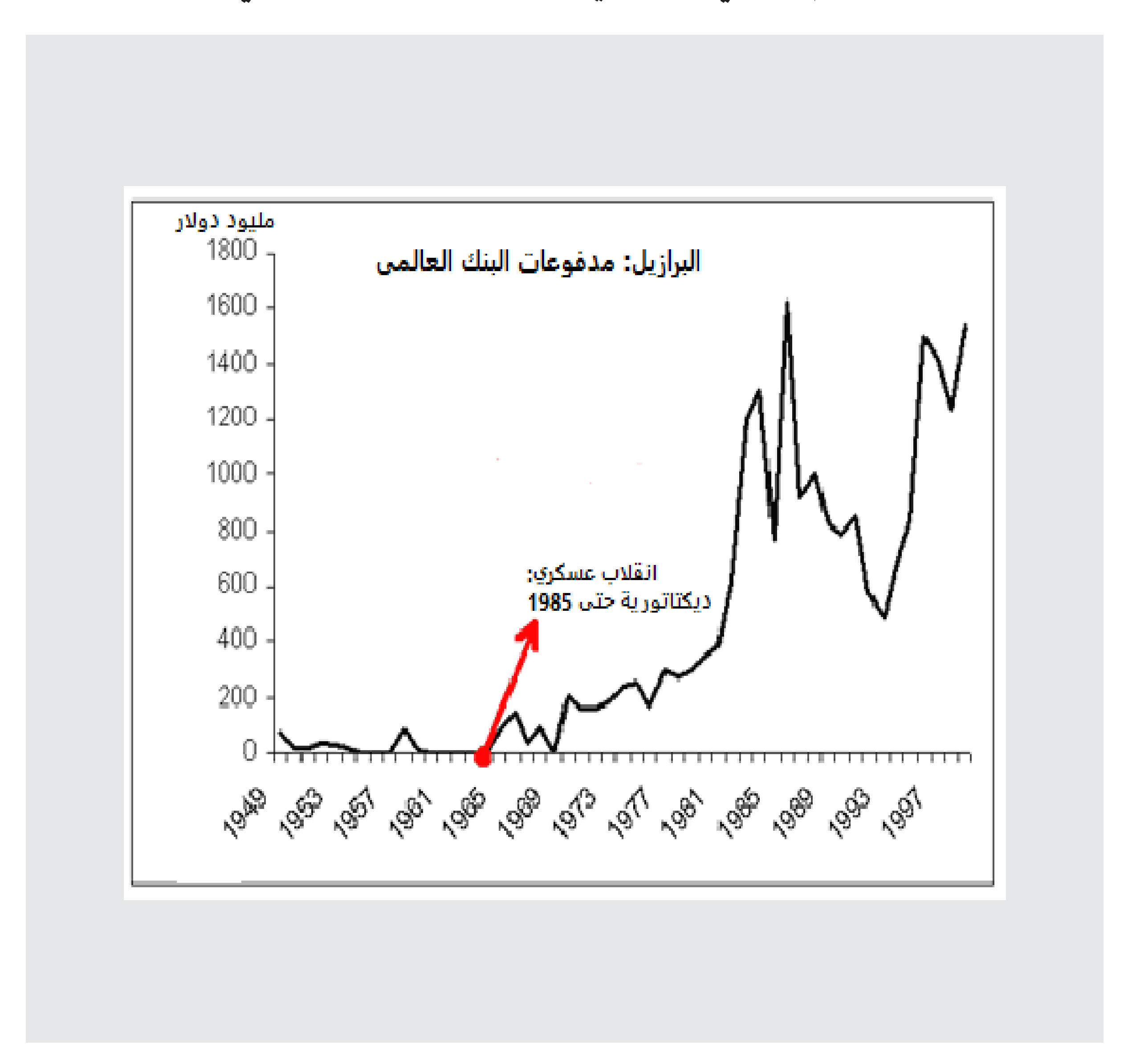
المصدر: البنك العالمي 2001، GDF CD-Rom

لم تحصل الشيلي على قروض من البنك العالمي في ظل حكومة الليندي المنتخبة ديمقراطيا (1970-1973). ولكن في ظل حكومة بينوشيه، بعد الانقلاب العسكري عام 1973، أصبحت البلاد فجأة ذات مصداقية. ومع ذلك، لا يجهل أي مدير للبنك العالمي أو صندوق النقد الدولي الطبيعة الاستبدادية والديكتاتورية العميقة، والإجرامية، لنظام بينوشيه. إن الصلة بين سياسات الإقراض والسياق الجيوسياسي صارخة في هذه الحالة. فقد قام أحد مساعدي ماكنمارا الرئيسيين، محبوب الحق، بصياغة ملاحظة في مذكرة نقدية للغاية عام 1976 بعنوان «أخطاء البنك العالمي في تشيلي»[6]

بهدف تعديل توجه البنك العالمي. وتتضمن ما يلي: «فشلنا في دعم الأهداف الأساسية لنظام الليندي، سواء في تقاريرنا أو علنا». وقرر ماكنمارا تجاهل ذلك[7]. حاول محبوب الحق، دون جدوى، إقناع إدارة البنك العالمي بتعليق القروض إلى بينوشيه لأنه «بصدد استعادة مجتمع نخبوي غير مستقر اقتصاديا». ويضيف أن سياسة بينوشيه قد «فاقمت لا مساواة توزيع الدخل في البلاد»[8].

دعم الطغمة العسكرية البرازيلية بعد الإطاحة بالرئيس جواو غولارت

الرسم البياني 2. البرازيل: مدفوعات البنك العالمي



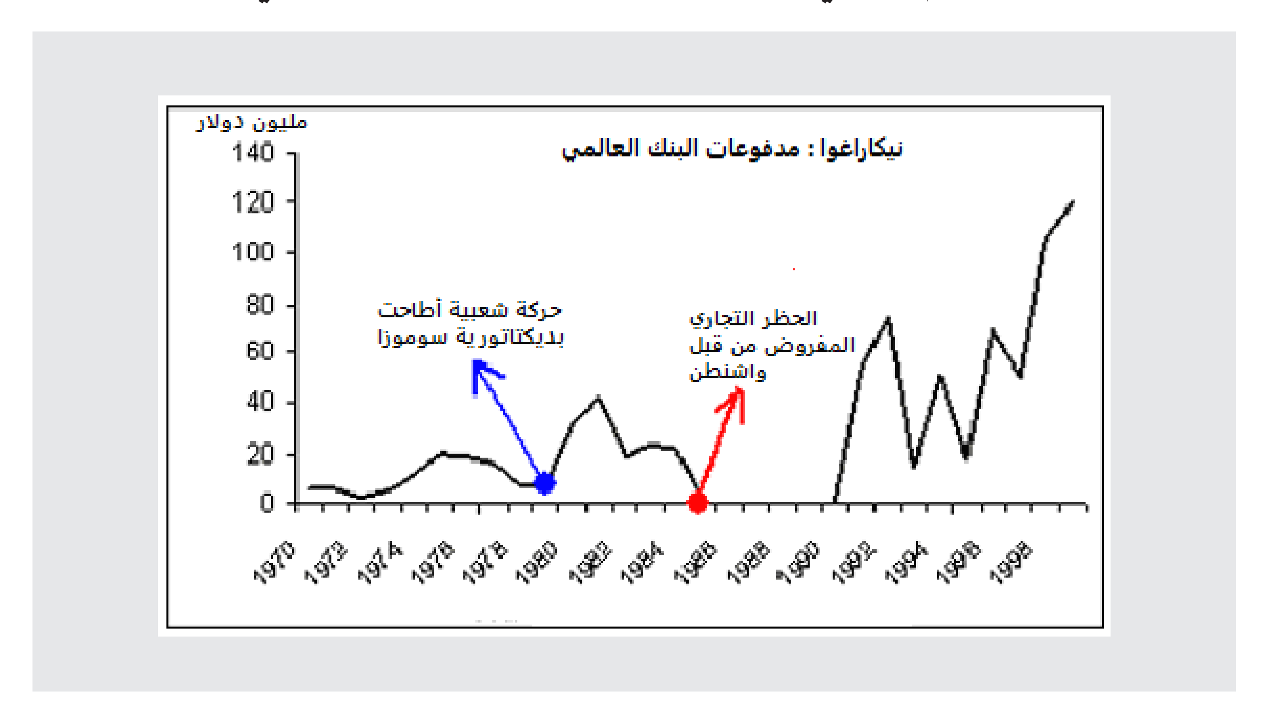
المصدر: البنك العالمي 2001، GDF CD-Rom

تمت الإطاحة بالحكومة الديمقراطية للرئيس جواو غولارت من قبل الجيش في أبريل 1964. واستأنفت قروض البنك العالمي وصندوق النقد الدولي المعلقة لمدة ثلاث سنوات، بعد ذلك بقليل[9].
جدول زمني موجز للأحداث: في عام 1958، كان الرئيس البرازيلي كوبيتشيك على وشك دخول مفاوضات مع صندوق النقد الدولي للحصول على قرض بقيمة 300 مليون دولار من الولايات المتحدة. في النهاية، رفض كوبيتشيك الشروط المفروضة من صندوق النقد الدولي وتخلى عن القرض الأمريكي. وأكسبه ذلك شعبية واسعة.
وأعلن خليفته، غولارت، أنه سينفذ إصلاحا زراعيا راديكاليا وسيشرع في تأميم مصافي النفط: لكن الجيش أطاح به. اعترفت الولايات المتحدة بالحكم العسكري الجديد بعد يوم واحد من الانقلاب. لم يمض وقت طويل بعد ذلك، واستأنف البنك العالمي وصندوق النقد الدولي سياسة الإقراض المُعلَّقة. أما بالنسبة للجيش، فقد ألغى التدابير الاقتصادية التي انتقدتها الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي. لنسجل أن المؤسسات المالية الدولية كانت ترى أن النظام العسكري يتخذ تدابير اقتصادية سليمة[10]. ومع ذلك، انخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 7٪ عام 1965 وأعلنت آلاف الشركات الإفلاس. ونظم النظام حملة قمع قوية وحظر الإضرابات، وسبب انخفاضا حادا للأجور الحقيقية، وألغى الاقتراع المباشر، وقرر حل النقابات العمالية، واستخدم التعذيب بصورة منهجية.
ومنذ رحلته الأولى في مايو 1968، زار ماكنمارا البرازيل بانتظام ولم يتخلف عن لقاء الحكام العسكريين. وأشادت التقارير العامة للبنك العالمي منهجيا بسياسات الديكتاتورية في الحد من عدم المساواة[11]. ومع ذلك، اتخذت المناقشات داخل البنك العالمي منعطفا مريرا. عندما أعلن برنارد شدينت، نائب رئيس قسم المشروع بالبنك العالمي، أن صورة البنك العالمي ستتضرر بسبب دعمه للحكومة البرازيلية القمعية، واعترف ماكنامارا أنه يوجد قدر هائل من القمع، لكنه أضاف أنه «ليس بالضرورة مختلفا كثيرا عما كان عليه الحال في ظل الحكومات السابقة، ولا يبدو أسوأ بكثير مما هو عليه الحال في بعض الدول الأعضاء الأخرى بالبنك العالمي. هل البرازيل أسوأ من تايلاند؟»[12]. وبعد بضعة أيام، أضاف ماكنامارا: «لا يبدو أن هناك بديلا قابلا للحياة عن حكومة الجنرالات»[13]. أدرك البنك العالمي جيداً أن عدم المساواة لم ينقص وأن قروضه للقطاع الزراعي تعزز ملاك الأراضي الكبار. ومع ذلك، قرر مواصلة القروض لأنه يريد إخضاع الحكومة لتأثيره المطلق. والآن، عند هذا المنعطف الجديد، تعرض

البنك العالمي لفشل ذريع: أثبت النظام العسكري أنه شديد الحذر من رغبة البنك العالمي تعزيز وجوده. وأخيرًا، في نهاية السبعينيات، استفاد العسكريون من وفرة قروض مصرفيين دوليين خواص ممنوحة بمعدل فائدة أقل من معدل البنك العالمي.

بعد دعم ديكتاتورية أناستاسيو سوموزا، أوقف البنك العالمي قروضه بعد انتخاب السانديني، دانييل أورتيغا، رئيسًا لنيكاراغوا.

الرسم البياني 3. نيكاراغوا: مدفوعات البنك العالمي



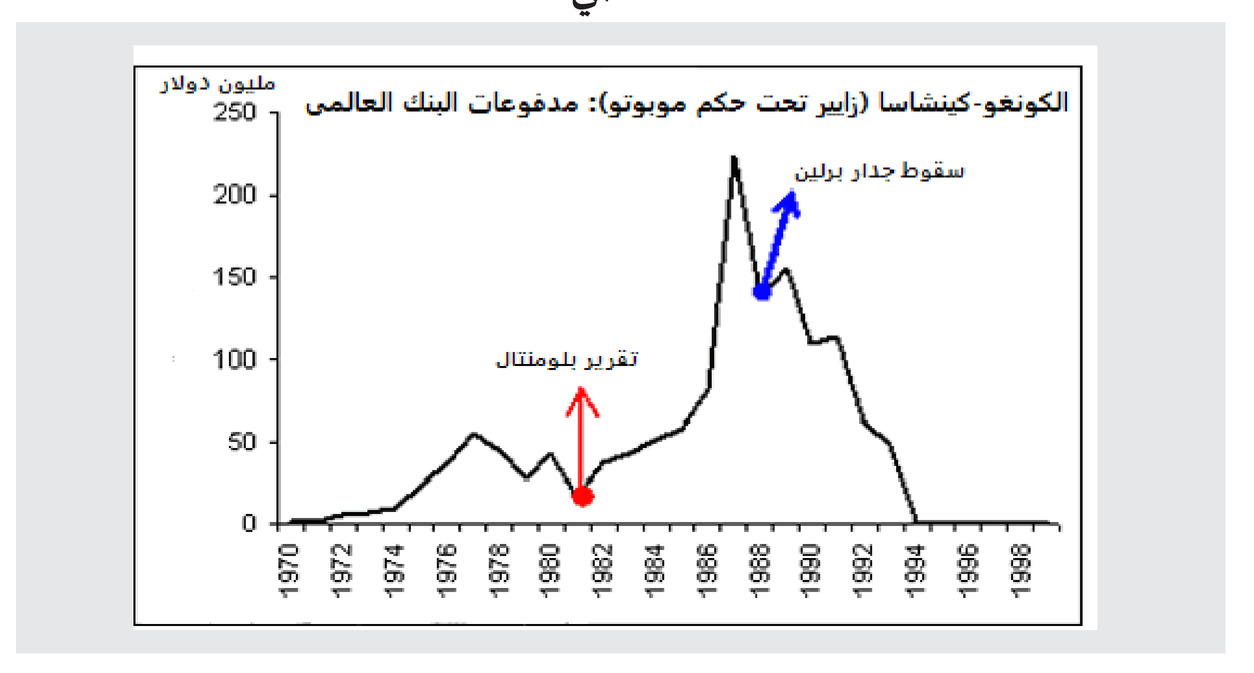
المصدر: البنك العالمي 2001، GDF CD-Rom

تولت زمرة سوموزا السلطة في نيكاراغوا منذ الثلاثينيات بفضل تدخل الولايات المتحدة العسكري. وفي 19 يوليوز 1979، أطاحت حركة شعبية قوية بالديكتاتورية وفر الدكتاتور أناستاسيو سوموزا. كانت عائلة سوموزا، المكروهة شعبيا، مستحوذة على حصة كبيرة جدا من ثروة البلاد وشجعت وجود شركات أجنبية كبيرة، خاصة من الولايات المتحدة. واستفادت ديكتاتورية أناستاسيو سوموزا من قروض عديدة للبنك العالمي. وبعد سقوط الديكتاتورية، جمعت حكومة التحالف بين المعارضة الديمقراطية التقليدية (بقيادة رجال أعمال) والثوار الساندينيين. ولم يُخف الأخيرون تعاطفهم مع كوبا ولا رغبتهم في إجراء بعض الإصلاحات الاقتصادية (إصلاح زراعي، وتأميم بعض الشركات الأجنبية، ومصادرة أراضي زمرة سوموزا، وبرنامج محو الأمية...). اعتبرت واشنطن الداعمة لأنستاسيو سوموزا حتى النهاية، أن الحكومة الجديدة تشكل

تهديدا بنشر الشيوعية في أمريكا الوسطى. لم تتخذ إدارة كارتر القائمة عند الإطاحة بالدكتاتورية، موقفاً عدوانياً على الفور. لكن الأمور تغيرت فورا بدخول رونالد ريغان البيت الأبيض. وفي عام 1981، أعلن التزامه بإسقاط الساندينيين، وقدم الدعم المالي والعسكري لتمرد أعضاء سابقين في الحرس الوطني («الكنتراس»). وقصف سلاح الجو الأمريكي العديد من موانئ نيكاراغوا. وفي مواجهة هذا العدوان، تجذرت أكثر سياسة حكومة الأغلبية الساندينية... وخلال انتخابات عام 1984، أول انتخابات ديمقراطية منذ نصف قرن، تم انتخاب السانديني دانييل أورتيغا رئيسا بنسبة 67٪ من الأصوات. وفي العام التالي، قررت الولايات المتحدة حظرا تجاريا ضد نيكاراغوا عزل البلاد عن المستثمرين الأجانب. وأوقف البنك العالمي أيضا قروضه بفوز الساندينيين في الانتخابات الرئاسية. وكما ذُكر في الفصول السابقة، حاول الساندينيون حينها بنشاط إقناع البنك العالمي باستئناف قروضه[14]. كانوا مستعدين حتى لقبول برنامج تقويم هيكلي شديد القسوة. لكن البنك قرر، مع ذلك، عدم الاستجابة، ولم يستأنف القروض حتى هزيمة الساندينيين الانتخابية في فبراير 1990، عندما فازت فيوليتا باريوس دي تشامورو، المرشحة المحافظة المدعومة من الولايات المتحدة.

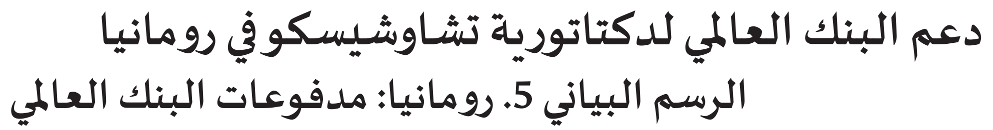
دعم ديكتاتورية موبوتو

الرسم البياني 4: الكونغو-كينشاسا (زايير تحت حكم موبوتو): مدفوعات البنك العالمي



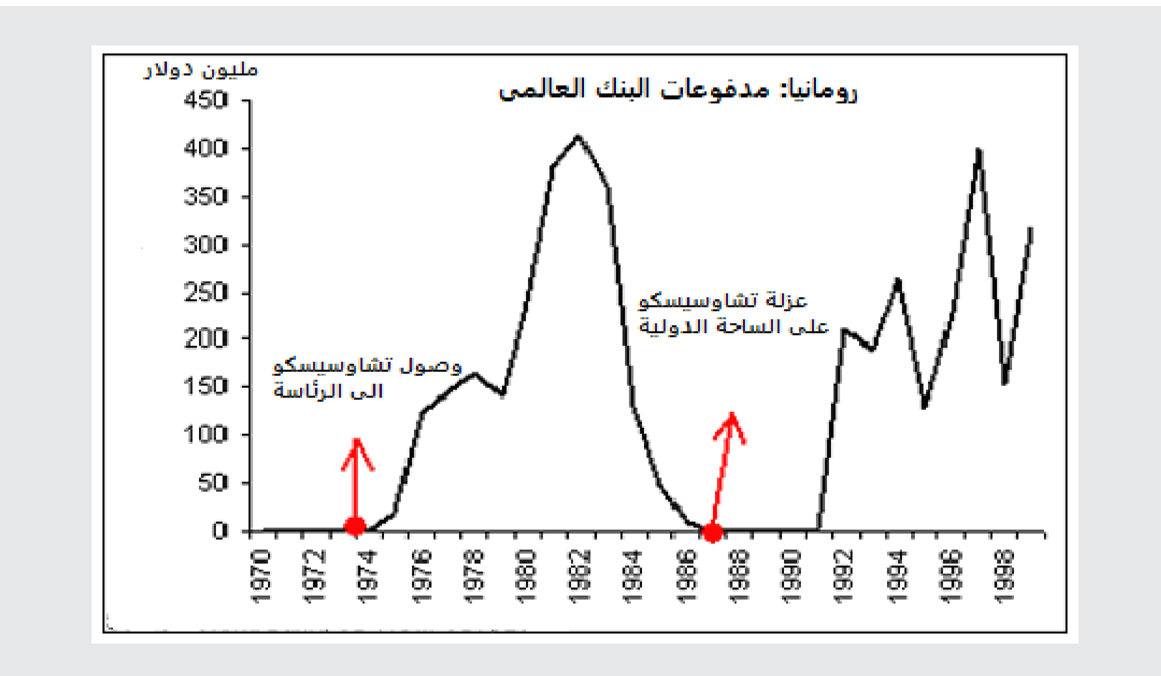
المصدر: البنك العالمي، 2001 GDF CD-Rom

كشف تقرير للأمين العام للأمم المتحدة، منذ عام 1962، نهب موبوتو لعدة ملايين من الدولارات، خُصصت لتمويل قوات بلاده. وفي عام 1982، كتب أحد كبار المسؤولين بصندوق النقد الدولي، إيروين بلومنتال، وهو مصرفي ألماني ومسؤول بقسم الشؤون الخارجية للبنك الألماني، تقريراً دامغاً عن إدارة موبوتولزايير. وحذر المقرضين الأجانب عدم توقع السداد طالما موبوتو موجود في السلطة. وبين عامي 1965 و1981، اقترضت الحكومة الزاييرية حوالي 5 مليارات دولار من الخارج وبين 1976 و1981، خضعت ديونها الخارجية لأربعة إجراءات إعادة جدولة من نادي باريس بلغت 2.25 مليار دولار. لم يستتبع سوء الإدارة الاقتصادي الفادح لموبوتو ونهبه المنتظم لجزء من القروض قيام صندوق النقد الدولي والبنك العالمي بوقف المساعدات لنظامه الديكتاتوري. ومن المدهش ملاحظة أنه بعد تقديم تقرير بلومنتال، زادت مدفوعات البنك العالمي[15] (نفس الشيء بالنسبة لدفعات صندوق النقد الدولي ولكن لم يتم عرضها على الرسم البياني). من الواضح أن معايير الإدارة الاقتصادية السليمة ليست هي العامل الحاسم في قرارات البنك العالمي وصندوق النقد الدولي. كان نظام موبوتو حليفًا استراتيجيًا للولايات المتحدة وغيرها من القوى المؤثرة في مؤسسات بريتون وودز (مثلا فرنسا وبلجيكا) طالما استمرت الحرب الباردة. وبدء من 1989-1991، مع سقوط جدار برلين الذي تبعه لاحقا انهيار الاتحاد السوفييتي، لم يعد نظام موبوتو يستحق الاهتمام. وهذا بالنظر إلى أنه، في العديد من البلدان الأفريقية، بما فيها زايير، تجري مؤتمرات وطنية تطالب بمطالب ديمقراطية. فبدأت قروض البنك العالمي تنضب، وتوقفت تماماً منتصف سنوات 1990 .



دعم البنك العالمي لدكتاتورية تشاوشيسكو في رومانيا

الرسم البياني 5. رومانيا: مدفوعات البنك العالمي



المصدر: البنك العالمي 2001، GDF CD-Rom

التحقت رومانيا بالكتلة السوفيتية عام 1947.. وفي عام 1972، كانت رومانيا أول دولة من الكتلة تنضم إلى البنك العالمي.

ومنذ عام 1965، كان تشاوشيسكو أمينا عاما للحزب الشيوعي الحاكم. وفي عام 1968، انتقد غزو الاتحاد السوفياتي لتشيكوسلوفاكيا. ولم تتدخل القوات الرومانية إلى جانب مثيلاتها بحلف وارسو. دفع هذا الابتعاد عن موسكو بوضوح واشنطن، عبر البنك العالمي، لاعتزام إقامة علاقات أوثق مع النظام الروماني.

قام البنك العالمي، منذ عام 1973، بإجراء مفاوضات مع بوخارست لتحديد سياسة القروض التي وصلت بسرعة حجما كبيرا جدا. وأصبحت رومانيا عام 1980 ثامن أهم مقترض من البنك العالمي. يروي مؤرّخ البنك العالمي آرت فان دي لار حكاية معبرة من عام 1973. حضر مطلع ذلك العام، اجتماعًا لمدراء البنك العالمي، كان على جدول أعماله بداية منح القروض إلى رومانيا. وأعلن روبرت مكنمارا بوجه بعض المدراء المتشككين من عدم وجود دراسات شاملة عن رومانيا، أن لديه ثقة كبيرة في الأخلاقيات المالية للبلدان الاشتراكية بشأن تسديد الديون. ما رد عليه أحد نواب رئيس البنك العالمي حضر الاجتماع بأن «تشيلي الليندي ربما لم تصبح بعد اشتراكية بما فيه الكفاية»[16]. ربما تجمد ماكنمارا بسماع ذلك.

لا تعتمد خيارات البنك العالمي على معايير اقتصادية مُقنِعة. في الواقع، أولاً، في حين أن البنك العالمي، رفض بانتظام تقديم قروض إلى بلد لم يُسدِّد بعد ديونه السيادية القديمة، بدأ في إقراض رومانيا رغم أنها لم تقم بتسوية نزاع بشأن ديون قديمة. ثانيا، معظم المبادلات الاقتصادية لرومانيا تجري داخل الكوميكون بعملة غير قابلة للتحويل. كيف يمكنها تسديد ديونها بالعملات الصعبة؟ ثالثاً، رفضت رومانيا منذ البداية تسليم البيانات الاقتصادية التي طلبها البنك العالمي. من الواضح إذن أن الاعتبارات السياسية هي السبب وراء قيام البنك العالمي بتطوير علاقات وثيقة مع رومانيا. يتعلق الأمر بزعزعة الاتحاد السوفياتي والمعسكر السوفياتي في سياق الحرب الباردة من خلال إرساء علاقات وثيقة مع رومانيا. لم يكن غياب الديمقراطية الداخلية والقمع البوليسي الممنهج عقبة أمام البنك العالمي في هذه الحالة كما بغيرها.

على العكس، أصبحت رومانيا واحدة من أكبر زبناء البنك العالمي، إذ قام الأخير بتمويل مشاريع ضخمة (مناجم الفحم المفتوحة، والمحطات الكهربائية الحرارية) التي كان تأثيرها السلبي من الناحية البيئية واضحا جدا. قامت السلطات الرومانية بتشريد سكان يشتغلون بالزراعة حينها، لتشغيل مناجم الفحم المفتوحة. وفي مجال آخر، دعم البنك العالمي سياسة التخطيط السكاني بهدف زيادة معدل المواليد.

وفي عام 1982، عندما تفجرت أزمة الديون عالميا، قرر النظام الروماني فرض علاج الصدمة على الشعب الروماني. خفضت رومانيا وارداتها بشدة من أجل استخراج فوائض عملة صعبة لتسديد ديونها الخارجية بإيقاع سريع جدا». كانت النتائج رهيبة على السكان. لكن كما ذهب إلى ذلك مؤلفو الكتاب الذي رعاه البنك العالمي لتخليد أول نصف قرن من وجوده: «لقد كانت رومانيا، إلى حد ما، مدينا «نموذجيا»، على الأقل من وجهة نظر الدائنين»[17]

خاتمة

خلافاً للمادة الرابعة من الفصل العاشر من ميثاق البنك العالمي، قام هذا الأخير وصندوق النقد الدولي بإقراض دول بشكل منهجي للتأثير على سياساتها. توضح الأمثلة الواردة في هذه الدراسة أن المصالح السياسية والاستراتيجية للقوى الرأسمالية الكبرى عوامل حاسمة في قراراتهما. تلقت أنظمة بدعم من القوى الرأسمالية الكبرى مساعدات مالية على الرغم من أن سياساتها الاقتصادية لم تستوف معايير المؤسسات المالية الدولية الرسمية ورغم أنها لا تحترم الحقوق الإنسانية. وفي المقابل، حُرمت أنظمة

اعتبرت معادية للقوى الكبرى من القروض بذريعة عدم احترامها المعايير الاقتصادية التي وضعتها تلك المؤسسات. لا يجب اعتقاد أن سياسة مؤسسات بريتون وودز هذه، تم التخلي عنها بنهاية الحرب الباردة، إنها مستمرة حتى يومنا هذا. ومن الأمثلة على ذلك القروض المقدمة إلى روسيا بوريس يلستين، وإندونيسيا سوهارتو حتى سقوط هذا الأخير عام 1998، وإلى تشاد في ظل إدريس ديبي، وجمهورية الصين الشعبية، والعراق تحت الاحتلال الأجنبي...

إحالات الفصل السادس:

1 « عقد مؤتمر باندونغ في عام 1955 بدعوة من الرئيس الإندونيسي سوكارنو. وشكل نقطة انطلاق حركة عدم الانحياز. كان سوكارنو وتيتو ونهرو قادة يجسّدون أمل العالم الثالث في مواجهة نظام الهيمنة الاستعمارية القديم. وهذا مقتطف من خطاب سوكارنو في افتتاح المؤتمر: «تشكل حقيقة اجتماع قادة الشعوب الآسيوية والأفريقية بأحد بلدانهم لمناقشة الشؤون المشتركة، والتداول بشأنها، بداية تاريخية جديدة (...). لا يمكن لأي شعب أن يشعر بالحرية وجزء من وطنه ليس حرا. مثل السلام، ليست الحرية قابلة للتجزئة. (...) كثيرا ما يقال لنا إن الاستعمار مات. دعونا لا ننخدع، أو حتى أن يتم تنويمنا، بهذه الصيغة المضللة. أؤكد لكم أن الاستعمار حي وبصحة جيدة. كيف يمكن للمرء أن يقول عكس ذلك ومناطق واسعة من آسيا وأفريقيا ليست حرة؟ (...) يأخذ الاستعمار الحديث أيضاً شكل السيطرة الاقتصادية والسيطرة الفكرية والسيطرة الجسدية التي يمارسها أجانب داخل الأمة. إنه عدو ذكي وحازم يتجلى في أقنعة متنوعة. وهو لا يترك غنائمه بسهولة. أينما كان، ومتى، وبأي شكل كان، فإن الاستعمار شر يجب القضاء عليه من على وجه العالم». المصدر: لوموند دبلوماتيك، «أهداف مؤتمر باندونغ»، مايو 1955، ص 1

2 Bruce Rich cite comme exemples d'agences fondées grâce à la Banque mondiale: en Thaïlande, la Industrial Finance Corporation of Thailand (IFCT), le Thai Board of Investment (BOI), the National Economic and Social Development Board (NESDB) et la Electrical Generating Authority of Thailand (EGAT) ; en Inde, le National Thermal Power Corporation (NPTC), le Northern Coal Limited (NCL)... (voir Bruce RICH, 1994. Mortgaging the earth, p.13 et 4

3 RICH, Idem, p. 76. Voir également : STERN Nicholas et FERREIRA Francisco. 1997. « The World Bank as 'intellectual actor' » in KAPUR, Devesh, LEWIS, John P., WEBB, Richard. 1997. The World Bank, Its First Half Century, Volume 2, p.583-585.

4 بتزامن مع فترة الحرب الباردة.

5 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التقرير العالمي عن التنمية البشرية، 1994، ص 81.

6 MAHBUB UL HAQ, « The Bank's mistakes in Chile », April 26, 1976.

7 KAPUR, Devesh, LEWIS, John P., WEBB, Richard. 1997. The World Bank, Its First Half Century, Volume 1, p. 301

8 Memorandum, Mahbub ul Haq to Robert S. Mcnamara, « Chile Country Program Paper – Majority Policy Issues« , July 12, 1976.

9 هناك تحليل ملخص للوقائع أدناه: PAYER, Cheryl. 1974. The Debt Trap: The International Monetary Fund and the Third World, Monthly Review Press, New York and London, p. 143-165.

10 في عام 1965، وقعت البرازيل اتفاق دعم مع صندوق النقد الدولي، وتلقت قروضا جديدة وشهدت إعادة هيكلة ديونها الخارجية من قبل الولايات المتحدة، والعديد من الدول الدائنة في أوروبا واليابان. وانتقلت القروض، بعد الانقلاب العسكري، من صفر إلى متوسط 73 مليون دولار في السنة لبقية سنوات 1960، ووصلت إلى مستوى يقارب نصف مليار دولار سنوياً في منتصف سنوات 1970.

11 Détails dans KAPUR, Devesh, LEWIS, John P., WEBB, Richard. 1997. The World Bank, Its First Half Century, Volume 1, p. 274-282

12 WORLD BANK, «Notes on Brazil Country Program Review, December 2,

1971«in Détails dans KAPUR, Devesh, LEWIS, John P., WEBB, Richard. 1997. The World Bank, Its First Half Century, Volume 1, p. 276.

13 KAPUR, Devesh, LEWIS, John P., WEBB, Richard. 1997. The World Bank, Its First Half Century, Volume1,p. 27

14 تصريح ديفيد نوكس، نائب رئيس البنك العالمي لأمريكا اللاتينية: «كان أحد كوابيسي ما الذي سنفعله إذا بدأ النيكاراغويون بوضع سياسات يمكننا دعمها. كنت أخشى أن يكون الضغط السياسي، وليس فقط من الولايات المتحدة، قويا لدرجة منعنا من مساعدة هذا البلد».in KAPUR, Devesh, LEWIS, John P., WEBB, Richard. 1997. The World Bank, Its First Half Century, Volume 1: History, note 95 p. 1058

15 كتب مؤرخو البنك أنه في عام 1982: «مَغْويا بخدعة موبوتو ووعوده بالإصلاح، وبضغط من الولايات المتحدة وفرنسا وبلجيكا، غامر البنك في زايير ببرنامج تقويم هيكلي طموح».in KAPUR, Devesh, LEWIS, John P., WEBB, Richard. 1997. The World Bank, Its First Half Century, Volume 1: History, p. 702

16 VAN DE LAAR, Aart. 1980. The World Bank and the Poor, Martinus Nijhoff Publishing, Boston/The Hague/London, p.40.

17 KAPUR, Devesh, LEWIS, John P., WEBB, Richard. 1997. The World Bank, Its First Half Century, Volume1: History, p. 7

الفصل السابع
البنك العالمي والفلبين (1946-1990)

افْتَتَحَ قرار أمريكا عام 1946 منح الفلبين استقلالها فترة ازدهار للبلاد. وسمحت أمريكا بفعل رهانات جيوسراتيجية عقب الحرب العالمية الثانية، للحكومة الفلبينية بانتهاج سياسة رفضتها لآخرين.

بالتالي سمح للحكومة الفلبينية بتنفيذ سياسات مستقلة تعزز التنمية الاقتصادية للبلاد. مع ذلك، كان التسامح الأمريكي قصير الأجل. ومنذ عام 1962 فصاعدا، وبدعم من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، فرض المحافظون (الذين فازوا بأغلبية المقاعد في الكونغرس الفلبيني في انتخابات 1959) سياسات مختلفة جذريًا. أثارت هذه السياسات الجديدة هروبا ضخما لرؤوس الأموال، وفرط استدانة، وانخفاض قيمة العملة، وفقدان الدخل بالنسبة للسكان. وفي هذا السياق من الأزمة، أعلن فرديناند ماركوس الأحكام العرفية عام 1972. وحظي الديكتاتور بإعجاب البنك العالمي لسياسته التي تتماشى إلى حد كبير مع توقعات واشنطن. وزاد الفساد الهائل من الاستياء الشعبي وأسفر عن سقوط فرديناند ماركوس واستبداله بكورازون أكينو عام 1986. كانت أكينو زعيمة المعارضة الديمقراطية لكنها كانت على اتصال وثيق بكبار ملاكي المزارع. لقد نفذت سياسات اقتصادية نيوليبرالية صارمة وفقا لأفضل تقاليد البنك العالمي، ومخيبة بعمق لآمال الشعب.

ظلت الفلبين مستعمرة إسبانية حتى عام 1898، عندما هُزمت إسبانيا في الحرب ضد الولايات المتحدة (خلال الحرب العالمية الثانية كان البلد مستعمرة يابانية). ثم احتلت الولايات المتحدة البلد نفسه. وفي عام 1946، استقلت الفلبين عن الولايات المتحدة مقابل عدد من الشروط: سعر صرف ثابت بين البيزو الفلبيني والدولار الأمريكي لحماية الشركات الأمريكية من آثار تخفيض قيمة العملة، اتفاقيات تبادل حر الخ. في البداية، كان الترتيب جيداً نسبياً حيث إن الولايات المتحدة كانت تجلب الكثير من الدولارات للفلبين، وذلك في المقام الأول من خلال وجودها العسكري القوي بالبلاد.

ومع ذلك، في عام 1949 تباطأ تدفق الدولار بشكل كبير. وأرست الحكومة الفلبينية ضوابط صرف صارمة لتجنب نزيف شديد للعملة الصعبة. تم منع الشركات الخاصة من الاقتراض الخارجي. وقد تحملت حكومة الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي هذا الإجراء من أجل إبقاء علاقة جيدة بحليفهما الفلبيني. وأثار تطبيق الضوابط

على صرف العملات وتدفقات رأس المال والواردات ازدهارا اقتصاديا في البلاد، وتطور تصنيع البلد. انتهت فترة النمو الاقتصادي هذه بعد اثني عشر عامًا في عام 1962، عندما تم التخلي عن إجراءات الرقابة هذه بضغط من الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك العالمي[1].

وخلال عقد خمسينيات القرن المنصرم، نما قطاع التصنيع سنوياً ب 10 إلى 12٪، وكان معدل التضخم السنوي أقل من 2٪، واحتياطيات النقد الأجنبي قوية وكان الدين الخارجي منخفضاً للغاية. ومع ذلك، لم يكن هذا لصالح الجميع. اشتكت الشركات الأمريكية والأجنبية الأخرى من الزامية إعادة استثمار جميع أرباحها في اقتصاد البلاد. وفي الواقع، اضطر الرأسماليون المصدرون، أكانوا فلبينيين أم أجانب، إلى إيداع حصيلة صادراتهم من الدولارات في المصرف المركزي، الذي يقدم لهم البيزو بمعدل غير مُوات. وكان هذا مصدرا لعائدات هائلة للدولة. في عام 1954، مدعومة بنجاحها، طلبت الحكومة الفلبينية من الولايات المتحدة تغيير قواعد اللعبة التي وضعت عام 1946 وقت الاستقلال. وافقت واشنطن على الطلب، مما عزز موقف السلطات الفلبينية.

بطبيعة الحال، يتعين عدم مثلنة النجاح الفلبيني. فالفلبين ظلت مجتمعاً رأسمالياً مطبوعا بلا مساواة عميقة، ولم يتجاوز التصنيع حدود التركيب. ومع ذلك، فإن وضع الخمسينيات كان بالتأكيد واعدًا بالمقارنة مع كل ما حدث منذ عام 1962. وفي الواقع، كانت هذه التطورات الواعدة ما أدى إلى هجوم موحد قادته الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك العالمي إلى جانب القطاعات الأكثر محافظة للطبقات الحاكمة الفلبينية بهدف وضع حد لهذه التجربة.

في عام 1962، ألغى المحافظون، الذين فازوا بأغلبية في الكونغرس الفلبيني بعد انتخابات عام 1959، الضوابط على حركات رأس المال. وأظهر صندوق النقد الدولي وحكومة الولايات المتحدة موافقتهما على الفور بمنح قرض قيمته 300 مليون دولار.

أدى التخلي عن الضوابط إلى نزيف رؤوس الأموال إلى الخارج؛ وتم تمويل العجز الناتج بالقروض الخارجية المتوالية. وزاد الدين الخارجي سبعة أضعاف بين 1962 و1969: انتقل من 275 مليون إلى 1880 مليون دولار!

ابتهج المصدرون الفلبينيون للمنتجات الفلاحية والمواد الأولية، وأيضا الشركات متعددة الجنسية لأن أرباحهم تزايدت بقوة. في المقابل، تراجع قطاع التصنيع الموجه نحو السوق الداخلي بسرعة. وفي عام 1970، كان لابد من تخفيض قيمة البيزو بشكل حاد، فانهارت أجور ومداخيل صغار المنتجين.

قام فيرديناند ماركوس بإرساء ديكتاتورية عام 1972، في سياق هذه الأزمة للسياسات المدعومة أمريكيا، ومن صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والمحافظين. وكان هدفه الأقصى تعزيز السياسات النيوليبرالية بالقوة.
بعد عام، وعلى الجانب الآخر من المحيط الهادئ، استولى **أوجوستو** بينوشيه على السلطة في تشيلي مع نفس الأهداف بالضبط، ونفس الأسياد ونفس الدعم!

دور البنك العالمي

تعود القروض الأولى التي منحها البنك العالمي للفلبين إلى عام 1958. لكن القروض ظلت منخفضة للغاية حتى أصبح ماكنمارا رئيساً للبنك العالمي عام 1968. اعتبر ماكنامارا بأن الفلبين - حيث توجد قواعد عسكرية أمريكية، كما هو الحال في إندونيسيا وتركيا - ذات أهمية استراتيجية بحيث كان من الضروري جدا تعزيز روابطها بالبنك العالمي. إن إقراض المال وسيلة ضغط. لم يتردد مؤرخو البنك العالمي في كتابة التالي: «كان ماكنمارا وفريقه منزعجين من الإصلاحات السياسية التي أقرها البرلمان الفلبيني. وهكذا، كانت الفلبين مثالاً أثار فيه قانون الأحكام العرفية حجما هائلا من قروض البنك العالمي. أبعد ماركوس البرلمان وبدأ الحكم بمقتضى مراسيم رئاسية في غشت 1972. ورحب ماكنمارا وموظفو البنك بهذه الخطوة»[2]. كان أحد التدابير الأولى التي اتخذتها ديكتاتورية ماركوس هو إزالة الحد الأقصى للمديونية العامة، الذي أرساه البرلمان الفلبيني عام 1970. وحددت اللائحة الملغاة هامش استدانة الحكومة بقيمة مليار دولار بسقف سنوي قدره 250 مليون دولار. وضع ماركوس حدا لهذا القيد، ما أرضى البنك العالمي[3]. أعلن ماكنمارا أن البنك العالمي مستعد، على الأقل، لمضاعفة المبالغ الممنوحة[4]. وحينها كان قد فات الأوان لزيادة القروض الممنوحة لعام 1973، مما أثار استياء ماكنمارا. ومع ذلك فعل البنك كل ما بوسعه، وفي سنة 1974 ضاعف خمس مرات ونصف مبلغ سنة 1973 (165 مليون بدلاً من 30)[5].
دعم البنك العالمي وصندوق النقد الدولي علناً الديكتاتورية إلى درجة أنهما عقدا اجتماعهما العام السنوي لعام 1976 في مانيلا. وفي ذلك العام، أعلن برنارد بيل، نائب رئيس البنك لمنطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ: « كانت مخاطر الإقراض إلى الفلبين أقل من ماليزيا أو كوريا»[6]. ومن الجدير بالذكر أيضا أن البنك العالمي أنشأ أحد المراكز البحثية الثلاثة حول الثورة الخضراء في الفلبين، بالشراكة مع مؤسسة فورد ومؤسسة روكفيلر.
ومع ذلك، لم يقم فرديناند ماركوس بتنفيذ السياسة الاقتصادية التي كان يأملها البنك

بالضبط. خاب ظن البنك العالمي لأنه كان على علاقة جيدة للغاية مع الدكتاتور وفريق الأكاديميين الذين جمعهم حوله - وبعضهم أصبح فيما بعد موظفا في البنك، مثل جيراردو سيكات، وزير التخطيط ثم رئيس بنك الفلبين الوطني، البنك الرئيسي في البلاد.

لم ينتقد البنك العالمي أبدا سياسة النظام القمعية. غير أنه يشعر بالقلق إزاء بطء تنفيذ الإصلاحات الهيكلية. إنه يريد أن تعوِّض الدكتاتورية ما تبقى من نموذج تصنيع إحلال الواردات بنموذج تصنيع موجه للتصدير يدافع عنه. ومن أجل ضغط أكبر على الحكومة الفلبينية، قرر البنك منح قرضين ضخمين للتقويم الهيكلي عامي 1981 و 1983، بهدف تشجيع الصادرات. كان البنك يدرك تمامًا حقيقة أن معظم هذه الأموال سينتهي بها المطاف في حسابات ماركوس وجنرالاته المصرفية. ومع ذلك، فقد اعتبر أنه من المجدي إرشاء أفراد الزمرة السياسية الحاكمة مقابل تسريع الإصلاح النيوليبرالي المعادي.

عند هذا المنعطف، عام 1981، اندلعت أزمة بنكية في الفلبين بسبب حالة فساد ضخمة شملت الرأسماليين وجهاز الدولة. انتشرت الأزمة تدريجيا إلى النظام المالي بأكمله، مما هدد أكبر بنكين عموميين بالإفلاس. وامتدت الأزمة من عام 1981 إلى عام 1983-1994 وتفاقمت بفعل أزمة الديون الخارجية العالمية لعام 1982. وتوقفت البنوك الخاصة الأجنبية عن منح القروض للفلبين. وكان هذا بمثابة فشل واضح للبنك العالمي وأصدقائه الجيدين، فرديناند ماركوس، جيراردو سيكات، ورئيس الوزراء سيزار فيراتا.

ازداد السخط الشعبي بحدة. اشتبكت بعض قطاعات الطبقات الحاكمة الرئيسية مع نظام ماركوس. وتفاقمت الأزمة في أعقاب مقتل أحد أفراد الأوليغارشية العقارية المعارض لماركوس: السيناتور بنينو أكينو، الذي نُفي سابقا إلى الولايات المتحدة، وقتل بمطار مانيلا لدى عودته في غشت 1983.

برغم المعارضة المتزايدة لماركوس، اختار البنك العالمي الوقوف وراء الدكتاتور. وخروجا عن خططه، عزز قروضه إلى الفلبين بشكل كبير: 600 مليون دولار في عام 1983، أي أكثر من ضعف قروض العام السابق البالغة 251 مليون دولار. كتب مؤرخو البنك العالمي أن الأمر يتعلق بالولاء تجاه صديق جيد[7].

أصبحت التحركات الشعبية أكثر راديكالية، واستطاعت المعارضة داخل الطبقات الحاكمة والجيش إزالة ماركوس ثم أرغامه على الخروج إلى المنفى[8] بمساعدة أمريكا الممثلة في مانيلا من قبل بول وولفويتز[9] الذي رافق نظام ماركوس حتى النهاية. وتولت

كورازون اكينو زعيمة المعارضة البرجوازية والعقارية، وأرملة بنينو اكينو زمام السلطة عام 1986.

ثم تردد البنك العالمي بشأن المسار الذي سيتبعه. كتب رئيس البنك العالمي لمنطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، أتيلا كاراسمان أوغلو (انظر الفصل المتعلق بتركيا)، مذكرة داخلية غير متحمسة بشأن النظام الديمقراطي الجديد: « نتوقع أن تكون عملية صنع القرار أكثر صعوبة مما كانت عليه في الماضي، بسبب طبيعة العمل الجماعي للفريق الجديد، والدور المعزز للسلطة التشريعية والميول الشعبوية للحكومة الجديدة»[10].

وأخيراً، سعى البنك العالمي وصندوق النقد الدولي والولايات المتحدة إلى تحقيق أفضل وضع من خلال دعم الرئيسة كورازون أكينو، إذ أنها التزمت بإبقاء بلدها بالمعسكر الصحيح وحتى تعميق الإصلاحات النيوليبرالية. أقرض البنك العالمي 300 مليون دولار عام 1987 و 200 مليون دولار عام 1988: يتعلق الأمر بتشحيم عجلة خصخصة الشركات العمومية. بين عامي 1989 و 1992، أقرض البنك العالمي الفلبين 1.3 مليار دولار لتمويل مواصلة التقويم الهيكلي. وهددت الولايات المتحدة بمنع هذه القروض في حال نفذت الفلبين خطتها لإغلاق القواعد العسكرية الأمريكية على أراضيها.

أما بالنسبة للإصلاح الزراعي الذي طالبت به الحركة الشعبية القوية التي أدت إلى الإطاحة بماركوس وصارت أقوى عام 1987، فقد وقفت كورازون أكينو مع الأوليغارشية التي تتحدر منها. بين عامي 1986 و 1990، حصلت الدولة على 122 هكتارا فقط 11[11]!

وفي الأخير ذهبت حكومة كورازون أكينو أبعد من ماركوس في تطبيق وصفات السياسة النيوليبرالية. وكان ذلك سببًا كبيرًا لرضا البنك العالمي.

إحالات الفصل السابع:

1 في نفس الوقت بالضبط، فرضت واشنطن رقابة صارمة على تدفقات رأس المال للخارج، وعلى العملات الأجنبية. افعلوا ما أقول لكم فعله، وليس ما أفعله...

2 D. Kapur, J. Lewis, R. Webb, 1997, vol. 1., p. 558 .

3 Voir Cheryl Payer, 1991, p. 82

4 أصدر مؤرخو البنك العالمي تقريرًا داخليًا لاجتماع عالي المستوى بين ماكنمارا وزملائه: «اجتماع مفاجئ إلى حد ما! في الواقع، لم يعد هناك أي انتقاد بشأن سياسة السنوات الأولى، والفساد وعدم المساواة في الدخل، ولكن بدلا من ذلك أظهر الاجتماع شعورا عاما بالاتفاق على زيادة القروض. وتفاجأ فريق القسم الذي أعد وثيقة حذرة حول الفلبين (البرنامج القطري P). وكان جدول أعمال الاجتماع هو العمل من داخل النظام. (سياسة الحكومة الفلبينية ليست بالضرورة أسوأ من تايلاند، لكنها أكثر حضورا اعلاميا). يجب أن نهدف إلى إقراض ما متوسطه 120 مليون دولار سنوياً للسنوات المقبلة من عام 1974 إلى عام 1978، بزيادة قدرها 50٪ عما هو متوقع». البنك العالمي»، مراجعة ملاحظات البرنامج القطري الفلبيني، 28 يوليوز 1972 إعداد H. شولمان يوم 15 غشت عام 1972، مقتبس من طرف كابور ليويس وروبرت ويب، 1997، المجلد 1، ص، 303. (...) وأجاب ماكنمارا «حدثت معجزة في الفلبين. ومع ذلك، فمن المحرج فلسفيا أن تنتج هذه المعجزة برعاية دكتاتورية عسكرية. قال السيد كارجيل إنه لا يعتقد أن المعجزة ستستمر، وأن استمرارها هو الشرط الوحيد والأوحد لاستمرار دعمنا لها» مذكرة لكمان الكسيس إلى ا. جون ادلر, 27 ديسمبر 1973, مع مرفق, استعراض البرنامج القطرى للفلبين, 19 ديسمبر, 1973, مقتبس من قبل د. كابور , ج. لويس، وروبرت ويب, 1997, المجلد 1, ص 304.

5 في عام 1980 ، أقرض البنك العالمي 400 مليون دولار..

6 cité par D. Kapur, J. Lewis, R. Webb, 1997, vol. 1., p. 304

7 D. Kapur, J. Lewis, R. Webb, 1997, vol. 1., p.563 .

8 تم نقل فرديناند ماركوس من قبل الجيش الأمريكي إلى هونولولو حيث عاش حتى عام 1989. 9 Cité par D. Kapur, J. Lewis, R. Webb, 1997, vol. 1, note 102 p. 565.

9 أصبح بول وولفويتز رئيساً للبنك العالمي في عام 2005.

10 Cité par D. Kapur, J. Lewis, R. Webb, 1997, vol. 1, note 102 p. 565 .

11 في عام 1987، وفي أعقاب تجذر نضال الفلاحين، توقع فريق من البنك العالمي بقيادة مارتن كارشر إمكانية حدوث إصلاح زراعي جذري مماثل لذلك المنفذ في اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان، بعد الحرب العالمية الثانية. خططت الوثيقة التي أنتجها هذا الفريق في مارس 1987 للحد من ملكية الأرض إلى سبعة هكتارات، وهو ما ينطوي على مهاجمة كبار مزارعي قصب السكر (بما في ذلك كورازون أكينو). واقترحت هذه الدراسة التي أجراها البنك العالمي أن يحصل معدومو الأراضي على مبلغ واحد قدره 600 بيزو (حوالي 30 دولار حينها). وغني عن القول إن هذه الدراسة لم تؤد أبدا إلى اتخاذ تدابير ملموسة.

الفصل الثامن
دعم البنك العالمي للديكتاتورية في تركيا

تُذكِّر استراتيجية البنك العالمي في تركيا بوضوح بسياسته تجاه دكتاتورية فرديناند ماركوس في الفلبين منذ عام 1972، وديكتاتورية أوغستوبينوشيه في تشيلي منذ عام 1973. تعتبر الأسباب الجيوسياسية مرة أخرى عاملاً حاسماً: تعد تركيا، المِفصل بين أوروبا وآسيا، رهانا أساسيا على رقعة الشطرنج بالشرق الأوسط والأدنى. وبالتالي، من الضروري إخضاع هذا البلد لمصالح واشنطن من خلال تقديم الدعم الكامل لنظام استبدادي. إنها المهمة التي انبرى لها البنك العالمي مشجعا، بتوافق تام مع القادة العسكريين، تطوير سياسات اقتصادية نيوليبرالية فتحت الباب على مصراعيه أمام استثمارات الشركات متعددة الجنسية وقمعت كلاً من النقابات العمالية والأحزاب اليسارية الجذرية. وطدت هذه السياسة دور تركيا كرأس حربة الولايات المتحدة في سياق تاريخي جديد.

بدأ البنك العالمي بداية سيئة مع تركيا سنوات 1950. تم طرد موكله الرسمي، الهولندي بيتر ليفتينك، من قبل سلطات أنقرة بسبب التدخل المفرط.

وتحت قيادة روبرت ماكنمارا، أدت الأهمية الجيواستراتيجية التركية، البلد المحبوب أمريكيا، إلى قيام البنك العالمي بزيادة جهوده لتحسين الأمور. وبعد بضعة أشهر من توليه الرئاسة، زار روبرت ماكنمارا تركيا في يوليوز 1968. إنه يعرف جيدا هذا البلد الحليف عسكريا للولايات المتحدة. لقد كان كوزير للدفاع حتى عام 1967 على اتصال وثيق مع سلطات أنقرة. وحرصا على عدم تكرار ما حدث مع بيتر ليفتينك، حرص البنك العالمي بشدة على عدم الظهور متدخلا في الشؤون الداخلية التركية بشكل مفرط في سبعينيات القرن العشرين[1]. وبحلول نهاية ذلك العقد، زاد ضغطه تدريجيا على الحكومة التركية، لاسيما عام 1978 عندما أصبح الوطني اليساري، بولنت اجاويد، رئيسا للوزراء. حاول البنك بالخصوص فرض زيادة أسعار الكهرباء.

كان الانقلاب العسكري في سبتمبر 1980، الذي أسفر عن دكتاتورية استمرت حتى مايو 1983، مناسبًا جدًا للبنك العالمي، حيث وافق العسكريون على الحفاظ على الخطة النيوليبرالية الجذرية التي وضعها مع سليمان ديميريل[2]، وتورغوت أوزال[3].

وتم تعيين تورغوت اوزال وكيل دولة مكلف بالتنسيق الاقتصادي من قبل رئيس الوزراء آنذاك سليمان ديميريل. كان هذا الثنائي من أطلق البرنامج الاقتصادي النيوليبرالي في يناير 1980. لكن تنفيذه كان صعبا بسبب التعبئات النقابية، والشعور بعدم الأمان الناتج عن المواجهات بين الطلاب اليمينيين واليساريين، ومناورات الحزب الإسلامي الذي ساوم بالبرلمان دعمه لحكومة سليمان ديميريل الأقلية... وتعطش الجيش للسلطة، هو ما زعزع استقرار الحكومة بمساعدة الولايات المتحدة. ومع ذلك، فإن النظام العسكري، الذي حل البرلمان وسجن سليمان ديميريل في سبتمبر 1980، قبل تعيين تورغوت أوزال كوزير مكلف بالاقتصاد بسلطات كاملة. أدار هذا الأخير البرنامج النيوليبرالي لمدة عامين بلا قيود، حتى الانهيار المالي الذي أدى إلى إخلائه.

دعم البنك العالمي بحماس سياسة العسكريين وتورغوت أوزال لأنها سمحت ب «زيادة حوافز التصدير، وتحسين إدارة الديون الخارجية (...)، والقضاء على عجز الموازنة (...)، وتقليص مستوى الاستثمار العمومي.»[4] .

كتب مؤرخو البنك العالمي: «أصبح البرنامج التركي نموذجًا أوليًا لقروض التقويم الهيكلي»[5].

وسهلت عدة عوامل هذه التطورات:

1) الروابط الوثيقة بين القادة السياسيين الأتراك والموظفين الأتراك الكبار بالبنك العالمي. بالإضافة إلى أسماء سبق ذكرها، يمكننا ذكر أتيلا كاراسمانوغو[6] ومنير بنجنك[7]، وهما رجلا البنك بامتياز[8].

2) في عام 1977 واجهت تركيا المثقلة بالديون أزمة، وعلى عكس دول أخرى مثقلة بالديون، حصلت على مساعدات كبيرة من القوى الغربية (الولايات المتحدة، ألمانيا)، والبنك العالمي وصندوق النقد الدولي، كي لا تغرق في الأزمة[9].

لم يكن التحول النيوليبرالي في تركيا سهلاً لأن الدستور الموروث عن أوائل الستينيات نص على أن تضع البلاد سياسة تصنيع بإحلال الواردات، وأن تنفذ حمائية قوية واستثمارا عموميا قويا لتحقيق هذه الغاية.

بالتالي، لقي الانقلاب العسكري في سبتمبر 1980 مشاعر تعاطف كبير من البنك العالمي. ومن المحتمل أن روبرت ماكنمارا كان على علم بالتحضير للانقلاب لأنه كان على علاقة وثيقة بإدارة كارتر.

يوضح مثال تركيا مجددا أن سياسة البنك العالمي تحددها المصالح الجيواستراتيجية، لا سيما مصالح الولايات المتحدة.

لا يخفي مؤرخو البنك العالمي ذلك: «شخصيا كرجل دولة عالمي، لم يكن ماكنمارا أعمى بصدد الأهمية الجيوسياسية لتركيا»[10]. في مواجهة خطر الثورة الإيرانية عام 1979 التي كانت معادية لسياسة الولايات المتحدة، كان لا بد من ضمان استقرار تركيا من خلال دعم نظام استبدادي[11]. تم إعداد الانقلاب العسكري في تركيا بمساعدة الولايات المتحدة.

وفي العراق المجاور، كان انقلاب صدام حسين عام 1979 ضد النظام الموالي للسوفيات جزءاً من نفس التقارب بين المصالح الاستراتيجية. ولاحقا خدم صدام مباشرة مصالح الولايات المتحدة وأوروبا الغربية بشنه الحرب ضد إيران عام 1980.

هذا لا يذكره مؤرخو البنك العالمي. لكن تعليقاتهم على تركيا واضحة بما فيه الكفاية: «يبدو أن البنك واجه صعوبات جمة لإعطاء دوافع مراعية للجيش التركي وتجنب إثارة الاستياء من تدخلاته. كانت التعليقات الرسمية للبنك العالمي التي تفيد بأن الاستيلاء العسكري عام 1980 لن يغير في شيء نوايا البنك للإقراض مهذبة للغاية[12].»

قاد تورغوت أوزال وحزبه الوطن الأم الحكومة عندما قام العسكريون بتسليم السلطة إلى المدنيين، وفي السنوات اللاحقة، تلقت تركيا خمسة قروض تقويم هيكلي (حتى عام 1985). وفي عام 1988 كتب البنك العالمي: «من بين زبناء البنك، تمثل تركيا واحدة من أروع قصص النجاح.»[13]

تستحق ملاحظة الرضى الذاتي هذه التعليق. إذا نظرنا إلى أحد الأهداف الرئيسية للبنك، ألا وهو تخفيض التضخم، فليس هناك نجاح يذكر للاحتفاء به: كان معدل التضخم السنوي قبل التقويم الهيكلي متراوحا بين 40 و50٪ في نهاية السبعينيات. وفي ظل الديكتاتورية العسكرية التي نفذت التقويم الهيكلي، بلغ التضخم 46٪ في 1983-1980، و44٪ في 1984-1988، و60٪ في عام 1989. وفي العقد التالي وصل إلى متوسط 70٪ مع قمم بلغت 140٪.

باختصار، لم يتحقق هدف تخفيض التضخم بالتأكيد. وينطبق الشيء نفسه على الدين الداخلي العمومي الذي انفجر والدين الخارجي الذي زاد أكثر.

ولكن إذا أخذنا في الاعتبار جدول الأعمال الخفي للبنك، فيمكن القول بالفعل إنه حقق نصرا ملحوظا في الثمانينيات:

1) بقيت تركيا في معسكر الحلفاء الأقوياء للقوى الغربية.

2) وتخلت تماما عن نموذج التصنيع بإحلال الواردات الذي يستلزم مستوى حمائية عال ومستوى عال من الاستثمار العمومي.

3) ووضعت نموذجاً يركز على الصادرات من خلال زيادة قدرتها التنافسية، مما يسحق الأجور الحقيقية وخفض قيمة عملتها بنسب كبيرة؛

4) وقمعت الديكتاتورية الحركة النقابية واليسار الإصلاحي والثوري.

في الواقع، تضاعفت قيمة الدولار بوجه الليرة التركية 900 مرة بين نهاية عام 1979 وعام 1994. بدأت هذه العملية بتخفيض قيمة العملة بنسبة 30٪ عام 1980. وفي السبعينيات ازدادت الأجور الحقيقية بشكل ملحوظ نتيجة قوة النقابات وكسب أقصى اليسار مكانة سياسية هامة جدا بين الشباب والطبقة العاملة. ومكن الانقلاب العسكري عام 1980 من حظر النقابات والإضرابات وتقليص الأجور جذريا وزيادة قوية للأرباح.

وبذلك أصبحت تركيا ملاذاً حقيقياً لاستثمارات الشركات متعددة الجنسية. وتمت مكافأة تورغوت أوزال وانتخب رئيسا من عام 1989 إلى عام 1993.

دعم البنك العالمي بشدة النظام العسكري والنظام اللاحق من خلال قروض تقترب من مليار دولار سنوياً.

وفي عام 1991، مقابل خدماتها للولايات المتحدة وحلفائها في حرب الخليج الأولى، استفادت تركيا من التعويضات التي دفعها العراق المهزوم.

يمكننا بالتالي إعلان أن استراتيجية البنك العالمي في تركيا تذكر بوضوح بسياسته تجاه ديكتاتورية فرديناند ماركوس في الفلبين منذ عام 1972، وأوجوستو بينوشيه في تشيلي منذ عام 1973.

لنضف أنه في الفترة ما بين 1999-2001 مرت تركيا بأزمة مالية حادة مثل أزمة الأرجنتين. مرة أخرى، سادت المصالح الجيواستراتيجية: تخلى صندوق النقد الدولي عن الأرجنتين في ديسمبر 2001 عندما رفض منح قرض جديد إلى الرئيس دي لاروا في الوقت الذي تابع فيه سياسة القروض إلى تركيا من أجل منع اضطرابات اجتماعية قوية وزعزعة استقرار عنصر أساسي برقعة شطرنج الشرق الأدنى والأوسط.

والآن، كما في كل مكان آخر، فإن المعونة التي يقدمها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي تزيد من ديون البلدان «المستفيدة» منها، ويحق للمواطنين الأتراك بالكامل، اليوم وغدا، رفض الاستمرار بالتسديد لمؤسسات بريتون وودز. إن الديون التي تم التعاقد عليها مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي كريهة بكل المقاييس.

إحالات الفصل الثامن:

1 KAPUR, Devesh, LEWIS, John P., WEBB, Richard. 1997. The World Bank, Its First Half Century, Volume 1: History, p. 547

2 كان سليمان ديميريل (1924 -) رئيس الوزراء عدة مرات (1965-1971، 1975-1978، 1979-1980). أصبح رئيساً للحكومة عام 1991 وكان رئيساً للجمهورية من 1993 إلى .2000

3 كان تورغوت أوزال (1927-1993) رئيسًا للوزراء من عام 1983 إلى 1989 ، ثم رئيسًا للجمهورية من عام 1989 حتى وفاته عام 1993. بالإضافة إلى ذلك، عمل تورغوت أوزال لمدة عامين بالبنك في واشنطن سنوات 1971-1973

4 نفس المرجع، هامش 60 ص 548.

5 نفس المرجع ص 548

6 أصبح أتيلا كاروسمان أوغلو بعد ذلك بقليل، في منتصف الثمانينيات، نائب رئيس البنك العالمي لمنطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ. أتيلا كاراوسمان أوغلو، الذي وظفه تورغوت أوزال في مديرية التخطيط التنموي عام 1960، كان نائب رئيس الوزراء في البداية بعد انقلاب عام 1971.

7 شغل منير بنجينك منصب نائب رئيس البنك العالمي لأوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا طوال السبعينيات، وقد نصح منير بنجنك بشكل مباشر روبرت ماكنمارا بشأن تركيا.

8 أصبح فيما بعد تقليدًا مع كمال درويش، نائب الرئيس السابق للبنك العالمي، الذي أصبح وزيرًا ماليًا تركيًا من مارس 2001 إلى غشت2002. وفي عام 2005، أصبح كمال درويش مديرًا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

9 استمر هذا الأمر في سنوات 1990 وأوائل سنوات 2000.

10 نفس المرجع، هامش 62 ص 549.

11 في زمن الانقلاب، كان التوتر بين الولايات المتحدة والنظام الإيراني متطرفًا لأنه تم احتجاز مائة رهينة أميركية في طهران. كان الموضوع في قلب الحملة الانتخابية، التي تواجه فيها رونالد ريجان وجيمي كارتر الساعي لولاية ثانية.

12 .نفس المرجع، ص 547.

13 نفس المرجع، ص 550.

الفصل التاسع
البنك في إندونيسيا: حالة نموذجية للتدخل

إن سياسة البنك العالمي بشأن إندونيسيا نموذجية من نواحي عديدة. إنها تجمع التدخل في الشؤون الداخلية لبلد ما، ودعم نظام دكتاتوري مسؤول عن ارتكاب جرائم ضد الإنسانية، وإسناد نظام مسؤول عن العدوان على بلد مجاور (ضم تيمور الشرقية عام 1975)، وتطوير مشاريع عملاقة تقضي في الوقت ذاته بعمليات تهجير هائلة للسكان، ونهب الموارد الطبيعية من قبل الشركات متعددة الجنسية والاعتداءات على السكان الأصليين.

في عام 1997، تضررت إندونيسيا بشدة من أزمة جنوب شرق آسيا. وقد أدت العلاجات المقررة من البنك العالمي وصندوق النقد الدولي إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية وإحداث كوارث اجتماعية. لم تغير دراما كارثة تسونامي شيئا بالنسبة للبنك. استمر الدائنون بالضغط من أجل سداد الديون الإندونيسية وفرضوا جرعة إضافية من التقويم النيوليبرالي.

في عام 1947، منح البنك قرضًا بقيمة 195 مليون دولار لهولندا. إنه القرض الثاني في تاريخ البنك. أسبوعان قبل الموافقة على هذا القرض، شنت هولندا هجوما ضد القوميين الإندونيسيين المطالبين بالاستقلال. وفي العامين التاليين، بلغت قوات الاحتلال الهولندي 145ألف جندي: كانت إذن عملية واسعة النطاق يصعب إخفاؤها. لقد ارتفعت أصوات داخل الأمم المتحدة وفي الولايات المتحدة، منتقدة السياسة الهولندية في إندونيسيا ومسائلة البنك العالمي. ورد البنك بأن القرض قد منح للحكومة الهولندية لإنفاقه داخل هولندا. واعترض المنتقدون بأنه بما أن المال قابل للتبادل بطبيعته، كان سهلا على الحكومة الهولندية استخدام قرض البنك العالمي لدعم جهدها العسكري في إندونيسيا[1].

ضغطت الولايات المتحدة على هولندا، وكانت قد منحتها 400 مليون دولار في إطار خطة مارشال، كي تمنح اندونيسيا استقلالها. كان هدف الولايات المتحدة فتح مجال جديد لتجارة شركاتها واستثماراتها. وفي 27 ديسمبر 1949، تم توقيع نقل السيادة. وأصبحت إندونيسيا جمهورية وانتخب الوطني سوكارنو رئيسًا، فحرص على حفظ توازن بين الفصائل المختلفة في البلاد، مستهدفا إرساء سلطة شخصية. وفي عام 1955، بعد الانتخابات الأولى، قرر سوكارنو التعاون مع الحزب الشيوعي من أجل إرساء شرعيته.

فاز الحزب الشيوعي بنسبة 16٪ من الأصوات وحزب سوكارنو، الحزب الوطني الإندونيسي، بنسبة 25٪.

وفي الشؤون الخارجية، استخدم سوكارنو بذكاء معسكري الحرب الباردة وتمكن هنا أيضا من الحفاظ على توازن حتى عام 1963، عندما طلبت منه الولايات المتحدة، بسبب غضبها من مساعدة الاتحاد السوفييتي لإندونيسيا، اختيار معسكره. لعب صندوق النقد الدولي دور الوسيط من خلال اقتراح مساعدة مالية مشروطة بتعاون وثيق مطلق. وفي مارس 1963، بدأت المفاوضات بشأن القروض مع الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي والدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، لكن انقلب كل شيء في سبتمبر 1963 عندما أعلن البريطانيون فدرالية ماليزيا دون أي استشارة. رأى سوكارنو أنها مناورة لزعزعة الاستقرار ورد بتأميم الشركات البريطانية، مما أدى إلى إلغاء الاتفاقات مع صندوق النقد الدولي. رغم كل شيء، وافقت الأمم المتحدة على إنشاء ماليزيا، وانسحب سوكارنو، المنهزم، من الأمم المتحدة عام 1965.

إنها ذروة الحرب الباردة، قام سوكارنو بتأميم جميع الشركات الخاصة الأجنبية (باستثناء شركات النفط). وغادرت إندونيسيا صندوق النقد الدولي والبنك العالمي في غشت 1965 وقررت حكومة سوكارنو إدارة شؤون البلد باستقلال. وفي 30 سبتمبر 1965، قام الجنرال محمد سوهارتو بانقلاب عسكري بدعم من واشنطن. وبصفته رئيساً للقوات المسلحة، شن قمعاً هائلاً ضد الأحزاب اليسارية، جاعلا الحزب الشيوعي هدفه الرئيسي: لقد تم اغتيال ما بين 500 ألف و1 مليون مدني لمجرد كونهم أعضاء أو متعاطفين مع الحزب الشيوعي. وفي مارس 1966، أجبر سوهارتو سوكارنو أخيراً على إجراء نقل رسمي للسلطة. وبعد ستة أيام، أعلنت الحكومة الأمريكية أنها فتحت خط ائتمان لإندونيسيا يصل إلى 8.2 مليون دولار كي تقتني الأرز الأمريكي[2]. وفي 13 أبريل 1966، انضمت إندونيسيا إلى البنك العالمي[3]. وفي عام 1966 أيضا، ذهب الرئيس الأمريكي ليندون جونسون لزيارة القوات الأمريكية في فيتنام وأصر في أحد خطاباته على النموذج الإندونيسي[4].

هذا النموذج، «النظام الجديد» في عهد سوهارتو، استخدم بشكل منتظم الإرهاب والاغتيال، وفي الواقع جعل سياسته بمحاذاة سياسة الولايات المتحدة.

البنك العالمي ودكتاتورية سوهارتو

عندما أصبح روبرت ماكنمارا رئيساً للبنك العالمي في أبريل 1968، لاحظ أن إندونيسيا (مع صين ماوتسي تونغ) كانت الدولة الوحيدة ذات الكثافة السكانية

العالية والتي ليس للبنك علاقة مهمة معها. كان من الضروري تدارك الأمر لذا كانت رحلته الخارجية الأولى كرئيس للبنك العالمي إلى إندونيسيا في يونيو 1968. شعر بأنه في موطنه هناك: وأحاط الدكتاتور سوهارتو نفسه بالاقتصاديين المكوَّنين بالولايات المتحدة على يد مؤسسة فورد[5].

كانت العلاقات بينهما شاعرية: «تبادل ماكنمارا والرئيس سوهارتو الإعجاب[6]». «وحينما يخوضان محادثات سياسية يومية، كان البنك والحكومة يتصرفان كزوج أصدقاء قدامى[7]». «بالنسبة لرئيس البنك العالمي كانت إندونيسيا جوهرة تاج عمليات البنك العالمي[8]».

علاوة على ذلك، يعترف مؤرخو البنك بأن: «الرئيس سوهارتو (تولى المنصب عام 1967) كان جنرالًا، وحكومته كانت، في معظمها، حكومة جنرالات، وكثير منهم فاسدون[9]». انضمت إندونيسيا رسميًا إلى صندوق النقد الدولي في فبراير 1967 ولم تتأخر المكافأة: منحت الدول الغربية على الفور مساعدات بقيمة 174 مليون دولار من أجل استيعاب آثار الأزمة الإندونيسية. بعد ذلك، في أوائل السبعينيات، اتخذت العلاقات الجيدة بين إندونيسيا والولايات المتحدة والمؤسسات المالية شكل تخفيض كبير في الديون.

وفي الواقع، بنهاية عام 1966، كان يجب سداد 534 مليون دولار كخدمة للدين (الفائدة، ورأس المال والمتأخرات)، وهو مبلغ يمثل 69٪ من عائدات التصدير المقدرة. بدون إعادة جدولة، كانت خدمة الديون ستدمر أثر المساعدة المالية. قبلت الدول الدائنة الغربية وقف تسديد طويل الأجل[10] حتى عام 1971 لسداد أصل الدين المتعاقد عليه وفوائده قبل عام 1966. ومع ذلك، كانت آثار وقف السداد مؤقتة فقط، وفي عام 1971، يجب استئناف السداد. وبناء على ذلك، وقع الدائنون الاتفاق الأكثر تفضيلاً على الإطلاق في تلك الفترة الممنوح لبلد من العالم الثالث[11]: يجب سداد ديون ما قبل عام 1966 (المتعاقد عليها من قبل سوكارنو) على 30 قسطًا سنويًا خلال فترة تمتد من 1970 إلى 1999. واتفق الدائنون على ألا تتجاوز المدفوعات الاندونيسية 6٪ من عائدات التصدير[12]. وكان لهذه العملية تأثير إلغاء 50٪ من الديون[13].

إنه خفض للدين مصحوب بمسايرة إجرامية بشأن الفساد. بمجرد عودة البنك العالمي إلى إندونيسيا لدعم الديكتاتورية العسكرية، أصبح ممثلوه على علم بمدى الفساد. لكن روبرت ماكنمارا والعدد الهائل من موظفي البنك المستقر بشكل دائم في جاكرتا[14] قرروا عدم جعله سببا للطلاق. وبالتالي كانوا متواطئين بوضوح.

وعاد برنارد بيل، ممثل البنك في إندونيسيا، للحديث عن مسألة الاختلاس الهائل للأموال الناجم عن الفساد الحكومي رفيع المستوى. ففي 11 فبراير 1972، وصف

هذا الفساد، لروبرت ماكنمارا، بأنه «غير مقبول بالنسبة لقسم محدود طبعا من الرأي العام لكنه مهم كمونا». وكانت تلك مجرد البداية. في الواقع، قدّر التقرير العالمي حول الفساد لعام 2004 الذي أصدرته منظمة الشفافية الدولية اختلاس سوهارتو ومحيطه 15 إلى 35 مليار دولار. غذى البنك العالمي نفسه الفساد إذ يذكر أحد تقاريره أن 20 إلى 30٪ من الميزانيات المتعلقة بأموال التنمية قد اختلست[51]. وواصل البنك قروضه وهو على علم تمامًا أنها تتعرض للنهب.

قضية بيرتامينا

خلال سبعينيات القرن الماضي، انفجرت عائدات النفط، وأيضا تحويل الأموال لصالح الجنرالات الفاسدين. وفي عام 1975، وقعت أزمة كبيرة بين الولايات المتحدة وإندونيسيا. لم يكن لغزو وضم تيمور الشرقية من قبل إندونيسيا في ذلك العام أي علاقة بها.

طور الجنرالات الإندونيسيون شركة النفط العمومية بيرتامينا بنجاح كبير حتى أنه في فبراير 1975 أصبحت أكبر شركة آسيوية (اليابان غير مشمولة). لا تقوم مجموعة بيرتامينا فقط باستخراج النفط وتكريره، بل تمتلك أيضاً سلسلة من الفنادق والعديد من ناقلات النفط. قامت شركة بيرتامينا بتحسين البنية التحتية المينائية للبلاد، وبناء الطرق والمستشفيات. وهي نشطة في مجال التأمين ولها مكاتب في هونغ كونغ ولوس أنجلوس وسنغافورة وطوكيو. وتلعب دورا رئيسا في استراتيجية التصنيع بإحلال الواردات التي لا ترغب فيها أكثر فأكثر الولايات المتحدة ومعها البنك العالمي.

بعبارة صريحة، كانت بيرتامينا عقبة أمام تطور شركات النفط الأمريكية الكبيرة. وبالتالي، وجدت الولايات المتحدة أنه يجب إضعاف وحتى تفكيك بيرتامينا. وتحت الضغط، انحنى سوهارتو لمطالبها خلال صيف عام 1975. وكتب له حينها روبرت ماكنمارا: «إنني أشيد بالطريقة الشاملة والمنهجية التي تبنيتها لإعادة تحديد الأولويات المناسبة[16]» وتعويضا، أضاف روبرت ماكنمارا أنه سيعمل على أن يزيد البنك العالمي من قروضه.

وخلال زيارته الأخيرة لإندونيسيا في 15 مايو 1979 تحدث روبرت ماكنمارا سرا عن رأيه: «كان من الضروري أيضًا التشديد على الحد من الفساد. خارج إندونيسيا، يتم الحديث عن هذا الأمر كثيرًا، وكان للعالم الانطباع، سواء أصاب أو أخطأ، أن الفساد بإندونيسيا ربما أكبر من أي بلد آخر... كان مثل سرطان متفش بالمجتمع[17]".

ومع ذلك، في نهاية عام 1980، كان البنك العالمي لا يزال يدعم إندونيسيا سوهارتو إلى

حد أنه منح قرضا في تلك الفترة دون احترام (فرض) الشروط المعتادة. ويمكن ملاحظة وضع مماثل بعد 9 سنوات عندما ساير البنك، الذي كان متلهفًا للحفاظ على علاقات جيدة مع الصين، قمع الربيع الصيني عام 1989.[18]

صمت البنك العالمي بشأن ضم تيمور الشرقية

بعد ثلاثين عامًا من غزو إندونيسيا لتيمور، تم فتح بعض الأرشيفات الأمريكية. ومن دون منازع، تُثبت تلك الأرشيفات ما كان يُشتبه فيه منذ فترة طويلة: ففي شهر ديسمبر 1975، غزت إندونيسيا تيمور الشرقية بتواطؤ مع الحكومات الأمريكية والبريطانية والاسترالية، وكانت النتيجة أن يمر البلد بأربع وعشرين سنة من الاحتلال الدموي والانتهاكات المنتظمة لحقوق الإنسان. وفقا لهذه الوثائق، حدَّرت وزارة الخارجية، التي كان يرأسها هنري كيسنجر، منذ مارس 1975، من استعدادات إندونيسيا للغزو، واعتبرت أن الولايات المتحدة لها «مصالح معتبرة في إندونيسيا ولا مصلحة لها في تيمور». عندما علم هنري كيسنجر بالعمليات الخاصة السابقة للغزو، سأل معاونيه: «هل يمكنني أن أثق في التزامكم الصمت حيال هذا الأمر؟» كان خوفه هو أن يصدر الكونغرس قرارا بفرض حظر على امدادات الأسلحة إلى إندونيسيا، حليف واشنطن في الحرب الباردة[19]. يمكن جيدا إدراك أنه خلال هذه الفترة، لم يصدر عن البنك العالمي أي إشارة إلى غزو تيمور الشرقية وضمها، ولم ينتقده. كان الخضوع لمصالح الولايات المتحدة وحلفائها، بريطانيا وأستراليا، والتواطؤ مع الديكتاتورية مكونات ثابتة لسلوك البنك العالمي.

دعم البنك العالمي لبرنامج التهجير[20]

تعاون البنك العالمي بنشاط في مشروع التهجير المشؤوم، الذي تعد بعض أوجهه جرائم ضد الإنسانية. ويتعلق هذا المشروع بتهجير - في بعض الحالات ، قسراً - ملايين الأشخاص من جزر جاوة وسومطرة إلى جزر أخرى من الأرخبيل وسلب ممتلكات السكان الأصليين لتلك الجزر.
كان البنك العالمي، وخاصة خلال الخمسة عشر عاماً من ذروة البرنامج (1989-1974)، المصدر الرئيسي للتمويل الخارجي. يعترف المؤرخون بمسؤولية البنك هذه: «خلال منتصف وأواخر سنوات 1970، قام البنك كذلك بدعم وتقديم مساعدته للبرنامج الحكومي المثير للجدل حول الترحيل الرسمي والمدعوم ماليا للأسر من جافا إلى جزر أخرى»[21]. لم تقتصر هذه المساهمة على مجرد الدعم المالي والتقني. بل دعم البنك

المشروع سياسياً أيضا.

بين عامي 1950 و1974، قامت الحكومة بتشريد 664 ألف شخص في إطار برنامج التهجير. لكن، من عام 1974، بدعم من البنك العالمي، تم تهجير 3.5 مليون شخص ودعمهم ماليا، وهاجر حوالي 3.5 مليون شخص من تلقاء أنفسهم. ساهم البنك العالمي بشكل مباشر في عمليات النزوح وإعادة التوطين. وبفضل قروضه، أمكن، من ناحية، تغطية عمليات الهجرات «الرسمية» التي تصل إلى 2.3 مليون شخص تقريبًا، ومن ناحية أخرى «تحفيز» نقل حوالي مليوني شخص هاجروا من تلقاء أنفسهم.

ورغم أن البنك العالمي صنف هذه الهجرة أنها « أكبر برنامج في العالم من أجل إعادة التوطين الطوعي»، إلا أنه سرعان ما ظهر أنه تم استخدام البرنامج أيضًا لتخليص جافا من السكان غير المرغوب فيهم. وهكذا، في مدن جاوة الرئيسية، تم إجبار «غير الملتزمين»، والمسنين، والمرضى (بما في ذلك المصابين بالجذام)، والمتسولين والمتشردين إما على الاختفاء في الريف (حيث كانت فرصهم في البقاء ضئيلة) أو التهجير. وفي الحالة الأخيرة، تم اقتيادهم إلى شاحنات الجيش ليلا ونقلهم إلى «مخيمات العبور» حيث تم تدريبهم لأجل إعادة توطينهم[22]. كان الزواج معيارًا إلزاميًا للاختيار: نظمت السلطات زواجًا قسريًا للعزاب قبل مغادرتهم. ينبغي تسجيل أن البنك العالمي لعب دوراً كبيراً في عمليات إحصاء المشردين والسجناء السياسيين من أجل إرسالهم إلى أبعد مواقع التهجير وأقلها مرغوبا فيه.

وكانت مشروعات التهجير التي حظيت بدعم البنك العالمي القوي، تلك التي تتدخل فيها مباشرة شركات محلية أو أجنبية خاصة المحتمل أن تعزز التجارة الخارجية وتجتذب المزيد من الاستثمارات متعددة الجنسية الطموحة (خاصة المشاريع الخاصة بالزراعات الصناعية).

واستُخدم الاستغلال الأجنبي غير المقيد لموارد الجزر الخارجية لفائدة الحكومة المركزية والشركات المستغلة، على حساب السكان المحليين الذين رأوا قسما كبيرا من منازلهم ووسائل عيشهم يدمر إلى الأبد. كانت أراضي الجزر المحيطة تعتبر «فارغة» لأن السكان الأصليين الذين عاشوا هناك لآلاف السنين لم تكن لديهم شهادات ملكية. بالتالي أُعلنت هذه الأراضي بأنها «في خدمة الدولة» وتمت مصادرتها بالقوة، وغالباً دون تعويض. في الواقع، دعم البنك العالمي الحكومة في أعمالها المتعلقة بمصادرة الأراضي التي تعود ملكيتها إلى السكان الأصليين، رغم أنه لم يعترف بذلك رسمياً أبدا.

ورث المهجرون أراضي غير مخصصة لامتيازات استغلال الغابات وتتسم بضعف المردودية. لأنه بالنسبة للمسؤولين الحكوميين المعينين لتحديد المواقع التي سيتم

تطهيرها، لا يهم ما إذا كانت قابلة للزراعة أم لا. كانت مهمتهم إعداد خريطة معلومات للوصول إلى المواقع، وعدد الهكتارات التي سيتم تطهيرها وعدد العائلات المحتمل وجودها هناك.

اختفت الغابات – المورد الحيوي للسكان الأصليين - تدريجيا بسبب عمليات شركات الاستغلال الغابوي والزراعات التجارية من جهة، والفِرق الحكومية الموكل إليها تطهير المناطق المخصصة للزراعة وتوطين المهجرين من جهة أخرى. بالإضافة إلى ذلك، دمرت شركات التعدين (انظر حالة شركة التعدين الأمريكية فريبورت ماكموران)[23] جبالا بأكملها وألقت أطنانا من النفايات المعدنية يوميا في الأنهار ولوثتها بلا رجعة. ولأن هذه الأنهار هي المصدر الوحيد للمياه بالنسبة للسكان المحليين، فقد حدثت كوارث صحية كبرى. كما تسبب استخراج النفط على طول السواحل في إلحاق أضرار جسيمة بالحيوانات والنباتات البحرية، وهو مصدر آخر لغذاء السكان الأصليين.

إن الجناة الحقيقيين هم من ابتكر المشروع ونفذه وقام بتمويله. هم في المقام الأول السلطات الإندونيسية والمؤسسات الدولية (البنك العالمي أولاً وقبل كل شيء)، وأيضا بعض الحكومات الغربية (الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا وإسرائيل...) والشركات الوطنية والأجنبية المشاركة في تجسيد المشروع. سواء تعلق الأمر بتطوير وانتشار العمليات المكثفة لاستغلال الموارد الطبيعية، أو زيادة سريعة في المناطق السطحية المخصصة للمزارع التجارية فكلها نتاج البرامج الممولة بالقروض الدولية. كانت هذه القروض مشروطة دائماً بفتح الأسواق على جميع المستويات - إزالة الحواجز الجمركية، وجذب رأس المال الأجنبي، وإعطاء الأولوية للزراعات الأحادية التصديرية، وتحرير قطاعات توزيع السلع والخدمات وخصخصتها، إلخ.

في نهاية عام 1980، ازداد النقد الصاخب، سواء داخل أو خارج الأرخبيل، متهما البنك العالمي بالمشاركة في مشروع هيمنة جيوسياسية تضاعف التجاوزات الاجتماعية والبيئية ولا تحترم إجراءاتها الحقوق الإنسانية[24]. لعب البنك العالمي بالفعل دورا رئيسيا في هذا المشروع بعواقب ضارة لا يمكن الرجوع عنها: السيطرة على السكان الأصليين للجزر المحيطة، وانتهاك حقهم في ملكية الأرض؛ والتكلفة الباهظة لعمليات التهجير (7000 دولار لكل أسرة وفقًا لتقديرات البنك العالمي)[25] بالنظر للنتائج، لأنه وفقا لدراسة أجراها البنك العالمي عام 1986، فإن 50٪ من الأسر المهجَّرة تعيش تحت عتبة الفقر و20٪ تعيش بأقل من مستوى الكفاف، واستمرار مشاكل الكثافة السكانية في جافا، والإزالة الكثيفة للغابات بالجزر المحيطة... الخ.

وقرر البنك العالمي، المتهم من جميع الجهات، وقف التمويل المخصص لإنشاء مواقع جديدة للتهجيرولتغطية سفر المهجرين. ومع ذلك، ركزقروضه على تعزيز القرى القائمة بالفعل[26] وعلى صيانة الزراعات التجارية، وبالتالي عدم التخلي سوى جزئيا فقط عن مشاركته في البرنامج.

أنكر البنك العالمي بالفعل جميع ادعاءات المراقبين النقديين. وفي عام 1994 قرر إجراء دراسة تقييم داخلية[27] للمشاريع التي مولها، من أجل تحديد مسؤولياته المحتملة. في هذا التقرير، وافق البنك العالمي على جزء يسير جداً من المسؤولية، مشيراً إلى أن المشروع في سومطرة « كانت له تأثيرات سلبية وربما بلا رجعة» على سكان كوبو، وهم شعب رحّل يعتمد بقاؤه على زراعة مريحة للأرض، والقنص والقطف في الغابة. وأقر التدقيق بأنه «رغم وجود كوبو في مناطق المشروع كان معروفًا منذ التخطيط للمشروع، فلم يتم بدل ما يكفي من جهد لتجنب المشاكل».

إن قروض البنك العالمي الخاصة ببرنامج التهجير تتوافق من جميع النواحي مع تشكيل ديون كريهة: وتم التعاقد عليها من قبل نظام استبدادي استخدمها للقمع وليس لرفاهية السكان. وبالتالي، فإن هذا الدين باطل ولاغ: يجب إلغاؤه. لكن لا ينبغي التوقف عند هذا الحد. لقد رأينا أن مشروع التهجير الذي دعمه البنك العالمي ينطوي على الترحيل القسري لبعض السكان. لا يستطيع البنك العالمي ببساطة أن يدعي أنه لم يكن على علم بذلك. لقد كان أيضا شريكا في انتهاك حقوق الشعوب الأصلية التي تعيش في المناطق التي استعمرها مشروع التهجير. يجب ألا تمر هذه الأعمال الخطيرة دون عقاب.

أزمة 1997-1998 في إندونيسيا ومستتبعاتها

منذ الثمانينيات، وخاصة خلال النصف الأول من التسعينيات، حصل البنك العالمي وصندوق النقد الدولي على موافقة الحكومة الإندونيسية على حرية دخول الرساميل وخروجها. وتم بذلك وضع إندونيسيا (مثل الفلبين وتايلاند وماليزيا وكوريا الجنوبية) تحت رحمة المضاربة العالمية.

في التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي عام 1997، يمكن قراءة إطراءاته للسلطات الإندونيسية: «هنأ المديرون السلطات على النتائج الاقتصادية لإندونيسيا خلال السنوات السابقة، لا سيما التخفيض الملحوظ للفقر وتحسين العديد من المؤشرات الاجتماعية (...)»[28]. وبمكان آخر من الوثيقة، أشاد مدراء صندوق النقد الدولي بالسلطات الإندونيسية على « الأهمية التي توليها للحفاظ على حرية تداول

الرساميل»[29]، وقد أشاروا هم أنفسهم قبل ذلك إلى المخاطر: «يطرح الدخول القوي للرساميل تحديات مهمة للسلطات العمومية». وواصلوا تحليلهم مادحين السلطات، مما يعني ضمنا كونها قادرة على التحكم بالوضع: «المرونة التي كيفت بها السلطات جرعة الإجراءات الاقتصادية وفقًا لتطور الوضع كانت أحد مكونات نجاحها وستبقى ميزة أساسية لمواجهة هذه التحديات».
وفي عام 1997، اندلعت أزمة اقتصادية ومالية ضخمة في جنوب شرق آسيا. بدأت بتايلاند في فبراير 1997، وامتدت إلى ماليزيا وإندونيسيا والفلبين في يوليوز 1997. عجزت هذه البلدان الأربعة عن مقاومة هجمات المضاربين وهي التي اعتبرها سابقا صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والبنوك الخاصة نماذج للاقتداء بفعل درجة انفتاحها الكبير على السوق العالمية، ومعدل تضخمها المنخفض ومعدل نموها المرتفع. وبين 2 يوليوز 1997 و8 يناير 1998، انخفضت قيمة الروبية الاندونيسية بنسبة 229٪ مقابل الدولار الأمريكي.
وبعد أن امتدحها البنك العالمي وخاصة صندوق النقد الدولي تعرضت السلطات الإندونيسية لانتقادات شديدة بسبب تركها الكثير من السلطة بأيدي الدولة؛ دولة كانت بالإضافة إلى ذلك مخطئة في قبول الاستدانة المفرطة والمضاربة من قبل المؤسسات المالية والصناعية الخاصة.
وجهت أزمة جنوب شرق آسيا عام 1997 ضربة قوية لإندونيسيا. في غضون أقل من عام، انسحبت الرساميل الأجنبية من البلاد. وانتشرت بطالة جماهيرية. وفي عام 1998، وفقا لإحصاءات الحكومة، يعيش 50٪ من السكان تحت عتبة الفقر، المقدر في إندونيسيا بـ 0.55 دولار في اليوم بالمدن و 0.40 دولار بالقرى.
فرض صندوق النقد الدولي تدابير «الصدمة» لحل أزمة عام 1997. وفاقمت الوضع، لاسيما عن طريق التسبب في إفلاس جزء كبير من القطاع المصرفي والعديد من المقاولين. ضغط صندوق النقد الدولي والبنك العالمي على الحكومة لتحويل الديون الخاصة للبنوك إلى دين عمومي. وانفجر الدين العمومي الإندونيسي، الذي يمثل 23٪ من الناتج القومي الإجمالي قبل الأزمة (1997) بشكل هائل نتيجة السياسات التي فرضها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي. حيت بلغ الدين العمومي في عام 2000، نسبة 93٪ من الناتج القومي الإجمالي.
من جانبها، انخفضت الأجور الحقيقية: بينما شهدت زيادة بنسبة 46٪ بين عامي 1990 و1996، فقد فقدت 25.1٪ من قيمتها عام 1998.[30] عانى السكان مباشرة من آثار هذه التدابير وبدأوا في الاحتجاج بقوة. ففي 5 مايو 1998، في إطار الاتفاقات

الموقعة مع صندوق النقد الدولي، ألغى سوهارتو دعم مواد الاستهلاك الأساسية بحيث ارتفع سعر الكيروزين والكهرباء والبنزين بنسبة 70٪. فتضخمت أكثر التعبئة الشعبية التي بدأت قبل عدة أشهر. وبعد أسبوعين، اضطر سوهارتو للتنحي بعد 32 عاما من الديكتاتورية، إذ تخلت عنه واشنطن وأدانه الشعب.

خصص الجزء الأكبر من ميزانية الدولة لسداد الدين. ففي عامي 1999 و2000، خصص 50 ٪ و40 ٪ على التوالي لخدمة الديون. وفي عام 2004، كان الرقم يقارب 28٪. ووفقاً لتوقعات وزير المالية الإندونيسي، فإن سداد الدين العمومي الخارجي سيزداد عام 2006 وسيصل إلى ذروته عام 2008، ليبقى عند مستوى عالٍ بعد ذلك.[31] بعد وقوع كارثة تسونامي، التي أسفرت عن وفاة 150 ألف شخص في إقليم أتشيه الإندونيسي، وعد البنك العالمي وحكومات البلدان الدائنة بإظهار السخاء. لكن الواقع مختلف تمامًا: كانت المساعدة التي حظيت بداية بتغطية إعلامية ضخمة مقدمة بطريقة فوضوية وعابرة. وبينما كان هذا العرض المزيف جاريا باسم تقديم الموارد المالية لإعادة الإعمار، قرر دائنو نادي باريس (الذين يديرون البنك العالمي وصندوق النقد الدولي)، خصم الفائدة المتأخرة من جزء خدمة الديون الذي لم يتم إيداعه سنة 2005.[32] وبالتالي فإن وقف السداد الذي يمنحه نادي باريس هو مجرد إظهار للكرم، لأن الدول التي تقبله ستجعل سكانها يدفعون حتى آخر سنت. وفرضت الحكومة الإندونيسية، بضغط من دائنيها، زيادة حادة (+29٪) في سعر الوقود يوم 1 مارس 2005، وهو ما أثار سخطا شعبيا عميقا. وكانت عائدات الضرائب الناتجة عن هذا الارتفاع تهدف بشكل رئيسي لسد عجز الميزانية وسداد الديون[33].

أما بالنسبة للتنمية البشرية ،فإن العديد من المؤشرات مثيرة للقلق بشكل خاص:

حصة السكان الذين يعيشون بأقل من دولارين في اليوم	٪ 52.4
أمد الحياة المتوقع عند الولادة	66.6 سنة
معدل الوفيات بين الأطفال (أقل من 5 سنوات)	45 لكل 1000 نسمة
حصة الولادة بمساعدة موظفين مؤهلين	٪64
حصة السكان الذين يعانون من سوء التغذية	٪6
حصة السكان المحرومين من الوصول إلى شبكات إمدادات الماء الصالح للشرب	٪22
المعدل الصافي للالتحاق بالمدارس في المرحلة الابتدائية	٪92
حصة التلاميذ الذين يصلون إلى السنة الخامسة من المرحلة الابتدائية (نسبة تلاميذ السنة الأولى)	٪89
معدل معرفة القراءة والكتابة للكبار (أكثر من 15 سنة)	٪87.9

مصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التقرير العالمي عن التنمية البشرية 2004

خاتمة

حرم الانقلاب العسكري عام 1965 الشعب الإندونيسي من إمكانية تحديد مستقبله. لكن مع مؤتمر باندونغ عام 1955، بدأت إندونيسيا تؤكد نفسها على الساحة الدولية. كان التهديد برؤية واحدة من أكثر الدول اكتظاظا بالسكان على وجه الأرض تلعب دورا رئيسيا في إقامة

نظام عالمي جديد هو ما قاد الولايات المتحدة ومؤسسات بريتون وودز إلى تقديم دعم نشط لدكتاتورية سوهارتو.

تستند اختيارات هذه المؤسسات على عوامل سياسية وجيوسراتيجية. ومكّن دعمها المالي لسوهارتو من تنفيذ سياسات تتعارض مع الحقوق الإنسانية. خدم سوهارتو مصالح القوى الغربية الكبرى في المنطقة ومكّن الشركات متعددة الجنسية للدول الصناعية من استنزاف الموارد الطبيعية لإندونيسيا. كان البنك العالمي وصندوق النقد الدولي متواطئين نشطين في هذه السياسات. ساندت الطبقة السائدة المحلية سوهارتو ولم تسع إلى الاستثمار في تنمية البلاد. وفضلت التواطؤ على نهب موارد إندونيسيا الطبيعية من قبل الشركات متعددة الجنسية.

بدءا من أزمة 1997، أدت التدابير التي فرضها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي إلى تفاقم الوضع الاقتصادي وإحداث زيادة حادة في الدين العمومي الداخلي والخارجي.

إن الحصيلة التاريخية لدور صندوق النقد الدولي والبنك العالمي في إندونيسيا كارثية. ونتيجة لذلك، وجب إلغاء كامل لجميع ديونها المستحقة على هذا البلد. وعلاوة على ذلك، يجب أن يُحاسب البنك العالمي وصندوق النقد الدولي على تواطئهما مع نظام سوهارتو وعلى مشاريع مثل مشروع التهجير الذي يشكل في العديد من الجوانب جريمة ضد الإنسانية.

تعود الديون الثنائية لدول دعمت بشكل مباشر ديكتاتورية سوهارتو، لذا وجب أيضا إلغاؤها. وينطبق الشيء نفسه على الديون المستحقة للشركات الأجنبية الخاصة التي شاركت في فساد النظام الإندونيسي، ونهب الموارد الطبيعية للبلاد واستغلال عمالها.

تظهر حصيلة المديونية الاندونيسية نتيجة سلبية كلية بشأن التنمية البشرية. بين عامي 1970 و2003، تلقت إندونيسيا 139 مليار دولار أمريكي على شكل قروض مخصصة للسلطات العمومية وسددت 164 مليار دولار، أي أكثر مما اقترضته. مع ذلك، ازداد الدين العمومي الخارجي لإندونيسيا بمقدار عشرين ضعفًا[34]. وبين عامي 1970 و2003، مثلت تسديدات الدين الإجمالية 46 أضعاف مخزون الدين الأولي. ومنذ عام 1985، سددت إندونيسيا سنوياً أكثر مما استلمته في شكل قروض. وهذا دليل دامغ على أن نظام الديون آلية مميتة لضخ ثروات البلاد.

إحالات الفصل التاسع:

1 Voir Bruce Rich, Mortgaging the Earth, Londres, Earthscan, 1994.

2 Voir Cheryl Payer, The Debt Trap: The International Monetary Fund and the Third World, Monthly Review Press, 1974.

3 Voir Devesh Kapur, John P. Lewis, Richard Webb, The World Bank, Its First Half Century, Volume 1 : History, Brookings Institution Press, Washington, 1997.

4 ARTE, Les mercredis de l'histoire : Massacre en Indonésie, Australie, France, Thirteen WNET New York, Arte France,YLE TV2 Documentaires, Australian Film Finance Corporation, Hilton Cordell/Vagabond films production, BFC Productions, c.2001.

5 KAPUR, Devesh, LEWIS, John P., WEBB, Richard. 1997. The World Bank, Its First Half Century, Volume 1: History, p. 467-471

6 Idem, p. 469.

7 Ibid., p.470.

8 Ibid , p. 493.

9 Ibid , p. 469.

10 تم التعاقد على أكثر من نصف الديون الإندونيسية مع الاتحاد السوفياتي، ومن خلال منح وقف بتسديد اختياري لدينها، فإن الدائنين الغربيين يضمنون سداد الديون السوفييتية. ومن أجل تجنب أي تدفق لرأس المال إلى الاتحاد السوفياتي، فإنهم منحوا هذا النظام التفضيلي بشرط أن يفعل السوفييت الشيء نفسه. قبل الأخيرون، لأنهم يخشون ألا يتم التسديد لهم على الإطلاق في حالة رفضهم.

11 يتضمن هذا العقد الجديد شرط الدولة الأكثر تفضيلاً، والذي يتضمن سداد الديون السوفييتية بوثيرة أسرع.

12 www.infid.be/Statement-Debt-Swap-Germany.pdf

13 www.asia-pacific-action.org/statements/infid_beyondmoratorium_110105.htm

14 « Une équipe sur place anormalement étoffée » in KAPUR, Devesh, LEWIS, John P., WEBB, Richard. 1997. The World Bank, Its First Half Century, Volume 1: History, p. 495.

15 Banque mondiale, « Summary of RSI Staff Views Regarding the Problem of 'Leakage' from the World Bank Project Budget », Août 1997

16 KAPUR, Devesh, LEWIS, John P., WEBB, Richard. 1997. The World Bank, Its First Half Century, Volume 1: History, p. 491

17 Extrait de Memorandum, Jean Baneta, to files « Meeting with President Suharto, 15 mai 1979 » May 22 1979 « L'autre pays pourrait être le Zaïre », écrivent les historiens de la Banque mondiale p. 492

18 KAPUR, Devesh, LEWIS, John P., WEBB, Richard. 1997. The World Bank, Its First Half Century, Volume 1: History, p. 538.

19 Quotidien Libération, Paris, 26 janvier 2006.

20 Cette partie s'inspire largement du mémoire de licence d'Alice Minette, Anthropologie d'un malentendu. Analyse du projet de développement « Transmigration » en Indonésie et de ses conséquences sur les îles périphé- riques de l'archipel en général, et sur la

Papouasie Occidentale en particulier. Université de Liège. Voir également Damien MILLET, Eric TOUSSAINT. 2005. Les tsunamis de la dette, chap. 3.

21 KAPUR, Devesh, LEWIS, John P., WEBB, Richard. 1997. The World Bank, Its First Half Century, Volume 1: History, p. 489 (voir à la note 60 la référence à une décision du Board à ce propos en janvier 1979).

22 واحد من هذه المعسكرات هو جزيرة صغيرة قبالة جافا، حيث يستحيل الهروب، وحيث يتم تعليم ما يسمى ب «غير المرغوب بهم» تقنيات الزراعة وأيديولوجية الدولة.

23 Damien MILLET, Eric TOUSSAINT. 2005. Les tsunamis de la dette, pp. 114-115.

24 من بين الانتقادات التي وجهها البنك إلى الأضرار وانتهاكات حقوق الإنسان الناجمة عن دعمه للإجراءات التي اتخذتها الحكومة في غرب بابوا، فإن أشهرها هي رسالة 1984 إلى رئيس البنك كلاوزن من قبل مجموعة حقوق الأقليات (نيويورك)؛ وإدانة المجلس العالمي للسكان الأصليين في اجتماعه الإقليمي عام 1984؛ وعريضة موجهة إلى المجموعة الحكومية الاندونيسية في الفترة 1984-1985 من قبل المجلس الأسترالي للمعونة الخارجية والعديد من منظمات حقوق السكان الأصليين. لم تأخذ الحكومة الإندونيسية أو البنك هذه الشكاوى بعين الاعتبار، حيث حافظ على دعمه لانتهاكات حقوق السكان الأصليين في بابوا.

25 Banque mondiale, Indonesia Transmigration Sector Review, cité dans Bruce Rich, Ibid.

26 وتشمل هذه التعزيزات، المسماة «تطوير المرحلة الثانية»، تحسين البنى التحتية وظروف الحياة العامة في قرى الهجرة، فضلاً عن إعادة تأهيل المواقع التي شهدت نسبة فرار كبيرة للمُهَجَّرين.

27 « Indonesia Transmigration Program : a review of five Bank-supported projects », 1994; « Impact Evaluation Report : Transmigration I, Transmigration II, Transmigration III », 1994.

28 FMI. 1997. Rapport annuel 1997, p. 90.

29 Idem, p. 91.

30 CNUCED. 2000, p. 65-66

31 INFID, Achieving Social Justice Through Poverty Eradication, Debt Cancellation and Civilian Supremacy in Post-Tsunami Indonesia, Jakarta, November 16th-19th, 2005, p. 4.

32 Voir la décision du Club de Paris diffusée le 10 mars 2005 sur www.clubdeparis.org

33 Financial Times, 1er mars 2005.

34 Calculs de l'auteur sur la base de World Bank, Global Development Finance, 2005

الفصل العاشر
أفكار البنك العالمي بصدد التنمية

يدعي البنك العالمي أنه يجب على البلدان النامية[1]، كي تتقدم، أن تلجأ إلى المديونية الخارجية وجذب الاستثمار الأجنبي. وأن تستخدم هذا الدين بشكل رئيسي لشراء معدات وسلع استهلاكية من البلدان الأكثر تصنيعا. تظهر الحقائق يوما بعد يوم، على مدى عقود، أن هذا لا يفلح. إذ تؤدي النماذج المؤثرة على رؤية البنك العالمي منطقياً إلى تبعية قوية للبلدان النامية تجاه التدفقات الرأسمالية الخارجية، خاصة في شكل قروض، بوهم بلوغ مستوى تنمية مستدامة ذاتيا. وينظر المانحون العموميون (حكومات البلدان الصناعية والبنك العالمي على وجه الخصوص) إلى القروض باعتبارها وسيلة قوية للتأثير على البلدان المستدينة. إن تصرفات البنك العالمي ليست مجرد سلسلة أخطاء أو تحركات سيئة. على العكس، فهي جزء من رؤية متناسقة ومحكمة نظريا واصلاحيا يتم تدريسها في معظم الجامعات. وتنشرها المئات من كتب اقتصاد التنمية. أنتج البنك أيديولوجية حقيقية للتنمية. ولا يسائل البنك العالمي النظرية عندما يكذبها الواقع. على العكس، إنه يسعى لتشويه الواقع لمواصلة حماية العقيدة.

لم ينتج البنك العالمي في سنوات وجوده العشر الأولى سوى القليل من الأفكار حول نوع السياسة الاقتصادية لدعم البلدان النامية. تفسر أسباب عدة ذلك:
1) لم يكن الأمر بعد أولوية بالنسبة للبنك. ففي عام 1957، كانت غالبية قروض البنك لا تزال تمنح للدول الصناعية[2] بنسبة 52.7٪.
2) المصفوفة النظرية لاقتصاديي ومديري البنك العالمي منتسبة للكلاسيكية الجديدة (نيو -كلاسيك). والحال أن النظرية الكلاسيكية الجديدة لا تلقي اعتبارا خاصا للبلدان النامية[3]؛
3) لم يتوفر البنك العالمي على أداة خاصة لمنح قروض منخفضة الفائدة إلى البلدان النامية حتى عام 1960 (إنشاء المؤسسة الدولية للتنمية - انظر الفصل 3).
لا يبلور البنك العالمي كثيرا، لكن هذا لا يمنعه من انتقاد الآخرين. وهكذا، في عام 1949، انتقد البنك تقرير لجنة الأمم المتحدة للتوظيف والاقتصاد، الذي دعا إلى الاستثمار العمومي في الصناعة الثقيلة بالبلدان النامية. وأعلن البنك العالمي أن

السلطات العمومية في البلدان النامية لديها ما يكفي القيام به ببناء بنية تحتية جيدة، وأن عليها أن تترك مسؤولية الصناعة الثقيلة للمبادرة الخاصة المحلية والأجنبية[4].

وفقًا لمؤرخي البنك ميسون وآشر، يستند توجه البنك العالمي على افتراض أن القطاعين العام والخاص يجب أن يلعبا أدوارًا مختلفة. يجب على القطاع العام أن يضمن تطويرا مخططا لبنية تحتية كافية: السكك الحديدية والطرق ومحطات الطاقة ومرافق الموانئ ووسائل الاتصال بشكل عام. ويعود للقطاع الخاص الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات الشخصية والمالية، لأنه من المفترض أن تتفوق المبادرة الخاصة في جميع هذه المجالات على القطاع العام[5]. في الواقع، يجب بيع كل شيء يعود بالربح على القطاع الخاص. وبالمقابل، تقع مسؤولية البنى التحتية على عاتق القطاع العام لأن الأمر يتعلق بتشريك التكاليف من أجل مساعدة القطاع الخاص. باختصار، يوصي البنك العالمي بتخصيص الأرباح وتشريك تكاليف ما ليس مربحا مباشرة.

منظور للعالم محافظ ومتمركز

تطبع رؤية البنك العالمي مختلف التحيزات المحافظة. يشار بانتظام في تقارير وخطابات الخمسة عشر عاما الأولى من وجوده إلى المناطق المتخلفة وناقصة التطور، انه بالفعل برنامج كامل حول أسباب التخلف، يتبنى البنك رؤية متمركزة. يمكننا قراءة التالي في التقرير السنوي الثامن للبنك: «الأسباب التي تجعل بعض أجزاء العالم ليست أكثر تطوراً عديدة ومعقدة. على سبيل المثال، عديد من الثقافات لم تكن تمنح أهمية كبيرة للتقدم المادي وبالفعل، تم اعتبارها لدى البعض متنافية مع الأهداف المرغوبة أكثر للمجتمع والفرد»[6]. يتم تقديم عدم الرغبة أو الإرادة في التقدم المادي وعصرنة المجتمع كأحد أسباب التخلف. يصبح احترام الهندوس العميق للأبقار طريقا مختصرا لفهم تخلف الهند. وحول أفريقيا، أعلن يوجين بلاك رئيس البنك العالمي عام 1961: «حتى اليوم فإن معظم أكثر من 200 مليون من سكان أفريقيا هم فقط بصدد البداية في المشاركة في المجتمع العالمي» [7]. لم تتلاش الطبيعة الرجعية لرؤية البنك العالمي على مر السنين. لقد كتب في تقريره عن التنمية في العالم لعام 1987: «في مبادئه للاقتصاد السياسي (1848)، أشار جون ستيوارت ميل لفوائد التجارة الخارجية، وعلى الرغم من مرور أكثر من قرن، إلا أن ملاحظاته تظل صالحة اليوم كما في عام 1848». أعلن ميل متحدثا عن منافع التجارة الخارجية غير المباشرة ما يلي: «... يمكن أن يكون شعب في سبات عميق، وكسلان، وجاهل، وكل تطلعات ملباة أو نائمة، ويمكن ألا يبدل كل جهده الإنتاجي لغياب شيء مطلوب إشباعه. مغامرة التجارة الخارجية، أنها تعرفه على أشياء جديدة أو تغريه للحصول على أشياء لم يتصور شراءها سابقا... وتشجع أولئك الذين كانوا راضين بالقليل من الرفاهية والقليل من العمل على العمل بجد لإرضاء أذواقهم الجديدة، وحتى لتوفير ومراكمة رأس المال...»[8]. إن العودة القوية للمحافظين الجدد في إدارة بوش منذ عام 2001 عززت طابعه المادي والرجعي العميق. وصلب تعيين بول وولفويتز، أحد المحافظين الجدد الرئيسيين، رئيسا للبنك في عام 2005 هذا التوجه

إن ما يلفت النظر في وثائق البنك العالمي وأدبيات التنمية الرائجة في خمسينيات وحتى سبعينيات القرن العشرين، هو المكان الذي يشغله تخطيط النمو والتنمية (سواء بالاقتصادات المصنعة أو بالبلدان النامية). حتى نهاية سبعينيات القرن العشرين، يشير حضور التخطيط إلى عدة عناصر: 1) ظهرت إرادة التخطيط الاقتصادي خلال الكساد الطويل في الثلاثينيات كرد فعل على الفوضى الناجمة عن دَعْه يفعل. 2) من الضروري تنظيم إعادة إعمار أوروبا واليابان؛ 3) أننا في فترة «الثلاثين المجيدة»، التي تتميز بنمو اقتصادي مطرد ينبغي توجيهه وتخطيطه؛ 4) إن نجاح التخطيط السوفياتي المُثْبَت أو المفترض يمارس بلا شك قوة جاذبية حقيقية، بما في ذلك على الأعداء اللدودين لما يسمى «الكتلة الشيوعية». إن التخطيط موضوع تمت إزالته بالكامل بدءا من سنوات 1980، عند العودة القوية للإيديولوجية والسياسات النيوليبرالية.
ومن الشواغل الأخرى التي كانت موجودة بقوة في البداية والتي تم حذفها أيضًا في ثمانينيات القرن العشرين، الخيار الذي اتخذته عدد من بلدان أمريكا اللاتينية باللجوء إلى إحلال الواردات وإمكانية أن تقتدي بها دول أخرى مستقلة حديثا (الذي ينظر إليه كخطر قادة معظم الدول الصناعية الأكثر تقدمًا).
دعونا نراجع العديد من مساهمات اقتصاديين كان لديهم تأثير مباشر على البنك وبداخله.

نموذج الثلاثي هيكشر وأولين وساموبلسون

تعززت نظرية ريكاردو للمزايا النسبية (المقارنة) في ثلاثينيات القرن العشرين من خلال تحليل الاقتصاديين السويديين هيكشر وأولين، وانضم إليهما لاحقا ساموبلسون (يُعرف التركيب المستخلص من طرف الأخير باسم نموذج هاس). يتحدث نموذج هاس عن «هِبَة عوامل الإنتاج» (هذه العوامل هي: قوة العمل والأرض ورأس المال) ويعلن أن أي بلد له مصلحة في التخصص بإنتاج وتصدير السلع التي تستخدم بشكل مكثف عامل الإنتاج الأكثر وفرة في البلاد - والذي هو أيضا الأقل سعرا. وبفضل التبادل الحر، سيتم تحقيق تكافؤ عائدات عوامل الإنتاج في جميع البلدان التي تمارس التجارة الحرة فيما بينها (يصبح العامل الوافر - المصدّر - أكثر ندرة وبالتالي أكثر تكلفة، والعامل النادر - المستورد - يزيد وبالتالي ينخفض سعره). سوف يقيم التخصص توزيعا أمثل لعوامل الإنتاج في سوق عالمية أصبحت متجانسة. من هذا المنظور، سيكون البحث عن أقصى قدر من الاندماج في السوق العالمية رهانًا رابحًا لجميع الاقتصادات ومبادرة إيجابية

لكل الشركاء التجاريين. أظهرت العديد من الأبحاث التي قام بها في وقت لاحق بول كروغمان[6] بخاصة، للتحقق من صلاحية نموذج هاس وأن هذا الأخير مجانب للصواب.

المراحل الخمس للنمو الاقتصادي حسب والت روستو

في عام 1960، حدد والت روستو [7] خمس مراحل للتطور في كتابه «مراحل النمو الاقتصادي»، بيان غير شيوعي [8]. بالنسبة له، يمكن تصنيف جميع المجتمعات في واحدة من هذه الفئات الخمس ويجب عليها اتباع ذاك الطريق.

المرحلة الأولى تتمثل في المجتمع التقليدي المتميز بهيمنة النشاط الزراعي. التقدم التقني منعدم، ولا يكاد يوجد نمو للمنتج والعقليات لا تتوخى التغيير.

ثم، مرحلة ما قبل الإقلاع وتشهد تطور المبادلات والتقنيات، وتطور العقليات التي تقطع مع القدرية وزيادة معدل الادخار. هكذا في الواقع تطورت المجتمعات الأوروبية من القرن الخامس عشر إلى بداية القرن الثامن عشر.

المرحلة الثالثة هي الإقلاع، وهي خطوة حاسمة تتطابق مع قفزة نوعية، مع زيادة معتبرة في معدلات الادخار والاستثمار والتحول إلى نمو تراكمي[9].

وتسمى المرحلة الرابعة «المسيرة نحو النضج»: حيث يفرض التقدم التقني وجوده في جميع الأنشطة ويتنوع الإنتاج.

وأخيرا، يتزامن عصر الاستهلاك الجماهيري مع المرحلة الخامسة والأخيرة[10].

وفقا لوالت روستو، يعد أمرا ضروريا في مرحلة الإقلاع تدفق الرساميل الخارجية (في شكل استثمار أجنبي أو ائتمان).

يتميز نموذج روستو بمخططات كاريكاتورية. يعرض مرحلة التطور التي بلغتها الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية على حد سواء كهدف للتحقيق ونموذج لإعادة الإنتاج. وبنفس الطريقة، فإنه يعتبر نمط إقلاع بريطانيا، حيث توالى نجاح الثورة الزراعية والثورة الصناعية على أنه سيتكرر بغيرها. هذا لا يأخذ في الاعتبار التاريخ الملموس للبلدان الأخرى. لا يوجد دليل على أن كل بلد يجب أن يمر عبر المراحل الخمس الموصوفة.

عدم كفاية الادخار والحاجة إلى التمويل الخارجي

وفقا للنهج الكلاسيكي الجديد، فإن الادخار شرط لازم للاستثمار وهو غير كاف بالبلدان النامية. وبالتالي فإن نقص الادخار عامل تفسير أساسي لإعاقة التنمية. إن مساهمة التمويل الخارجي ضرورية. يرتكز بول ساموبلسون، في كتابه الاقتصاد[11]، على

تاريخ مديونية الولايات المتحدة في القرنين التاسع عشر والعشرين لتحديد أربع مراحل مختلفة للازدهار: دولة شابة مثقلة بالديون ومقترضة (من الحرب الثورية 1776 إلى الحرب الأهلية 1865)؛ دولة ناضجة مثقلة بالديون (1914-1873)؛ دولة ناشئة دائنة (من الحرب العالمية الأولى إلى الثانية)؛ دولة دائنة ناضجة (سنوات 1960). وطبق ساموبلسون وأتباعه على نحو 100 بلدا التي شكلت العالم الثالث بعد الحرب العالمية الثانية نموذج التنمية الاقتصادية للولايات المتحدة من نهاية القرن الثامن عشر إلى الحرب العالمية الثانية كما لو كانت تجربة الولايات المتحدة بكل بساطة قابلة للاستنساخ من قبل كل هذه البلدان[12].

وفيما يتعلق بالحاجة إلى رأس المال الأجنبي (في شكل قروض واستثمارات أجنبية)، استخدم أحد مساعدي والت روستو، بول روزنشتاين رودان، الصيغة التالية: «ستعزز الرساميل الأجنبية تكوين رأس المال الوطني، أي أنه سيتم استثمارها بالكامل؛ وسيؤدي الاستثمار إلى زيادة الإنتاج. وتتمثل المهمة الرئيسية لتدفق رأس المال الأجنبي في المساعدة على تكوين رأس مال وطني يبلغ معدلا يمكن الحفاظ عليه دون دعم خارجي إضافي»[13]. يتعارض هذا التأكيد مع الواقع: ليس صحيحًا أن الرساميل الأجنبية تعزز تكوين رأس المال الوطني وتُستثمر بالكامل. يغادر جزء كبير من الرساميل الأجنبية بسرعة البلدان التي توجهت إليها مؤقتًا (هروب رؤوس الأموال، وترحيل الأرباح).

وهناك خطأ بارز آخر، مرتبط بتنبؤات بول روزنشتاين رودان، وهو مساعد مدير الإدارة الاقتصادية للبنك العالمي في الفترة ما بين عامي 1946 و1952، حول الأجل الذي ستحقق فيه سلسلة من البلدان نموًا ذاتيا مطردا. وبحسب بول روزنشتاين رودان، ستصل كولومبيا إلى هذه المرحلة عام 1965، ويوغوسلافيا عام 1966، والأرجنتين والمكسيك بين عامي 1965 و1975، والهند في أوائل السبعينيات، وباكستان بعد ثلاث أو أربع سنوات من الهند. والفلبين بعد عام 1975. إنه هراء!

لاحظ أن هذا التعريف للنمو المطرد ذاتيا يستخدم بشكل شائع من قبل البنك العالمي. وهذا هو التعريف الذي قدمه عام 1964 دراغوسلاف أفراموفيتش، مدير القسم الاقتصادي حينها: «يتم تحديد النمو المطرد ذاتيا على نحو أنه يستلزم معدل نمو للعائدات بنسبة حوالي 5٪ سنوياً تموله الرساميل المنتجة داخل الحدود وكذلك الرساميل الأجنبية...»[14].

يؤدي التخطيط التنموي للبنك العالمي والمؤسسة الجامعية في الولايات المتحدة إلى دجل علمي زائف يعتمد على معادلات رياضية تهدف إلى إعطاء الشرعية والمصداقية للرغبة في جعل الدول النامية تعتمد على استخدام التمويل الخارجي. في ما يلي مثال

على ذلك، وضعه بدقة ماكس ميليكان ووالت ويتمان روستو عام 1957: «إذا كان المعدل الأولي للاستثمار المحلي في بلد ما هو 5٪ من الدخل القومي، وإذا وصل رأس المال الأجنبي بمعدل ثابت يعادل ثلث الاستثمار المحلي الأولي، وإذا تم ادخار 25٪ من أي دخل إضافي وأعيد استثماره، وإذا كانت نسبة رأس المال إلى الإنتاج هي3، وسعر الفائدة على الدين الخارجي والأرباح المستردة إلى الوطن تساوي 6٪ في السنة، فسوف تكون البلاد قادرة على التخلي عن الاقتراض الخارجي بعد أربعة عشر عاما، وسوف تكون قادرة على الحفاظ على معدل نمو قدره 3٪ على أساس دخلها الخاص»[15]. هراء آخر!

نموذج العجز المزدوج لتشينيري وستروت

في منتصف الستينيات، عمل الاقتصادي هوليس تشينيري، الذي أصبح فيما بعد كبير الاقتصاديين ونائب رئيس البنك العالمي[16]، مع زميله آلان ستروت على بلورة نموذج جديد يسمى «نموذج العجز المزدوج»[71]. ركز تشينيري و ستروت على عائقين: عدم كفاية الادخار المحلي، أولا، تم نقص العملة الصعبة ثانيا. يلخص تشارلز أومان وغانشان ويغنارجا نموذج تشينيري ستروت على النحو التالي: «في الجوهر، تتمثل افتراضات نموذج العجز المزدوج جوهريا في ما يلي: في المراحل الأولى للنمو الصناعي، قد يكون الادخار غير الكافي عائقا رئيسيا لمعدل تكوين رأس المال المحلي، وبمجرد أن يبدأ التصنيع فعلا، قد لا يكون العائق الرئيسي هو الادخار المحلي في حد ذاته، ولكن العملات الصعبة المتاحة لاستيراد المعدات والسلع الوسيطة وربما حتى المواد الأولية المستخدمة كمدخلات صناعية. وبالتالي، فإن عجز العملة الصعبة قد يتجاوز عجز الادخارباعتباره العائق الرئيسي للتنمية»[18]. لحل هذا العجز المزدوج، يتم اقتراح إجابة بسيطة: اقتراض عملات أجنبية و/أو الحصول عليها بزيادة الصادرات.

نموذج تشينيري وستروت مليء جداً بالمعادلات الرياضية. إنها موضة العصر. يمنح هذا أنصاره ميزة إضفاء المصداقية وإظهار صرامة علمية لسياسة تهدف بالمقام الأول إلى تشجيع الدول النامية من جهة على الاستخدام المكثف للقروض الأجنبية والاستثمار الأجنبي، ومن جهة أخرى، جعل تنميتها تعتمد على الصادرات. جرى حينها توجيه العديد من الانتقادات للنموذج. وأعلن كيث غريفين وجان لوك إينوس بأن الاعتماد على التدفقات الخارجية سيحد من الادخار المحلي: «طالما كانت تكلفة المعونة (على سبيل المثال، سعر الفائدة على القروض الخارجية) أقل من الزيادة الهامشية في رأس المال والإنتاج، فسيكون من مصلحة البلد الاقتراض إلى أقصى حد ممكن واستبدال

الادخار المحلي بالقروض الأجنبية. وبعبارة أخرى، بالنظر إلى الهدف الذي يتعين تحقيقه من حيث معدلات النمو في بلد نام، ستسمح المعونة الأجنبية بزيادة الاستهلاك وتحد الادخار المحلي في الفرق بين الاستثمار المطلوب وكمية المساعدة الخارجية المتاحة. ولذلك، فإن أساسيات نماذج مثل نموذج تشينيري ستروت ضعيفة طالما أن هناك من الناحية النظرية علاقة عكسية بين المعونة الأجنبية والادخار المحلي»[19].

إرادة دفع البلدان النامية للجوء إلى المساعدة الخارجية كوسيلة للتأثير عليها

ترتبط سياسة المساعدات الثنائية وسياسة البنك العالمي ارتباطا مباشرا بالأهداف السياسية التي تسعى إليها الولايات المتحدة في الشؤون الخارجية.

بالنسبة لهوليس تشينري: «الهدف الأساسي للمساعدات الخارجية، مثل أدوات السياسة الخارجية الأخرى، هو إنتاج نوع من البيئة السياسية والاقتصادية عالميا تمكن الولايات المتحدة من تحقيق أفضل لأهدافها الاجتماعية الخاصة»[20] .

في كتاب بعنوان «الدول الناشئة: نموها والولايات المتحدة»، يصف ماكس ميليكان[21]ودونالد بلاكمير، وهما زميلا وولت روستو، بوضوح في عام 1961 بعض أهداف السياسة الخارجية الأمريكية: «إنه من مصلحة الولايات المتحدة ظهور عملية انتقال أمم ذات خصائص معينة. أولاً، يجب أن تكون قادرة على صيانة استقلالها، وخاصة ضد القوى المعادية أو التي يحتمل أن تكون عدائية تجاه الولايات المتحدة. (...) رابعاً، يجب أن تقبل بمبدأ مجتمع مفتوح يُدعى أعضاؤه إلى تبادل الأفكار والسلع والقيم والخبرات مع بقية العالم؛ هذا يعني أن حكوماتها يجب أن تكون مستعدة للمشاركة في ترتيبات الرقابة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية اللازمة لعمل مجتمع دولي مترابط»[22] تحت القيادة الأمريكية بالطبع.

ويشيران، لاحقًا في الكتاب، صراحةً إلى كيفية استخدام المساعدات كرافعة لتوجيه سياسة الدول التي تتلقى المساعدة: « كي تبلغ المساعدات قوة رافعة مثلى لإقناع البلدان المتخلفة باتباع مسار متوافق مع مصالح الولايات المتحدة والعالم الحر، يجب أن تكون المبالغ الممنوحة كبيرة كفاية والشروط مرنة كفاية لإقناع الدولة المستفيدة بأن اللعبة تستحق العناء. وهذا يعني أنه يجب علينا أن نستثمر الكثير من الموارد بشكل أكبر من ذي قبل في برامجنا للتنمية الاقتصادية»[23]. (التشديد من المؤلف).

سنرى لاحقاً أن حجم القروض المقدمة إلى البلدان النامية قد ازداد بإيقاع متزايد خلال سنوات 1960 و1970، كنتيجة لسياسة متعمدة للولايات المتحدة، وحكومات

أخرى في الدول الأكثر تصنيعا، وكذلك مؤسسات بريتون وودز المصممة للتأثير على السياسة في الجنوب.

تفضيل الصادرات

يدعي تشينيري وستروت في إحدى مساهماتهما الرئيسية أن اللجوء لإحلال الواردات كان وسيلة مقبولة لخفض عجز العملة الصعبة[24]. ولاحقا تخليا عن هذا الموقف، حين صارت سياسات إحلال الواردات المتبعة ببعض البلدان النامية موضوعا رئيسيا للنقد من قبل البنك العالمي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وحكومات البلدان الرئيسية الأكثر تصنيعا.

وهكذا، فإن أعمال أخرى من جانب اقتصاديين مرتبطين مباشرة بالبنك العالمي حاولت قياس معدلات الحماية الفعلية للاقتصادات والتحيزات الناتجة عن ذلك بخصوص استخدام الموارد الإنتاجية ومردودية الاستثمارات. ودعت تلك الأعمال إلى إعادة توجيه الاستراتيجيات صوب التصدير، والتخلي عن التعريفات الحمائية، وبصورة عامة، سياسة مرتكزة أكثر على آليات السوق لتحديد الأسعار.

نظم بيلا بالاسا، وجاغديش بهاجواتي وآن كروجر[25] هذا النهج وطبعت تحليلاتهم تطور المؤسسات الدولية وشكلت الأساس النظري لتدابير الانفتاح التجاري الموصى به خلال ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين. كتبت آن كروجر[26]: من شأن نظام تشجيع للصادرات أن يحرر اقتصاد البلاد من قبضة التشغيل الناقص لليد العاملة الكينزي، لأنه على عكس نظام إحلال الواردات، يمكن أن يتوفر لها طلب فعلي غير محدود عمليا على منتجاتها بالأسواق الدولية. لذلك، بإمكانها دائما الاقتراب من التوظيف الكامل، ما لم يكن هناك ركود عالمي. سيتمكن اقتصاد صغير موجه نحو التصدير من بيع أي كمية من البضائع التي ينتجها. وبعبارة أخرى، فإن قدرة البلاد على العرض ستكون العائق الوحيد»[27]. مزيد من در الرماد في العيون.

نظرية الانسياب الاقتصادي أو أثر الانسياب

إن أثر الانسياب هو استعارة تافهة قادت عمل البنك العالمي منذ البداية. والفكرة بسيطة للغاية: فالتداعيات الإيجابية للنمو تنساب لصالح الأكثر غنى في البداية، ولكنها تصل في النهاية إلى الأكثر فقرا. بالتالي من مصلحة الأخيرين أن يكون النمو قوياً قدر الإمكان، لأن فتات الثروة التي تصل إليهم يتوقف عليه. في الواقع، إذا كان النمو ضعيفًا، فإن الأغنياء يحتفظون بحصة أكبر مما لو كان النمو قويًا.

ما هي العواقب على سلوك البنك العالمي؟ يجب تعزيز النمو بأي ثمن حتى يستفيد

الفقراء في نهاية المطاف. وأي سياسة تقيد النمو باسم إعادة توزيع الثروة (حتى لو كان جزئيا فقط) أو باسم حماية البيئة تقلل من أثر الانسياب وتضر بالفقراء. إن عمل مديري البنك العالمي موجه عمليا بواسطة هذه الاستعارة أيا كانت الخطابات الأكثر تطوراً لدى بعض الخبراء. علاوة على ذلك، كرس مؤرخو البنك حوالي عشرين صفحة للمناقشات حول نظرية الانسياب الاقتصادي[28]، واعترفوا بأن «هذا الاعتقاد قد برّر جهودًا متواصلة لإقناع المدينين بمزايا الانضباط والتضحية والثقة في السوق، ووفق ذلك ضرورة الاستمرار بهذا المسار ضد الإغراء السياسي»[29]. وأعلنوا أن هذا الاعتقاد فقد الحظوة بالتدريج منذ عام 1970 تحت الضربات الهائلة لكمية بحوث ضخمة متعلقة بالوضع سواء في الولايات المتحدة أو البلدان النامية[30]. ومع ذلك، يلاحظون أنه من الناحية العملية، لم يغير هذا كثيرًا[31]، خاصة أنه منذ عام 1982، عادت نظرية الانسياب الاقتصادي بقوة داخل البنك العالمي[32]. ومن الواضح أن هذه النظرية وثيقة الارتباط بمسألة عدم المساواة التي سنباشرها فورا.

مسألة التفاوت في توزيع الدخل

ابتداءً من عام 1973، بدأ البنك بدراسة مسألة عدم المساواة في توزيع الدخل في البلدان النامية كعنصر يؤثر على فرص التنمية. وكرس لها الفريق الاقتصادي بقيادة هوليس تشينيري طاقة كبيرة. وتم تنسيق كتاب البنك الرئيسي حول هذا الموضوع من قبل تشينيري نفسه وعنوانه إعادة التوزيع والنمو[33]. صدر عام 1974. أدرك تشينيري أن نوع النمو الناجم عن سياسة إقراض البنك العالمي يولد زيادة التفاوت. وعبّر روبرت ماكنمارا مرارا وبوضوح عن قلق البنك العالمي: إذا لم نحدّ من عدم المساواة، وإذا لم نحدّ من الفقر، فسنشهد انفجارات اجتماعية متكررة وستكون ضارة لمصالح العالم الحر، الذي تقوده الولايات المتحدة.

لم يتبن تشينيري وجهة نظر سيمون كوزنتس[34] في خمسينيات القرن الماضي، القائلة انه بعد مرحلة ضرورية من التفاوت الاجتماعي المتزايد أثناء الإقلاع الاقتصادي، سيتم استيعاب هذا التفاوت بعد ذلك. كانت الحاجة لزيادة عدم المساواة متجذرة بعمق لدى البنك العالمي. وكدليل، كلام رئيس البنك، يوجين بلاك، في أبريل 1961:

«تنتج اللامساواة في الدخل بالضرورة عن النمو الاقتصادي (الذي) يعطي الناس إمكانية الهروب من حياة الفقر»[35] . ومع ذلك، فإن الدراسات التجريبية التي أنجزها البنك في فترة تشينيري قد كذبت تأكيدات كوزنتس.

ومع ذلك، بعد رحيل تشينيري عام 1982 واستبداله بآن كروجر، تخلى البنك تمامًا

عن الانشغال بزيادة أو الحفاظ على اللامساواة إلى درجة أنه قرر عدم نشر البيانات بهذا الصدد في التقرير العالمي حول التنمية بالعالم. لن تتردد آن كروجر (سنرى ذلك لاحقًا) في الاستحواذ على منحنى كوزنتس، جاعلة ارتفاع اللامساواة شرطًا لبدء النمو على أساس أن ادخار الأغنياء سيغذي الاستثمارات. يجب انتظار وصول فرانسوا بورغينيون لمنصب كبير الخبراء الاقتصاديين عام 2003 لمشاهدة تجدد اهتمام البنك العالمي بهذه القضية[36]. في عام 2006، عاد تقرير البنك العالمي حول التنمية في العالم، المعنون ب «الإنصاف والتنمية»، إلى اللامساواة باعتبارها كابحا للتنمية[37]. اعتبرت مقاربة التقرير في أفضل الأحوال تسويقا جيدا من قبل جيمس وولفنسون (رئيس البنك العالمي بين عامي 1996 و 2005) وخلفه بول وولفويتز.

إحالات الفصل العاشر:

1 أنظر الهامش رقم 2، ص 19.

2 «الفترة التي كان للبنك فيها رؤية قوية لطبيعة عملية التنمية ولكنه لم يقم سوى بالقليل لبلوغها، تمتد إجمالا حتى سنوات 1950، مقترنة بمرحلة حيث كانت قروض البنك، أو أغلبها، لصالح الدول المتقدمة (في عام 1957، 52.7٪ من تمويله ذهب إلى هذه الدول» نيكولاس ستيرن وفرانسيسكو فيريرا، 1997 «البنك العالمي كـ «فاعل فكري.1997 » in KAPUR, Devesh, LEWIS, John P., WEBB, Richard. 1997. The World Bank, Its First Half Century, Vol. 2, p.533.

3 »تنطبق أدوات التحليل الكلاسيكي الجديد بشكل عام، دون أي تحديد، على مسائل التخلف. التخلف أو إعاقة التنمية ليس موضوع تحليل منهجي في النظرية الكلاسيكية الجديدة«،.Azoulay, Gérard. 2002. Les théories du développe- ment, Presses Universitaires de Rennes, p.38.

4 STERN Nicholas et FERREIRA Francisco. 1997. « The World Bank as «intellectual actor » in KAPUR, Devesh, LEWIS, John P., WEBB, Richard. 1997. The World Bank, Its First Half Century, Volume 2, p.533

5 MASON, Edward S. et ASHER, Robert E. 1973. The World Bank since Bretton Woods, The Brookings Institution, Washington, D.C., p.458-459.

6WORLD BANK (IBRD). 1953. 8th annual report 1952-1953, Washington DC, p. 97

7Eugene Black, « Tale of Two Continents », Ferdinand Phinizy Lectures, delivered at the University of Georgia, April 12 and 1 , 1961 in KAPUR, Devesh, LEWIS, John P., WEBB, Richard. 1997. The World Bank, Its First Half Century, Volume 1, p. 145. Eugene Black a présidé la Banque de 1949 à 1962.

8BANQUE MONDIALE. 1986. Rapport sur le développement dans le monde 1987, Washington DC, p. 4.

6 [81]تم إدخال استنتاج هيمنة التجارة بين الاقتصادات ذات المزايا المماثلة (تجارة المنتجات المتماثلة بين الاقتصادات الأكثر تصنيعا) من أعمال P. Krugman و E. Helpman خلال سنوات 1980.

7 والت. دبليو روستو هو اقتصادي مؤثر. كما كان مستشارًا سياسيًا بارزًا، وأصبح مستشارًا لروبرت ماكنمارا أثناء حرب فيتنام. هناك بالويب بعض الملاحظات التي قدمها إلى ماكنمارا تتحدث عن الاستراتيجية السياسية العسكرية للفيتناميين الشماليين وحلفائهم في عام 1964. مذكرة بعنوان «الترتيبات العسكرية والإشارات السياسية». بتفريخ 16 نوفمبر 1964 مثيرة للاهتمام بشكل خاص (www.mtholyoke.edu/acad/intrel/pentagon3/doc232.htm). من المهم أن نشير إلى هذه النقطة لتوضيح العلاقة بين السياسة الاقتصادية والاستراتيجية العسكرية.

8 ROSTOW, Walt W. 1960. Les Etapes de la croissance économique: un manifeste non communiste, Le Seuil, Paris, 1970.

9 لنسجل أنه وفقا لروستو بلغت الأرجنتين مرحلة الإقلاع قبل 1914.

10 دائما حسب روستو بلغت أمريكا نهائيا مرحلة الاستهلاك الجماهيري بعيد الحرب العالمية الثانية، متبوعة في سنوات 1959 بأوروبا الغربية واليابان. وبالنسبة للاتحاد السوفياتي فهو مستعد تقنيا لبلوغها لكن يتوجب أن يمر بتقويم مسبق.

11 SAMUELSON, Paul. 1980. Economics, 11e édition, McGraw Hill, New York, p. 617-618.

12 PAYER, Cheryl. 1991. Lent and Lost. Foreign Credit and Third World Development, p.33-34.

13 ROSENSTEIN-RODAN, Paul. (1961). 'International Aid for Underdeveloped Countries', Review of Economics and Statistics, Vol.43, p.107.

14 Avramovic, Dragoslav et a. 1964. Economic Growth and External Debt, Johns Hopkins Press for the IBRD, Baltimore, p.193

15 MILLIKAN, Max et ROSTOW, Walt Whitman. 1957. A proposal: Keys to An Effective Foreign Policy, Harper, New York, p. 158.

16 في عام 1970، أصبح هوليس تشينري مستشارًا لرئيس البنك روبرت ماكنمارا. ثم في عام 1972، تم إنشاء منصب نائب رئيس مرتبط بمنصب كبير الاقتصاديين لهوليس تشينري من قبل روبرت ماكنمارا. وصار دلك تقليدا مداك. شغل تشينيري منصب كبير الاقتصاديين ونائب رئيس البنك من 1972 إلى 1982. إن تشينيري هو حتى يومنا هذا الاقتصادي الأطول خدمة في منصب كبير الاقتصاديين، وسابقوه كما لاحقوه ظلوا بالمنصب ما بين 3 و 6 سنوات حسب الحالة. المصدر: ستيرن نيكولا وفريرا فرانسيسكو. 1997. البنك العالمي ك «فاعل فكري» كابور، دافيش، ليويس، وجون، ويب، ريتشارد. 1997. البنك العالمي، السنوات الخمسون الأولى، المجلد 2، الصفحة 538.

17 CHENERY Hollis B. et STROUT Alan. 1966. « Foreign Assistance and Economic Development », American Economic Review, n°56, p.680-733.

18 OMAN Charles et WIGNARJA Ganeshan. 1991. The Postwar Evolution of Development Thinking, OCDE, cité par TREILLET, Stéphanie. 2002. L'Économie du développement, Nathan, Paris, p.53.

19 GRIFFIN, Keith B. et ENOS, Jean Luc. 1970. 'Foreign Assistance: Objectives and consequences', Economic Development and Cultural Change, n°18, p.319-20.

20 H.B. Chenery. 1964. 'Objectives and criteria of Foreign Assistance', in The United States and the Developing Economies, ed. G. Ranis, W.W. Norton, New York, p.81.

21 Max Millikan, qui a été membre de l'Office of Strategic Services (OSS) puis de la Central Intelligence Agency (CIA) qui lui a succédé, était directeur du CENIS (Center

for International Affairs at the Massachusetts Institute for Technology), directement relié au Département d'État.

22 Max MILLIKAN et Donald BLACKMER, ed. 1961. The Emerging Nations: Their Growth and United States Policy, Little, Brown and Company, Boston, pp. x-xi.

23 Idem, p.118-119

24 CHENERY Hollis B. et STROUT Alan. 1966. « Foreign Assistance and Economic Development »,

25 Bela BALASSA. 1971. Development Strategies in Some Developing Countries: A Comparative Study, John Hopkins University Press for the World Bank, Baltimore; Jagdish BHAGWATI. 1978. Anatomy and Consequences of Exchange Control Regime, Ballinger for the National Bureau of Economic Research, Cambridge; Anne KRUEGER. 1978. Foreign Trade Regimes and Economic Development: Liberalization Attempts and Consequences, National Bureau of Economic Research, New York.

26 Anne Krueger est devenue économiste en chef et vice-présidente de la Banque en 1982 (quand Chenery a été remercié par le président Ronald Reagan, qui a fait rentrer à la Banque les partisans de son orientation néolibé- rale) et l'est restée jusque 1987.

27 KRUEGER, Anne. 1978. Trade and Development: export promotion vs Import substitution, cité par TREILLET, Stéphanie. 2002. L'Économie du développement, Nathan, Paris, p.37.

28 KAPUR, Devesh, LEWIS, John P., WEBB, Richard. 1997. The World Bank, Its First Half Century, Volume1,p. 215-233

29 Idem, p. 218

30 Voir notamment James P. Grant, « Development: The End of Trickle down », Foreign Policy, Vol. 12 (Fall

31 كتب متحدثا عن الفترة 1974-1981: « بخصوص استثمارات تستهدف الفقراء مباشرة، بدأ اهتمام البنك بالتركيز على تعزيز منافع غير مباشرة للفقراء عبر زيادة فرص العمل في المدن. في الواقع، لجأت هذه الاستراتيجية إلى مقاربة السيلان. كابور، دافيش، ليويس، وجون، ويب، ريتشارد. 1997. البنك العالمي، السنوات الخمسون الأولى، المجلد 1، الصفحة 264.

32 كتب حول انعطاف 1980-1981: «يعتمد خفض الفقر حاليا على النمو وتأثير السيلان» كابور، دافيش، ليويس، وجون، ويب، ريتشارد. 1997. البنك العالمي، السنوات الخمسون الأولى، المجلد 1، الصفحة 336.

33 CHENERY Hollis B. et al. 1974. Redistribution with Growth, Oxford University

Press for the World Bank and the Institute of Development Studies, London.

KUZNETS Simon. 1955. « Economic Growth and Income Inequality », American 34
Economic Review, n°49, mars 1955, p.1-28.

Cité par KAPUR, Devesh, LEWIS, John P., WEBB, Richard. 1997. The World 35
Bank, Its First Half Century,

François Bourguignon. 2004. « The Poverty-Growth-Inequality Triangle », 36
Paper presented at the Indian Council for Research on International Economic Relations, New Delhi, February 4, 2004, 30 p.

Banque mondiale. 2005. Rapport sur le développement dans le monde 2006. 37
Washington DC, 2005 Equité et développement,

الفصل الحادي عشر
كوريا الجنوبية: كَشْفُ المعجزة

في الواقع، تحقق نجاح كوريا الجنوبية المزعوم بفضل سياسة متعارضة مع النموذج المقترح من قبل البنك العالمي.. فبدل تراكم فعال قائم على فضيلة السوق الحرة، أصبح التطور الاقتصادي لكوريا الجنوبية ممكناً بفضل «تراكم بدائي وحشي استخدم الأساليب الأكثر قسرية من أجل فرض «الفضيلة» بالقوة» (جون فيليب بيمون). **حققت كوريا النتائج التي شهدناها تحت نير ديكتاتورية قمعية تتمتع بحماية الولايات المتحدة في سياق مواجهة ما يسمى بالنظم الاشتراكية. وفرضت نموذجًا إنتاجويا ضارا جدًا بالبيئة. ليس الطريق الكوري محبذا ولا قابلا للاستنساخ، ولكنه يستحق أن يُدْرَسَ.**

يدعي البنك العالمي أن كوريا الجنوبية نموذج ناجح يصعب إنكاره. وحسب رواية البنك، استخدمت سلطات البلد القروض الخارجية بكفاءة، وجذبت استثمارات أجنبية واستخدمتها لإنشاء نموذج إنمائي ناجح يعتمد على إحلال الصادرات. يمثل نموذج التصنيع من خلال إحلال الصادرات بديل البنك العالمي (وغيره) عن نموذج التصنيع من خلال إحلال الواردات (الذي يعني ضمنا إنتاج السلع المستوردة داخل البلد نفسه) بدلاً من إنتاج ما تستورده. لقد وجهت كوريا أنشطتها التصديرية نحو تلبية متطلبات السوق العالمية بينما نجحت في تطوير الصناعات التي تحقق قيمة مضافة عالية. لقد عوضت تصدير سلع غير مصنعة كفاية (أو مواد خام) بتصدير سلع تتطلب تكنولوجيا متقدمة. يدعي البنك العالمي أن الدولة الكورية قد تدخلت بتواضع لدعم المبادرة الخاصة وضمان الاشتغال الحر لقوى السوق. وفي الحقيقة، تتناقض إلى حد كبير الطريقة الكورية للتصنيع والنمو المطرد مع روايته.

يجب أن أبدأ بالقول، إنني لا أعتبر كوريا نموذجا يجب تقليده، وذلك لأسباب أخلاقية واقتصادية واجتماعية. حققت كوريا النتائج المسجلة في ظل دكتاتورية قمعية قاسية تحميها الولايات المتحدة في سياق محاربة الأنظمة المسماة اشتراكية. طورت كوريا نموذجًا إنتاجويا يتجاهل تمامًا الاعتبارات البيئية. والطريقة الكورية ليست جديرة بالثناء ولا يمكن تكرارها، ولكن يجب فحصها بعناية.

يرجع النجاح الكوري المزعوم إلى عدة عوامل، أهمها: درجة عالية من تدخل الدولة (التي قادت العملية بيد من حديد)، ودعم فني ومالي أمريكي كبير (في شكل منح)، وتحقيق إصلاح زراعي جذري منذ البداية، وتنفيذ نموذج تصنيع بإحلال الواردات خلال 25 عاماً، تحول تدريجيا إلى إحلال الصادرات (الثاني مستحيل دون الأول)، واستعمال دائم للقمع تجاه الحركة العمالية (حظر النقابات المستقلة)، والاستغلال المفرط للفلاحين والعمال، ومراقبة الدولة للقطاع المصرفي، وتطبيق تخطيط تسلطي، والتحكم الصارم بصرف العملة وتدفقات الرساميل، وتثبيت الدولة لأسعار مجموعة واسعة من المنتجات، ورعاية الولايات المتحدة التي أجازت لكوريا تنفيذ سياسات أدانتها في أماكن أخرى. كما أحرزت الحكومة الكورية تقدمًا كبيرًا في مجال التعليم، ما ضمن توفريد عاملة عالية المهارة للشركات الخاصة.

ومن المفارقات أن ندرة الموارد الطبيعية كانت أحد العوامل المشجعة لتنمية كوريا الجنوبية، حيث أنها لم تجذب جشع الشركات متعددة الجنسية وشركات الولايات المتحدة. اعتبرت الولايات المتحدة كوريا منطقة عسكرية استراتيجية لمواجهة الكتلة الشيوعية المزعومة، وليس كمصدر استراتيجي للإمدادات (كما هو الحال بالنسبة لفنزويلا أو المكسيك أو دول الخليج الفارسي). لو كانت كوريا تتوفر على حقول نفط كبيرة أو مواد خام أخرى، لتمت معاملتها كمنطقة إمداد ولن تستفيد من نفس هامش المناورة لتنمية شبكتها الصناعية القوية. ليست الولايات المتحدة مستعدة لتشجيع متعمد لظهور منافسين أقوياء يمتلكون احتياطيات طبيعية كبيرة بالإضافة إلى أنشطة صناعية متنوعة.

السياق السياسي والجيوستراتيجي

حددت الولايات المتحدة واليابان مناطق نفوذهما في شرق آسيا في اتفاق وقع عام 1905. ستسيطر بموجبه الولايات المتحدة على الفلبين، التي احتلتها منذ 1902. وتسيطر اليابان على تايوان (التي تم ضمها منذ 1895)، وكوريا. وفي عام 1910، ضمت اليابان كوريا وحولتها إلى مصدر فلاحي أساسي، ثم إلى نوع من ملحقة متعددة الأغراض للصناعة اليابانية. وعندما هُزمت الإمبريالية اليابانية في نهاية الحرب العالمية الثانية، تركت كوريا مزودة بشبكات نقل وكهرباء حديثة، وبنية تحتية صناعية هامة تتراوح بين النسيج والأسلحة والمواد الكيميائية والإنشاءات الميكانيكية، ونظام بنكي كامل. ومع ذلك، لم تكن الصناعة الكورية متماسكة إذ تم تصميمها لتلبية احتياجات اليابان. كان التصنيع أكثر تقدمًا في شمال البلاد، وهو الجزء الذي سيصبح كوريا الشمالية،

بينما هيمنت الزراعة في الجنوب. وتطورت البرجوازية بالكاد لأن الهيمنة اليابانية لم تمنحها سوى مساحة محدودة للغاية. وبالمقارنة مع الأرجنتين في نفس الفترة، كانت كوريا بالتأكيد متخلفة من حيث التنمية الصناعية.

بموجب اتفاق يالطا في فبراير 1945 بين الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد السوفياتي، وخاصة الجزء الذي يحدد شروط دخول الاتحاد السوفييتي إلى الحرب ضد اليابان، ستصبح كوريا محتلة من طرف القوات السوفياتية والأمريكية. وصلت القوات السوفييتية أولا، في غشت 1945، ورُحِّب بها كمحررة. تم استقبالها من قبل حركة تحرير واسعة معادية لليابان مع شبكة من اللجان الشعبية التي تشكل أساس جهاز الدولة الجديد. وسرعان ما حققت هذه الدولة سلسلة من الإصلاحات الوطنية والديمقراطية والمناهضة للرأسمالية. ومن بين التدابير التي قوبلت بتأييد شعبي قوي إصلاح زراعي جذري. إن التطور اللاحق للنظام الكوري الشمالي وانحطاطه البيروقراطي والاستبدادي لا ينبغي أن ينسينا نجاحاته الاقتصادية في البداية.

جرت الأمور بشكل مختلف في الجنوب. بينما لم يصل جنودها إلى كوريا بعد، اتفقت واشنطن مع اليابان، دون أي تشاور مع موسكو، على أن اليابانيين سيستسلمون للقوات الأمريكية جنوب خط العرض 38 فقط[1]. وأدى ذلك إلى تقسيم كوريا كأمرواقع إلى جزأين، ما لم يكن متوقعا في اتفاقات يالطا. وصلت القوات الأمريكية في 8 سبتمبر 1945، يومان فقط بعد الإعلان في سيول (الموجودة جنوب خط العرض 38) من قبل جمعية وطنية للجان الشعبية المعادية لليابان عن قيام جمهورية كوريا الشعبية.

نزعت السلطة الجديدة سلاح **القوات اليابانية** قبل وصول الجيش الأمريكي، واعتقلت المتعاونين معها وحررت السجناء السياسيين، ولكن عندما حاول القوميون مقابلة هيئة الأركان الأمريكية لعرض تعاونهم، تم رفض طلبهم. وفي 9 سبتمبر، تم تأسيس الحكومة العسكرية الأمريكية في كوريا. وستكون هي السلطة الرئيسية في هذا الجزء من البلاد حتى عام 1948. وفي فبراير 1946 أنشأت هيئة الأركان الأمريكية حكومة مدنية كورية تحت وصاية الحكومة العسكرية الأمريكية في كوريا. ترأس هذه الحكومة المدنية سينغمان ري، السياسي اليميني الذي عاد إلى كوريا في أكتوبر 1945 بعد أن قضى 39 من أصل 41 سنة في الولايات المتحدة. فضلت واشنطن وضع الحزب الديمقراطي الكوري في السلطة، وهو حزب مناهض للشيوعية تم تأسيسه قانونيا في ظل الاحتلال الياباني من أجل تمثيل مصالح الطبقات المالكة الكورية. خضع الحزب الديمقراطي الكوري لاحقا لترميم متسرع تحت الاسم الجديد الحزب الليبرالي. وصار بالتالي إلى جانب سينغمان ري، المتعاون السابق مع قوات الاحتلال اليابانية، وحافظت

أجهزة الدولة الجديدة على عدد كبير من ضباط الاستعمار السابقين، وخاصة القوات القمعية. وتم إنشاء وكالة مخابرات مركزية كورية تحمل بشكل معبر اسم وكالة الاستخبارات المركزية الكورية.

كانت الحكومة التي أقامتها الولايات المتحدة لا شعبية إلى حد كبير. اتخذ الاحتجاج، في عام 1946 و1948، شكل انتفاضات شعبية تم قمعها بقسوة. وكان المجلس العام للنقابات الكورية، الذي يقوده مناضلو الحزب الشيوعي، ويضم مئات الآلاف من الأعضاء، بمقدمة المظاهرات. تعرض لقمع شديد وتم حظره عام 1948. واستمر القمع بعد عام 1948، وقد أشارت لجنة الأمم المتحدة حول كوريا في غشت 1949 إلى أنه خلال الأشهر الثمانية التي سبقت 30 أبريل 1949، تم احتجاز حوالي 89710 شخصًا بموجب «مرسوم حماية السلم الوطني». وبلغت أرقام القتلى الآلاف، إن لم يكن عشرات الآلاف. اغتيل العديد من القيادات التاريخية للنضال ضد اليابان من طرف نظام سينغمان ري، رغم أن لا علاقة لهم بالشيوعيين.

وعندما تمت مأسسة تقسيم البلاد عام 1948 مع إنشاء جمهورية كوريا جنوب خط العرض 38، كانت الغالبية العظمى من القوى السياسية في البلاد ضدها. وعندما بدأت الحرب الكورية في يونيو عام 1950، فإن التقدم السريع للقوات الكورية الشمالية في الجنوب مرتبط جزئيا فقط بأسباب عسكرية. إذ كان أيضا نتيجة منطقية لعدم وجود دعم شعبي لحكم سينغمان ري. ووفقا للتاريخ الرسمي للجيش الأمريكي في الحرب الكورية، فقد «تفكك» جيش كوريا الجنوبية[2]. وكان هناك هروب جماعي من الجيش. استمرت الحرب ثلاث سنوات وجرت العالم إلى حافة حرب عالمية ثالثة. تدخل الجيش الأمريكي بشكل واسع بدعم حلفائه الغربيين، وحارب 300 ألف جندي غربي إلى جانب الجيش الكوري الجنوبي بتفويض من الأمم المتحدة[3]. قاتلوا ضد الجيش الكوري الشمالي المدعوم بقوة من الصين (تتراوح التقديرات بين 500 ألف و 850 ألف رجل). أسفرت الحرب عن مقتل ثلاثة ملايين شخص من السكان الكوريين. وخلال الحرب قامت حكومة سينغمان ري بقمع شرس ضد اليسار الكوري الجنوبي. تذكر بعض المصادر 100 ألف عملية إعدام أو اغتيال لمناضلين معارضين للنظام[4]. وأعادت الهدنة في 27 يوليوز 1953 الجيشين إلى مكانيهما الأصليين، على جانبي خط العرض 38.

برجوازية كورية تحت وصاية الدولة

سوف تستخدم حكومة سينغمان ري، بمباركة من الحكومة العسكرية الأمريكية في كوريا، الصناعة المتخلفة والنظام المالي الذي كان بأيدي اليابانيين سابقا[5]، لمكافأة

وترسيخ ولاء شريحة المالكين التي تشكل زبانيته السياسية. حقق الصناعيون الجدد تجارة مزدهرة، ليس بفضل استثماراتهم الخاصة، لأنهم لا يملكون بتاتا رساميل خاصة، ولكن بفضل عائدات الضريبة وبخاصة إعانات أمريكا التي قدمتها لهم الدكتاتورية بسخاء. فقد حمتهم سياسة حمائية صارمة من المنافسة الأجنبية. ولاحقا، سوف تنشئ دكتاتورية بارك تشونغ (1979-1961) تكتلات صناعية ومالية تسمى «تشايبول» .

الاستنتاج 1: تطورت البرجوازية الكورية في ظل الدولة، التي كانت الوصي والحامي.

المساعدات المالية الخارجية القادمة من الولايات المتحدة

يخفي البنك العالمي تماما حقيقة أن كوريا لم تعتمد على القروض خلال 17 عامًا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وأنها اقترضت باعتدال حتى عام 1967. لم تقترض، من عام 1945 إلى عام 1961، أي أموال ولم تتلق أي استثمارات أجنبية. ووفقا لمعايير البنك العالمي والاقتصاد الكلاسيكي الجديد، فإن مثل هذا الوضع شذوذ كامل.

في المقابل، تلقت كوريا، خلال نفس الفترة، أكثر من 3100 مليون دولار كمنح من الولايات المتحدة [6]. ولم تتلق أي مساعدات خارجية غيرها. لكن المبلغ مهم للغاية. فهو يمثل ضعف ما حصل عليه الثلاثي بلجيكا/لوكسمبورغ/هولندا من خطة مارشال، وأكثر بمقدار الثلث مما تلقته فرنسا، وأكثر بنسبة 10٪ مما تلقته بريطانيا. وعودة إلى المقارنة المذكورة بالفصل الرابع على فترة أطول كثيرا، فإن منح كوريا، من عام 1945 إلى عام 1961، تساوي أكثر من إجمالي قروض البنك العالمي إلى الدول النامية المستقلة حديثًا (المستعمرات غير مدرجة).

ومن عام 1962 فصاعداً، كانت كوريا تقترض، لكن بشكل معتدل. ومن 1962 إلى 1966، لا زالت المنح الأمريكية تصل إلى 70٪ من مجموع الرساميل الداخلة للبلد، وبلغت القروض 28٪ والاستثمارات الأجنبية 2٪. فقط بدءا من عام 1967 صار تدفق الرساميل يتخذ أساسا شكل قروض من البنوك الأجنبية (اليابانية بشكل رئيسي). ولم تصبح الاستثمارات الأجنبية مهمة سوى في أواخر الثمانينات عندما نجحت أصلا كوريا في تحقيق التصنيع.

الاستنتاج 2: لم يعتمد التصنيع الأولي لكوريا بأي حال على القروض الخارجية أو الاستثمارات الأجنبية.

الإصلاح الزراعي وإجراءات الدولة القسرية إزاء الفلاحين

كانت كوريا الجنوبية، في نهاية الحرب العالمية الثانية، لا تزال دولة زراعية أساسا. كان أكثر من 75٪ من سكانها يعيشون في الريف حتى أوائل خمسينيات القرن العشرين. ثم شرعت السلطات العسكرية الأمريكية في تنفيذ إصلاح زراعي جذري لمواجهة التأثير الشيوعي[7]. تم تفكيك الملكيات العقارية الكبيرة، التي تم أخذها من اليابانيين[8] دون أي تعويض ومن كبار مالكي الأراضي الكوريين بتعويض، وأصبح معظم الفلاحين مالكي قطع صغيرة من الأرض[9] (لا يمكن أن تتجاوز الملكية 3 هكتارات لعائلة واحدة[10]!). كان تدخل الدولة نشطا وقسريا. تم استبدال الإيجار الذي اعتاد الفلاحون دفعه لكبار الملاك بالضرائب والرسوم التي يتعين دفعها إلى الدولة. واستحوذت الدولة على الفائض الفلاحي الذي كان الملاك العقاريون يستحوذون عليه في السابق. كما فرضت الدولة على المزارعين تحقيق حجم انتاج محدد لبعض المنتجات. وكان إلزاميا تسليم هذه الحصة إلى أجهزة الدولة بسعر تحدده السلطات. كان السعر منخفضًا جدًا، وغالبًا ما يكون أقل من تكلفة الإنتاج [11]. وتشير التقديرات إلى أنه «حتى عام 1961، لم يكن سعر شراء الأرز يسمح للفلاحين بتغطية تكاليف إنتاجهم، وأنه ظل أقل بكثير من سعر السوق حتى عام 1970. وحتى عام 1975، كانت مكاتب التسويق العمومية تسيطر على ما لا يقل عن 50٪ من كمية الأرز المعروض بالسوق، وتبلغ النسبة 90٪ بالنسبة للشعير»[12].

باختصار، مقابل الحصول على ملكية الأرض، اضطر الفلاحون الكوريون المتحررون من قبضة الملاك العقاريين الكبار، إلى العمل من أجل الدولة.

الاستنتاج 3: تدخلت الدولة استبداديا، وفرضت إصلاحًا زراعيا جذريًا يستند إلى حد كبير على مصادرة أراضي كبار الملاك اليابانيين دون أي تعويض. كان هدف الإصلاح الزراعي سحب البساط من الشيوعيين. ووجد الفلاحون أنفسهم تحت إكراه شديد من الدولة.

استخدام الفوائض الفلاحية لصالح المدن والتصنيع

كانت الدولة التي تحدد أسعار الشراء (من المزارعين) والبيع (للمستهلكين)، توفر الأغذية (الأرز أساسًا) بأسعار مدعومة (بالتالي منخفضة) للقطاعات الاجتماعية التي تعتبرها استراتيجية، بخاصة بيروقراطية الدولة الضخمة. علاوة على ذلك، يسمح توفير وعاء الأرز لسكان المدن، وخاصة البروليتاريا الصناعية الناشئة، بأن تظل الأجور عند مستوى منخفض للغاية. وبالإضافة إلى ذلك، استخدمت الدولة الضرائب والرسوم

التي يدفعها المزارعون للاستثمار في البنى التحتية للاتصالات والكهرباء والصناعة.
كما لاحظ جون فيليب بيمون، بصدد الجهد المفروض على المزارعين: «لم يكن بأي حال تراكمًا فعالا يستند إلى فضيلة السوق، ولكنه شكل وحشي من التراكم البدائي المعتمد على أكثر الطرق قسرية لخلق «الفضيلة» بالقوة»[13].

الاستنتاج 4: لم تفتح الدولة المجال لقوى السوق لتحديد الأسعار، فهي تحددها سلطويا.

الاستنتاج 5: فرضت الدولة ضرائب ثقيلة على الفلاحين. وعادة ما يهاجم النيوليبراليون «الهوس الضريبي» للدولة. تقدم كوريا الجنوبية مثالا ممتازا على ذلك.

استخدام المساعدات المالية الخارجية

اعتمدت مالية الدولة الكورية على مصدرين رئيسيين: الضرائب (أساسا من المزارعين) والمساعدات الخارجية الأمريكية. لا بد من التدقيق أنه حتى عام 1961، كان جزء من هذه المساعدات لكوريا الممنوحة على شكل عيني، تتكون من فوائض زراعية أمريكية (تصل إلى 40٪ من المساعدات). وهذا الجزء غير مدرج طبعا في صناديق الدولة. وغذى الجزء المتبقي نقدا صناديق الدولة، واستخدم لأداء ثمن الواردات الأمريكية. ويتألف جزء من هذه الواردات من مواد التجهيز المستخدمة لتصنيع البلد. جرى تمويل 71٪ من استثمارات الدولة بفضل المساعدات الأمريكية حتى عام 1961 [14]. وينبغي أيضا أن تؤخذ المعونة العسكرية التي تصل إلى أكثر من 1500 مليون دولار أمريكي في الاعتبار[15]. خصص جزء كبير منها لبناء الطرق والجسور والبنى التحتية الأخرى التي استخدمت في الإنتاج الصناعي. وأخيرًا، علينا أن نضيف طلبيات الفرق الاستطلاعية الأمريكية في فيتنام - في أوائل السبعينيات، التي مثلت لوحدها 20٪ من صادرات كوريا الجنوبية.

الاستنتاج 6: استفادت كوريا الجنوبية من المساعدات الخارجية الأمريكية الضخمة. وعدد قليل جداً من البلدان الأخرى فقط حصلت على نفس نوع المعاملة: بخاصة تايوان وإسرائيل.

التصنيع بإحلال الواردات

تم تنظيم التطور الصناعي لخمسينيات القرن الماضي بشكل أساس حول إنتاج سلع تحل محل الواردات لتلبية حاجات السوق الداخلية، خاصة في مجالات الصناعات الغذائية والنسيج. يشكل هذان القطاعان نسبة 55٪ من الإنتاج الصناعي في عام 1955. ارتكز الإنتاج على تحويل القطن وإنتاج السكر ودقيق الأرز. ولم تكن الصناعة

التحويلية تشكل سوى 10٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام 1955.
الاستنتاج 7: في خمسينيات القرن العشرين، نهجت كوريا سياسة تصنيع بإحلال الواردات، وسوف تتقوى في سنوات 1960.

السياسة الاقتصادية في ظل الديكتاتورية العسكرية لبارك شونغ هي (1979-1961)[16]

تم إسقاط الدكتاتورية الفاسدة لسينغمان ري من قبل الانتفاضة الحضرية في أبريل عام 1960 التي أطلقها الطلاب. وسرعان ما تطورت حركة مركزية سياسية قوية بين الجماهير الحضرية المنتفضة تحت شعار مركزي «توحيد سلمي لكل كوريا» طرحته حركة الطلاب منذ أواخر الستينيات.
تم إيقاف المظاهرات بانقلاب الجنرال بارك تشونج هي الذي أقام ديكتاتورية عسكرية، ما عزز أكثر تدخل الدولة في الاقتصاد. قام النظام الجديد بتأميم النظام المالي بأكمله، من أكبر بنك إلى أصغر شركة تأمين، لتحويله إلى أداة تدخله في الاقتصاد.
سوف يتغير هيكل التمويل الخارجي تدريجياً منذ عام 1962، لكن المنح مازالت المصدر الرئيسي حتى عام 1966. حثت الولايات المتحدة كوريا على استئناف العلاقات الاقتصادية مع اليابان. ووقعت اليابان مع كوريا اتفاقية مدتها عشر سنوات (-1975 1965) تضمنت مساعدات اقتصادية بقيمة 500 مليون دولار، 300 منها في شكل منح.
تعاقدت كوريا على قرضها الأول مع البنك العالمي عام 1962 ووقعت أول اتفاقية مع صندوق النقد العالمي عام 1965 (بضغط من الولايات المتحدة). وارتكز استعداد الديكتاتورية الكورية للتعاون مع البنك العالمي على أهداف سياسية أكثر منها اقتصادية.
لاحقا، سيعلن ماهن-جي كيم، الذي كان نائب رئيس الوزراء، ووزير المالية ووزير التخطيط الاقتصادي في ظل الدكتاتور تشون دو هوان في ثمانينيات القرن المنصرم[17]، والذي أصبح بعد ذلك المدير التنفيذي لشركة الصلب (بُّوسْكُو)، ارتياحه للعلاقات الممتازة مع البنك العالمي، وقدم تقييمًا إيجابيًا للدكتاتورية العسكرية. وكتب دون التفاف أن البنك ساعد الدكتاتور بارك في كسب الدعم على المستوى المحلي وكذلك على الصعيد العالمي: «مثل هذا الاعتراف من البنك العالمي- المنظمة العالمية للتنمية الأكثر موثوقية- أثر بشكل إيجابي على العلاقات الكورية العالمية، ولكنه كان أكثر أهمية على المستوى المحلي. وقدم، هذا الاعتراف، تبريراً قوياً ومقنعاً للجمهور الكوري لوجود حكومة دكتاتورية مكرسة للتنمية الاقتصادية»[18]. إن تواطؤ البنك العالمي مع

الديكتاتورية لا يمكن أن يكون أكثر صراحة من ذلك.
حاول الجنرال بارك تشونج هي أن يحصل على قدر أكبر من الاستقلال عن واشنطن في سياساته الاقتصادية. كان لجوؤه لقروض البنك العالمي من 1962 فصاعدا، ثم أساسا قروض البنوك الأجنبية الخاصة منذ عام 1967 جزءا من هذه الإرادة للحد تدريجيا من تبعية كوريا التمويلية للحكومة الامريكية. وكان ذلك مناسبا أيضا لواشنطن، إذ شرعت الولايات المتحدة الأمريكية في اتخاذ تدابير للحد من تدفق الدولارات الأمريكية للخارج في عام 1963.
الاستنتاج 8: دعم البنك العالمي دكتاتورية بارك تشونغ هي، الذي استخدم هذا الدعم لأهداف داخلية وخارجية لترسيخ موقعه.
نهج الجنرال بارك تشونج هي سياسة تصنيع معزَّزة مرتكزة على تخطيط سلطوي. وقد بدأت الخطة الخمسية الأولى عام 1962. واتخذت كوريا موقفا حمائيا صارما سواء فيما يتعلق بإنتاجها الزراعي (حظر استيراد الأرز) أو الصناعي. وكان لديها أصلا عدد من الصناعات الخفيفة، في منتصف ستينيات القرن العشرين، تزود السوق الداخلية، وتكسب حصص سوق خارجية. يتعلق الأمر أساسا بمنتجات صناعة تستخدم بوفرة يدا عاملة رخيصة، تُحول **سلعا** مستوردة من الخارج أو تقوم بتجميعها. لقد سعت الديكتاتورية لتغيير هذا الوضع جذريا من خلال تعزيز التصنيع. فعززت أولا نموذج التصنيع بإحلال الواردات. وستحاول كوريا إنتاج البضائع المستوردة حينها، مُركزة، لتحقيق هذا الهدف، ابتداءً من نهاية ستينيات القرن العشرين، على تطوير صناعة ثقيلة فولاذية ومواد تجهيز (الأدوات-الآلات، سلسة التجميع، التوربينات، إلخ) بالإضافة إلى صناعة البتروكيماويات. ولم تتوقف حكومة بارك عند هذا الحد، بل أرادت كذلك أن تنتج للتصدير.
فضلت الدولة تطوير شركات صناعية عملاقة تعرف باسم شيبول، من خلال عدد محدود من الشركات الخاصة التي اختارها بارك لتشكل رأس حربة الصناعة الجديدة. وهذه الشِّيبُولات أضحت معروفة الآن في جميع أنحاء العالم: سامسونغ وهيونداي ولاكي وغولدستار ودايوو[19]، وكيا، إلخ. واستفادت، سنة تلو أخرى، من مساعدة الدولة المالية الكبيرة والمجانية تقريبا. وكانت القروض الحكومية أو البنكية (بسعر السوق) تأتي بشكل رئيسي من البنوك الأمريكية، قبل أن تأخذ اليابان مكانها في سبعينيات القرن الماضي، وتقدم للشيبولات مصدر رؤوس أموال لا ينضب بأسعار فائدة منخفضة للغاية، وأحيانا بخسارة.ثم أضيف إلى ذلك دعم الدولة المباشر. وفي الواقع، استحوذت الدولة على إدارة اقتصاد البلاد من خلال مجلس التخطيط

الاقتصادي، وقادت بصرامة جميع خيارات التنمية التي قامت بها الشيبولات.
تعاقبت الخطط الخمسية. وأعطيت الأولوية خلال الخطة الخمسية الأولى (1966-1962) لتنمية الطاقة والأسمدة والنسيج والأسمنت. وشددت الثانية (1967-1971) على الألياف الاصطناعية، والبتروكيماويات، والأجهزة الكهربائية. وركزت الثالثة (1972-1976) على صناعة الصلب، وتجهيزات النقل، والأجهزة المنزلية، وبناء السفن.
الاستنتاج 9: خططت الدولة للتنمية الاقتصادية للبلاد بيد من حديد. وبمعنى من المعاني، كانت الدولة من أنشأ الطبقة الرأسمالية الكورية.

دعم البنك العالمي المتردد

في البداية، اعتبر البنك العالمي اعتزام كوريا تطوير صناعة ثقيلة سابقة لأوانها[20] وحاول ثني السلطات ولم ينجح. وبفعل إصرار سيول، وتلهفه لحماية نفوذه في البلاد، غير توجه سياسته. وأيد سياسة التصنيع بإحلال الواردات. وتجدر الإشارة إلى أن ذلك حصل عندما أصبح ماكنمارا رئيساً للبنك العالمي (1968) وأن كبير خبرائه الاقتصاديين حينها هوليس تشينري لم يكن يعارض لجوء البلدان النامية لإحلال الواردات[21].
جاءت الحجج الكورية على النحو التالي: 1) نحتاج إلى صناعة ثقيلة (الصلب والبتروكيماويات) وتصنيع سلع التجهيز حتى نتمكن من تغذية صناعاتنا الخفيفة بأنفسنا، وخفض الواردات وتحسين ميزان مدفوعاتنا. 2) في السوق العالمية، يمكن للدول المنافسة أن تفوز بسرعة بحصص سوق على حسابنا من خلال إنتاج نفس السلع بتكلفة أقل باستخدام يد عاملة أقل أجراً مما عندنا. ولذلك يجب أن نكتسب صناعة ثقيلة من أجل تنويع صادراتنا نحو منتجات ذات قيمة مضافة أعلى تحتوي على المزيد من المكونات التي ننتجها بأنفسنا. وستواجه الدول الأخرى صعوبة في التنافس معنا في هذا المجال؛ 3) بالإضافة إلى تطوير الصناعات الثقيلة، سنقوم ببذل جهد أكبر في مجال التكنولوجيا وسنزيد الاستثمار في التعليم العالي والبحث العلمي؛ 4) في البداية، لن تكون صناعتنا الثقيلة تنافسية مقارنة بالمنافسين الأجانب الذين يمكنهم الوصول إلى سوقنا الداخلية، لذلك يجب علينا حماية صناعاتنا الصغيرة وإغلاق حدودنا أمام المنافسة الأجنبية؛ 5) يجب على الدولة استخدام المال العام لتمويل ومراقبة كل هذا.
عبّر البنك العالمي مرة أخرى عن شكوكه حول الاستراتيجية المختارة في منتصف السبعينيات، عندما نجحت كوريا في امتلاك صناعة ثقيلة قوية. ورأى أن كوريا كانت مفرطة الطموح واقترح أن يخفض البلد جهوده في هذا القطاع[22]. وتجاهلت السلطات الكورية تلك التوصيات.

وتجسَّد المثال الأكثر بروزا لهذه السياسة في برنامج تنمية الصناعات الثقيلة في 1979-1977. إذ خصصت الدولة، خلال سنتين، 80٪ من جميع استثماراتها لتلك الغاية. وكان تمويلها مدعومًا بزيادة هائلة في مديونية الاقتصاد؛ مديونية الدولة والبنوك والشركات الخاصة، ولكن أيضًا بتجميد جميع صناديق التقاعد والاستخدام القسري لقسم من الادخار الخاص[23].

يصف الدولة بلغة دبلوماسية، لا تخلو من سخرية، موقف الاقتصاديين بالبنك العالمي: «ينبغي التأكيد على مرونة خبراء الاقتصاد بالبنك العالمي. لقد كانوا اقتصاديين نيو كلاسيكيين نموذجيين، يضعون بالمقدمة تفوق السوق، وساهموا بشكل كبير في تلقين المسؤولين الكوريين المثل العليا لاقتصاد السوق. لم يكن اقتصاديو البنك عمومًا عقائديِّين، وكانوا يعرفون كيف يخلقون الانسجام بين النظرية وإكراهات العالم الحقيقي»[24] . يشير ماهن-جي كيم إلى الفترة الممتدة حتى أوائل ثمانينيات القرن العشرين.

الاستنتاج 10: لم تلتزم كوريا الجنوبية بتوصيات البنك العالمي.

التحولات الاجتماعية بين 1960 و1980

تم تعديل بنية المجتمع الكوري الجنوبي بعمق خلال دكتاتورية بارك تشونغ هي. ارتفع عدد سكان الحواضر من 28٪ عام 1960 إلى 55٪ عام 1980. وفي العاصمة، سيول، تضاعف عدد السكان بين 1964 و1970، من 3 إلى 6 ملايين نسمة. وفي عام 1980 كانت قريبة من 9 ملايين. وتغير أيضا هيكل السكان النشطين جذريا. وفي عام 1960، كان 63٪ من السكان يعملون بالفلاحة، و11٪ في الصناعة والمناجم، و26٪ في الخدمات. وبعد عشرين سنة تغيّرت النسب كما يلي: 34٪ في الزراعة و23٪ في الصناعة والمناجم و43٪ في الخدمات. وفي عام 1963 كان بالبلد 600 ألف عامل صناعي، أصبحوا 1.4 مليون في عام 1973، وأكثر من 3 ملايين في عام 1980، وكان نصفهم من العمال المهرة عرضة لاستغلال مفرط: ففي عام 1980، بلغت تكاليف أجر عامل كوري عُشر تكلفة أجر عامل ألماني، و50٪ أجر عامل مكسيكي، و60٪ أجر عامل برازيلي. إن أحد مكونات المعجزة الكورية كان الاستغلال المفرط جدا لليد العاملة الصناعية. كان أسبوع عمل العامل الكوري في عام 1980 الأطول في العالم بأسره. ولا يوجد حد أدنى قانوني للأجور. وبعد سحق نقابة المجلس العام لنقابات العمال الكوريين بين عامي 1946 و1948، لم يعد للعمال الحق في أي اتحاد نقابي حقيقي. أنشأت حكومة سينغمان ري الفدرالية الكورية للنقابات عام 1946، بدعم من الولايات المتحدة (والمركزية النقابية الأمريكية،

اتحاد العمال الأمريكي-مؤتمر المنظمات المهنية). وكانت هذه الفدرالية الاتحاد النقابي القانوني الوحيد في كوريا الجنوبية حتى سنوات 1990. وكانت مجرد تابع للدكتاتورية والباطرونا. لقد تم تقييد الطبقة العاملة بشدة، على الأقل حتى سنوات 1980.

لقد بدأ فاعلون اجتماعيون آخرون بالظهور إلى جانب الطبقة العاملة الصناعية. ففي عام 1980، كان هناك 100 ألف مهندس، و130 ألف تقني. كما ارتفع عدد طلاب التعليم العالي بشكل كبير ليصل إلى حوالي مليون طالب عام 1980.

الاستنتاج 11: تغيرت البنية الاجتماعية بعمق بين عامي 1960 و1980 وأصبحت أقرب إلى تلك الموجودة في البلدان الصناعية.

الاستنتاج 12: منعت الديكتاتورية الطبقة العاملة من امتلاك نقابات عمالية مستقلة، وقمعتها بقسوة. لقد كان الاستغلال المفرط للعمال أحد مكونات المعجزة الكورية.

من ديكتاتورية بارك تشونغ هي إلى ديكتاتورية تشون دو هوان

تطورت حركات احتجاج كبيرة دورية، غالبا ما أشعلها الطلاب، طوال فترة ديكتاتورية بارك، على الرغم من الإجراءات القمعية. كان ذلك حال الاحتجاجات الكبرى عام 1965 ضد توقيع المعاهدة بين اليابان وكوريا، وتلك التي جرت عام 1972 ضد إعلان الأحكام العرفية والدستور الجديد الذي يسمح للدكتاتور بالبقاء في السلطة حتى وفاته.

وفي أكتوبر 1979، أدت مظاهرات الطلاب المقموعة بشدة في مدينة بوسان إلى أزمة حكم أسفرت عن اغتيال بارك تشونغ هي في 26 أكتوبر. وسقط بارك بإطلاق نار من أقرب معاونيه، كيم جاي كيو، الذي كان وقتها على رأس وكالة الاستخبارات المركزية الكورية الجنوبية في 16 أكتوبر، أدت مسيرة طلابية كبيرة في المدينة الصناعية بوسان إلى مواجهات عنيفة مع الشرطة. وأعلنت حكومة بارك على الفور حالة الطوارئ في تلك المدينة، وأرسلت فرقة مشاة. لكن المظاهرات امتدت إلى مدن أخرى مثل ماسان، وهي مدينة صناعية أخرى بها عدة شركات تصدير. شارك العديد من العمال في احتجاجات الشوارع، وأعلن بارك حالة الطوارئ في ماسان أيضا. وتم إلقاء القبض على 4207 شخص على مدار أربعة أيام من المواجهة. وصلت المظاهرات الطلابية إلى العاصمة سيول [25]، ورأى رئيس الاستخبارات أن التخلص من بارك، ربما يُنقذ الوضع.

انقسم الجيش في اليوم التالي لوفاة الجنرال بارك: جزء منه أثار إمكانية «لَبْرَلَةِ» النظام. واستمرت المظاهرات. وفي أوائل ديسمبر 1979، أُطلق سراح معظم السجناء السياسيين (بعضهم يقضون عقوبة السجن لفترات طويلة). وفي 12 ديسمبر، نجح

الماجور جنرال تشون دو هوان، وسط دهشة الجميع، في القيام بانقلاب داخل الجيش. اعتقل خصمه الرئيسي الجنرال تشينج، وسيطر بالكامل على الجيش. واستمرت المظاهرات. وفي 14 أبريل 1980 تم تعيين تشون دو هوان على رأس وكالة الاستخبارات المركزية الكورية الجنوبية مع الاحتفاظ بمهامه داخل الجيش. واستمرت المظاهرات. عادت الديكتاتورية العسكرية المكشوفة في 18 مايو 1980. وأسفر القمع الوحشي عن إلقاء القبض على جميع زعماء المعارضة، مما أدى إلى انتفاضات اجتماعية كبيرة في المناطق الحضرية بلغت ذروتها في تمرد كوانجو.

ومباشرة بعد إعلان الأحكام العرفية مجدداً في 18 مايو 1980، خرج عدة آلاف من طلاب جامعة تشونام في كوانغجو إلى الشارع. وتم إرسال فرق مظليين وقتلت متظاهرين بالحراب (بما في ذلك فتيات صغيرات). وفي اليوم التالي، بدأ أكثر من 50 ألف شخص يواجهون الجيش. وقُتل في المواجهات التي تلت ذلك أكثر من 260 منهم. وبعد أربعة أيام من النضال المحتدم، خرج نحو 200 ألف من سكان المدينة البالغ عدد سكانها 750 ألف شخص، وسيطروا تماما على المدينة بأكملها. تم إشعال النيران في المحطات الإذاعية من قبل المتظاهرين الذين غضبوا من حقيقة أن الرقابة المتضمنة في قانون الأحكام العرفية أسكت الأخبار عن قتالهم. وصادر المتمردون الأسلحة التي خلفها الجنود المتراجعون خارج المدينة، ونظموا لجان رقابة وإدارة للمدينة. وفي 23 مايو تمت السيطرة بالكامل على مقاطعة تشولا جنوب البلاد من قبل الطلاب والسكان المتمردين. واستولى طلاب كوانجو على الحافلات والشاحنات، مسلحين، وتنقلوا من مدينة إلى أخرى، وبالتالي مددوا الحركة عبر البلاد. وعندما اقتربت قوات حكومية جديدة من كوانغجو، شكل المتمردون لجنة أزمة للتفاوض مع السلطات المسؤولة عن إنفاذ الأحكام العرفية. وطالبوا تلك السلطات بالاعتذار لشعب كوانجو عن الفظائع المرتكبة، وأن تدفع تعويضات عن الجرحى والقتلى، وألا تشن حملة انتقامية بعد الأحداث، وألا يحرك المسؤولون العسكريون قواتهم قبل التوصل إلى حل. لكن على الرغم من تلك المفاوضات، اقتحم حوالي 17 ألف جندي المدينة في الساعات الأولى من 27 مايو، واحتلوها. وتم قتل عدة مئات من الطلاب والسكان[26]. وتم القمع بمباركة واشنطن والجيش الأمريكي[27]. وفي الأشهر التالية طال القمع جميع أنحاء البلاد. وفقا لتقرير رسمي مؤرخ ب9 فبراير 1981 تم اعتقال أكثر من 57 ألف شخص خلال «حملة التطهير الاجتماعي» التي تم إطلاقها صيف عام 1980. وتم إرسال حوالي 39 ألف منهم إلى معسكرات الجيش من أجل «إعادة التأهيل البدني والنفسي»[28]. وفي فبراير 1981، استقبل الرئيس الأميركي الجديد رونالد ريغان الدكتاتور تشون دو هوان في البيت الأبيض[29].

الاستنتاج 13: واجهت حركة اجتماعية قوية قادها الطلاب الديكتاتورية. بعد اغتيال «بارك» في أكتوبر 1979 وفاصل زمني ديمقراطي وجيز، تم تأسيس ديكتاتورية وحشية جديدة إثر قمع دموي في مايو 1980 بدعم من واشنطن وطوكيو.

واشنطن طرف في مذابح مايو 1980

وضعت القوات المسلحة للجمهورية الكورية تحت قيادة مشتركة أمريكية-كورية، هي نفسها تحت قيادة القائد العام للقوات الأمريكية في كوريا الجنوبية. الاستثناء الوحيد لهذه القاعدة كان حامية في العاصمة وقسم من المظليين تحت السلطة الرئاسية المباشرة. لم يكن بالإمكان تحريك الجزء الأكبر من القوات المسلحة الكورية دون الحصول على إذن من قائد القوات الأمريكية. عندما جرت ثورة كوانجو في مايو 1980، تم حشد قوات الحامية في العاصمة للحفاظ على النظام في سيول وأرسلت وحدات المظليين إلى كوانجو. إذا كان هناك مزيد من الانتفاضات -على نطاق مماثل أو أكبر من انتفاضة كوانجو -لم يكن بوسع الحكومة الرد لأنه لم يعد لديها قوات احتياطية تحت قيادتها المباشرة.
لهذا السبب، سارعت الولايات المتحدة، بعد طلب من حكومة كوريا الجنوبية، إلى إتاحة بعض القوات تحت القيادة المشتركة. في 19 مايو، تم إرسال الفرقة 31 إلى كوانجو Kwangju وفقا لذلك. وعند الاعتداء النهائي، تم فصل أربعة أفواج -مجموعها 800 7 رجل -عن القيادة المشتركة وأرسلت إلى كوانجو. بالإضافة إلى ذلك، أمرت حاملة الطائرات الأمريكية كورال سيCoral Sea ، التي كانت في ذلك الوقت متجهة إلى الشرق الأوسط، أن تعود أدراجها لشبه الجزيرة الكورية.
وعندما أرسل طلاب كوانجو رسالة يائسة إلى الرئيس الديمقراطي جيمي كارتر* تطلب منه التدخل دفاعا عن حقوقهم، تجاهلت الولايات المتحدة هذا النداء بحجة « أنه لم يأت عبر القنوات الرسمية». ولكن ما «القنوات الرسمية» في حالة مدينة تحت الحصار؟ ذكرت واشنطن بوست يوم 1 يونيو 1980 على لسان مسؤول أمريكي بارز: « إنها ليست مسألة حقوق الإنسان. إنها مسألة تتعلق بالمصلحة الوطنية للولايات المتحدة في خلق الاستقرار والحفاظ عليه في شمال شرق آسيا.»
تجدر الإشارة إلى أن الحكومة اليابانية وقفت أيضا مع تشون دو هوان ضد الشعب الكوري.

* كان جيمي كارتر رئيسًا للولايات المتحدة من عام 1977 إلى عام 1980. وخلال فترة ولايته، سقط العديد من حلفاء واشنطن أو تمت زعزعتهم: فر الشاه في فبراير 1979 أمام ثورة شعبية، وتم إسقاط الديكتاتور أناستاسيو سوموزا في يوليوز 1979 من قبل الثورة الساندينية، وتمت زعزعة استقرار الديكتاتورية الكورية من أكتوبر 1979 إلى مايو 1980. كان ذلك أكثر من اللازم، وكان من الضروري بأي ثمن الحفاظ على هذا الحليف الاستراتيجي. إلا أن جيمي كارتر قدم نفسه حاميا للحقوق الإنسانية في السياسة الدولية.

السياسة الاقتصادية للدكتاتور تشون دو هوان (1980-1987)

ظل التوجه الاقتصادي للبلاد بدون تغيير بعد اغتيال الدكتاتور بارك تشونج هي في عام 1979 واستبداله بالجنرال تشون دو هوان. كانت كوريا، المستدينة بشدة في سبعينيات القرن الماضي لدى مصارف أجنبية، أغلبها يابانية، أكثر تضرراً من البلدان النامية الأخرى بسبب الارتفاع العنيف لأسعار الفائدة لأنها اقترضت أساساً بمعدلات متغيرة. وفي عام 1983، احتلت كوريا الجنوبية المركز الرابع في قائمة الدول المثقلة بالديون بأرقام مطلقة (43 مليار دولار)، خلف البرازيل (98 مليار)، والمكسيك (93 مليار) والأرجنتين (45 مليار دولار). ولكن مرة أخرى، سمح موقعها الجيوستراتيجي بأن تتلق معاملة مختلفة عن معاملة البلدان النامية الأخرى. جاءت اليابان لإنقاذها بدفع ثلاثة مليارات دولار (برسم تعويضات الحرب)، استخدمتها كوريا لمواصلة سداد ديون المصرفيين اليابانيين. وبهذه الطريقة، تجنبت كوريا اللجوء لصندوق النقد الدولي والامتثال لشروطه الصارمة[30]. وفي المقابل، تمكنت الحكومة اليابانية من تجنب إفلاس بعض بنوكها وحصلت على تسهيلات استثمار أكثر مرونة من كوريا الجنوبية.

الاستنتاج 14: خلافاً لرواية البنك العالمي، كاد اللجوء الكثيف للمديونية الخارجية لدى البنوك الخاصة أن يكلف كوريا الجنوبية غاليا جداً، لو لم تحتل كوريا الجنوبية مكانة جيوسراتيجية رئيسية في نظر الولايات المتحدة واليابان، ولولا ذلك لعانت نفس مصير دول مثل الأرجنتين والبرازيل والمكسيك، التي اضطرت إلى الخضوع لشروط صندوق النقد الدولي. وكما سنرى لاحقًا، فقد تمكنت كوريا من متابعة مسار تطور مستقل جزئيًا حتى تسعينيات القرن العشرين.

كما تأثرت كوريا بأزمة النفط الثانية عام 1979 (ارتفاع أسعار النفط بسبب الثورة الإيرانية والإطاحة بالشاه)، لكنها تمكنت من استيعاب تأثيرها. تم إبقاء السيطرة الاستبدادية على الاقتصاد، حيث أمرت الحكومة مختلف الصناعات بإنتاج منتجات محددة. وقررت إعادة تنظيم صناعة مركبات النقل وتكليف اثنين من الشيبولات بتصنيع السيارات.

اعترض البنك العالمي على هذا التطور وأوصى بأن توقف كوريا إنتاج المركبات الجاهزة وأن تركز على إنتاج قطع الغيار للتصدير. وأوضح أن السيارات الكورية الصنع لن تجد مشترين.

صمدت السلطات الكورية. وفي منتصف ثمانينيات القرن الماضي، نجحت الشركة الكورية «هيونداي» (التي يسيطر عليها بالكامل رأس المال الكوري الخاص المدعوم من السلطات العمومية) في تصدير سياراتها إلى الولايات المتحدة وحصدت حصة كبيرة من السوق.

في هذه الفترة، توقف البنك العالمي عن تقديم تنازلات لنموذج التصنيع بإحلال الواردات. وفي عام 1981، في ظل إدارة ريغان، تم استبدال آخر الاقتصاديين المؤيدين لتدخل الدولة بنيوليبراليين متشددين برئاسة كبيرة الاقتصاديين آن كروجر. ألفت هذه الأخيرة قبل بضع سنوات، كتابا عن كوريا لإثبات تفوق نموذج استبدال الصادرات على نموذج إحلال الواردات[31]. وكان إصرار سيول على إنتاج السيارات للتصدير مثالاً صارماً على نموذج استبدال الصادرات. من الناحية النظرية، كان ينبغي أن يدعمه البنك العالمي بالكامل. ومع ذلك، لم يكن الأمر كذلك، لأن قرار سيول كان يعتبر تهديدًا لصناعة السيارات الأمريكية. لقد بلغت مرونة اقتصاديي البنك العالمي حدها بسرعة لما وُضِعت مصالح الولايات المتحدة على المحك.

الاستنتاج 15: رفض نظام تشون دو هوان مجددا اتباع توصيات البنك العالمي وربح رهانه ضده. ومع ذلك استمر البنك في دعم الديكتاتورية لأن هدفه النهائي كان إخضاعها لنفوذه. في الوقت نفسه، بدأت الولايات المتحدة تنظر إلى شهية الشركات الكورية الجنوبية بعدم ثقة.

نحو نهاية ديكتاتورية تشون دو هوان (1980-1987)

خلال 1979-1980، كان عمال العديد من الشركات يسعون لتشكيل نقاباتهم الخاصة. كانت الفكرة هي إنشاء اتحادات «مستقلة» جديدة تتحدى علانية سياسة تعاون قيادة فدرالية النقابات الكورية في حين أنها ملزمة قانونًا بالانضمام لها. وفي أعقاب حملة القمع التي قام بها تشون دو هوان، تم تفكيك مئات الفروع المحلية من **الفدرالية النقابية**، وتم فصل 191 من المتفرغين النقابيين وتم إرسال بعضهم إلى المخيمات.

كانت القوة الدافعة وراء التحرك لإنشاء نقابات مستقلة هي الشباب والعمال والمتظاهرون من الطلاب الذين اختاروا التوجه إلى المصانع لمتابعة النضال السياسي الذي بدأ في الجامعات.

بدأت الحركة الطلابية التصدي في 1983-1984 وشهدت عملية تجذر وتسيس عميقين. من يناير إلى مايو 1986، شارك 166 ألف طالب في المظاهرات[32]. وانعكست أهمية الحركة في الجامعات[33] في كون الطلاب الأغلبية الساحقة بين السجناء السياسيين: 800 طالب من أصل 1300 سجين سياسي.

استأنف عمال المصانع النضال عام 1985. ولأول مرة، اندلع إضراب كبير في شايبول – شركة دايوو موتورز. لقي الإضراب نجاحا وتم إنشاء نقابة مستقلة جديدة.

وفي 12 فبراير 1986، أطلق الحزب الديمقراطي الكوري الجديد في سيول عريضة لتغيير الدستور (الهدف هو السماح بانتخاب الرئيس بالاقتراع المباشر وليس من خلال هيئة انتخابية). وفي الأشهر التالية، وعقدت سلسلة من التجمعات، حضرها عشرات الآلاف من الأشخاص في المدن الكبرى في جميع أنحاء البلاد. شارك الطلاب بشكل مستقل في الحركة الديمقراطية بشعارات راديكالية مثل «تسقط الديكتاتورية العسكرية»، «لا لوجود 40 ألف جندي أمريكي في البلاد» و «نعم لدستور شعبي».

وفي 29 نوفمبر 1986، قام النظام بنشر 50 ألف رجل شرطة في سيول لمنع تجمع للحزب الديمقراطي الكوري الجديد. وكانت الحكومة تأمل قمع المعارضة بالقوة، لكن هذه السياسة فشلت باجتياح موجة حماسة ديمقراطية مست كل شرائح المجتمع. ولم تفض إلى حل المفاوضات بين الديكتاتورية والمعارضة حول الإجراءات الانتخابية. وضعف موقف الحكومة لاحقا بسبب التداعيات السياسية لمقتل طالب في مركز للشرطة. في هذا السياق، دعت جميع قوى المعارضة، بما في ذلك التحالف الجديد الناشئ عن انقسام في الحزب الديمقراطي إلى مظاهرة يوم 10 يونيو 1987. وفي اليوم السابق للمظاهرة، ألقت الشرطة القبض على 3000 شخص، ووضعت 140 من زعماء المعارضة قيد الإقامة الجبرية، ونشرت عشرات الآلاف من رجال الشرطة. لم تكن هذه الاحتياطات مجدية، ففي 10 يونيووالأيام التالية، عم الاحتجاج جميع أنحاء البلاد، وبلغت المواجهات الجماهيرية مستوى دفع النظام لبدء التراجع. تم تحقيق مطلب الانتخابات الرئاسية المباشرة[34]. في هذه المرة، أجبرت واشنطن الديكتاتورية على تخفيف قبضتها.

ذهبت الحركة بالمصانع إلى أبعد من الآفاق الانتخابية. اندفع العمال الكوريون الجنوبيون من خلال الفجوة المفتوحة بانتصار الحركة الجماهيرية ليونيو 1987، التي كان الطلاب رأس حربتها.

وفي صيف عام 1987، اهتزت كوريا الجنوبية بموجة إضرابات غير مسبوقة. بين 17 يوليوز و25 غشت، تم تسجيل 1064 نزاع شغل[35] في حين أن المتوسط السنوي على مدى السنوات العشر السابقة كان مجرد 200 نزاع[36]. تأثرت جميع قطاعات الاقتصاد، بما في ذلك الشيبولات (24000 عامل في أحواض السفن البحرية التابعة لشركة هيونداي، و15000 من عمال المناجم، الخ). وتميزت المعارك بكفاحية قوية: احتلال مقرات الشركات، بما في ذلك المكاتب الإدارية، وعرقلة خطوط السكك الحديدية واحتلال المحطات، ورفض تكتيكات إغلاقات أرباب العمل... أدت هذه النضالات إلى زيادات كبيرة في الأجور والاعتراف بنقابات عمالية مستقلة وديمقراطية.

وفي عام 1988 كان هناك بالفعل 2799 نقابة ديمقراطية. وفي عام 1989، ارتفع العدد إلى أكثر من 7000. وشهد شهر يناير عام 1988 إنشاء مؤتمر النقابات الكورية، الذي سيصبح بعد سنوات قليلة كونفدرالية النقابات الكورية. علما أنه حتى عام 2000، كان إنشاء كونفدرالية نقابية عملاً غير قانوني.

على المستوى السياسي، تم تنظيم انتخابات بالاقتراع العام عام 1988 لأول مرة في كوريا. لكن المعارضة كانت منقسمة وقدمت ثلاثة مرشحين، وهم «الثلاثة كيم»: كيم يونغسام وكيم دايجونج وكيم جونغبيل. انتخب الجنرال روه تايو، المرشح المدعوم من الرئيس المنتهية ولايته، وكان إلى جانبه في انقلاب عام 1979 ومذبحة كوانجو في مايو 1980.

الاستنتاج 16: محاصرة من كل الجوانب بحركات احتجاجية، في سياق صعود قوي لطبقة عاملة شابة ومكافحة، خففت الديكتاتورية قبضتها، ونظمت أول انتخابات حرة. وضغطت واشنطن أخيراً على الديكتاتورية. لقد تمكن مرشح الديكتاتورية من الفوز بالانتخابات بسبب المعارضة المنقسمة، ولكن المعارك داخل المصانع تتطور.

انعطاف سنوات 1990

راكمت كوريا، من الثمانينيات حتى منتصف التسعينيات، كسب مواقع في الانتاج الصناعي: من تصنيع الجرافات ومعدات تكنولوجيا المعلومات إلى بناء السفن (في ثمانينيات القرن العشرين احتلت المرتبة الثانية في بناء السفن في جميع أنحاء العالم بعد اليابان). ونجحت كوريا في منافسة الشركات الأمريكية والأوروبية متعددة الجنسية في العديد من المجالات.

وخلال نفس الفترة، أصبحت الصين شريكا لواشنطن، حيث أوقفت منذ فترة طويلة دعمها للحركات في مختلف البلدان التي هددت استقرار حلفاء الولايات المتحدة، وانضمت إلى البنك العالمي عام 1980. ومن جانبها، وقعت روسيا غورباتشوف اتفاقيات جيوستراتيجية مع واشنطن في أواخر الثمانينيات، وانهار جدار برلين في عام 1989 وانفجر الاتحاد السوفييتي عام 1991. وانتهت الحرب الباردة.

تغير جذريا الوضع السياسي العسكري العالمي الذي خلفته الحرب العالمية الثانية، وانتصار الثورة الصينية عام 1949 والحرب الكورية 1953-1950. واعتبرت واشنطن أنه سيكون من الأفضل مستقبلا تجنب دعم دكتاتوريات صريحة بوجه حركات معارضة قوية واضطرابات اجتماعية. سيكون من الحكمة تخفيف الضغط (كما في يونيو 1987) وحماية ما هو ضروري في مواجهة قوى معارضة مستعدة للقتال حتى

النهاية: إقامة علاقات مواتية مع النظام الذي يحل محل الديكتاتورية. بعبارة أخرى، يعد أكثر فعالية وجود حكومة ديمقراطية من أجل تنفيذ الأجندة النيوليبرالية لأنها تغني عن مواجهة تظافر معارضة ديمقراطية وحركة اجتماعية معارضة للنيوليبرالية.
في عام 1992، تم انتخاب كيم يونغسام أول رئيس مدني منذ32 عاما. كان ذلك عقب اندماج الحزب الموجود في السلطة واثنين من أحزاب المعارضة. كان كيم يونغسام زعيما معارضا سابقا معتدلا، حظي بدعم روه تايو، لكن مع ذلك ظل مرتهنا بدعم الجيش وانحاز علنًا إلى واشنطن[37]. وأخيرا، كانت أجندته نيوليبرالية بشكل واضح.
واصلت كوريا احتلال موقع عسكري استراتيجي، لكن حكومة الولايات المتحدة، التي كان لديها 37 ألف جندي في البلاد، قررت أن الوقت حان لكبح الشهية الاقتصادية لكوريا. يلزم إعادة الأمور إلى نصابها. وطبقت واشنطن ضغوطها، باستخدام تدابير مختلفة مثل الحماية بالرسوم الجمركية ضد المنتجات الكورية. وطلبت واشنطن أن تمتثل كوريا الجنوبية لتوصيات البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، ونجحت جزئياً، كما يتبين من تقرير البعثة التي أرسلها صندوق النقد الدولي إلى كوريا في نوفمبر 1996، ومن المحاضر الناتجة عنه بعد نقاش بين مديري صندوق النقد الدولي. فيما يلي بعض المقتطفات:
1) **فيما يتعلق بإزالة الحواجز الجمركية أو أشكال أخرى من قيود الاستيراد:** «منذ عام 1994، قامت السلطات تدريجيا بإزالة العقبات أمام الاستيراد وتخفيض الرسوم الجمركية وفقا لاتفاقية جولة أوروغواي[38]. أصبح منح تراخيص الاستيراد آليًا الآن باستثناء عدد صغير من المنتجات التي تمثل خطرًا على الصحة أو الأمن»[39].
2) **بشأن الخوصصة:** «على مدى السنوات العشر الماضية، طبقت السلطات جزئيا برنامجين للخوصصة. ويتوقع البرنامج الذي تم وضعه في ديسمبر 1993 أن تشمل الخوصصة بين 1994 و1998 ما مجموعه 58 شركة من أصل 133 شركة مملوكة للدولة. وفي منتصف عام 1996، تمت خوصصة 16 شركة»[40].
3) **بشأن تحرير حركات رأس المال:** «يسر مديرو صندوق النقد الدولي أيضا تسجيل تحرير تحركات رأس المال مؤخرا. على الرغم من أن بعض المديرين دعوا إلى عملية تدريجية في هذا المجال، فإن آخرين يعتبرون أن التحرير السريع والكامل في هذا المجال يوفر مزايا عديدة في المرحلة الحالية من تطور كوريا الاقتصادي».
الاستنتاج 17: عدلت واشنطن، منذ عام 1985، تدريجياً سياستها المتعلقة بالحلفاء الديكتاتوريين في سياق نهاية الحرب الباردة. وقد لوحظت نقطة التحول هذه في علاقاتها مع البرازيل في النصف الثاني من الثمانينيات، والفلبين في 1986، وكوريا

الجنوبية في عام 1987، وفي العقد التالي مع جنوب أفريقيا في عام 1994، ومع الشيلي تدريجيا ومع إندونيسيا في عام 1998. كانت النتيجة النهائية إيجابية من وجهة نظر الولايات المتحدة: فقد تم الحفاظ على المصالح الأساسية. في الواقع، ما الذي كان سيحدث لو أن واشنطن استمرت في دعم حلفائها الديكتاتوريين في مواجهة حركات جماهيرية؟ لكن هذا الانعطاف لم يكن عاما. واصلت واشنطن دعم الديكتاتوريات في الدول العربية، بدءا بالمملكة العربية السعودية.

الأزمة الآسيوية لعام 1997 وعواقبها

بين عامي 1990 و1996، حصل عمال كوريا الجنوبية بنضالهم على زيادة في الأجور الحقيقية بنسبة 66٪[41] –إنه إنجاز رائع. لقد واجهت الأجندة النيوليبرالية، كما بكل بمكان، مقاومة عمال كوريا. في 26 ديسمبر 1996، أعلن الإضراب العام الأول من نوعه منذ عام 1948. خرج العمال احتجاجًا على إصلاح قانون شغل يستهدف تسهيل تسريحهم. وبعد 24 يوماً من الإضراب، حققوا نصرا: تم تأجيل إصلاح قانون الشغل. وخرجت الكونفدرالية النقابية أقوى من هذا الإضراب. ومع ذلك، واجه التقدم الكبير الذي أحرزه العمال تحديًا جديدًا بسبب الأزمة الآسيوية لعام 1997. وهكذا تمكنت الباطرونا من الانتقام.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن ما حصلت عليه الولايات المتحدة والقوى الصناعية الأخرى عن طريق التفاوض حتى عام 1996 جرى تعميقه بسبب أزمة عام 1997، التي نجمت عن موجة مضاربة هاجمت عملات جنوب شرق آسيا وكوريا. فقد تم تسهيل هذه المضاربة من خلال تدابير تحرير حركة رأس المال المذكورة أعلاه. وبعد دول جنوب شرق آسيا (تايلاند كانت أول من تأثر في يوليوز 1997)، ضربت الأزمة كوريا الجنوبية بعنف في نوفمبر 1997. وبين نوفمبر 1997 و8 يناير 1998، انخفضت قيمة العملة الكورية، الوون، بنسبة 96.5٪ مقابل الدولار الأمريكي. وفي ديسمبر 1997، خضعت حكومة سيول للشروط التي فرضها صندوق النقد الدولي (في حين رفضت ماليزيا القيام بذلك)[42].

تم وضع عملية إعادة هيكلة فعلية من خلال إغلاق العديد من المؤسسات المالية، وعمليات تسريح هائلة للعمال، وإقرار استقلالية البنك المركزي عن الحكومة، وارتفاع أسعار الفائدة بشكل عنيف (مما أدى إلى إغراق الصناعات المحلية والعمال في الركود)، والتخلي عن مشاريع استثمارية كبرى، وتفكيك بعض الشيبولات، وبيع بعض الشركات للشركات متعددة الجنسية في البلدان الأكثر تصنيعا. واعتُمد تعديل قانون الشغل

المؤجل في أعقاب الإضراب العام يناير 1996، ما سمح لأرباب العمل بإجراء تسريحات كثيفة للقوى العاملة. كان العلاج النيوليبرالي المفروض على كوريا جذريا. غرق البلد في ركود عميق: انخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 7٪ في عام 1998.

تشتمل القروض الممنوحة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والمصارف الخاصة على قسط تأمين على المخاطر. وبالتالي فإن هذه المؤسسات تحصل على إيرادات ضخمة عند سداد مستحقاتها. تم توجيه عشرات المليارات من الدولارات التي أُقرضت لكوريا مباشرة لتسديد القروض. وتم أداء مستحقات جميع أطراف «خطة الإنقاذ» بفضل عائدات التصدير والتخفيضات الكبيرة في الإنفاق العمومي. كما تم استخدام جزء متزايد من عائدات الضرائب لتسديد الديون الخارجية. وازداد دين كوريا العمومي بشكل هائل لأن الدولة تولت ديون شركات القطاع الخاص. بلغت المديونية 22.2٪ بحلول نهاية عام 1999، في حين كانت تمثل 12٪ من الناتج المحلي الإجمالي قبل الأزمة.

وكان الدين العمومي المتزايد بمثابة ذريعة لاتخاذ تخفيضات جذرية إضافية في الإنفاق الاجتماعي وزيادة تعزيز خطة الخوصصة والانفتاح على رأس المال الأجنبي.

كما استهدف تنفيذ هذه التدابير إضعاف العمال الكوريين، وإضعاف النقابات العمالية التي ازدادت قوة خلال السنوات السابقة. وانخفض الأجر الحقيقي للعامل الكوري بنسبة 4.9٪ عام 1998 نتيجة للأزمة.

كان للتدابير المعززة لفتح التجارة تأثير عنيف على صغار المزارعين في كوريا الجنوبية، الذين صعدوا حركات المقاومة في جميع أنحاء البلاد، وأرسلوا بانتظام وفود احتجاج للخارج إبان قمم منظمة التجارة العالمية: كانكون في سبتمبر 2003، وهونغ كونغ في ديسمبر 2005.

بالنسبة للبنك العالمي، أصبحت كوريا الآن دولة متقدمة. لكن لا يزال هناك الكثير من المعارك لخوضها.

وفي وقت كتابة هذه الأسطر، بداية شهر مارس 2006، قادت كونفدرالية النقابات الكورية القوية بمنخرطيها البالغ عددهم 800 ألف إضرابًا عامًا لإلغاء قانون يعزز هشاشة العمال العاملين بدوام جزئي[43].

إحالات الفصل الحادي عشر:

1 Bong-young Choy, A History of the Korea Reunification Movement: Its Issues and Prospects.Bradley University, Peoria, 1984

2 Roy E. Applemanb, South to the Naktong, North to the Yalu, Washington, 1961, p. 18.

3 حصلت الولايات المتحدة على تفويض من الأمم المتحدة للتدخل ضد كوريا الشمالية. تضم القوة الاستطلاعية بقيادة واشنطن جنودًا من 16 دولة. كيف توصل مجلس الأمن الدولي لذلك بينما الصين والاتحاد السوفييتي عضوان دائمان يتمتعان بحق النقض (الفيتو)؟ منذ أن تم طرد جمهورية الصين الشعبية من مجلس الأمن والأمم المتحدة بعد انتصار الثورة الصينية، فإن ممثل نظام تايوان المناهض للشيوعية بقيادة الجنرال تشيانغ كاي شيك هو الذي حصل على حق تمثيل الصين من عام 1949 حتى عام 1971. وصوت في مجلس الأمن لصالح التدخل في كوريا. وقرر الاتحاد السوفييتي، في سياق الحرب الباردة، أن ينهج سياسة الكرسي الفارغ، ولم يشارك في مجلس الأمن، وبالتالي لم يتمكن من ممارسة حقه في النقض ضد التدخل في كوريا.

4 الرقم 100000 قتيل مأخوذ من كتاب غريغوري هندرسون، وكان حينها دبلوماسيا في كوريا. The Politics of the Vortex, Harvard, 1968 ,

5 قبل عام 1945، كان اليابانيون يمتلكون أكثر من 90٪ من إجمالي الاستثمارات في الاقتصاد الكوري، باستثناء الزراعة.

6 Mahn-Je Kim, « The Republic of Korea's successful Economic Development and the World Bank ». inKapur, Devesh, Lewis, John P., Webb, Richard. 1997. The World Bank, Its First Half Century, Volume 2: Perspectives, Brookings Institution Press, Washington, D.C., (Greenbook) http://qesdb.cdie.org/gbk/ p. 25. Voir également US Overseas Loans and Grants index.html

7 »أزال الإصلاح أيضًا المشكلة الأخيرة التي كان يمكن أن يعتمد عليها اليسار لكسب دعم قوي من سكان الريف في كوريا«. Cole, David C. and Princeton N. Lyman. 1971. Korean Development, The Interplay of Politics and Economics, Cambridge, Havard University Press, p. 21 cité par Krueger, Anne O. 1979, p. 21.

8 40٪ من الأراضي المزروعة كانت في حوزة اليابانيين

9 طبق نفس النوع من الإصلاح في تايوان

10 Krueger, Anne O. 1979. Studies in the modernization of the Republic of Korea: 1945-1975. The Development Role of the Foreign Sector and Aid, Council on East Asian Studies Harvard University, Cambridge, Massachusetts and London, England, p. 20. Voir également: Sarah Sugarman, « Land Rights and Establishing Desirable Production and Consumption Outcomes for Agricultural Households », October 2, 2002 www.reed.edu/-sugarmas/ LandRights &desirable.pdf

11 لزيادة دخلهم، يزيد الفلاحون إنتاجيتهم بشكل كبيروحجم إنتاجهم، خاصةً تجاه المنتجات التي بقيت أسعارها حرة (الفواكه، على سبيل المثال).

12 Voir Peemans, Jean-Philippe. 2002. Le développement des peuples face à la modernisation du monde, Academia- Bruylant/L'Harmattan, Louvain-la-Neuve/Paris, p. 373.

13 Voir Peemans, Jean-Philippe. 2002, p. 374.

14 Bank of Korea, National Accounts (1987) cité par Mahn-Je Kim, « The Republic of Korea's successful Economic Development and the World Bank » in Kapur, Devesh, Lewis, John P., Webb, Richard. 1997. The World Bank, Its First Half Century, Volume 2: Perspectives, Brookings Institution Press, Washington, D.C., p. 25.

15 وفقا ل Mahn-Je Kim ، بين 1953 و1961، بلغت المساعدات العسكرية للولايات المتحدة في شكل منح 1،561 مليون دولار. وبلغت بموجب قروض ومنح ما وراء البحار الأمريكية 1785 مليون دولار (Greenbook)http://qesdb.cdie.org/gbk/index.html,.

16 لتحليل حول نظام بارك تشونغ هي، انظر على وجه الخصوص بايك ناك تشونج، خطاب بمناسبة افتتاح المؤتمر الدولي للدراسات الكورية الذي عقد في جامعة ولونغونغ، أستراليا، 13-10 نوفمبر 2004 حول موضوع «عصر بارك: تقييم جديد بعد 25 عامًا». وأشغال الندوة متوفرة باللغات الفرنسية والإنجليزية والكوريةid_article=2291؟: http://www.korea-is-one.org/article.php3راجع كذلك موقع دار نشر Changbi : http://www.changbi.com/english/html/intro.asp وكان Paik Nak-chung ، مدير دار النشر الكوريةChangbi ، ضحية للقمع خلال فترة حكم دكتاتورية بارك. تم إغلاق دار النشر تشانغبي في ظل دكتاتورية الجنرال تشون دو هوان، من 1980 إلى 1987.

17 كما شغل مناصب وزارية في التسعينيات أثناء رئاسة كيم يونغ سام..

18 Mahn-Je Kim, « The Republic of Korea's successful Economic Development and the World Bank » in Kapur, Devesh, Lewis, John P., Webb, Richard. 1997. The World Bank, Its First Half Century, Volume 2: Perspectives, Brookings Institution Press, Washington, D.C., p. 46.

19 وصف بيير روسيه في عام 1984 تطور مجموعة دايوو المفاجئ قائلا: «إنها تشغل لوحدها 70 ألف أجير، بينما تم تأسيسها منذ 17 عامًا فقط من شركة نسيج صغيرة. بفضل دعم بارك تشونج هي، أنشأ كيم ووشونغ إمبراطورية في التجارة، وبناء السفن، والبناء، والسيارات، والمنسوجات، والتمويل، والاتصالات، والالكترونيات، والملابس. وتمتلك الشركة في بوسان أكبر مصنع للنسيج في العالم وفي أوسبو حوض سفن حديث جدا. وتفتح الشركة مشاريع كبيرة في الشرق الأوسط. وتستثمر اليوم في اشباه الموصلات«، Rousset, Pierre. « La Corée du Sud, second Japon ? » in Croissance des jeunes nations, numéro 265, Paris, octobre 1984.

20 Mahn-Je Kim, « The Republic of Korea's successful Economic Development and the World Bank » in Kapur, Devesh, Lewis, John P., Webb, Richard. 1997. The World Bank, Its First Half Century, Volume 2: Perspectives, p.33

21 أنظر الفصل السابق "التنمية وفقا للبنك العالمي"

22 Mahn-Je Kim, « The Republic of Korea's successful Economic Development and the World Bank » Idem,p. 35

23 Voir Lutte de Classe, N°26, Mars 1997, « Corée du Sud - Du mythique « miracle économique » aux tradi- tions de lutte de la classe ouvrière »

24 Mahn-Je Kim, « The Republic of Korea's successful Economic Development and the World Bank » in Kapur, Devesh, Lewis, John P., Webb, Richard. 1997. The World Bank, Its First Half Century, Volume 2: Perspectives, p. 35

25 Voir Jun Yasaki « La crise du régime sud-coréen et le soulèvement de Kwangju » in Inprecor n° 80, 26 juin 1980, p.25

26 تختلف كثيرا الأرقام المتعلقة بعدد قتلى المتظاهرين. تشير أدنى التقديرات، وهي تقديرات السلطات، إلى 240 حالة وفاة. ومصادر أخرى تذكر من ألف إلى ألفي حالة وفاة. وذكرت صحيفة نيويورك تايمز في 28 مايو 1980 أن 50 من المظليين قتلوا خلال إحدى المعارك. (voir Kim Chang Soo « Le Soulèvement de Kwangju », in Inprecor n° 97, 16 mars 1981, p. 35-39).

27 Jun Yasaki « La crise du régime sud-coréen et le soulèvement de Kwangju », in Inprecor n° 80, 26 juin 1980, p. 25 et Kim Chang Soo « Le Soulèvement de Kwangju », in Inprecor n° 97, 16 mars 1981, p. 35-39.

28 Kim Chang Soo « Le Soulèvement de Kwangju », in Inprecor n° 97, 16 mars 1981, p. 35

29 ترأس رونارد ريغن أمريكا من 1981 إلى 1988...

30 » استفادت كوريا الجنوبية أيضا من المساعدة الخاصة المقدمة من الحكومة اليابانية برسم التعويض الرسمي. لم تزعج أيا من الجانبين حقيقة بقاء معاهدة ما بعد الحرب حبرا على ورق لسنوات عديدة. كانت الحكومة اليابانية تدرك تمام الإدراك أن التبرع بمبلغ 3 مليارات دولار لكوريا لتمكينها من الاستمرار في سداد ديونها الخارجية المرتفعة من شأنه أن يفيد المصالح طويلة الأجل للشركات اليابانية المستثمرة في البلاد وذات الأسهم في الشركات الكورية. ومع انتشار أزمة الديون، لم تكن الحكومة الكورية بحاجة أبدا للتفاوض مع المصرفيين الأجانب أو مع صندوق النقد الدولي». in Strange Susan, Rival States, Rival Firms, Competition for World Trade Shares, CSRI, 1991, p. 46.

31 Krueger, Anne O. 1979. The Development Role of the Foreign Sector and Aid, Council on East Asian Studies Harvard University, Cambridge, Massachusetts and London, England, 256 p..

32 ارقام قدمها كونغ مين شونغ رئيس الشرطة الوطنية. وردت في Korea Communiqué Bulletin عدد خاص يونيو 1986.

33 .مثلا، اقتحام مخيم كونكوك يوم 31 أكتوبر 1986.

34 David Cameron, « La classe ouvrière prend la relève » in Inprecor n° 248, 7 septembre 1987, Paris, pp 4-5

35 Chiffres du ministère du Travail cités dans International Herald Tribune, 26 août 1987

36 « De juillet à septembre 1987, le nombre de grèves atteindra 3.372 », Hermann Dirkes, « Le nouveau mou- vement syndical » in Inprecor n° 281, 6 février 1989.

37 في أكتوبر 1995 اندلعت بكوريا أكبر فضيحة شهدتها البلاد منذ نهاية الحرب، طالت ثلاثة رؤساء متتابعين. اتهمهم برلماني من المعارضة. اعتقل الرئيس السابق للجمهورية روه تايوو (1993-1987) بتهمة تلقي رشاوى بقيمة 369 مليون دولار. ولقي سلفه تشون توووهان (1980-1987) نفس المصير. ووجد كيم يونغسام نفسه في وضع حرج: تم انتخابه بفضل دعم روه تايوو. اعترف بتلقي المال خلال حملته الانتخابية. العالم الصناعي ليس مستبعدًا: معظم الشيبولات معنية بطريقة أو بأخرى بهذه الفضيحة.

38 الجولة الأخيرة من مفاوضات اتفاقية الجات (الاتفاق العام بشأن التعريفات والتجارة) جولة أوروغواي. وأسفرت عن إنشاء منظمة التجارة العالمية ، التي حلت محل اتفاقية الجات اعتبارًا من عام 1995. تم إنشاء اتفاقية الجات عام 1948 بعد تخريب منظمة التجارة الدولية (تم إنشاؤها على الورق عام 1947 خلال مؤتمر هافانا) من قبل الولايات المتحدة.

39 Fonds Monétaire International. 1997. Rapport annuel 1997, Washington DC, p. 60..

40 Idem. p. 61.

41 CNUCED, 2000c, p 65-66 cité par Eric Toussaint. 2004. La Finance contre les Peuples. Chapitre 17, p. 477.

42 قمت بتحليل الأزمة الأسيوية 1997-1998 بتفصيل في كتاب أريك توسان، المالية ضد الشعوب. الفصل 17، «العاصفة في آسيا: هل تستعيد النمور المروضة عافيتها؟ ص. 479-461.

43 للحصول على معلومات حول عمل كونفدرالية النقابات الكورية والنضالات الاجتماعية بشكل عام، انظر: www.kctu.org

الفصل الثاني عشر
فخ المديونية

في السبعينيات، استدانت البلدان النامية بشكل متزايد لأن شروط الإقراض كانت مواتية للغاية. شجع البنك العالمي والمصارف الخاصة وحكومات البلدان الأكثر تصنيعا، البلدان النامية على ذلك. ثم حدث تغيير جذري في نهاية عام 1979، عندما فرضت وزارة الخزانة الأمريكية ارتفاعاً في أسعار الفائدة في سياق الانعطاف النيوليبرالي، وانهيار أسعار المواد الأولية. انعكس اتجاه التدفقات، خلال سنوات 1980، وحقق الدائنون أرباحًا ضخمة من الديون. وارتفعت التحويلات الصافية برسم الديون، منذ الأزمة المالية عام 1997 في جنوب شرق آسيا وكوريا، لصالح الدائنين (بما في ذلك البنك العالمي)، في حين واصلت الديون ارتفاعها لتبلغ مستويات غير مسبوقة.

لنبدأ بدراسة هندسة الدين الخارجي للبلدان النامية. أرقام البنك العالمي لعام 2004، قمنا بتقديمها على الشكل التالي:

أولا، من وجهة نظر الدائنين:

الدين الخارجي
2 600 مليار دولار
أمريكي

الديون الخاصة
57٪

الديون الثنائية
(مستحقة للحكومات)
20٪

الديون متعددة الأطراف
(مستحقة للمؤسسات
المالية الدولية)
23٪

وثانيا، من وجهة نظر الدول المدينة:

الديون الخارجية
2 600 مليار دولار
امريكى

الدين الخارجي الخاص
(مستحق على شركات
خاصة)
1 140 مليار دولار امريكى
(44٪)

الدين الخارجي العمومي
(تدين بها الدولة أو تضمنها)
460 مليار دولار امريكى
(56٪)

إجمالي البلدان النامية (بمليارات الدولارات)						
	مجموع الدين الخارجي		الدين العمومي الخارجي		الديون المستحقة للبنك العالمي	
السنوات	إجمالي الديون	صافي التحويلات برسم الديون	إجمالي الديون	صافي التحويلات برسم الديون	إجمالي الديون	صافي التحويلات برسم الديون
1970	70	4	45	4	6	0.3
1971	81	7	53	5	7	0.5
1972	95	10	61	6	9	0.7
1973	113	10	74	8	10	0.9
1974	141	20	92	12	11	1.3
1975	171	27	113	20	13	1.9
1976	209	29	139	20	17	2.0
1977	283	51	177	24	20	2.0
1978	358	39	231	28	23	1.8
1979	427	44	278	31	27	2.6
1980	541	51	339	29	32	3.0
1981	629	41	383	26	38	4.1
1982	716	21	442	30	45	4.6
1983	782	-14	517	17	53	4.9
1984	826	-21	571	9	54	5.0
1985	929	-27	672	-5	71	4.4
1986	1020	-25	782	-5	91	3.7
1987	1166	-13	920	-2	116	2.7
1988	1172	-24	932	-10	116	0.6
1989	1238	-22	982	-16	120	0.4
1990	1337	-8	1039	-14	137	2.4
1991	1414	-3	1080	-14	147	-0.8
1992	1480	31	1099	-6	149	-2.8
1993	1632	45	1193	9	158	-0.8
1994	1792	0	1290	-16	174	-2.6
1995	1972	61	1346	-16	184	-2.1
1996	2 045	27	1332	-24	180	-0.9
1997	2110	4	1309	-24	179	1.9
1998	2323	-54	1395	-7	192	1.6
1999	2347	-98	1405	-30	198	0.9
2000	2283	-127	1363	-52	199	-0.4
2001	2261	-114	1326	-65	202	-0.5
2002	2336	-87	1375	-67	212	-7.3
2003	2554	-41	1450	-81	223	-7.0
2004	2597	-19	1459	-26	222	-6.1

المصدر: البنك العالمي، تمويل التنمية العالمية، **2005**

يبين الجدول الفترة 1970 -2004. وهي فترة طويلة تشمل كلا من أزمة عام 1982 وتلك التي جاءت بعدها.
يبين العمود الثاني التغير في إجمالي مخزون الدين الخارجي لمجموع البلدان النامية التي يقدم البنك العالمي بيانات بشأنها (الديون طويلة الأجل وقصيرة الأجل، الديون المستحقة والمضمونة من قبل دول البلدان النامية وكذلك الديون المستحقة للشركات الخاصة بالبلدان النامية).
ويبين العمود 4 الذي يحمل عنوان "الدين العمومي الخارجي" التغير في المخزون الإجمالي الخارجي فقط المستحق و/أو الذي تضمنه دول البلدان النامية. ويبين العمود 6، المعنون ب "الديون المستحقة للبنك العالمي" تطور مخزون الدين الخارجي للبلدان النامية المستحقة فقط للبنك العالمي.
وتظهر الأعمدة 3 و5 و7 صافي التحويلات المالية على هذه الأنواع الثلاثة من مخزون الديون.
ما هو صافي التحويل على الديون؟ إنه الفرق بين ما يتسلمه البلد على شكل قروض وما يسدده (رأس المال والفائدة). إذا كان الرقم سلبيا، فهذا يعني أن البلد قد سدد أكثر مما استلمه.
تفسير الجدول
من 1970 إلى 1982، زادت البلدان النامية بشكل كبير من قروضها. وتضاعف مجموع الدين الخارجي (العمومي والخاص) بالدولار الحالي 10 مرات (انتقل من 70 إلى 716 مليار دولار). كما تضاعف الدين العمومي الخارجي 10 مرات أيضا (من 45 إلى 442 مليار دولار). وتضاعف الدين الخارجي العمومي المستحق للبنك العالمي بمقدار 7.5 مرة. خلال هذه الفترة، كان صافي التحويل على الديون إيجابيا باستمرار، ما يعني أن البلدان النامية اقترضت أكثر مما سدَّدت. فقد تم تشجيعها على أخذ المزيد من القروض لأن معدلات الفائدة الحقيقية كانت منخفضة للغاية. وعلاوة على ذلك، فإن إيرادات التصدير التي كانت تسدد بها الديون آخذة في الارتفاع، لأن أسعار المواد الأولية مرتفع. وبالتالي، لم يكن لدى البلدان النامية على وجه العموم مشاكل سداد[2].
لا يعكس الجدول بشكل مباشر التدهور الذي بدأ في نهاية عام 1979 مع الارتفاع المفاجئ في أسعار الفائدة المفروضة على العالم من جانب واحد من قبل حكومة الولايات المتحدة. انفجرت أسعار الفائدة الحقيقية في بداية الثمانينات: 8.6٪ عام 1981، و8.7٪ عام 1982، مقارنة مع ناقص 1.3٪ (معدل سلبي) عام 1975، و1.1٪ عام 1976، و0.3٪ عام 1977[3].

انضاف لهذا الارتفاع في أسعار الفائدة، والتي تعني ارتفاع المبالغ التي يتعين سدادها، انهيار في أسعار المواد الأولية (باستثناء النفط الخام في البداية). وعندما أدى هذا الانهيار في النهاية إلى انخفاض أسعار النفط، لم يعد المدينون الرئيسيون المنتجون للنفط مثل المكسيك، قادرين على الدفع. بدأ ذلك عام 1982[4] .

وبالعودة إلى الجدول، يمكن ملاحظة أن البلدان النامية دخلت حينها مرحلة أزمة تسديد الديون برزت في شكل تحويل صافٍ سلبي على إجمالي الدين العمومي والخاص بين عامي 1983 و1991 (تسع سنوات متتالية من التحويل الصافي السلبي).

لنلاحظ أنه رغم تسديد البلدان النامية أكثر مما تقترضه، لم ينخفض إجمالي ديونها الخارجية. فقد ارتفع بين عامي 1983 و1991 بمقدار 632 مليار دولار، أي أنه زاد بنسبة 81٪. يفسر ذلك بكون البلدان النامية التي تعيش صعوبات بسبب انخفاض إيراداتها وارتفاع أسعار الفائدة، كانت تقترض أساسا كي تتمكن من التسديد. وحينها، كانت شروط القروض أكثر تكلفة (أسعار فائدة مرتفعة وأقساط تأمين على المخاطر مرتفعة[5])

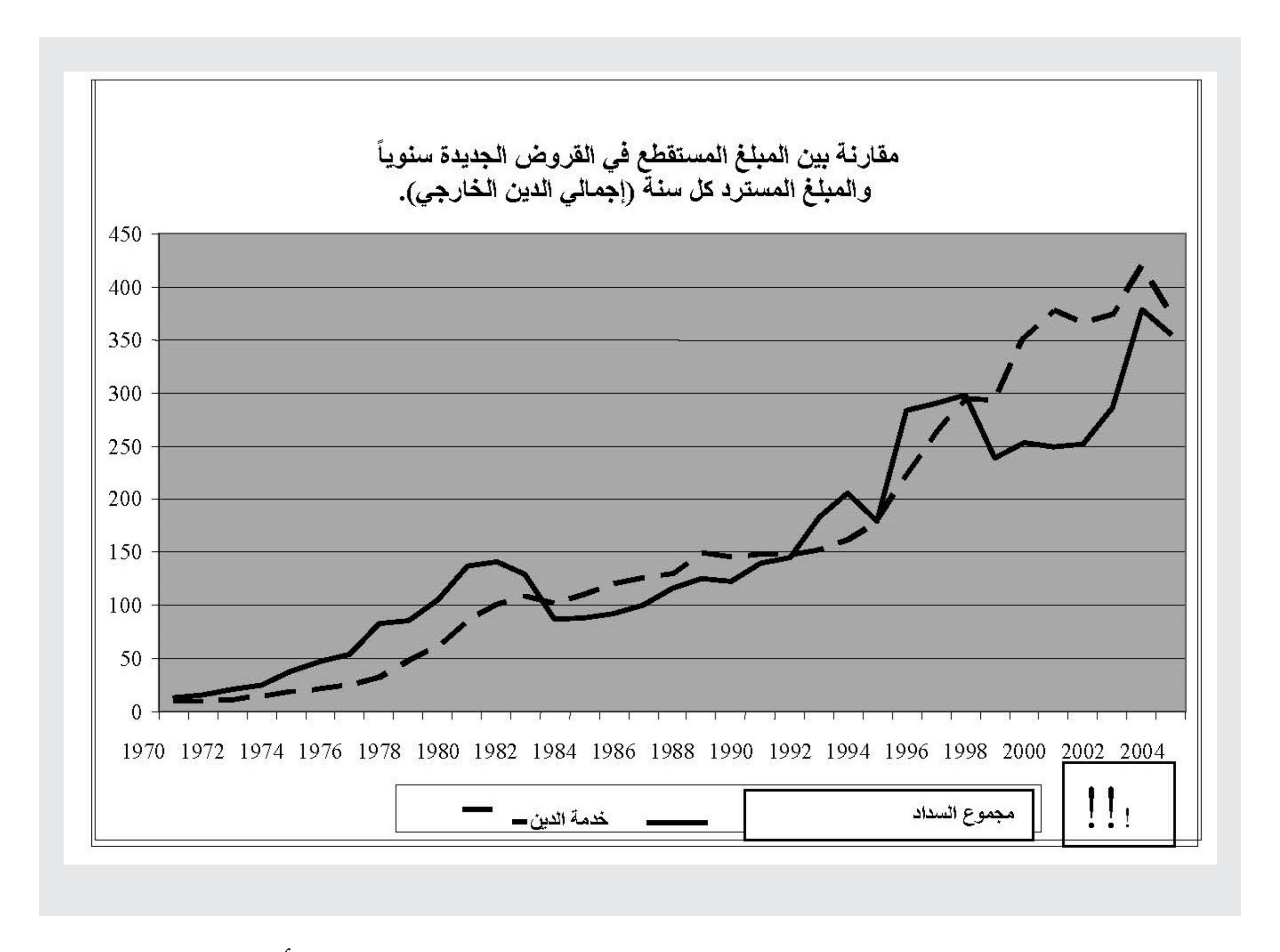
كما ينبغي أيضا ملاحظة أن صافي التحويل على الدين العمومي الخارجي قد صار سلبيا بفارق سنتين. كيف يمكن إذن تفسير كون التحويل على الدين الخارجي العمومي لا يزال إيجابيا عامي 1983 و1984؟ إنه أمر واضح: لأن الحكومات تقترض مبالغ كبيرة (من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي) من أجل البدء في تحمل ديون عقدها القطاع الخاص مسبقا ووافقت الحكومات على تحملها. هذه القروض الهائلة التي بدأت السلطات العمومية بتسديدها بعد بضع سنوات، تفسر التحويل الصافي السلبي اللاحق، من عام 1985 فصاعدا. وهذا ينطبق بشكل خاص على الأرجنتين، حيث تم نقل 12 مليار دولار من الديون الخاصة إلى نفقات الدولة من قبل الطغمة العسكرية (بإجراء من خادمه دومينغو كفالو)[6] .

ارتفع الدين الخارجي العمومي، بين عامي 1982 و1984، بمقدار 129 مليار دولار (منتقلا من 442 مليار إلى 571 مليار دولار (انظر العمود 4) بينما انخفض الدين الخارجي الخاص بمقدار 19 مليار دولار (من 274 إلى 255 مليار دولار)[7] .

وخلال الفترة من 1982 إلى 1988، ارتفع الدين العمومي بأكثر من 100٪ (من 442 إلى 932 مليار دولار - أنظر العمود 4) بينما انخفض الدين الخارجي الخاص (من 274 إلى 240 مليار دولار). فقد تخلص رأسماليو البلدان النامية من ديونهم عن طريق تحميل الفاتورة للخزينة العمومية لبلادهم، أي للأجراء، والمنتجين الصغار والفقراء، الذين يدفعون ضرائب أكثر بكثير من الرأسماليين. علاوة على ذلك، سنرى في فصل لاحق أن

نسبة عالية جدا من قروض رأسماليي البلدان النامية خلال هذه الفترة تعود مباشرة إلى البلدان الدائنة من خلال هروب رؤوس الأموال. إذ يرسل رأسماليو البلدان النامية جزءاً كبيراً من الرساميل التي اقترضوها إلى الشمال!
إذا دققنا النظر بالعمود 5 حول الفترة 1985-2004، يمكن ملاحظة أنه بدءا من عام 1985، كان صافي التحويل على الديون الخارجية العمومية سلبيا بانتظام باستثناء عام 1993. كان التحويل السلبي ينزل بثقله الكبير على التمويل العمومي، خلال عشرين عاما، ليصل إلى ما مجموعه 471 مليار دولار (أي ما يعادل خمس مخططات مارشال ممنوحة من طرف حكومات البلدان النامية لدائنيها). وإذا نظرنا للفترة 2000-2004، أسفل العمود 5، يمكن أن نلاحظ أن التحويل السلبي السنوي كان يزداد. وخلال هذه الفترة، بلغ التحويل السلبي 291 مليار دولار، أي أن البلدان النامية قدمت لدائنيها ما يعادل ثلاث خطط مارشال في خمس سنوات فقط.
حسب المنطق المهيمن على التفكير الاقتصادي، فإنه بعد عشرين عامًا من التحويل السلبي، من المفترض أن تكون السلطات العمومية قد تخلصت من ديونها. طبعا، إذا كانت تسدد سنويا أكثر مما تقترض، فإن مخزون ديونها يتوجب أن ينخفض، ولم لا أن يمحى كليا. والحال أن قراءة الجدول تكشف العكس: أن الدين العمومي الخارجي للبلدان النامية زاد بأكثر من الضعف خلال الفترة بين 1985 و2005، منتقلا من 672 مليار دولار في عام 1985، إلى 1459 مليار دولار [8].
وهكذا نصل إلى الأساسي من دروس هذا الجدول:
1) تجسَّد تدبير الديون الخارجية للبلدان النامية في إرساء آلية قوية لتحويل رؤوس الأموال من البلدان المدينة إلى مختلف الدائنين (العموميين والخواص).
2) رغم التسديدات الهائلة والمستمرة، لم ينخفض إجمالي الديون.
خلال ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، تم تشجيع الدول النامية على الاقتراض أكثر فأكثر، حتى اللحظة التي سقطت في المصيدة. وكما قلنا أعلاه، فإن نقطة الانعطاف كانت عام 1979، مع الارتفاع المفاجئ في أسعار الفائدة وبدء انهيار أسعار المواد الأولية (مست بداية المواد غير البترولية، وفيما بعد البترول نفسه انطلاقا من عام 1981).
لم تنجح الحلقة الإيجابية المزعومة للجوء إلى الاستدانة الخارجية من أجل تعزيز التنمية والرفاهية والمفضية إلى نمو ذاتي مطرد[9]. فقد تحولت إلى دائرة مفرغة من الاستدانة الدائمة مع تحويلات رؤوس أموال هائلة إلى الدائنين.

الشكل 1: مقارنة المبالغ التي تم إقراضها سنويا بالمبالغ المسددة سنويا (إجمالي الدين الخارجي).



تعليق: في الفترة بين عامي 1983 و1991، سددت البلدان النامية أكثر مما اقترضت. ونفس الشيء بين عامي 1998 و2004.

إذا عدنا إلى الجدول في بداية الفصل ونظرنا إلى العمود 3 بين عامي 1983 و2004، يمكن ملاحظة أن التحويلات الصافية كانت سلبية حتى عام 1991، ثم أصبحت إيجابية بين عامي 1992 و1997. وبدءا من 1998 كانت سلبية للغاية، حيث بلغت 127 مليار دولار عام 2000. كيف يمكن تفسير ذلك؟

خلال سنوات 1980، كانت التحويلات سلبية حتى عام 1989، سواء بالنسبة للشركات الخاصة للبلدان النامية ولدولها. كما رأينا أعلاه: 1) تخلص القطاع الخاص من ديونه بتحويل جزء منها إلى القطاع العمومي وبتسديد جزئي للباقي، 2) استمر القطاع العمومي في الاستدانة لتغطية جزء من الديون الخاصة، ودفع معظم الفاتورة الإجمالية. ومنذ عام 1990، حصل القطاع الخاص، المتخلص جزئيا من ديونه، على قروض جديدة، أصبحت ديوناً كثيفة بين 1992 و1997 (ارتفع الدين الخارجي للقطاع الخاص من

381 إلى 801 مليار دولار، أي بزيادة 110٪). كانت القروض للقطاع الخاص بالبلدان النامية أعلى مؤقتًا من التسديدات التي يقوم بها. ويتطابق المستوى الأدنى لعام 1994 مع الأزمة المكسيكية، التي كانت مصحوبة بخروج هائل لرؤوس الأموال.

تغير الوضع ابتداء من 1998، عندما وقعت أزمة جنوب شرق آسيا (تايلاند وماليزيا والفلبين وإندونيسيا) والأزمة الكورية الجنوبية، تلتها أزمات في روسيا والبرازيل في عام 1999، وفي الأرجنتين وتركيا في عام 2001. تكثفت مجددا تسديدات القطاعين العمومي والخاص، وبلغ صافي التحويل السلبي حدّاً أقصى تاريخيا في الفترة -2001 2000. وفي عامي 2003 و2004، ظل التحويل الصافي سلبيًا، لكنه تناقص منذ أن أخذ القطاع الخاص ودول البلدان النامية قروضاً جديدة في ظروف كانت مواتية مؤقتًا بسبب:

- معدلات فائدة منخفضة نسبيًا

- انخفاض كبير لأقساط تأمين المخاطر

- زيادة في عائدات التصدير بفعل ارتفاع أسعار المواد الأولية (النفط والغاز...).

وبدلاً من الاستفادة من هذه الظرفية الجيدة للتخلص نهائيا من الديون، وبدعم من مختلف الدائنين، لجأت معظم البلدان النامية ذات الدخل المتوسط لقروض جديدة. منها تلك التي اختارت، مثل تايلاند والبرازيل والأرجنتين، سدادًا مسبقا لصندوق النقد الدولي[01]، أو تلك التي سددت لنادي باريس، مثل روسيا أو البرازيل، واستبدلت ببساطة ديونها المستحقة لدائنين عموميين بديون جديدة مستحقة لدائنين خواص (الذين كانوا يقدمون شروطا مواتية مؤقتًا). كما زادت هذه البلدان إلى حد كبير أيضا من دينها العمومي الداخلي.

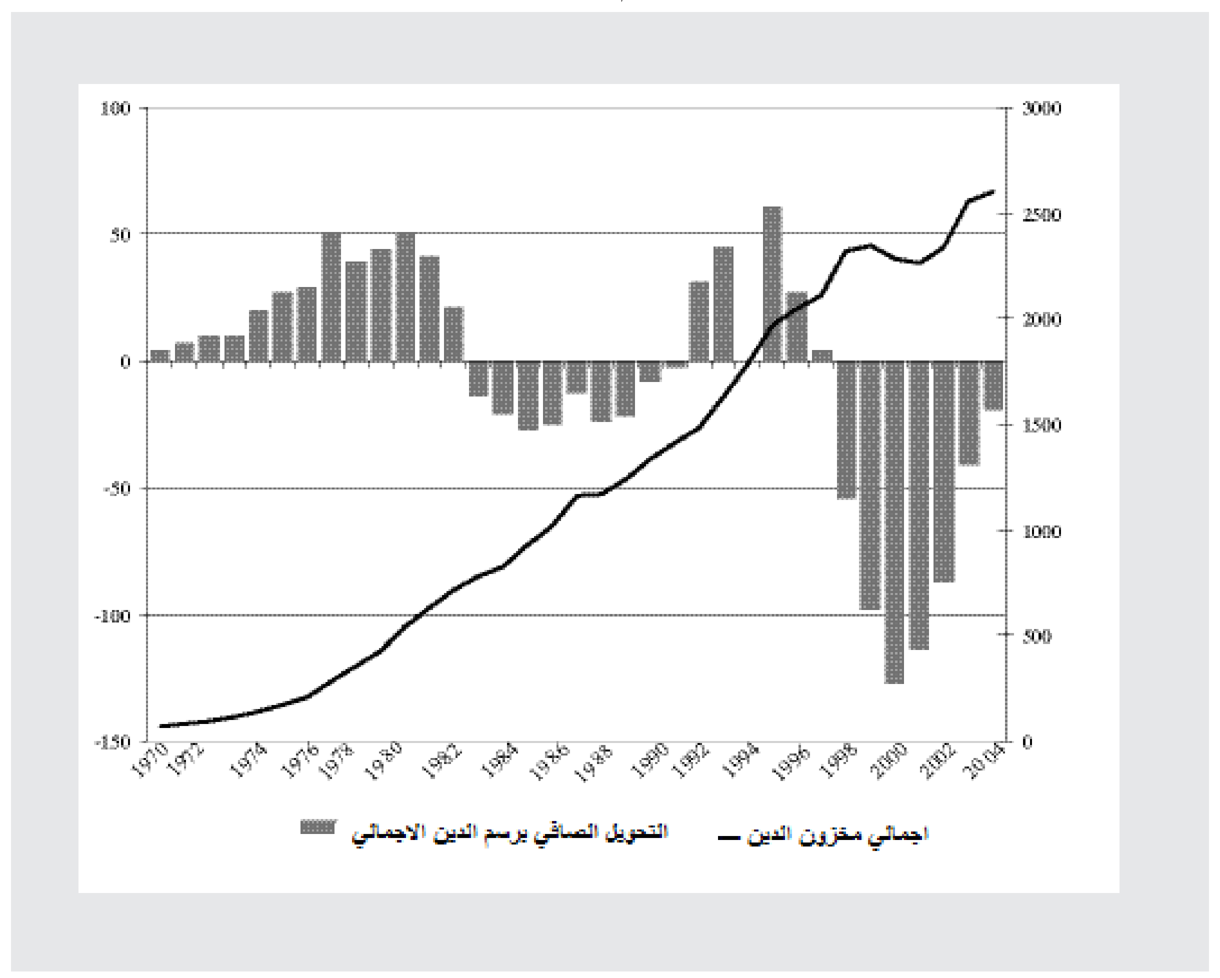
يتعلق آخر عمودين من الجدول بدين البلدان النامية المستحق للبنك العالمي. ويمكن ملاحظة أن هذا الدين ازداد باطراد، شأنه في ذلك شأن المتعلق بجميع الدائنين. يظهر الاختلاف في صافي التحويل برسم الديون، وهو ما يبرزه العمود الأخير. يبقى التحويل الصافي إيجابيا لصالح البنك العالمي حتى عام 1990 في حين أنه أصبح سلبيا منذ 1983 فيما يتعلق بإجمالي الديون (العمود 3) واعتبارا من عام 1985 بخصوص الدين الخارجي العمومي (العمود 5). ويرجع ذلك في المقام الأول إلى حقيقة أنه خلال ثمانينيات القرن الماضي، قدم البنك العالمي القروض إلى البلدان النامية كي تتمكن من السداد لبنوك الشمال الخاصة التي كانت عرضة للإفلاس في حالة عدم الأداء. بالطبع، صندوق النقد الدولي هو الذي يلعب الدور الرئيسي على هذا المستوى، ولكن البنك العالمي يقتفي أثره.

إن التحويل الصافي فيما يتعلق بالبنك العالمي كان سلبيا من 1990 إلى 1996، ثم إيجابيا من 1997 إلى 1999 قبل أن يصبح سلبيا مرة أخرى مع أقصى تحويل صافي سلبي تاريخي في 2002 و2003 و2004. ومثل التحويل السلبي الإجمالي، بالنسبة للفترة 2000-2004 وحدها، ما قدره ناقص 21.3 مليار دولار، مبلغ مذهل مقارنة بالمبلغ الإجمالي المقدم في شكل قروض سنويا من قبل البنك العالمي، والذي هو أقل من 20 مليار دولار في السنة.

والأمر الأكثر خطورة هو أن هذا التحويل السلبي الضخم لا يؤدي إلى تحرير البلدان النامية من الديون، بل يؤدي في الواقع إلى زيادة الديون المستحقة للبنك العالمي.

هذا يدل على سخرية هذه الآلية الضخمة المفضية إلى زيادة عبء الديون بشكل مصطنع والتي لا تتوافق بأي حال مع المبالغ التي دخلت بالفعل اقتصادات هذه البلدان.

الشكل 2. مقارنة بين تطور اجمالي مخزون الدين الخارجي والتحويل الصافي برسم الدين



الأعمدة: صافي التحويل على إجمالي الديون الخط المتصل: مجموع مخزون الديون

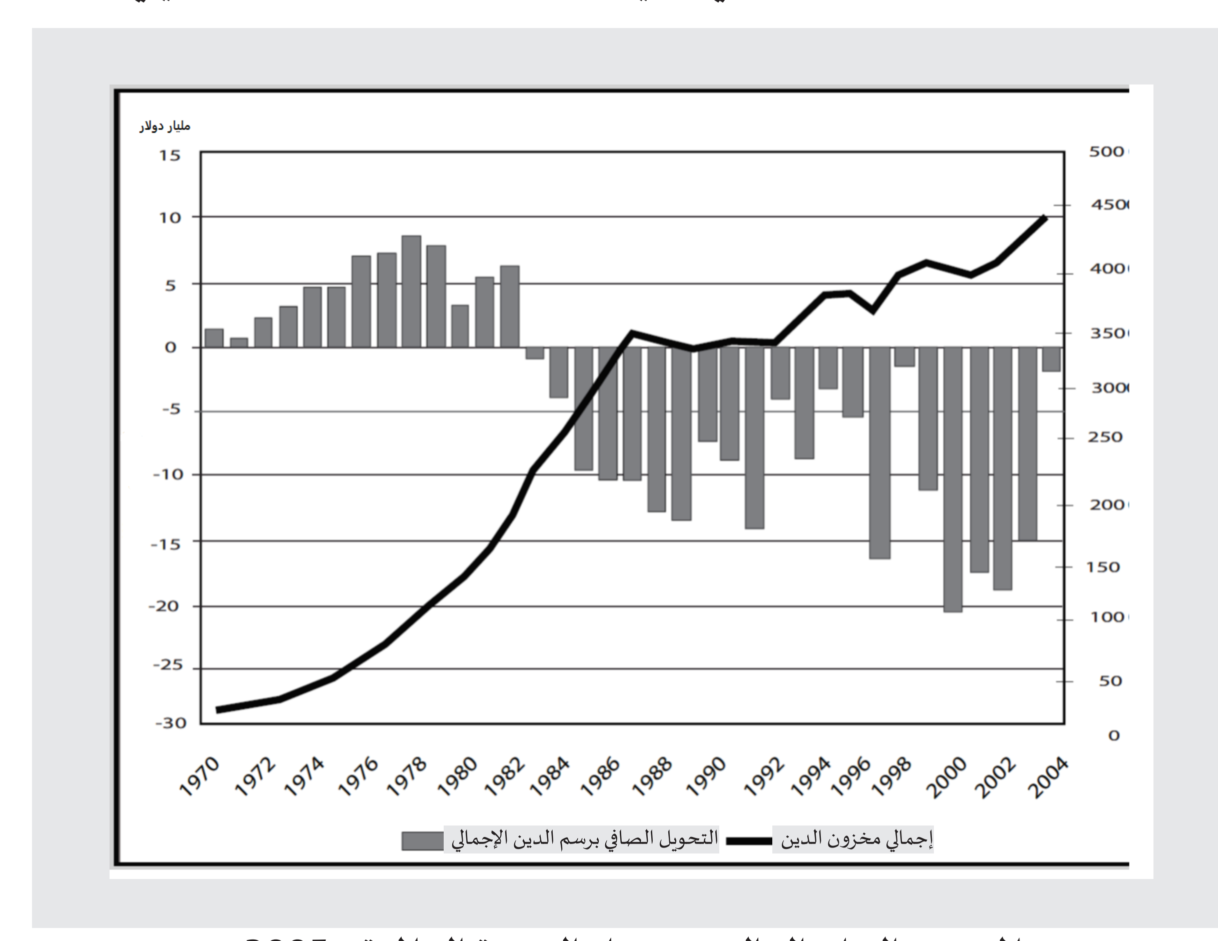
المصدر: البنك العالمي، تمويل التنمية العالمية، 2005

العمود الأيسر: صافي التحويل على إجمالي الدين الخارجي (العمومي + الخاص) لمجموع البلدان النامية (بمليارات الدولارات)
العمود الأيمن: تطور إجمالي الدين الخارجي (عمومي + خاص) للبلدان النامية (بمليارات الدولارات)

يعرض هذا الرسم البياني محتوى الأعمدة 2 و 3 من الجدول الموجود في بداية الفصل. يمكن ملاحظة أن صافي التحويل إيجابي من عام 1970 إلى عام 1982، وهو العام الذي حدثت فيه أزمة الديون. أصبح التحويل سلبيا عام 1983 حتى عام 1991. ثم من عام 1992 إلى عام 1997 صار إيجابيا مجددا ما عدا في عام 1994، عام الأزمة المكسيكية. منذ عام 1998 (أزمات جنوب شرق آسيا والأزمة الكورية) وحتى عام 2004، كان التحويل الصافي سلبياً. وخلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2004، ارتفع مخزون الديون من 70 مليار دولار في عام 1970 إلى 2597 مليار دولار في عام 2004.

من هنا، سنقدم مبيانات الدين الخارجي العمومي للمناطق العالمية الرئيسية.

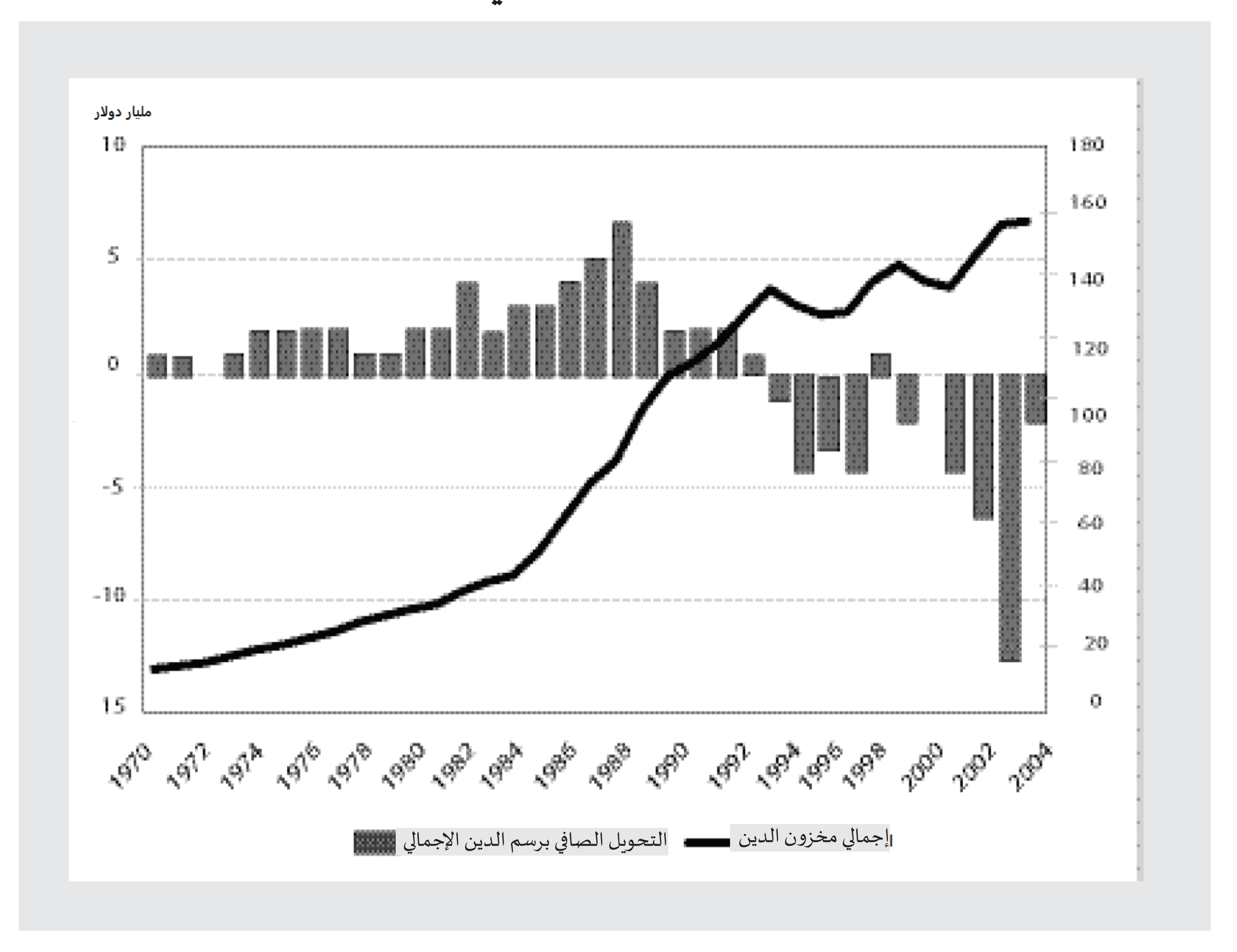
الشكل 3 - التغير في إجمالي مخزون الديون مقارنة بإجمالي صافي التحويلات على الديون الخارجية العمومية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.



المصدر: البنك العالمي، تمويل التنمية العالمية ، 2005

العمود الأيسر: صافي التحويل على إجمالي الدين العمومي الخارجي لأمريكا اللاتينية والكاريبي (بمليارات الدولارات)
العمود الأيمن: تطور إجمالي الدين العمومي الخارجي لأمريكا اللاتينية والكاريبي (بمليارات الدولارات)
تعليق: أصبحت التحويلات الصافية برسم الدين العمومي سلبية منذ عام 1983 وبقيت كذلك حتى عام 2004.
سكان أمريكا اللاتينية والكاريبي عام 2004: 540 مليون
قائمة الدول[11]: (أنتيغوا وبربودا)، الأرجنتين، بربادوس، بليز، بوليفيا، البرازيل، شيلي، كولومبيا، كوستاريكا، (كوبا)، الجمهورية الدومينيكية، دومينيك، إكوادور، غرينادا، غواتيمالا، غيانا، هايتي، هندوراس، جامايكا، المكسيك ونيكاراغوا وبنما وباراغواي وبيرو وسانت لوسيا وسانت كيتس ونيفيس وسانت فنسنت وجزر غرينادين والسلفادور (سورينام) وترينيداد وتوباغو وأوروغواي وفنزويلا.
كان إجمالي الدين العام الخارجي عام 1970: 16 مليار دولار امريكي، وإجمالي الدين العمومي الخارجي لسنة 2004: 442 مليار دولار. تمثل المجموعة الأمريكية اللاتتينية المنطقة الرمزية لأزمة المديونية وتدبيرها لصالح الدائنين.
تسمح نظرة سريعة (أنظر الأشكال 4 إلى 8) إلى المناطق النامية الخمس الرئيسية الأخرى من زاوية تطور الدين العمومي والتحويلات الصافية على الديون، بملاحظة أن أزمة الديون لعام 1982 التي تفجرت في أمريكا اللاتينية انتشرت تدريجيا لتطال جميع المناطق الأخرى. وبصرف النظر عن الاختلافات الواضحة، ما يبرز هو أن التحويلات الصافية أصبحت سلبية في كل مكان في نهاية سنوات 1990. يوضح هذا حقيقة أنه لم يتم حل الأزمة في أي مكان بالعالم. كما يظهر أنه في بداية القرن الحادي والعشرين، لا تزال المديونية تشكل عقبة ينبغي التغلب عليها أكثر مما كان عليه الحال في ثمانينيات القرن العشرين.

الشكل 4 - تطور إجمالي مخزون الديون مقارنة بإجمالي صافي التحويلات على الديون الخارجية العمومية في جنوب آسيا



الأعمدة: صافي التحويل على الدين العمومي والمضمون من قِبل الدولة / الخط المتصل: إجمالي الديون العمومية والديون المضمونة

مصدر : البنك العالمي، تمويل التنمية العالمية، 2005

العمود الأيسر: صافي التحويل برسم إجمالي الدين العمومي الخارجي في جنوب آسيا (بمليارات الدولارات)

العمود الأيمن: تطور إجمالي الدين العمومي الخارجي في جنوب آسيا (بمليارات الدولارات)

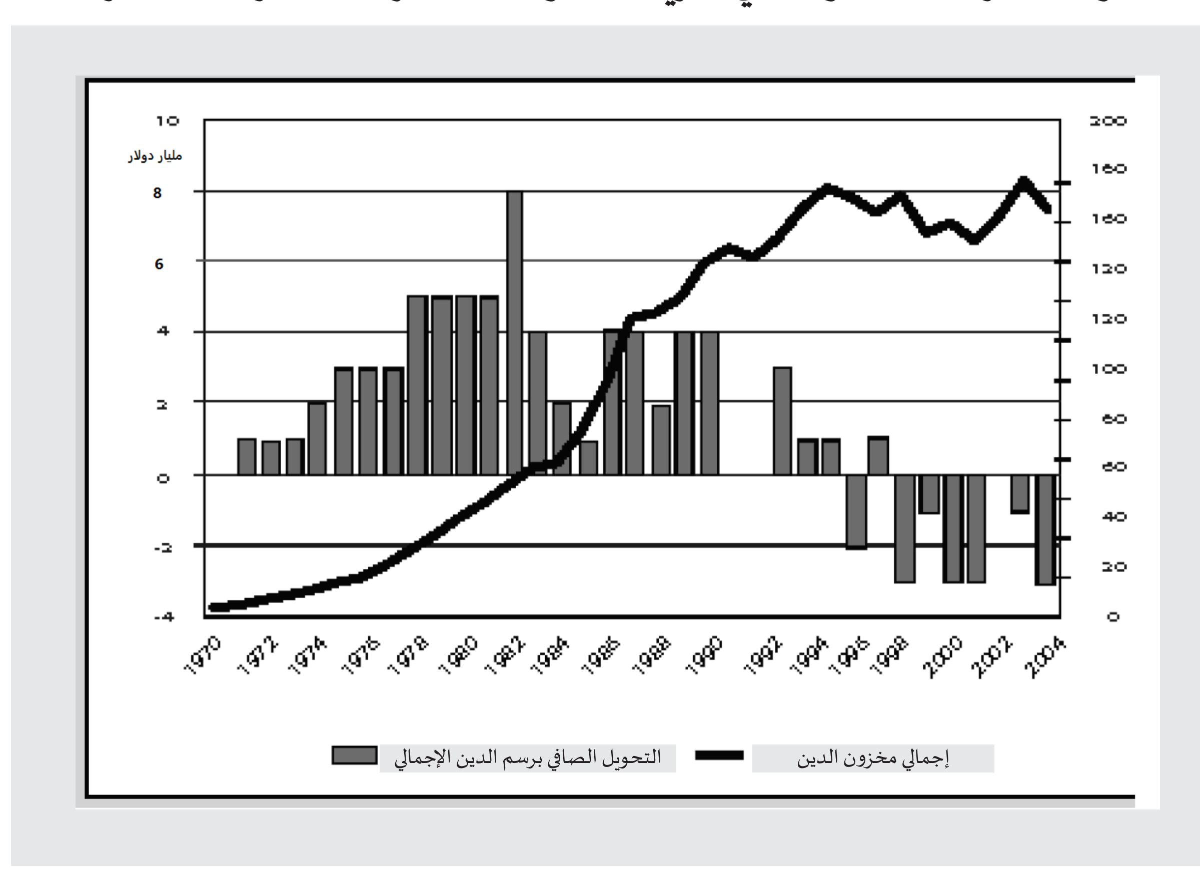
تعليق: أصبح صافي التحويلات سلبيا في عام 1994 في حين واصل إجمالي مخزون الديون الارتفاع.

عدد سكان جنوب آسيا في عام 2004: 450 1 مليون نسمة

قائمة الدول[21]: (أفغانستان)، بنغلاديش، بَهُوتان، الهند، جزر المالديف، نيبال، باكستان، سريلانكا

إجمالي الدين العمومي الخارجي عام 1970: 12 مليار دولار
مجموع الدين العمومي الخارجي عام 2004: 156 مليار دولار

الشكل 5 – تطور إجمالي مخزون الديون مقارنة بإجمالي صافي التحويلات على الديون الخارجية العمومية في أفريقيا جنوب الصحراء (بمليارات الدولارات)



مصدر: البنك العالمي، تمويل التنمية العالمية، 2005

الأعمدة: صافي التحويل على الدين العمومي والمضمون من قِبل الدولة/ الخط المتصل: إجمالي الديون العمومية والمضمونة

العمود الأيسر: صافي التحويل برسم إجمالي الدين العمومي الخارجي في أفريقيا جنوب الصحراء (بمليارات الدولارات)

العمود الأيمن: تطور إجمالي الدين العمومي الخارجي لأفريقيا جنوب الصحراء (بمليارات الدولارات)

تعليق: أصبحت التحويلات الصافية سلبية في 1998 في حين ارتفع إجمالي مخزون الديون بشكل مطرد حتى عام 1995، وانخفض بشكل طفيف في عام 2004.

سكان أفريقيا جنوب الصحراء في عام 2004: 720 مليون نسمة

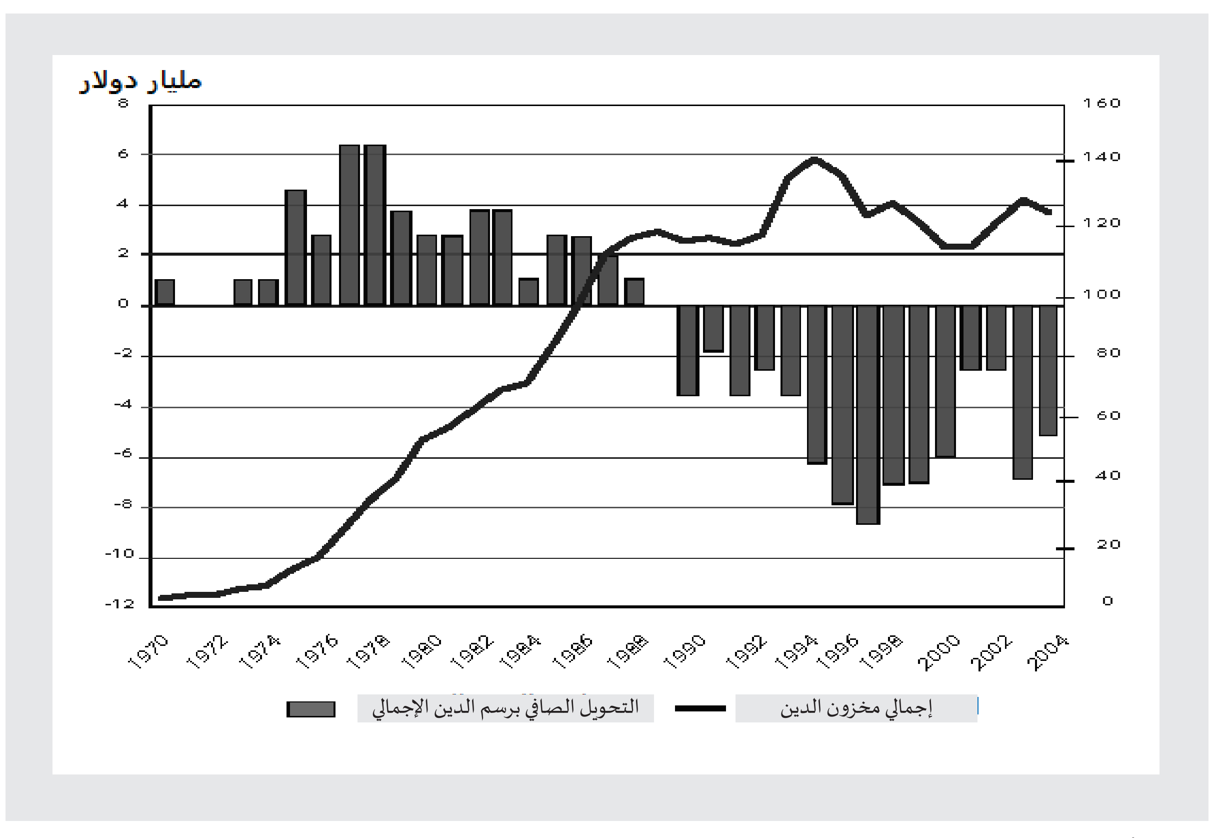
قائمة الدول[31]: جنوب أفريقيا، أنغولا، بنين، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، الكاميرون، جزر الرأس الأخضر، جمهورية أفريقيا الوسطى، جزر القمر، الكونغو-

برازافيل، ساحل العاج، إريتريا، إثيوبيا، الغابون، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا - بيساو، كينيا، ليسوتو، ليبيريا، مدغشقر، مالاوي، مالي، موريشيوس، موريتانيا، موزمبيق، (ناميبيا)، النيجر، نيجيريا، أوغندا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، رواندا، سان تومي وبرنسيبي، السنغال، سيشيل، سيراليون، الصومال، السودان، سوازيلاند، تنزانيا، تشاد، توغو، زامبيا، زمبابوي.

إجمالي الدين العمومي الخارجي عام 1970: 6 مليارات دولار

إجمالي الدين العمومي الخارجي عام 2004: 165 مليار دولار

الشكل 6. تطور إجمالي مخزون الديون مقارنةً بإجمالي صافي التحويلات برسم الديون الخارجية العمومية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط



الأعمدة: صافي التحويل على الدين العمومي والمضمون من قِبل الدولة/ الخط المتصل: إجمالي الديون العمومية والمضمونة

مصدر : البنك العالمي، تمويل التنمية العالمية، 2005

العمود الأيسر: صافي التحويل برسم إجمالي الدين العمومي الخارجي في شمال إفريقيا والشرق الأوسط (بمليارات الدولارات)

العمود الأيمن: تطور إجمالي الدين العمومي الخارجي في شمال إفريقيا والشرق الأوسط (بمليارات الدولارات)

تعليق: أصبحت التحويلات الصافية سلبية من عام 1990 فصاعدا. وعلى الرغم من هذه المبالغ الكبيرة، لم تنخفض الديون بالشكل اللازم.

سكان شمال أفريقيا والشرق الأوسط في عام 2004: 290 مليون نسمة

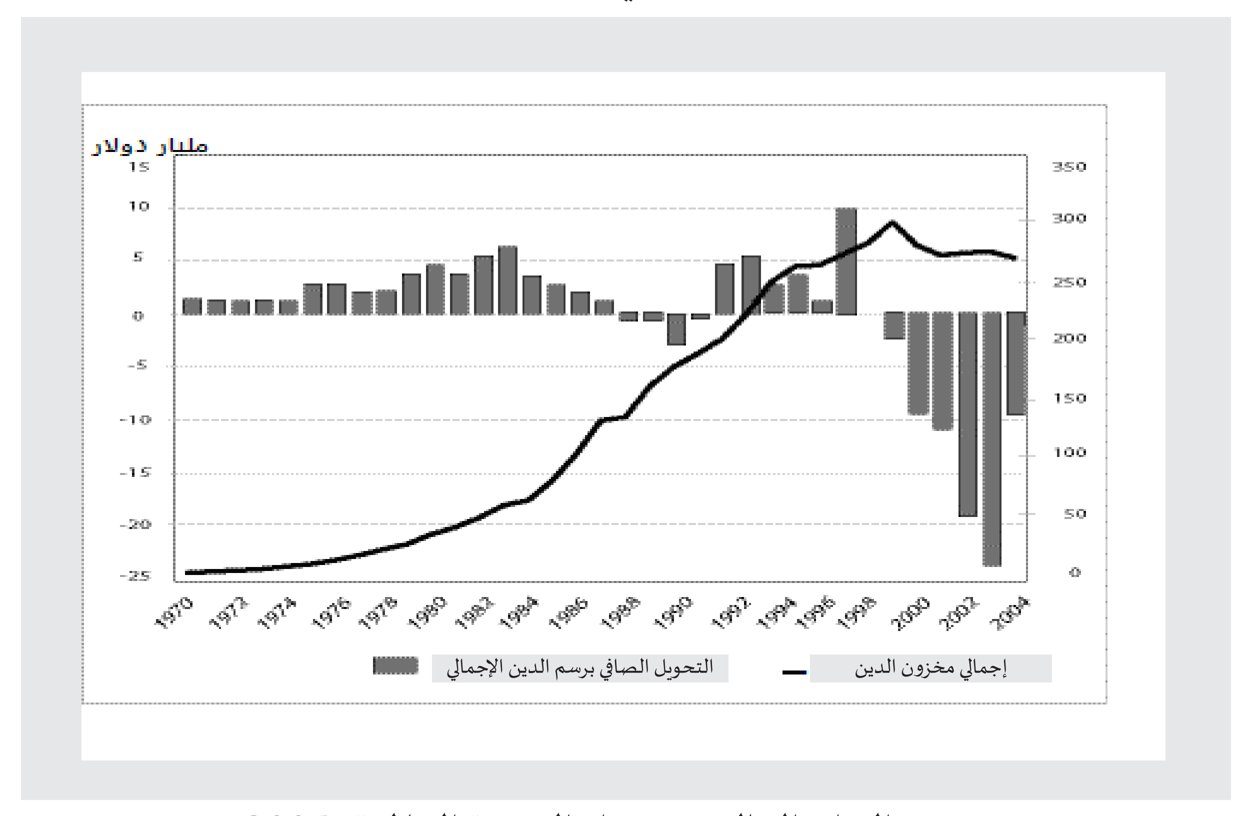
قائمة الدول[14]: الجزائر، (المملكة العربية السعودية)، جيبوتي، مصر، (العراق)، إيران، الأردن، لبنان، (ليبيا)، المغرب، عمان، سوريا، تونس، اليمن

إجمالي الدين العام الخارجي عام 1970: 4 مليارات دولار

إجمالي الدين العام الخارجي عام 2004: 126 مليار دولار

تعليق: كان صافي التحويلات سلبيا بين عامي 1988 و1991، ومنذ عام 1999 فصاعدا أصبح سلبيا مرة أخرى وبقوة أكبر. إنها سنة 1999 حيث ارتفع الدين العمومي بقوة بعد أن حملت الدول على عاتقها الديون الخاصة، وعقدت قروضا ضخمة «للانقاذ» مع صندوق النقد الدولي. وعلى الرغم من هذه التحويلات الصافية السلبية، فإن الديون لم تنخفض.

الشكل 7. تطور إجمالي مخزون الديون مقارنة مع صافي التحويلات الإجمالية للديون الخارجية العمومية في شرق آسيا والمحيط الهادئ.



مصدر: البنك العالمي، تمويل التنمية العالمية، 2005

الأعمدة: صافي التحويل برسم الدين العمومي والمضمون من قِبل الدولة/ الخط المتصل: إجمالي الديون العمومية والمضمونة

العمود الأيسر: صافي التحويل برسم إجمالي الدين العمومي الخارجي في شرق آسيا والمحيط الهادئ (بمليارات الدولارات)

العمود الأيمن: تطور إجمالي الدين العمومي الخارجي في شرق آسيا والمحيط الهادئ (بمليارات الدولارات)

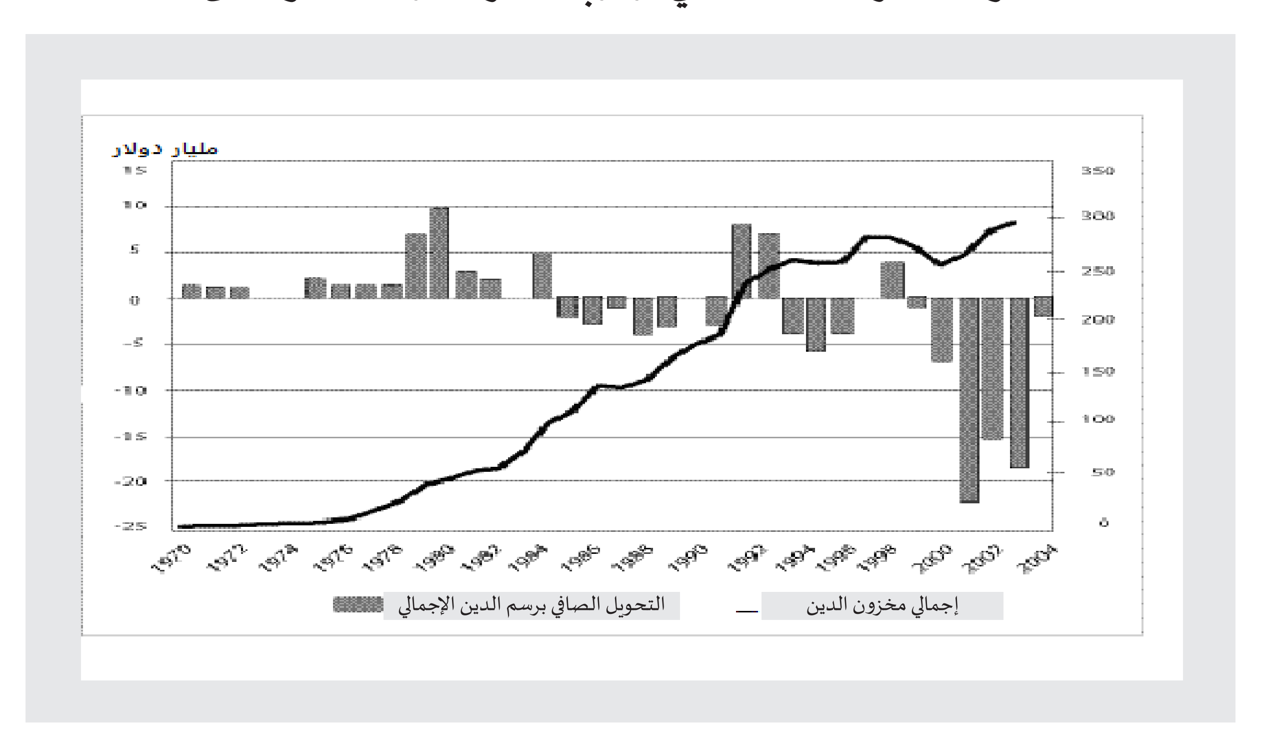
عدد سكان شرق آسيا والمحيط الهادئ عام 2004: 1870 مليون نسمة

قائمة الدول[51]: كمبوديا، الصين، (كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية[61])، فيجي، إندونيسيا، (كيريباس)، لاوس، ماليزيا، منغوليا، بورما، ميانمار، بابوازي غينيا الجديدة، الفلبين، جزر سليمان، ساموا، تايلند، (تيمور الشرقية)، تونغا، فانواتو، فيتنام

إجمالي الدين العومي الخارجي عام 1970: 5 مليارات دولار

إجمالي الدين العمومي الخارجي عام 2004: 262 مليار دولار

الشكل 8 – تطور إجمالي مخزون الديون مقارنة بإجمالي صافي التحويلات على الديون الخارجية العامة في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى.



مصدر : البنك العالمي، تمويل التنمية العالمية، 2005

الأعمدة: صافي التحويل برسم الدين العمومي والمضمون من قِبل الدولة/ الخط المتصل: إجمالي الديون العامة والمضمونة

العمود الأيسر: صافي التحويل برسم إجمالي الدين العمومي الخارجي في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى (بمليارات الدولارات)

العمود الأيمن: تطور إجمالي الدين العمومي الخارجي في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى (بمليارات الدولارات)

تعليق: أصبحت التحويلات الصافية سلبية عام 1985 وظلت سلبية حتى عام 2004 باستثناء السنوات 1993-1992 و1998. وعلى الرغم من التحويلات السلبية الكبيرة للغاية بين عامي 2000 و2003، استمر الدين العمومي الخارجي في الارتفاع.

سكان أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى عام 2004: 470 مليون

قائمة الدول: ألبانيا، أرمينيا، أذربيجان، بيلاروسيا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كرواتيا، إستونيا، جورجيا، المجر، كازاخستان، قيرغيزستان، لاتفيا، ليتوانيا، مقدونيا، مولدافيا، أوزبكستان، بولندا، رومانيا، روسيا، صربيا، الجبل الأسود، سلوفاكيا، سلوفينيا، طاجيكستان، جمهورية التشيك، تركمانستان، مفتاح تور، أوكرانيا

إجمالي الدين العمومي الخارجي عام 1970: 3 مليارات دولار

إجمالي الدين العمومي الخارجي عام 2004: 310 مليار دولار

إحالات الفصل الثاني عشر:

1 من بين البلدان التي لا يقدم البنك العالمي بيانات بشأنها كوبا والعراق وليبيا وكوريا الشمالية وكوريا الجنوبية.

2 ومع ذلك، ارتفع عدد الدول التي عليها متأخرات التسديد إزاء البنك العالمي، و/أو التي أظهرت الحاجة إلى إعادة التفاوض بشأن ديونها متعددة الأطراف، من ثلاثة إلى ثمانية عشر بين عامي 1974 و1978 !

3 Voir Eric Toussaint. 2004. La Finance contre les peuples. La Bourse ou la Vie. CADTM/ Syllepse/Cetim, Liège-Paris-Genève, p. 197-198. Le chapitre 8, p. 187-200 présente une 1982. Voir aussi Damien Millet et Eric Toussaint. analyse de la crise de la dette qui explose en 2002. 50 Questions/50Réponses sur la dette, le FMI et la Banque mondiale, CADTM/Syllepse, Liège-Paris, Question 8, p. 59-62

4 كانت دول أمريكا اللاتينية التي تلقت بشكل رئيسي قروضا بسعر فائدة متغير من البنوك الخاصة هي التي تأثرت بشكل خاص بارتفاع أسعار الفائدة إلى جانب انخفاض عائداتها من التصدير.

5 لمزيد من المعلومات عن أقساط التأمين على المخاطر، راجع

Eric Toussaint 2004 , Your Money or Your Life , Haymarket Books, Chicago, p. 156 - 158

6 نفسه ، ص. 320.320.

7 للحصول على مبلغ الدين الخارجي المستحق على القطاع الخاص في البلدان النامية، طُرح الدين العام (العمود 4) من مجموع الدين (العمود 2).

8 خلال هذه الفترة، تلقت الخزائن العامة 2402 مليار دولار كقروض وسددت 2873 مليار دولار، أي تحويل سالب صافي قدره 471 مليار دولار. المصدر: البنك العالمي، تمويل التنمية العالمية، 2005

9 أنظر الفصل العاشر

10 فعلت تايلاند ذلك سنة 2003، وقامت البرازيل والأرجنتين بالشيء نفسه في يناير 2006.

11 لا تؤخذ البلدان الواردة بين الأقواس في الاعتبار في إحصائيات البنك العالمي المتعلقة بالبلدان المثقلة بالديون.

12 لم يتم أخذ البلدان بين الأقواس بالاعتبار، أفغانستان، في إحصائيات البنك العالمي المتعلقة بالبلدان المدينة.

13 البلد بين قوسين، ناميبيا، لا يؤخذ بعين الاعتبار في إحصاءات البنك العالمي بشأن الدول المثقلة بالديون.

14 لا تؤخذ البلدان الواردة بين الأقواس في الاعتبار في إحصائيات البنك العالمي المتعلقة بالبلدان المثقلة بالديون.

15 لا تؤخذ البلدان الواردة بين الأقواس في الاعتبار في إحصائيات البنك العالمي المتعلقة بالبلدان المثقلة بالديون.

16 منذ عام 2003، لم يعد البنك العالمي ينظر إلى كوريا الجنوبية كدولة نامية منذ أن ارتفع الدخل الفردي السنوي فوق الحد الأقصى، والذي تم تحديده في الوقت الحالي عند 9385 دولار. من الآن فصاعدا، تعتبر كوريا الجنوبية كدولة متقدمة.

الفصل الثالث عشر
البنك العالمي يتوقع مجيء أزمة الديون

توقع البنك العالمي، منذ عام 1960، خطر تفجر أزمة ديون في شكل عدم قدرة البلدان الرئيسية المدينة تحمل التسديدات المتنامية. وازدادت إشارات الإنذار خلال سنوات 1960 حتى صدمة النفط عام 1973. ونشر كل من البنك العالمي والبنكيون الخواص، ولجنة بيرسون، ومحكمة الحسابات الأمريكية (مكتب المحاسبة العامة) تقارير تشدد على مخاطر الأزمة. وتغيرت النبرة بشكل جذري مع بداية ارتفاع أسعار النفط في عام 1973 وإعادة التدوير الهائل للبترودولارات من قبل البنوك الخاصة الكبيرة في البلدان الصناعية. لم يعد البنك العالمي يتحدث عن الأزمة. ومع ذلك فإن وثيرة المديونية تتسارع. دخل البنك العالمي التنافس مع البنوك الخاصة لتوفير أكبر قدر من القروض في أسرع وقت ممكن. وحتى نشوب الأزمة عام 1982، حافظ البنك العالمي على لغة مزدوجة. واحدة للجمهور والدول المدينة تقول إنه لا يوجد ما يدعو للقلق أكثر من اللازم، وإنه إذا نشأت مشاكل، فإنها سوف تكون قصيرة الأجل. هذا هو الخطاب المدون بالوثائق الرسمية. ويستخدم الخطاب الثاني في المداولات المغلقة. فقد نصت مذكرة داخلية على أنه إذا أدركت البنوك أن المخاطر ترتفع، فإنها ستقلل من الإقراض و "يمكن أن نرى عددا كبيرا من البلدان ينتهي بها المطاف إلى حالات صعبة للغاية" (29 أكتوبر 1979)[1].

منذ عام 1960، لم تغب إشارات الإنذار.

في عام 1960، نشر دراغوسلاف أفراموفيتش ورافي غولاتي، وهما اقتصاديان بارزان في البنك العالمي[2]، تقريرا أشار بوضوح إلى خطر وصول البلدان النامية إلى مستوى غير محتمل من المديونية بسبب التوقعات الكارثية من حيث عائدات التصدير. "من المتوقع أنه في السنوات القليلة القادمة، ستزداد تسديدات الديون في عديد من البلدان الكبيرة المثقلة بالديون، ومعظمها بلغ بالفعل معدل خدمة دين مرتفع للغاية. (...) في بعض الحالات، يشكل عدم اليقين بشأن آفاق التصدير وخدمة ديون ثقيلة عقبة جدية أمام اقتراضات مهمة جديدة"[3].

إنها مجرد بداية سلسلة مستمرة من التحذيرات التي تظهر في مختلف وثائق البنك العالمي المتتالية حتى عام 1973. ففي التقرير السنوي للبنك العالمي للفترة -1964 1963، نقرأ بالصفحة 8: "يشكل عبء الديون الثقيل الرازح على عدد متزايد من الدول

الأعضاء مصدر قلق دائم لمجموعة البنك العالمي. (...) وقرر المديرون التنفيذيون أن البنك يمكنه تعديل بعض شروط القروض لتخفيف خدمة الديون في الحالات المناسبة"[4].

يتضمن التقرير السنوي العشرون المنشور عام 1965 تفصيلا طويلا للديون

يبرز التقرير أن الصادرات الفلاحية تنمو بشكل أسرع من نمو الطلب في البلدان الصناعية، ما أدى لانخفاض في الأسعار[5]: "يميل نمو المواد الأولية الفلاحية الموجهة للتصدير إلى أن يكون أسرع من نمو الطلب بالبلدان الصناعية. ونتيجة لذلك، عانت البلدان النامية من انخفاض حاد في أسعار صادراتها الفلاحية بين عامي 1957 و1962". مثال: بينما ارتفعت صادرات البن بنسبة 25٪ من حيث الحجم بين 1957 و1962، فقد انخفضت عائدات تصديره بنسبة 25٪[6]. كما انخفضت أسعار الكاكاو والسكر. ويبين التقرير أن صادرات البلدان النامية هي في الأساس مواد أولية يتطور طلب الشمال عليها ببطء وبشكل غير منتظم. فقد انخفضت أسعار المواد الأولية[7]. ويشير التقرير إلى أن التدفقات المالية نحو البلدان النامية غير كافية سواء تعلق الأمر بالقروض والمنح أو بالاستثمار الأجنبي لأن ما يعود برسم سداد الديون وترحيل أرباح الاستثمار الأجنبي إلى الخارج مرتفع للغاية.

ويشير التقرير إلى أن الدين ارتفع بمعدل سنوي قدره 15٪ بين عامي 1955 و1962، ثم تسارع إلى 17٪ بين عامي 1962 و1964. وتُركِّز 12 دولة ما يزيد قليلاً عن 50٪ من الديون. جميعها زبون رئيسية للبنك (الهند والبرازيل والأرجنتين والمكسيك ومصر وباكستان وتركيا ويوغوسلافيا وإسرائيل وتشيلي وكولومبيا).

إن معدل نمو الدين الخارجي العمومي للبلدان النامية مرتفع جدا. إذ ارتفع بين 1955 و1963، بنسبة 300٪ منتقلا من 9 مليار دولار إلى 28 مليار دولار. وبين 1963 و1964، في سنة واحدة فقط، ارتفع الدين بنسبة 22٪ إلى 33 مليار دولار. وتضاعف حجم خدمة الدين أربع مرات خلال نفس الفترة (1955-1964).

في عام 1955، شكلت خدمة الديون 4٪ من عائدات التصدير. وفي عام 1964، تضاعفت النسبة ثلاث مرات (12٪). وفي حالة بعض البلدان، فإنها مثلت 25٪ تقريبًا! ويشدد التقرير على الحاجة إلى تحديد الشروط التي يمنح بموجبها البنك العالمي والدائنون الآخرون القروض. فما هو منطق ذلك؟ كلما كانت الشروط أصعب، كلما ارتفعت التسديدات. كلما ارتفعت التسديدات، كلما ارتفع مبلغ (حجم) المساعدة. ونتيجة لذلك، فإن صلابة أو مرونة/ليونة الشروط لا تقل أهمية عن حجم المساعدات.

وهناك عاملان رئيسيان يحددان الصلابة والليونة: أ) حصة المنح، ب) مقدار أسعار الفائدة ومدة التسديدات. ويشير التقرير إلى أن حصة المنح قد انخفضت (معظمها من الولايات المتحدة). وانخفضت أسعار الفائدة قليلاً وزادت مدة التسديدات. باختصار، تمت زيادة الصلابة من جانب وخفضها قليلا من جانب آخر. تجدر الإشارة إلى أن الاتحاد السوفياتي يُقرض بسعر فائدة أقل بكثير من تلك التي حددها "الغرب"[8]. إنه تقرير يدعو لتخفيف شروط القروض.

لا نجد هذا النوع من التحليل في التقارير التسعة عشر التي سبقت هذا التقرير. فكيف نشرح النبرة الخاصة والمحتوى الأصيل لهذا التقرير؟ في الواقع، كُتب هذا التقرير تحت ضغط الأحداث. نظمت عديد من دول العالم الثالث نفسها في حركة عدم الانحياز. وهي تشكل الأغلبية في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وفي عام 1964 حصلت على إنشاء مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الأونكتاد، وهو وكالة الأمم المتحدة الوحيدة التي يقودها ممثلو البلدان النامية[9]. تنتقد هذه الدول بشدة سلوك البلدان الأكثر تصنيعا. كما يوجد لدى البنك العالمي نفسه 102 دولة عضو، معظمها بلدان بالعالم الثالث. إن إدارة البنك العالمي مجبرة على مراعاة اتهامات الجنوب في التحليل.

يعيد التقرير السنوي الحادي والعشرون، المنشور في عام 1966، استعراض شروط الإقراض، ويناشد بتخفيفها، ويسجل د زيادة الديون بشكل دائم: "في حين أن عبء الديون المتزايد للبلدان النامية يشدد على الحاجة إلى تخفيف شروط الإقراض، (...) فالشروط المتوسطة للمساعدة الثنائية يمكن أن تصبح أقل ملائمة بكثير... ومع ذلك، يمكن لمستوى عال من المساعدة بشروط غير ملائمة أن يصعب أكثر مشكل المديونية الخارجية. إذا لم يتم تقديم المساعدة بشروط أكثر ملائمة، فسيكون من الضروري زيادة الحجم الإجمالي للمساعدة باستمرار وبشكل كبير من أجل الحفاظ على تحويل حقيقي للموارد"[10].

باختصار، يمكن القول إن البنك العالمي اكتشف الخطر الداهم المتمثل في تفجر أزمة الديون في شكل عجز عن دعم تسديدات متزايدة. إن الحلول المتوخاة من قبل البنك في المقتطفات المذكورة أعلاه هي زيادة حجم القروض من خلال اقتراح شروط أكثر ملاءمة: سعر فائدة منخفض، وفترة أطول للسداد. وفي الواقع، لا ينظر البنك إلى المشكلة إلا من حيث التدفقات: لكي تسدد البلدان المدينة، من الضروري زيادة المبالغ المقرضة وتخفيف شروط السداد. ومن الواضح أننا دخلنا في حلقة مفرغة حيث تستخدم الديون الجديدة لسداد الديون القديمة سواء على مستوى التحليل أو في الواقع.

يعرب البنك، في نفس التقارير، عن ثقته في زيادة تدفقات الرساميل الخاصة (الاستثمارات والقروض) نحو البلدان النامية. ويعتبر زيادة الإقراض الخاص هدفًا يجب تحقيقه. وأن هذه الزيادة سوف تخفف انتظار التمويلات العمومية، وفقا للتقرير المذكور مسبقا.

يمكن قراءة التالي في التقرير السنوي العشرين لعام 1965: "إن مجموعة البنك العالمي والمنظمات الدولية الأخرى تبذل جهودًا كبيرة لتشجيع وتوسيع تدفقات الرساميل الخاصة إلى الدول الأقل تقدمًا. ليس هناك شك في أننا يمكن أن نتوقع زيادة هذه التدفقات (...) وبالتالي تسريع مسار التنمية والتخفيف من انتظار التمويلات العمومية"[11]. وفي التقرير المنشور عام 1966، أُشيرَ إلى ضرورة تحرير حركات الرساميل على المستوى الدولي: "من المأمول أن يكون ممكنا تهيئة ظروف تسمح للرساميل الخاصة بالتحرك بحرية أكبر في السوق العالمية"[12].

واللافت، أنه بعد تناول طويل لصعوبات سداد الدين، أعلن البنك أنه لا ينبغي تخفيض اللجوء للقروض: "لا ينبغي تفسير أي من ذلك على أنه يعني أن البلدان النامية لا تستطيع تحمل أو حتى تجنب أي زيادة في التزاماتها بالسداد"[13].

إن تعيين لجنة بيرسون في عام 1968 من قبل روبرت ماكنمارا، الرئيس الجديد للبنك العالمي، هو جزء من جهود القادة الأمريكيين للتعامل مع الاستدانة المتزايدة ومطالب بلدان الجنوب. وتنبأ تقرير شركاء في التنمية، الذي أعدته لجنة بيرسون وصدر عام 1969، بأن عبء الديون سيزداد ليبلغ حالة أزمة في العقد المقبل. فقد بلغت نسبة إجمالي الديون الجديدة المكرسة لتغطية خدمة الديون 87 ٪ بأمريكا اللاتينية في الفترة 1965-1967.

وفي عام 1969، يشرح نيلسون روكفيلر، شقيق رئيس بنك تشايس مانهاتان، في تقرير إلى رئيس الولايات المتحدة حول المشاكل التي ستواجه أمريكا اللاتينية: "إن المبالغ الكبيرة المقترضة من قبل بعض البلدان في نصف الكرة الغربي لدعم التنمية كبيرة إلى حد امتصاص أداء الفوائد وقسط الرأسمال لحصة كبيرة من عائدات التصدير. (...) تضطر العديد -من البلدان إلى إبرام قروض جديدة لتتوفر على العملات الصعبة اللازمة لأداء الفائدة وقسط الرأسمال المتعلقين بالقروض القديمة وذلك بأسعار فائدة أعلى بكثير"[14].

من جانبه، سلم مكتب المحاسبة العامة، في عام 1969 (أي ما يعادل في الولايات المتحدة محكمة الحسابات) الحكومة تقريرا ينذر هو أيضا بالخطر: "لقد بلغت دول فقيرة عدة بالفعل مستوى استدانة يتجاوز قدراتها على السداد. (...) تواصل الولايات

المتحدة منح مزيد من القروض للبلدان المتخلفة أكثر من أي بلد أو منظمة أخرى، كما أن لديها أعلى معدل خسائر. لا يضمن الميل لمنح قروض قابلة للسداد بالدولار أن الأموال ستسدد بالفعل"[15].

ولاحقا، عام 1970، أطلق رئيس بنك أمريكا، رودولف بيترسون، في تقرير إلى الرئيس الأمريكي، ناقوس الخطر: "يعتبر عبء الديون لبلدان نامية عديدة مشكلة ملحة الآن. ورغم الإعلان عن ذلك منذ عشر سنوات، لم تُؤخذ بالاعتبار. هناك أسباب عدة لذلك، ولكن بجميع الأحوال، فإن عائدات التصدير المستقبلية، في بعض البلدان، مرهونة إلى حد يجعلها تهدد مواصلة الاستيراد والاستثمارات والتنمية"[16].

باختصار، تعتبر مختلف المصادر المؤثرة في القرار بالولايات المتحدة، وكلها مترابطة فيما بينها، منذ أواخر الستينيات، أن أزمة ديون يمكن أن تتفجر بعد بضع سنوات.

رغم وعي المخاطر...

يرى روبرت مكنمارا، من جانبه هو أيضا، أن معدل نمو ديون العالم الثالث يمثل مشكلة. يقول: "في نهاية عام 1972، بلغ الدين 75 مليار دولار وخدمة الدين السنوية تجاوزت 7 مليارات دولار. ارتفعت خدمة الديون بنسبة 18 ٪ عام 1970 وبنسبة 20 ٪ عام 1971. ومثل متوسط معدل زيادة الديون منذ الستينات تقريبا ضعف معدل نمو عائدات التصدير التي يجب على البلدان المدينة أن تضمن بها خدمة هذه الديون. لا يمكن أن يستمر هذا الوضع إلى الأبد"[17].

... دخل البنك العالمي منذ عام 1973 في تنافس مع البنوك الخاصة لزيادة الديون

والحال أن البنك العالمي الذي يرأسه مكنمارا يمارس ضغوطاً على بلدان المحيط كي تزيد مديونيتها. وبدء من عام 1973 سببت زيادة أسعار المنتجات البترولية والمواد الأولية الأخرى لجوءا متزايدا للديون. وتتضمن منشورات البنك العالمي، وصندوق النقد الدولي والبنوك الخاصة، أقل فأقل، تنبؤات متشائمة بشأن صعوبات السداد التي قد تواجهها البلدان النامية.

لنأخذ مثلا صندوق النقد الدولي في تقريره السنوي لعام 1975. يمكننا قراءة هذه الرسالة المطمئنة للغاية: "شكل استثمار فوائض البلدان المصدرة للنفط في الأسواق المالية الوطنية والدولية المترافق مع توسع التمويل الدولي (في شكل القروض الثنائية ومتعددة الأطراف) طريقة مرضية لتحويل الأموال من أجل تعويض عجز ميزا الأداءات

للبلدان المستوردة للنفط "[18].

يجب التأكيد على أن هذا التشخيص يتناقض بشكل صارخ مع ذلك الذي سيتم إنتاجه بعد اندلاع الأزمة. فبمجرد نشوب أزمة الديون عام 1982، ألقى صندوق النقد الدولي باللائمة على الصدمتين النفطيتين لعامي 1973 و1979. والحال أن ما يمكن استنتاجه من اقتباس عام 1975، هو أنه بالنسبة لصندوق النقد الدولي، أن إعادة تدوير البترودولارات المقرونة بالقروض العمومية، حلت مشاكل البلدان المستوردة للنفط إلى حد كبير.

كيف نفسر رغبة البنك العالمي تحفيز زيادة المديونية في السبعينيات؟

أراد البنك العالمي بأي ثمن زيادة تأثيره على أقصى عدد من البلدان التي كانت تدور بوضوح في فلك المعسكر الرأسمالي أو على الأقل احتفظت (يوغوسلافيا) أو أخذت (رومانيا) مسافة من الاتحاد السوفياتي[19]. وللحفاظ على نفوذه أو زيادته، احتاج إلى تعزيز تأثير الرافعة المالية للاستدانة بزيادة منتظمة للمبالغ التي يقرضها. والحال أن البنوك الخاصة تسعى هي نفسها لزيادة إقراضها بمعدلات قد تكون أقل من أسعار البنك العالمي[20]. ولذلك سعى البنك منذئذ إلى اقتناص مشاريع قد تتطلب قروضا. وزادت المبالغ التي أقرضها البنك بنسبة 100٪ بين عامي 1978 و1981.

يظهر روبرت ماكنمارا ثقة كبيرة في النصف الثاني من سبعينيات القرن الماضي، ففي خطابه الرئاسي السنوي عام 1977، يقول: "تعمل البنوك الكبرى والمقترضون الرئيسيون وفق توقعات متسقة"، ويختتم قائلاً: "نحن حتى أكثر ثقة اليوم مما منذ عام مضى: مشكلة الديون يمكن التحكم بها"[21].

ويظهر بعض كبار البنكيين الخواص هم أيضا اطمئنانا كبيرا[22]. وفيما يلي ما تضمنه تقرير لسيتي بنك عام 1980: "منذ الحرب العالمية الثانية، لا يسبب وقف التسديد من قبل البلدان المتخلفة، عند حدوثه، خسائر كبيرة للبنوك المقرضة. وعادة ما يتبع وقف التسديد عقد اتفاق بين البلد المدين ودائنيه الأجانب فيما يتعلق بإعادة جدولة الديون. (...) وبما أن أسعار الفائدة وتبايناتها تزداد عموما عند إعادة جدولة القرض، فإن قيمة الخصم غالباً ما تكون أكبر من قيمة القرض الأصلي"[23]. يجب أخذ هذا التصريح بأكبر قدر من الحذر بشأن دوافع مُعلنه. في الواقع، فإن سيتي بنك، أحد البنوك الأكثر نشاطًا في السبعينيات فيما يخص إقراض العالم الثالث، شعر عام 1980 أن الريح تتحول. وكان وقت كتابة هذه الأسطر، يستعد بالفعل لانسحابه، ولا يكاد يمنح بعد قروضًا جديدة.

هذا النص مخصص للبنكيين الصغار، بخاصة البنوك المحلية الأمريكية، بنوك الادخاروالقروض، التي تحاول شركات مثل سيتي بنك طمأنتها كي تمنح قروضًا جديدة. وفي حالة سيتي بنك، يجب أن تسمح الأموال التي تستمر بنوك الادخار والقروض بإرسالها إلى بلدان الجنوب بسداد البنكيين الكبار. بعبارة أخرى، لكي تكون البلدان المدينة قادرة على مواصلة سداد البنوك الكبيرة، يجب أن يكون هناك مقرضون آخرون. وقد يكونون خواصا (بنوك صغيرة أو متوسطة لا تملك معلومات بحجم التي تملكها المصارف الكبيرة أو معلومات مزيفة تمدها بها هذه الأخيرة) أو عموميين (البنك العالمي، وصندوق النقد الدولي، ووكالات الإقراض العمومي للتصدير، والحكومات...). يجب أن يوجد مقرضون احتياطيون بحيث يتم سداد البنوك الكبيرة بالكامل. وفي هذا الصدد، إذا قامت مؤسسات مثل البنك العالمي وصندوق النقد الدولي بنشر تطمينات بينما تقترب الأزمة، فإنها تصبح متواطئة مع كبار البنكيين الباحثين عن المقرضين الاحتياطيين. أفلست البنوك الصغيرة التي واصلت إقراض رؤوس الأموال إلى البلدان النامية بعد اندلاع أزمة عام 1982، وستتحمل خزانة الولايات المتحدة تكلفة إنقاذهما معا، أي في الواقع من قبل دافعي الضرائب الأمريكيين.

انعطاف 1979-1981

تم الجمع بين صدمة النفط الثانية عام 1979 (بعد الثورة الإيرانية) وانخفاض أسعار المواد الأولية الأخرى.

ومنذ نهاية عام 1979، زادت تكلفة الدين بشكل مضاعف بسبب الارتفاع الحاد في أسعار الفائدة وارتفاع قيمة الدولار. فشلت محاولات الجنوب لإعادة إطلاق المفاوضات حول نظام دولي جديد، ولم يؤد الحوار بين الشمال والجنوب في كانكون عام 1981 إلى شيء يذكر. بالإضافة إلى ذلك، لم تطبق الولايات المتحدة التقشف الضريبي الذي طالبت به بلدان الجنوب (تخفيض الضرائب، زيادة الإنفاق العسكري، زيادة الاستهلاك).

أُعلن الانعطاف المعمم نحو ما أطلق عليه البنك العالمي "التقويم الهيكلي" منذ خطاب مؤتمر الأونكتاد في مانيلا، الذي ألقاه روبرت مكنمارا في مايو 1979.

الخطاب المزدوج للبنك العالمي

حتى نشوب الأزمة عام 1982، كان لدى البنك العالمي خطاب مزدوج. واحد مخصص للرأي العام والبلدان المدينة يقول إنه لا داعي للقلق أكثر من اللازم، و**إنه** إذا ظهرت مشاكل، فستكون قصيرة الأجل. وهذا هو الخطاب المدون بالوثائق العمومية الرسمية.

والثاني في المداولات المغلقة أثناء المناقشات الداخلية.
في أكتوبر 1978، أرسل نائب رئيس البنك العالمي، بيتر كارجيل، المدير المالي، إلى الرئيس ماكنمارا مذكرة بعنوان "مخاطر قروض البنك العالمي للإنشاء والتعمير". يحث بيتر كارجيل، في هذا النص، روبرت ماكنمارا والبنك العالمي بأكمله على إيلاء المزيد من الاهتمام لقدرة البلدان المدينة على التسديد[24]. ووفقاً لبيتر كارجيل، فإن عدد البلدان المدينة المتأخرة عن سداد الديون المستحقة للبنك العالمي و/أو تسعى لإعادة التفاوض بشأن ديونها متعددة الأطراف ارتفع من ثلاثة إلى ثمانية عشر بين عامي 1974 و1978!
ومن جانبه، أعرب روبرت ماكنمارا مرارا عن قلقه خلال المناقشات الداخلية بخاصة في مذكرة مؤرخة بسبتمبر 1979. ويمكن أن نقرأ في مذكرة داخلية أخرى، أنه إذا أدركت البنوك أن المخاطر ترتفع، فإنها ستقلل إقراضها و"يمكننا أن نرى عددا كبيرا من البلدان ينتهي بها المطاف إلى حالات صعبة للغاية". (29 أكتوبر 1979)[25].
يعرض تقرير التنمية العالمي لعام 1980 الصادر عن البنك العالمي المستقبل على نحو متفائل، متوقعًا أن تستقر أسعار الفائدة الحقيقية عند مستوى منخفض جدًا بنسبة 1٪. إن الأمر غير واقعي تماما. وقد أظهر التطور الفعلي ذلك. ما هو مفيد هو أن نعلم، بفضل بعض مؤرخي البنك العالمي، أنه في نسخة التقرير الأولى غير المنشورة، هناك فرضية ثانية تستند إلى معدل فائدة حقيقي يبلغ 3٪. يظهر تسليط الضوء هذا أن الوضع سيكون بنهاية المطاف غير قابل للتحمل بالنسبة للبلدان المدينة. وحصل روبرت ماكنمارا على سحب هذا السيناريو الأسود من صيغة التقرير الموجهة للنشر[26]!
وفي تقرير التنمية العالمي لعام 1981 الصادر عن البنك العالمي، نجد ما يلي: "يبدو مرجحا جداً تأقلم المقترضين والمقرضين مع الظروف المتغيرة دون تعجيل أزمة ثقة عامة"[27].

انتهت ولاية روبرت مكنمارا كرئيس للبنك العالمي في يونيو 1981، أي قبل عام من اندلاع الأزمة تحت أنظار الجميع. عوضه الرئيس رونالد ريجان بألدن وليام كلاوسن، رئيس بنك أميركا، أحد الدائنين الخاصين الرئيسيين للدول النامية. وهكذا تم وضع الثعلب في قلب حظيرة الدجاج...

إحالات الفصل الثالث عشر:

1 D. Kapur، J. Lewis، R. Webb، 1997، vol. 1. ص. 599

2 اليوغوسلافي دراجوسلاف أفراموفيتش هو كبير الاقتصاديين في البنك العالني في 1963-1964. بعد ثلاثين عاما، أصبح محافظ البنك المركزي اليوغوسلافي (1994-1996) في عهد حكومة ميروسلاف ميلوسيفيتش.

3 أفراموفيتش ، دراغوسلاف وجولاتي ، رافي. 1960. مشاكل خدمة الديون للبلدان ذات الدخل المنخفض 1956-58،
Johns Hopkins Press for the IBRD، Baltimore، p.56 and 59

4 البنك العالمي، التقرير السنوي 1963-4، الصفحة 8 .

5 البنك العالمي، التقرير السنوي 1965، ص. 54

6 نفسه، ص. 55

7 لاحظ أنه خلال هذا الوقت، يوجه البنك العالمي قروضه نحو الزراعات الموجهة للتصدير وأنشطة تصدير المواد الأولية.

8 المرجع السابق ، ص. 61

9 للاطلاع على عرض موجز عن إنشاء الأونكتاد وتطوره اللاحق، انظر Eric Toussaint. 2004. المالية ضد الشعوب. البورصة أو الحياة. CADTM/Syllepse/Cetim, Liège-Paris-Genève, p. 99-104. Voir également CETIM. 2005. ONU. Droits pour tous ou loi du plus fort ?, Cetim, Genève, 2005, 219et Thérien, Jean-Philippe. 1990. Une Voix du Sud: le discours de la Cnuced, –p. 207 .L'Harmattan, Paris

10 البنك العالمي، التقرير السنوي 1966 ، ص 45 .

11 البنك العالمي، التقرير السنوي 1965 ، صفحة 62 .

12 الوضع متناقض: في حين أن البنك يدافع عن حركة أكثر حرية للرساميل بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة، فإن واشنطن، من جانبها، منذ عام 1963، فرضت قيودا قوية للغاية على تدفقات رأس المال الخارجة من الولايات المتحدة. هذه القيود ستسرع تطور سوق الأرودولارات في أوروبا، والتي يتم إعادة تدويرها في شكل قروض للبلدان النامية. انظر اريك توسان. 2004. المالية ضد الشعوب. البورصة أو الحياة. CADTM/Syllepse/Cetim, Liège-Paris-Genève, p. 189 et Norel, Philippe et Saint-Alary, Eric. 1988. p. 41 et svtes. 13

13 البنك العالمي، التقرير السنوي 1966، ص 45 .

14 Nelson Rockfeller. 1969. Report on the Americas, Quadrangle Books, Chicago, p. 87, Lent and Lost. Foreign Credit and Third World Development, Zed .1991 cité par Payer, Cheryl. .Books, London, p.58

15 Banking, November 1969, p. 45, cité par Payer, Cheryl. 1991. Lent and Lost. Foreign .Credit and Third World Development, Zed Books, London, p. 69

16 Task Force on International Development, U.S. Foreign Assistance in the 1970s: a new ..approach, Report to the President, Government Printing Office, 1970, Washington, p.10

17 McNamara, Robert S. 1973. Cien países, Dos mil millones de seres, Tecnos, Madrid, .p.94

18 صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي لعام 1975، الصفحة 3.

19 وفي هذا السياق ، بذل البنك العالمي جهوداً كبيرة لإقناع الصين بالعودة إلى للانضمام إليه (مما

أثار استياء السلطات التايوانية التي احتلت مكان الصين بين عامي 1949 و1979). عادت الصين الشعبية إلى البنك في نهاية فترة رئاسة روبرت مكنمارا.

20 في 1978-1977-1976، أقرضت البنوك التجارية البرازيل بمتوسط 7.4٪ في حين أقرضها البنك العالمي ب 8.7٪ (Kapur, Devesh, Lewis, John P., Webb, Richard. 1997. The World Bank, Its First Half Century, Volume 1, p. 281 et tableau 15.5. p. 983)

21 Cité par Nicholas Stern et Francisco Ferreira. 1997. « The World Bank as 'intellectual actor' » in Kapur, Devesh, Lewis, John P., Webb, Richard. 1997. The World Bank, Its First Half Century, Volume 2, p.558.

22 على المدى المتوسط ، لم يكونوا مخطئين. تم التأكد من وجهة النظر الواردة في العرض في الثمانينيات: كانت عمليات تعليق الديون قصيرة الأجل، وتم الاتفاق على إعادة جدولة المدفوعات بين البنوك الكبرى في الولايات المتحدة وحكومات دول أمريكا اللاتينية. بدعم من صندوق النقد الدولي والبنك. كما يعلن سيتي بنك ذلك: "يتم تعديل معدلات الفائدة والفروقات بشكل عام إلى أعلى عند إعادة جدولة القرض" هذا هو بالضبط ما حدث. كما هو موضح في الفصلين التاليين، حقق كبار المصرفيين أرباحاً ضخمة على حساب البلدان المدينة.

23 Global Financial Intermediation and Policy Analysis (Citibank, 1980), quoted in 'Why the Major Players Allowed it to happen', International Currency review, May 1984, p.22, cité par Payer, Cheryl. 1991. Lent and Lost. Foreign Credit and Third World Development, Zed Books, London, p.72.

24 D. Kapur, J. Lewis, R. Webb, 1997, vol. 1. p. 598

25 D. Kapur, J. Lewis, R. Webb, 1997, vol. 1. p. 599

26 هذا السيناريو، رغم أنه أقرب إلى ما حدث بالفعل، إلا أنه كان مع ذلك متفائلاً للغاية .

27 Cité par Nicholas Stern et Francisco Ferreira. 1997. « The World Bank as 'intellectual actor' » in Kapur, Devesh, Lewis, John P., Webb, Richard. 1997. The World Bank, Its First Half Century, Volume 2, p.559

الفصل الرابع عشر
أزمة الديون المكسيكية والبنك العالمي

لقد كان روبرت ماكنمارا والرئيس لويس اتشيفيريا (1970-1976) متفاهمان جدا. قاد الرئيس المكسيكي حملة قمع شرسة ضد اليسار الجذري. ونمت عائدات المكسيك من العملة الصعبة، منذ عام 1973، بسرعة بفضل زيادة سعر النفط بثلاثة أضعاف. وكان من شأن هذه الزيادة في عائدات العملة الصعبة أن تحمي المكسيك من الحاجة إلى الديون. ومع ذلك، فإن حجم إقراض البنك العالمي للمكسيك ازداد بشكل حاد: إذ تضاعف أربع مرات بين عامي 1973 و1981 (من 118 مليون دولار عام 1973 إلى 460 مليون دولار عام 1981). واقترضت المكسيك أيضا لدى البنوك الخاصة بموافقة البنك العالمي. وارتفع حجم القروض من البنوك الخاصة في المكسيك ستة أضعاف بين عامي 1973 و 1981. وهيمنت البنوك الأمريكية إلى حد كبير، تليها بالترتيب البنوك البريطانية واليابانية والألمانية والفرنسية والكندية والسويسرية. وكانت المبالغ التي أقرضتها البنوك الخاصة تزيد على 10 أضعاف المبالغ التي أقرضها البنك العالمي. وعندما تفجرت الأزمة عام 1982، كان هناك 550 بنكا دائنا للمكسيك! وتمثل تحدي إقراض المكسيك، بالنسبة للبنك العالمي، في ضمان تأثيره على السلطات المكسيكية. تدهورت حالة المالية العامة المكسيكية بشكل خطير في 1974-1976. ودفع البنك العالمي المكسيك لمواصلة الاستدانة بينما تومض إشارات التحذير.

وفي 3 فبراير 1978، توقع البنك العالمي ما يلي: «من المؤكد تقريباً أن تحصل الحكومة المكسيكية على زيادة كبيرة في الموارد في أوائل الثمانينيات. وتشير أحدث توقعاتنا إلى فائض في الأداءات عام 1982، وزيادة كبيرة في عائدات التصدير ، أساسا بفضل النفط، ما من شأنه تسهيل مشكلة الديون الخارجية وتدبير المالية العمومية في أوائل الثمانينيات. وسترتفع خدمة الدين الخارجي، التي تمثل 32.6٪ من عائدات التصدير في عام 1976، تدريجيا إلى 53.1٪ عام 1978 وستنخفض لاحقا إلى 49.4٪ عام 1980 وتصل إلى حوالي 30٪ عام 1982»[1]! كان العكس تماما. وكذبت الحقائق كامل التوقعات المذكورة!

وفي الوقت الذي أصدر فيه بول فولكر، مدير الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، في أكتوبر 1979، قرارًا بزيادة حادة في أسعار الفائدة، سيؤدي حتما إلى أزمة المديونية التي اندلعت على وجه التحديد في مكسيكو، كان البنك العالمي يقدم إشارات مطمئنة، وهذا ما كتب في 19 نوفمبر 1979: «تشير كل من زيادة الديون الخارجية للمكسيك

وزيادة نسبة خدمة الديون إلى الصادرات، والتي قد تصل ثلثي الصادرات (...) إلى وضع حرج للغاية. في الواقع، إن العكس هو الصحيح « (التسطير من المؤلف)[2]. هذا مذهل حقا!

تتمثل رسالة البنك العالمي في أنه حتى لو كان الوضع يبدو سيئا، فلا يوجد هناك ما يستدعي القلق، وأن الوضع الحقيقي ممتاز، ويجب مواصلة الاستدانة. ماذا سنقول عن حارس بوابة يشجع المشاة لعبور السكة الحديد بينما يشير الضوء الأحمر إلى وصول القطار الوشيك؟ ماذا ستفعل العدالة إذا أدى نوع السلوك هذا إلى موت أناس؟

زادت بنوك الشمال الخاصة المبالغ المقرضة للدول النامية بشكل كبير، بدءا بالمكسيك. كتب أحد اقتصاديي البنك المسؤول عن مراقبة الوضع تقريرا مقلقا جدا في 14 غشت 1981[3]. وأوضح أنه لا يتفق مع الموقف المتفائل للحكومة المكسيكية وممثلها كارلوس ساليناس دي غورتاري، المدير العام في وزارة البرمجة والميزانية[4]. كان عرضة للتراتبية الإدارية التي خلقت له متاعب خطيرة، لدرجة أنه قرر لاحقا رفع دعوى قضائية ضد البنك (ربحها)[5]. وفي عام 1981، قدم البنك العالمي للمكسيك قرضًا بقيمة 1.1 مليار دولار (سيتم صرفه على مدار عدة سنوات): وهو أكبر قرض للبنك منذ عام 1946. وفي بداية عام 1982، أكد البنك العالمي أن نمو الناتج المحلي الإجمالي المكسيكي سيصل إلى 8.1٪ سنويا بين عامي 1983 و1985. وفي 19 مارس 1982، ستة أشهر قبل اندلاع الأزمة، أرسل رئيس البنك العالمي ألدن كلوزن الرسالة التالية إلى خوزيه لوبيز بورتيلو، رئيس المكسيك[6]: «لقد عزز الاجتماع الذي أجريناه في مكسيكو مع كبار مستشاريكم الثقة التي أضعها في القادة الاقتصاديين لبلدكم. سيدي الرئيس، يمكنك أن تفخر بإنجازات السنوات الخمس الماضية. عدد قليل من البلدان فقط يمكنها أن تتباهى بمثل معدلات النمو هذه أو بمناصب الشغل العديدة المحدثة... أردت أن أهنئكم على النجاحات العديدة التي تحققت بالفعل. وكما قلت خلال الاجتماع، لا يمكن أن يكون التراجع الأخير للاقتصاد المكسيكي سوى مؤقتا فقط وسنكون سعداء بمساعدتك أثناء عملية توطيد القروض» (تسطير المؤلف)[7].

أقل من عام قبل ذلك، كان ألدن كلوزن لا يزال رئيسًا لبنك أمريكا، الذي كان يُقرض المكسيك بكامل طاقته.

وفي 20 أغسطس 1982، أعلنت المكسيك، بعد سداد مبالغ هائلة في الأشهر السبعة الأولى من العام، أنها لم تعد في قادرة على مواصلة التسديد. وقررت وقف التسديد (تعليق التسديد) لمدة ستة أشهر (غشت 1982 إلى يناير 1983). بقي لديها 180 مليون دولار في حين يفترض أن تسدد 300 مليون دولار في 23 غشت. وحذرت المكسيك

صندوق النقد الدولي مطلع غشت أن احتياطياتها من العملة الصعبة تبلغ 180 مليون دولار فقط. اجتمع صندوق النقد الدولي نهاية شهر غشت مع الاحتياطي الفيدرالي، ووزارة الخزانة الأمريكية، وبنك التسويات الدولية وبنك إنجلترا. وأعلن مدير صندوق النقد الدولي جاك دي لاروسيير للسلطات المكسيكية أن صندوق النقد الدولي وبنك التسويات الدولية على استعداد لإقراض العملة الصعبة في ديسمبر 1982، بشرط استخدامها لسداد البنوك الخاصة وأن تطبق المكسيك إجراءات صدمة التقويم الهيكلي. قبلت المكسيك ذلك. وقامت بخفض قيمة عملتها بشدة، وزادت أسعار الفائدة الوطنية بشكل جذري، وأنقذت البنوك الخاصة المكسيكية من الإفلاس بتأميمها، وقررت تحمل ديونها. وفي المقابل، صادرت 6 مليارات دولار الموجودة بخزائنها. وقدم الرئيس خوسيه لوبيز بورتيلو للشعب المكسيكي هذا التدبير الأخير كعمل قومي. كان حريصا على تفادي القول إن مبلغ 6 مليارات دولار المصادر سيستخدم بشكل كبير لسداد البنوك الأجنبية.

في الواقع، من تسبب في أزمة الديون المكسيكية؟ هل كانت المكسيك هي من بادرت بها؟ بشكل عام، الأسباب كانت واضحة: زيادة أسعار الفائدة المقررة في واشنطن، وهبوط عائدات النفط والمديونية المفرطة، وكلها أسباب هيكلية. يشكل العاملان الأولان صدمات خارجية ليس للمكسيك أي علاقة بها. والعامل الثالث، الإفراط في المديونية، هو نتيجة اختيار القادة المكسيكيين الذين تم تشجيعهم على إثقال بلادهم بالديون من قبل البنوك الخاصة والبنك العالمي.

وبعيداً عن الأسباب الهيكلية الأساسية، يظهر تحليل تسلسل الأحداث أن البنوك الخاصة للبلدان الصناعية هي من أنتج الأزمة من خلال تخفيض كبير في القروض الممنوحة للمكسيك عام 1982. لقد نبهتها حقيقة أن الخزينة العامة المكسيكية استخدمت كل العملات المتاحة تقريبا لتسديد الديون، واعتبرت أن الوقت حان لتقليص القروض بشدة. وبهذا ركعت واحدا من أكبر البلدان المدينة. ولما رأت أن المكسيك تواجه التأثير المركب لارتفاع أسعار الفائدة التي تستفيد منها، وانخفاض عائدات النفط، فقد فضلت على نحو استباقي الانسحاب من المكسيك. ومما زاد الطين بلة، أن البنوك الأجنبية كانت متواطئة مع النخب المكسيكية (المديرون التنفيذيون في الشركات، وزعماء حزب الدولة، الحزب الثوري المؤسسي) التي هربت بشكل محموم الأموال إلى الخارج لتأمينها. ويقدر أنه في الفترة 1982-1981، غادر ما لا يقل عن 29 مليار دولار المكسيك في شكل هروب للرساميل[8]. بعد أن قامت البنوك الخاصة بتعجيل الأزمة، استغلتها بعد ذلك لصالحها. وتركت لآخرين تحمل أعبائها. إليكم الدليل من

خلال بعض الجداول.

الجدول 1. قروض البنوك الأجنبية بدون ضمان الدولة المكسيكية، والتسديدات لصالحها (بملايين الدولارات)

قروض البنوك الأجنبية غير المضمونة من قبل الدولة والتسديدات للبنوك بملايين الدولارات											
	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	المجموع
قروض البنوك	931	1565	2450	3690	590	0	2144	1115	1700	247	14432
التسديدات	860	1390	1450	2090	2890	1546	4630	3882	3490	2453	24681
التحويل الصافي	71	175	1000	1600	2300-	1546-	2486-	2767-	1790-	2206-	10249-
المصدر: البنك العالمي، تمويل التنمية العالمية 2005											

يبين هذا الجدول تطور قروض البنوك الخاصة الأجنبية غير المستفيدة من ضمان الدولة المكسيكية. نلاحظ أنه بعد زيادة ضخمة بين عامي 1978 و1981، انخفضت القروض بشكل كبيرعام 1982. بالمقابل، لم تنخفض المبالغ المسددة. بل على العكس، ارتفعت بنسبة 40٪ تقريبًا عام 1982. وفي عام 1983، توقفت القروض البنكية تمامًا. ومع ذلك استمر السداد. أصبح تطور صافي التحويل برسم الدين، الذي كان إيجابيا حتى عام 1981، سلبيا للغاية من عام 1982. وبالإجمال، بين عامي 1978 و1987، مثل التحويل السلبي الصافي أكثر من 10 مليار دولار لصالح البنوك.

الجدول 2. قروض البنوك الأجنبية مع ضمان الدولة المكسيكية، والتسديدات لصالحها (بملايين الدولارات)

قروض البنوك الأجنبية بضمان الدولة والتسديدات للبنوك بملايين الدولارات											
	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	المجموع
قروض البنوك	7235	9465	7625	10063	8085	5284	3134	1878	198	4486	57453
التسديدات	5349	8582	6706	7226	7260	7571	7654	6922	5345	5170	67785
التحويل الصافي	1.886	883	919	2837	825	2287-	4520-	5044-	5147-	684-	10332-
المصدر: البنك العالمي، تمويل التنمية العالمية 2005											

يبين الجدول 2 تطور قروض البنوك الخاصة الأجنبية المستفيدة من ضمان الدولة المكسيكية. نلاحظ نموا للقروض بين 1978 و1981. وفي عام 1982، انخفضت القروض بنسبة 20٪ في حين لم يتوقف السداد، بل زاد على العكس. ثم انخفض الإقراض البنكي بحدة حتى عام 1986. في حين استمر تسديد الدولة المكسيكية على مستوى عال جدا. أصبح التحويل الصافي برسم الدين العمومي المضمون من قبل الدولة تجاه البنوك الأجنبية، والذي كان إيجابيا من عام 1978 إلى عام 1982، سلبيا للغاية من عام 1983 فصاعدا، وبالإجمال، بين عامي 1978 و1987، مثل صافي التحويل السلبي هنا أيضا، أكثر من 10 مليار دولار لصالح البنوك.

يصل مجموع التحويلات السلبية للجدولين إلى أكثر من 20 مليار دولار. حققت بنوك الشمال الخاصة أرباحاً طائلة على حساب الشعب المكسيكي.

الجدول 3. قروض البنك العالمي إلى المكسيك والسداد لصالحه (بملايين الدولارات)

قروض البنك العالمي إلى المكسيك والتسديدات بملايين الدولارات

	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	المجموع
قروض البنك العالمي	167	326	422	460	408	360	682	840	1016	983	**5664**
التسديدات	184	220	255	283	328	399	485	597	819	1072	**4642**
التحويل الصافي	17-	106	167	177	80	39-	197	243	197	89-	**1022**

المصدر: البنك العالمي، تمويل التنمية العالمية 2005

يبين الجدول 3 تطور إقراض البنك العالمي للمكسيك. نلاحظ زيادة قوية في القروض من عام 1978 إلى عام 1981. لقد دخل البنك آنذاك سباقا محموما مع البنوك الخاصة لزيادة الإقراض. ونلاحظ في عامي 1982 و1983، انخفاضا معتدلا للقروض. وزادت الأخيرة بشكل قوي من عام 1984. يتصرف البنك العالمي مثل مقرض الملاذ الأخير. إنه يقرض الدولة المكسيكية بشرط أن تسدد للبنكيين الخواص، ومعظمهم من أمريكا الشمالية. بقي صافي التحويل إيجابياً لأن المكسيك تستخدم بالفعل قروض البنك العالمي لسداد البنوك الخاصة.

الجدول 4. قروض صندوق النقد الدولي للمكسيك والسداد لصالحه (بملايين الدولارات)

قروض صندوق النقد الدولي إلى المكسيك والتسديدات بملايين الدولارات											
	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	المجموع
قروض صندوق النقد الدولي	0	0	0	0	222	1072	1234	300	870	786	4484
التسديدات	261	178	138	70	0	26	115	202	413	650	2053
التحويل الصافي	-261	-178	-138	-70	222	1046	1119	98	457	136	2431
المصدر: البنك العالمي، تمويل التنمية العالمية 2005											

يبين الجدول 4 تطور قروض صندوق النقد الدولي للسلطات المكسيكية. لم تكن هذه القروض موجودة بين عامي 1978 و1981. وعلى العكس، خلال نفس الفترة، سددت المكسيك لصندوق النقد الدولي قروضا قديمة. وابتداء من عام 1982، أقرض صندوق النقد الدولي المكسيك بشكل كبير بشرطين: 1) يجب على المكسيك استخدام المال لسداد البنوك الخاصة. 2) يجب على المكسيك تنفيذ سياسة التقويم الهيكلي (تخفيض الإنفاق الاجتماعي والبنية التحتية، وبرنامج الخصخصة، وزيادة أسعار الفائدة، وزيادة الضرائب غير المباشرة...). وبقي التحويل الصافي إيجابياً لأن المكسيك استخدمت في الواقع قروض صندوق النقد الدولي لسداد البنوك الخاصة.

ويبين الجدول 5 تطور القروض الممنوحة من قبل الدول الأكثر تصنيعا. ومثل البنوك الخاصة والبنك العالمي، فإن دول الشمال زادت بقوة إقراضها للمكسيك من عام 1978 إلى عام 1981. ومن ثم، قامت تقريبا بنفس ما فعله البنك العالمي وصندوق النقد الدولي. في حين خفضت البنوك الخاصة الإقراض، رافقت الدول صندوق النقد الدولي والبنك العالمي في إقراض المكسيك لتسديد البنوك الخاصة وتنفيذ برنامج التقويم الهيكلي.

الجدول 5. قروض دول الشمال إلى المكسيك ومدفوعات السداد لصالحها (بملايين الدولارات)

القروض من بلدان الشمال إلى المكسيك والتسديدات بملايين الدولارات											
	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	المجموع
قروض بلدان الشمال	156	229	439	578	673	539	540	446	848	700	**5148**
التسديدات	171	388	223	286	372	481	583	573	488	377	**3942**
التحويل الصافي	15-	159-	216	292	301	58	43-	127-	360	323	**1206**
المصدر: البنك العالمي، تمويل التنمية العالمية 2005											

يبين الجدول 6 تطور إجمالي الدين الخارجي للمكسيك. وقد تضاعف ثلاث مرات بين 1978 و1987. وخلال هذا الوقت، كان إجمالي التسديدات يمثل 3.5 أضعاف مبلغ ديون عام 1978. وصل إجمالي صافي التحويل السلبي إلى أكثر من 26 مليار دولار.

الجدول 6. تطور الديون المكسيكية من 1978 إلى 1987 (بملايين الدولارات)

تطور الديون الخارجية المكسيكية من 1978 إلى 1987 بملايين الدولارات											
	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	المجموع
مجموع مخزون الديون	35712	42774	57378	78215	86081	92974	94830	96867	100891	109471	
التسديدات	7423	11595	10962	14340	15684	14825	16960	15293	12944	12087	132113
مجموع التحويل الصافي	1512	3623	8757	11483	1799-	15804-	12144-	10932-	6648-	4227-	26179-
المصدر: البنك العالمي، تمويل التنمية العالمية 2005											

منذ عام 1982، استنزف الشعب المكسيكي بشدة لصالح مختلف الدائنين. وبالفعل، سيتمكن صندوق النقد الدولي والبنك العالمي من ضمان سدادهما حتى آخر سنت ما أقرضاه للمكسيك كي تسدد للبنوك الخاصة. ووجدت المكسيك نفسها حتما خاضعة لمنطق التقويم الهيكلي. في البداية، أدت الصدمة المفروضة عام 1982 إلى حدوث ركود قوي، وخسارة كثيفة لمناصب الشغل وانخفاض حاد في القوة الشرائية. ثم أدت التدابير الهيكلية إلى خصخصة مئات المقاولات العمومية. إنه تركيز هائل للثروة ولحصة كبيرة من الملك العمومي في أيدي عدد قليل من المجموعات الصناعية والمالية الرئيسية المكسيكية والأجنبية[9].

من منظور تاريخي، يتضح أن اللجوء للاستدانة المفرطة في سنوات 1960-1970، واندلاع الأزمة في عام 1982، والتدبير الذي أعقبه كانا بمثابة قطع جذري ونهائي مع السياسات التقدمية المتبعة بين بداية الثورة المكسيكية عام 1910 وسنوات 1940 تحت رئاسة لازارو كارديناس. من الثورة إلى أربعينيات القرن العشرين، تحسنت الظروف المعيشية للسكان بشكل كبير، وأحرزت المكسيك تقدمًا كبيرًا من الناحية الاقتصادية. وتبنت سياسة دولية مستقلة. بين عامي 1914 و1946، لم تسدد المكسيك الدين، وفي النهاية، حققت نصرا ساحقا على الدائنين عندما وافق الأخيرون على التنازل عن 90٪ من المبلغ المستحق عام 1914 ودون الحصول على أداء الفوائد المستحقة. منذ أزمة عام 1982، فقدت المكسيك السيطرة على مصيرها. كان هذا هدفا تاريخيا سعت إليه الولايات المتحدة منذ القرن التاسع عشر.

في عام 1970، بلغ الدين العمومي الخارجي للمكسيك 3.1 مليار دولار. وبعد 33 سنة، في عام 2003، تضاعف 25 مرة، ليصل 77.4 مليار (الديون الخارجية العمومية والخاصة تصل إلى 140 مليار دولار). خلال هذا الوقت، دفعت الحكومة المكسيكية 368 مليار دولار (120 ضعف المبلغ المستحق في عام 1970). ويبلغ صافي التحويل السلبي خلال الفترة من 1970 إلى 2003 ما قدره 109 مليارات دولار. بين عامي 1983 و 2003، 21 سنة، شهدت سنتان فقط (1990 و1995) تحويلاً صافياً إيجابياً برسم الدين الخارجي العمومي.

في يوم ما قريب، بالتأكيد، سيتمكن الشعب المكسيكي من استعادة حريته لتقرير مصيره.

إحالات الفصل الرابع عشرة:

1 D. Kapur, J.Lewis, R. Webb, 1997, vol.1, p.499D. Kapur، J.Lewis، R. Webb، 1997، vol.1، p.499

2 نفسه ص 499

3 Memorandum to files, « Mexico: Present Economic Situation - Problems and Policies 3 », August 14, 1981.

4 أصبح كارلوس ساليناس دي غورتاري رئيسًا للمكسيك عام 1988 بعد تنظيم عملية تزوير كبيرة للانتخابات لمنع انتصار المرشح التقدمي كارديناس، وسوف يغادر الرئاسة عام 1994، بعد وقت قصير من توقيع اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا). انظر الفصل التالي..

5 هذا ما قاله عنه مؤرخو البنك العالمي: «إن الاقتصادي (لأنه كان لا يزال يعمل لصالح البنك حينها) لديه وجهة نظر أكثر إزعاجًا حول آفاق المكسيك الماكرواقتصادية لعام 1981، وقد أوصل وجهة نظره المتباينة على شكل مذكرة تضاف إلى المجلدات. وهكذا أصبحت مسيرته المهنية على المحك: بعد معركة دامت عدة سنوات، أعيد إلى منصبه بقرار من المحكمة.Pieter Bottelier, interview avec les auteurs, le 19 janvier 1993. » in D. Kapur, J. Lewis, R. Webb, 1997, vol 1., p. 603.

6 ترأس خوسيه لوبيز بورتيلو المكسيك من عام 1977 إلى عام 1982.

7 Letter، AW Clausen to Excellency Jose Lopez Portillo، President، United Mexican United States، March 19، 1982، in D. Kapur، J. Lewis، R. Webb، 1997، vol. 1 ، ص. 603

8 8Morgan Guaranty Trust Co. Of New York,World Financial Markets,mars 1986, p.Morgan Guaranty Trust Co. Of New York، World Financial Markets، March 1986، p. 15.15.

9 لقد قمت بتحليل آثار سياسات التقويم الهيكلي في المكسيك في الطبعة الأولى عام 1998، من كتاب البورصة أو الحياة. المالية ضد الشعوب. Chapter 15، «Mexico: External Debt and Case Study 2. Politico-Social Crisis»، p. من 270 إلى 277

الفصل الخامس عشر
البنك العالمي وصندوق النقد الدولي: أعوان قضائيون في خدمة الدائنين

في يوليوز 1981، وصل ألدن كلوزن، رئيس بنك أميركا، إلى رئاسة البنك العالمي. وبنك أمريكا هو أحد البنوك الأمريكية الكبرى المعرضة للخطر بشدة في حالة عدم سداد الديون من قبل الدول النامية. ويرسل رونالد ريغان، بوضع ألدن كلوزن رئيساً للبنك العالمي، إشارة قوية إلى البنوك الأمريكية (وغيرها من البنوك الخاصة في جميع أنحاء العالم) بأن مصالحهم سوف تؤخذ بالاعتبار على النحو الواجب.

كانت البنوك الأمريكية الأكثر تعرضاً للخطر مقارنة بالبنوك الأوروبية واليابانية: إذ أنها قدمت أعلى نسبة من القروض، وأثرت أزمة عام 1982 بشكل خاص على أمريكا اللاتينية، الباحة الخلفية المفضلة لتلك البنوك. وكانت المبالغ المقرضة مقارنة برأسمالها هائلة ومتهورة. إذ أقرضت كل البنوك الأمريكية مجتمعة 152٪ من رأسمالها الخاص. ومن بينها، أقرضت البنوك الخمسة عشر الكبرى مبلغًا يعادل 160٪ من رأسمالها. وكانت التسعة الأولى، ومنها بنك أمريكا، قد خصصت ما يعادل 229٪ من رأس مالها.

عندما أعلنت المكسيك، في غشت 1982، أنها لم تعد في وضع يمكنها من السداد، اجتمعت المؤسسات المالية العمومية الكبرى لإنقاذ البنوك الخاصة. تألفت اللجنة الرباعية لوضع استراتيجية من جاك دي لاروسيير، المدير العام لصندوق النقد الدولي، وبول فولكر، رئيس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، وجوردون ريتشاردسون، مدير بنك إنجلترا، وفريتز لينتويلر، رئيس بنك التسويات الدولية. ولم تتم دعوة رئيس البنك العالمي إلى الاجتماعات الأولى.

يمكن تلخيص الاستراتيجية المعتمدة على النحو التالي:

- يجب التعامل مع الأزمة كنتيجة لمشكلة سيولة قصيرة المدة يتعين حلها من قبل صندوق النقد الدولي والبنوك المركزية الكبرى.
- وأعطيت الأولوية لديون البلدان الثلاثة الأكثر مديونية: البرازيل والمكسيك والأرجنتين؛
- يجب تحويل الديون الخاصة للبلدان المدينة إلى ديون عامة؛
- يجب على الدائنين التصرف بشكل جماعي في حين يجب جعل الدول المدينة التي يجري التعامل معها بشكل منفصل، غير قادرة على تشكيل جبهة مشتركة (فرق تسد)؛

- يجب على البلدان المدينة أن تحافظ على مواصلة أداء فوائد الديون بأي ثمن؛
- لا يمنح الدائنون إلغاء أو تخفيضات لسعر الفائدة؛ يمكن فقط إعادة جدولة التسديدات؛
- ولن تمنح البنوك الخاصة قروضا جديدة إلا إذا التزمت البلدان المدينة المعنية بسياسات التقشف في إطار اتفاق مع صندوق النقد الدولي.

تم الحفاظ على هذه الاستراتيجية على نطاق واسع في ثمانينيات القرن العشرين، ولكن توجب تعديلها لتعكس حجم الأزمة وسلوك البنوك الخاصة. أوقفت هذه الأخيرة، خلافا للنقطة الأخيرة من الاستراتيجية المذكورة، تقريبا جميع القروض واكتفت بالحصول على التسديدات، ما جعل أرباحها تنفجر! تمثل الأرباح التي كسبها سيتي بنك من البرازيل في عامي 1983 و1984 وحدها 20٪ من إجمالي أرباحه. ووفقا لكارين ليسيكرز (التي أصبحت فيما بعد المديرة التنفيذية للولايات المتحدة في صندوق النقد الدولي)، فإن الأرباح الموزعة من قبل أكبر البنوك الأمريكية في عام 1984 هي ضعف حجم تلك الموزعة في عام 1980[1]. في الواقع، فإن صندوق النقد الدولي وغيره من المؤسسات المالية العمومية المذكورين أعلاه، والذين انضاف إليهم البنك العالمي لاحقا، من خلال تبني إستراتيجية متشددة تجاه الدول المدينة لحماية البنوك الخاصة، يتصرفون كممثلين حقيقيين للمالية الخاصة العالمية الكبرى، أو بعبارة أخرى، رأس المال الدولي الكبير. لقد أصبحوا أعوان قضائيين في خدمة البنوك الخاصة.

وتقول كارين ليسيكرز نفسها: "تم تكليف صندوق النقد الدولي من قبل مجتمع الدائنين بالضغط على المدينين من أجل تجنب وقف التسديدات".

وكتب جاك بولاك، مدير أبحاث صندوق النقد الدولي، ثم المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي في هولندا، إشارة إلى الاستراتيجية المذكورة أعلاه:

"في النصف الثاني من الثمانينيات، بدأت البنوك التجارية في استغلال هذه المقاربة. لم تعد البنوك تخشى أن تصبح ضحية لأزمة ديون معممة، وبدأت تدرك أنه ربما يكون في صالحها منع وصول بلد ما إلى قروض صندوق النقد الدولي (وإلى قروض أخرى باتفاق مع صندوق النقد الدولي).. ثم بدأ استخدام صندوق النقد الدولي من قبل البنوك التجارية لاسترداد ديونها"[2]. يمكن توسيع التعليقات حول صندوق النقد الدولي لتشمل البنك العالمي، الذي تصرف بالضبط بنفس الطريقة.

خرجت البنوك الأمريكية من المشكلة سالمة للغاية. والبنوك الأوروبية أيضا: وفي الواقع، حصلت على تخفيضات ضريبية قوية بتحقيق احتياطات كبيرة لامتصاص أي خسائر محتملة في ديونها. بالإضافة إلى ذلك، تستفيد البنوك الأوروبية واليابانية من

انخفاض قيمة الدولار مما يقلل من قيمة محافظها بالدولار في البلدان المدينة.

تتحمل سلطات البلدان المدينة الديون الخارجية للشركات الخاصة في بلدها على حساب الخزينة العامة (وبالتالي على حساب المواطنين). في حالة الأرجنتين الرمزية، حصلت فروع الشركات متعددة الجنسية المستدينة من شركاتها الأم بأن يتم دفع ديونها من الخزينة العمومية الأرجنتينية[3]!

وبقيامها بذلك، تخضع حكومات الدول النامية لضغوط الرأسماليين المحليين والشركات متعددة الجنسية المقامة في البلاد، والممولون العموميون الكبار بالشمال خادمي بنوك الشمال الكبيرة الخاصة.

ويقوم هؤلاء الممولون العموميون الرئيسيون، ولا سيما صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، بتعويض تدريجي للبنوك الخاصة كدائنين للبلدان التي تشهد صعوبات كبيرة. هنا مرة أخرى، يتم نقل المخاطر والتكاليف من القطاع الخاص إلى القطاع العام. ويبين الجدول التالي أن البنوك الخاصة تنسحب من البلدان المدينة التي تعاني صعوبات في السداد (انتقلت ديونها لهذه البلدان من 278 مليار في عام 1982 إلى 200 مليار في عام 1992، بانخفاض قدره 28٪). وفي الوقت نفسه، يتولى الدائنون الرسميون (صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي، والدول) المهمة (انتقلت ديونهم من 115 مليار إلى 252 مليار بين عامي 1982 و1992، أي بزيادة قدرها 120٪).

السنوات	إلى البنوك التجارية	الدائنين الرسميين	حصة الدائنين الرسميين بالنسبة المئوية
1982	278	115	29.3
1984	286	143	33.3
1986	278	187	40.2
1988	254	232	47.7
1990	222	251	53.1
1992	200	252	55.7

المصدر:.Michael Dooley (1994), « A Retrospective on the Debt Crisis », paper prepared for the Fiftieth Anniversary of Essays in International Finance, Princeton University, table2[4]

استخدمت البلدان المدينة، بناء على توصية أو أمر من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي القروض التي تحصل عليها من الدائنين العموميين (صندوق النقد الدولي،

البنك العالمي، الدول) لسداد البنوك الخاصة، التي تحرص على عدم إقراضها المال مرة أخرى. إنها تتوقع أولا أن يتم تسديد مستحقاتها بالكامل.

لكن قروض الدائنين العموميين، بالإضافة إلى زيادة مخزون الديون التي يجب سدادها على أي حال، ليست كافية لتسديد الديون الضخمة المستحقة للبنوك، خاصة وأن أسعار الفائدة عالية جدا. وفيما يتعلق بأسعار الفائدة الباهظة التي تدفعها البلدان النامية، يشير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقرير التنمية البشرية لعام 1992: "خلال الثمانينيات، عندما كان سعر الفائدة 4٪ في البلدان الصناعية، كان لدى الدول النامية معدل فائدة فعلي بنسبة 17٪. وبالنسبة لجاري دين أكثر من ألف مليار دولار، يمثل ذلك زيادة التكلفة بمقدار 120 مليار دولار تضاف لصافي تحويلات سلبية برسم الديون تقدر ب 50 مليار دولار عام 1989"[5].

إن مسألة التحويلات الصافية السلبية المذكورة في تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هذه أساسية، ولهذا السبب فهي تستحق تناولا خاصا.

نقاش البنك العالمي الداخلي حول احتساب التحويل الصافي

في عام 1984، سبب النقاش حول هذه القضية جلبة داخل البنك العالمي. في ذلك العام، قام فريق من اقتصاديي البنك العالمي بقيادة سيدني تشيرنيك وباسل كافالسكي بإعداد تقرير شكك في طريقة عرض البنك لتدفقات الديون الخارجية[6]. حتى ذلك الحين، أخذ البنك بالاعتبار فقط صافي التدفقات برسم الديون التي يحددها كفرق بين رأس المال المقرض ورأس المال المسدد، دون دمج الفوائد... تبنى فريق الاقتصاديين هذا موقفًا آخر بإعلان وجوب دمج الفوائد المدفوعة في الحساب من أجل تقديم عرض واقعي لمشكلة الديون.

يتيح الجدول التالي فهمًا لموضوع النقاش.

جميع الدول النامية بملايين الدولارات	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987
مجموع الدين الخارجي	427424	540923	628610	715788	781947	826434	929186	1020494	1166248
التحويل الصافي بدون تسديدات الفائدة	67298	94821	96739	83194	45366	42397	38208	36327	48037
التحويل الصافي مع تسديدات الفائدة	44247	51359	40708	20341	-14282	-21744	-27614	-24846	-12895

المصدر: البنك العالمي، تمويل التنمية العالمية 2005

يعرض الجدول تطور زيادة حجم الدين الخارجي الاجمالي للبلدان النامية بين عامي 1979 و1987. إذا التزمنا بالمقاربة التقليدية للبنك العالمي (عدم إدراج الفوائد)، فإن التحويل يبقى إيجابياً طوال الفترة المأخوذة بالاعتبار. فكيف يمكن، مع هذا العرض للتحويلات، إدراك أن أزمة ديون انفجرت عام 1982 واستمرت مذاك؟

وعلى العكس، إذا اعتمدنا المقاربة التي دافع عنها فريق اقتصاديي البنك، فإن النتيجة مختلفة تمامًا. في الواقع، يمكن ملاحظة أن التحويل إيجابي حتى عام 1982 وأنه أصبح سلبيًا منذ عام 1983. ومن المبرر تمامًا احتساب التحويل الصافي برسم الديون، بطرح المبالغ المسددة برسم استهلاك رأس المال والفائدة المؤداة من المبالغ المقرضة. علاوة على ذلك، بقدر ما كانت الأزمة ناجمة عن ارتفاع أسعار الفائدة، لا يمكننا تصورها وفهمها إذا لم نأخذ بعين الاعتبار تسديد الفوائد.

بمجرد وصول التقرير إلى إدارة البنك، رد المسؤولون التنفيذيون الرئيسيون عليه سلبا. أرسل إرنست ستيرن، أحد كبار المسؤولين التنفيذيين بالبنك ونائب رئيس قسم عمليات البنك، رسالة بالفاكس يقول فيها: "أنا لا أوافق على إصدار وثيقة تركّز تحليلها على مسألة التحويل الصافي"[7]. وفقا له، لا مجال لتقديم تسديد الفوائد كعبء، لأنها مجرد مكافأة لرأس المال المقترض. هذا كل شيء.

وفي أعقاب اجتماع الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك الذي دُعي إليه البنك، كتب إرنست شتيرن مذكرة إلى إدارة البنك قال فيها: "تم طرح مسألة صافي التحويلات وكانت محط سيل حقيقي من التعليقات السلبية من قبل بعض محافظي الولايات والمشاركين الآخرين. كما تعرض البنك لهجوم من قبل بعض المتدخلين بسبب طرحه هذه القضية كأولوية.[8]" لا مجال للخوض في هذه المحرمات.

تظهر هذه الجلبة بوضوح بأننا نلمس نقطة حساسة ومهمة جدا. لا يمكن قياس ما مثله سداد الديون إلا بأخذ سداد فوائدها بالاعتبار بالإضافة إلى سداد أصل الدين. يستعيد الجدول التالي مقاربة سابقه كما طبقناه على أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي. إذا التزمنا بالعرض التقليدي للبنك، فإننا لا نرى سوى مشكلة طفيفة من التحويل السلبي تقتصر على عام 1983. وإذا أخذنا في الحسبان الفوائد المدفوعة، فإننا نقيس الوضع الفعلي: التحويلات سلبية بشكل كبير منذ عام 1983.

أمريكا اللاتينية والكاريبي بملايين الدولارات	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987
مجموع الدين الخارجي	197472	242835	295301	333142	361568	376004	387807	406001	442010
التحويل الصافي بدون تسديدات الفائدة	35901	45710	34261	37693	317-	6211	4537	2276	8515
التحويل الصافي مع تسديدات الفائدة	23221	21359	21413	299	34971	29140	30204	27774	19814

المصدر: البنك العالمي ، تمويل التنمية العالمية 2005

وفقا لبعض الحسابات، بين عامي 1982 و1985، مثلت التحويلات من أمريكا اللاتينية إلى الدائنين 5.3٪ من الناتج المحلي الإجمالي للقارة. وكان عبئها ضخما، وللمقارنة، بلغت التعويضات المفروضة على ألمانيا من قبل معاهدة فرساي 2.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي الألماني بين 1925 و1932[9].

بالنسبة لقيادة البنك العالمي، يؤثر النقاش الداخلي حول التحويل الصافي بشكل مباشر على مصالح البنك كدائن. يرغب البنك (مثل صندوق النقد الدولي) في الحفاظ على وضعه كدائن مميز بأي ثمن، لأنه يستطيع بذلك المطالبة بالسداد له قبل الدائنين الآخرين (الدائنين الخواص أو الثنائيين). يشرح إرنست ستيرن، في مذكرة داخلية تحضّر خطابًا سيقدمه رئيس البنك بمنتدى دافوس الاقتصادي في يناير 1984، أنه يجب رفض مطالبة البنوك الخاصة بالحفاظ على تحويلات صافية إيجابية (بإدراج دفع الفوائد) لأن هذا يمكن أن ينقلب ضد البنك العالمي. في الواقع، يمكن أن يطبق هذا الشرط أيضًا على البنك. ولذلك من الضروري تفادي الأمر والتحدث فقط عن صافي القروض (أو صافي تدفقات الديون)، أي عن طريق استبعاد سداد الفوائد من الحساب. فيما يلي مقتطف من هذه المذكرة الداخلية: "إذا كنا نحمل البنوكً التجارية مسؤولية الحفاظ على تحويلات صافية... فمعنى ذلك أن... البنك العالمي نفسه قد يتهم بعدم الحفاظ على تحويلات صافية ايجابية. في أنحاء آخرى، على العكس من ذلك، نؤكد أن ما يميز البنك العالمي عن البنوك الأخرى ويبرر معالجة مغايرة لإعادة الجدولة هو أننا نضمن قروضا صافية - وليس تحويلات صافية. إذا قبلنا حجة تحويلات صافية في خطاب الرئيس، فإننا نضعف بشدة موقفنا القاضي برفض محاولات أن تُفرضَ علينا إعادة جدولة عندما تُصبح تحويلاتنا الصافية سلبية[10]".

تكشف نهاية المقتطف أعلاه نقطتين هامتين: 1) يتنبأ رئيس البنك العالمي أن صافي التحويل بين البنك وزبنائه سوف يصبح سلبياً أيضاً. 2) يخشى، بالتالي، ألا يكون البنك قادرا على رفض إعادة جدولة الديون المستحقة له.
يوضح الجدول التالي التحويل برسم الديون المستحقة للبنك. إذا تم استخدام طريقة ارنست ستيرن، فستظل عملية النقل إيجابية. وإذا تم تطبيق المقاربة البديلة، يصبح النقل سلبيًا اعتبارًا من عام 1985[11].

جميع الدول النامية بملايين الدولارات	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
مجموع الدين الخارجي	24356	28570	33706	33426	40612	63411	83372	79871	80981
التحويل الصافي بدون تسديدات الفائدة	3972	4229	5144	5556	5100	5667	5027	3743	3329
التحويل الصافي مع تسديدات الفائدة	2239	2217	2728	2700	1838	887	767	2801	2738

هناك سبب إضافي يحفزرفض البنك الحديث عن صافي التحويل السلبي. في ثمانينيات القرن العشرين، كانت البلدان متوسطة الدخل مثل المكسيك والبرازيل والأرجنتين وفنزويلا ويوغوسلافيا هي البلدان الرئيسية التي تأثرت بأزمة الديون. وكانت أيضا من الزبائن الرئيسيين للبنك العالمي. وهذه الدول تمول البنك من خلال سداد الفوائد (التي تضاف إلى سداد رأس المال المقترض). في الواقع، يحقق البنك العالمي نتائج إيجابية بفضل الفوائد التي تدفعها البلدان متوسطة الدخل التي تلجأ لخدماته. لا تمول الدول الغنية البنك العالمي (البنك العالمي للإنشاء والتعمير) لأنه يقترض من الأسواق المالية. ويضطلع البنك العالمي، من خلال فرعه المؤسسة الدولية للتنمية، بإقراض البلدان الفقيرة. وباختصار، فإن البلدان متوسطة الدخل هي التي تسمح للبنك بأن يقرض البلدان الفقيرة بأسعارفائدة منخفضة دون أن يتكبد خسارة. لذا يحتاج البنك إخفاء هذه الحقيقة، وإلا فستطالب الدول متوسطة الدخل بأن يكون لها حق النظربسياسة البنك تجاه الدول الأكثرفقراً. والحال أن تحديد هذه السياسة من صلاحيات للدول الغنية التي تدير البنك.

الارهاب الفكري للبنك العالمي

وفقا لمؤرخي البنك العالمي، تم إرساء نظام تجسس رسميا خلال رئاسة ألدن كلوزن لكشف المنحرفين عن الخط السياسي-الاقتصادي لقيادة البنك. يقول مؤرخو البنك: " منذ بداية 1983 حتى 1986، أبلغت إدارة شؤون الموظفين بالبنك المديرين التنفيذيين بأن إدارة القسم الاقتصادي اعتمدت نظام "استخبارات" لكشف تناقضات الموظفين مع مواقف المؤسسة، وهو يُصنف الموظفين وفقا لانتمائهم لهذه المدرسة الاقتصادية الفكرية أو تلك، ويفضل صراحة "المُخْلصين"، ويُشَغِّل بعقود محددة المدة لزيادة خضوع المستخدمين الجدد. كان ينظر إلى موظفي قسم الأبحاث الاقتصادية بشكل متزايد كوحدة مخصصة لبيع ايديولوجيا بدلا من كونها موجهة للبحث الموضوعي "[21].

لقد وصل الإرهاب الفكري والظلامية النيوليبرالية، في فترة آن كروجر كنائبة للرئيس وكبيرة الاقتصاديين، إلى حد أنه من بين 37 باحثاً على المستوى الإداري لقسم البحوث، غادر 29 بين عامي 1983 و1986[31]. والأكثر خطورة بالنسبة لعمل المؤسسة: أن أكثر من عشرات الوظائف ظلت شاغرة لمدة عامين لأن لا أحد في الأقسام الأخرى أراد أن يحل محل المغادرين.

يشير مؤرخو البنك العالمي إلى حدوث أزمة بين إدارة البنك العالمي، ولا سيما آن كروجر، ومارك ليزيرشن رئيس تحرير المجلة الجديدة للبنك العالمي (مجلة المراجعة الإقتصادية). إذ قرر الأخير، بدعم هيئة التحرير بأكملها، في عام 1986 نشر مقال كتبه جيفري ساكس في عام 1985. وحظرت آن كروجر، نائبة رئيس البنك العالمي، نشره. فاستقال رئيس التحرير احتجاجًا بعد محاولة إقناع إدارة البنك العالمي باحترام هيئة التحرير. لم تكن هذه ظاهرة معزولة، فبعد بضعة أشهر، استقال رئيس تحرير جريدة أخرى في البنك العالمي لأسباب مماثلة.

عندما نعلم أن جيفري ساش طور للتو خطة تقويم هيكلي قاسية في بوليفيا، وبالتالي وضع نفسه بالمعسكر النيوليبرالي للبنك العالمي وصندوق النقد الدولي، يمكننا قياس درجة الإرهاب الفكري والظلامية **الممارسة** من قبل آن كروجر، كبيرة اقتصاديي البنك، على أولئك الموظفين في البنك الذين حاولوا بحذر إعطاء الكلمة لأشخاص خارج المؤسسة. ما لم يعجب آن كروجر هو أن جيفري ساكس اقترح أن يطالب البنك العالمي وصندوق النقد الدولي البنوك الخاصة بإلغاء الديون على البلدان المثقلة كثيرا بالديون. باختصار، اقترح ساكس أن يبذل القطاع الخاص جهدا، وهو أمر غير مقبول بالنسبة لآن كروجر! ويقر مؤرخو البنك بأن الرقابة كانت تمارس أيضا على أهم منشورات البنك العالمي، جداول الديون العالمية[41].

تركت آن كروجر وظيفتها عام 1987. وفي عام 2000، أصبحت بالمرتبة الثانية في صندوق النقد الدولي حيث لا تزال إلى الآن. ومع ذلك، يجب تجنب إضفاء طابع شخصي على القضية. فآن كروجر تصرفت كممثل لإدارة الولايات المتحدة. إنها ليست حادثًا مؤسفًا في تاريخ صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

تغير جذري في خطاب البنك العالمي بشأن الدول النامية وقادتها

حتى اندلاع الأزمة، أشاد البنك العالمي بقادة البلدان النامية كي يشجعهم على الاستدانة وتنفيذ السياسات التي يمليها. وتغيرت النبرة جذريا بعيد اندلاع الأزمة. ينتقد البنك حكومات البلدان النامية ويحملها مسؤولة الأزمة. ويتجنب بأي ثمن إظهار أقل نقد ذاتي.

يتم التعبير عن هذا التغيير بوضوح شديد من خلال الاقتباسين التاليتين.

في عام 1982، قبيل تفجر الأزمة، كتب البنك العالمي في تقرير التنمية العالمية 1982: "رغم زيادة عجز حسابها الجاري، الذي مر من 40 مليار دولار عام 1979 إلى 115 مليار دولار عام 1981، فقد تكيفت البلدان النامية مع الوضع الجديد بشكل أفضل بكثير من البلدان الصناعية"[51]. وبعد أربع سنوات، يعلن العكس (تقرير التنمية العالمية 1986): "إن عجز البلدان النامية على التكيف مع الأحداث الخارجية منذ أوائل السبعينيات وحجم الصدمات الخارجية، أصل ادائها السيئ ومديونيتها[61].

عندما أنتج اقتصاديٌ في البنك، كارلوس دياز أليخاندرو في عام 1984 تحليلًا دقيقًا لسلوك البلدان النامية خلال الأزمة، مشيرًا إلى أنها تعرضت لصدمات خارجية قوية، رد إرنست ستيرن بقسوة: "الدول التي اقترضت 10 إلى 15 مليار دولار سنويا تلعب بباحة الكبار. ظنت أنها تملك القدرة - وغالبا ما أعلنت ذلك. كانت أعينها مفتوحة وفخورة للغاية بما كانت تفعل حينها - وكان معظم ما كانت تفعل منطقيًا. لكنها أخطأت التقدير. يمكن أن يحدث هذا وتكلفة سوء التقدير يمكن أن تكون عالية. ولكن إذا أرادت أن تكون شريكة نظام اقتصادي مفتوح ومترابط، فقد حان الوقت كي تتصرف بشكل صحيح بهذا الصدد وألا تلوم الآخرين على فشلها. أعتقد أنها رؤية تتقاسمها هي أيضًا"[71].

يسعى سلوك البنك هذا لعدة أهداف: 1) تجنب التعرض لانتقادات بسبب سياسة الاستدانة التي أوصى بها في العقود السابقة للأزمة وخاصة في سبعينيات القرن العشرين. 2) إقناع محاوريه بأن عليهم تطبيق سياسات تقشف جذرية في إطار التقويم الهيكلي دون مطالبة حكومات الدول الغنية ببذل جهد للتضامن.

كتب ستانلي فيشر، الذي عوض آن كروجر في منصب كبير اقتصاديي البنك عام 1987، في مذكرة داخلية عام 1990: "لا أريد أن تعتقد البلدان النامية أن المجتمع الدولي سيساعدها، لذلك أصر عكس ذلك على أن واقع أن تدبر أمورها لوحدها"[81].

ويقول مؤرخو البنك العالمي: "إن أي شخص يفحص تاريخ أزمة الديون سيصدم بالطريقة التي هيمن بها الأمريكيون على النقاش الفكري، في حين لم تستطع الدول التي عانت الأزمة مباشرة إسماع صوتها"[91]. ويضيف المؤلفون كذلك أن التحليلات التي نشرها البنك العالمي تعكس المصالح السياسية لكبار مساهميه، ولا سيما الولايات المتحدة، وبالتالي البنوك الخاصة.

تواطؤ بنكيي الشمال مع قادة الجنوب

تسمح دراسات عديدة بكشف العلاقة بين المديونية المتزايدة لبلدان أمريكا اللاتينية سنوات 1970 و1980، وبين هروب رؤوس الأموال من الجنوب إلى الشمال. وعاد جزء كبير جدا من المبالغ التي أقرضها بنكيو الشمال إلى خزائنهم في شكل ودائع.

كتب مؤرخو البنك عن هذا، أنه "بين عامي 1978 و1982، كانت حصة هروب رأس المال في نمو الديون الخارجية تتذبذب بين 50 و100٪ بالنسبة للأرجنتين والمكسيك وفنزويلا. وبالنسبة للبرازيل، كانت حوالي 10٪"[02].

وأفضت بحوث أخرى إلى نتائج متوافقة مع ما تقدم. وهذا جدول يعرض ذلك.

الأرجنتين والبرازيل وكولومبيا والمكسيك وبيرو وفنزويلا: هروب الرساميل من 1973 إلى 1987 (بملايين الدولارات والنسب المئوية)

الدولة	هروب الرساميل (1973-1987)	مخزون الأصول بالخارج في 1987	الأصول الخارجية كنسبة مئوية للدين الخارجي (1987)
الأرجنتين	29469	43674	76.9
البرازيل	1556	20634	18.3
كولومبيا	1913	2994	19.5
المكسيك	60970	79102	73.3
بيرو	2599	4148	23.0
فنزويلا	38815	48027	131.5

المصدر: Source: IFRI, Ramses 93, Paris, 1992, p. 235

sur base de M. Pastor, « Capital flight from Latin America » , World Development, janvier 1990

يخلص مؤرخو البنك لاستنتاج دقيق للغاية: "وضع هروب الرساميل المزيد والمزيد من الأصول الخاصة بالفراديس الضريبية، وبنفس البنوك التي لديها مستحقات على البلاد المعنية. لذلك لا تشجع النخب الأمريكية اللاتينية تخلف بلدانها عن التسديد ما قد يعرض أصولها الخاصة للخطر"[12]. والواقع أن النخب الثرية في البلدان النامية ليست لها أي مصلحة في اقتراح تعليق تسديد ديون بلدانها الخارجية.
وفي ختام هذا الجزء، لن أتخلى عن متعة استعادة تبادل الملاحظات الداخلية الدقيق بين ستانلي فيشر من البنك العالمي وجاكوب فرنكل، زميله بصندوق النقد الدولي. ففي دراسة، نشر صندوق النقد الدولي توقعات متفائلة حول نهاية هروب الرساميل وعودتها لبلدانها الأصلية. وكتب ستانلي فيشر إلى زميله بصندوق النقد الدولي: "يشعر موظفو البنك بالقلق إزاء توقعات الصندوق بشأن الحجم الضخم لعودة رأس المال الهارب لبلده الأصلي وتأثيره في تحليل خفض الفجوة المالية لبعض الدول. لا نعرف على أي تحليل اقتصادي تستند مثل هذه التوقعات، ونحن نعتقد أنها نبوءة لن تتحقق. لا يمكن سد الفجوة المالية بعودة رأس المال الهارب في حين أن الاستقرار الماكرو اقتصادي والمالي أمر حاسم"[22]. وأجاب جاكوب فرانكل "المشكلة التي تثيرها بشأن التوقعات حول عودة الرساميل الهاربة للبلد الأصل (في تحليل الفجوة المالية) تشمل كما تعلمون اعتبارات غير تلك التحليلية البحتة"[32] (تسطير المؤلف). باختصار، يقدم صندوق النقد الدولي توقعات متفائلة لأسباب سياسية.

التقويم الهيكلي في جميع الاتجاهات

في كتاب صدر عام 1974، لخص الاقتصادي الأمريكي شيريل باير، وهو ناقد لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، التدابير التي يفرضها صندوق النقد الدولي على البلدان النامية التي تلجأ لخدماته:
- إلغاء أو تحرير ضبط الصرف والواردات؛
- تخفيض قيمة العملة
- سياسات تقييدية للتحكم في التضخم وهي: (أ) زيادة أسعار الفائدة، وفي بعض الحالات، زيادة احتياطيات العملة الصعبة؛ (ب) التحكم بعجز الميزانية العامة: خفض النفقات؛ زيادة ضرائب ورسوم الخدمات العمومية والشركات العمومية؛ وإلغاء دعم المواد الاستهلاكية؛ (ج) الحد من زيادة أجور الوظيفة العمومية؛ د) تفكيك ضبط الأسعار.
- المزيد من كرم استضافة الاستثمارات الأجنبية.

لتحديد هذه التدابير، حللت شيريل باير سياسة صندوق النقد الدولي المطبقة سنوات 1960 في الفلبين وإندونيسيا والبرازيل وشيلي والهند ويوغوسلافيا وغانا.
بدءا من 1982-1981، عندما تفجرت أزمة الديون، لجأ عدد كبير من الدول إلى صندوق النقد الدولي (غالباً تحت ضغط الدائنين الرئيسيين، سواء كانوا من القطاع الخاص أو العام) لإيجاد حل لمشكلة ميزان مدفوعاتها. هكذا صار صندوق النقد الدولي بصلاحيات أكبر لتعميم التدابير الاقتصادية الملخصة أعلاه. ستُعرف حزمة التدابير تلك بشكل متزايد باسم برنامج التقويم الهيكلي.
ومن المفارقات، كما أشرنا سابقاً، أنه عندما ارتفع سعر النفط بحدة عام 1973، أعلن صندوق النقد الدولي أنه لا لزوم لإجراء أي تقويم هيكلي. ومع ذلك، فإن الصدمة النفطية غيرت الوضع الدولي بشكل كبير، ما أدى الى زيادة كبيرة في إيرادات الدول المصدرة للنفط من العملات الصعبة وخلق طلبا قويا على العملات الصعبة من قبل البلدان النامية غير المنتجة للنفط.
وفي كتاب بإشراف جون ويليامسون، نشر عام 1983، نقرأ في شهادة أحد مسؤولي صندوق النقد الدولي ما يلي: "كان قلق تلك الفترة (أي وقت أزمة النفط عام 1973) أن الدول لم تكن تحاول التكيف بسرعة كبيرة لأن مثل هذه المحاولة، إن تحققت جماعيا، يمكن أن تؤدي إلى تعميق غير مرغوب للركود الشامل" .
غير صندوق النقد الدولي والبنك العالمي تغييراً كاملاً رؤيتهما للوقائع عندما تفجرت أزمة الديون بفعل التأثير المشترك لقرار رفع سعر الفائدة من قبل الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي وانخفاض أسعار المواد الأولية. وحَمَّلا الصدمة النفطية الكثير من مسؤولية الأزمة. وفجأة، أصبح التقويم، غير الضروري حسبهما في منتصف السبعينيات، أمراً لا مفر منه.
كان البنك العالمي رائد إطلاق قروض التقويم الهيكلي الأولى عام 1980. فقد بدأ البنك منح هذه القروض الجديدة بحفز من روبرت ماكنمارا. وبرر هذا الأخير إطلاق هذه السياسة على أساس التنبؤ التالي: بعد الصدمة النفطية الثانية عام 1979، سوف تستمر زيادة أسعار النفط طوال فترة الثمانينيات (تنبؤ كذبته الحقائق، وحدث العكس) ولا بد أن تحقق البلدان النامية تقويما هيكليا وفقا لذلك[42].
يتطابق محتوى التعديل الذي قدمه روبرت مكنامارا مع الملخص المعروض أعلاه. بين عامي 1980 و1983، قدم البنك 14 قرض تقويم هيكلي إلى 9 بلدان[52].
وخلال الثمانينيات، اندلعت توترات منتظمة بين البنك وصندوق النقد الدولي اللذان فشلا في التدخل بطريقة متسقة. أدى ذلك لاتفاق بين المؤسستين عام 1989[62]. وفي

العام التالي، 1990، ولد مفهوم إجماع واشنطن[72] المقنن للسياسات الواجب اتباعها في إطار التقويم الهيكلي وذلك بإضافة بعد الخوصصة المكثفة للتدابير الموجزة أعلاه من طرف شيريل بايير، وسياسة استرداد تكاليف قطاعات مثل التعليم والصحة وخدمات توزيع الماء... تجدر الإشارة إلى أن إجماع واشنطن لا يعني فقط صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، بل أيضا الإدارة التنفيذية الأمريكية الممثلة بوزارة الخزينة. ولا يكمن الإسهام الجديد لهذا الإجماع في التدابير الاقتصادية التي يتعين تطبيقها أكثر مما في إعلان عمومي عن اتفاق بين مؤسسات بريتون وودزوالسلطة التنفيذية الأمريكية.

وفي الوقت نفسه، يبذل البنك العالمي جهدا كبيرا لنشر دراسات وتقارير تهدف إلى تأسيس نظري لسياسة التقويم الهيكلي وشرعنتها. من بين هذه التقارير العديدة، يجدر التأكيد على أهمية ذاك المعنون " التنمية السريعة في إفريقيا جنوب الصحراء"، والذي جرى إعداده تحت إشراف الاقتصادي إليوت بيرج. إنه حصيلة طلب من روبرت مكنمارا. وسيشكل هذا التقرير الخط السياسي للبنك العالمي لفترة طويلة. إنه يشدد على نقص دعم المبادرة الخاصة والدور المفرط الذي يؤديه القطاع العام. ويدعو لتعزيز المساعدات للزراعات التصديرية عن طريق زيادة خفض الزراعات المعاشية. بالنسبة لإليوت بيرغ وفريقه، لا ينبغي استهداف تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي، معلنين إن "معظم البلدان الأفريقية تتمتع بميزة مقارنة جلية في مجال الزراعات التصديرية". على سبيل المثال، من الأفضل تصدير المنتجات الاستوائية واستيراد منتجات غذائية أخرى لأن "سياسة الاكتفاء الذاتي القائمة على التضحية بالزراعات التصديرية ستكون مكلفة من حيث الدخل"[82]. وينتقد هؤلاء المعونة الخارجية لأنها عززت القطاع العام!

وحملوا القادة الأفارقة إلى حد كبير مسؤولية مصائب أفريقيا عن طريق تبرئة المؤسسات المالية الدولية وبلدان الشمال! كان تقرير بيرغ، بطريقة ما، رد البنك العالمي على خطة لاغوس لمنظمة الوحدة الأفريقية المعتمدة عام 1980. اندهشت إدارة البنك العالمي من ردود الفعل السلبية التي أثارها تقرير بيرج، لا سيما وأن المسؤولين الأفارقة في البنك قد أيدوا التقرير دون انتقادات. واشتعلت قيادة البنك غضباً وطلبت من خبيرين خارجيين الاستطلاع لدى القادة الأفارقة لمعرفة ما يفكرون به بشأن البنك. وأكدت نتيجة الاستطلاع المخاوف: كانت صورة البنك سيئة تماما.

لخص مؤرخو البنك العالمي بقوة طبيعة الإنتاج التحليلي للبنك في سنوات 1980 وتقاسم الأدوار بينه وبين صندوق النقد الدولي في هذا المجال: "قدم البنك نفسه كمعقل، أي مصدر سياسات التنمية الارثوذكسية، حتى أن البعض يدعونه الفاتيكان

غير مازحين. إنها السلطة الاعتبارية الرئيسية طويلة الأجل ل "إجماع واشنطن" (يمثل صندوق النقد الدولي تعبيرها على المدى القصير) الذي يفرض العلاقات بين الدول والأسواق، بما في ذلك السياسات الاقتصادية الدولية والتفاعلات على المستوى الوطني»[92].

محاولات خجولة لمقاومة البلدان النامية

اشتغلت الاستراتيجية التي تم وضعها في واشنطن منذ اندلاع الأزمة المتمثلة في "فرق تسد" بكامل طاقتها. ولم تمتلك حكومات أمريكا اللاتينية الإرادة لتشكيل جبهة مشتركة فعليا لمواجهة الأزمة والدائنين.

في يناير 1984، كان سيعقد اجتماع سري في كوزكو بالبيرو، لوزراء مالية البيرو والأرجنتين والبرازيل وكولومبيا والمكسيك. إنها محاولة بناء إستراتيجية مشتركة. في اللحظة الأخيرة، تم إلغاؤه لأن الوزير البيروفي كارلوس رودريغيز باستور، الذي يجب أن يكون المضيف، استقال فجأة. واتخذ قرار إلغاء الاجتماع متأخراً بحيث أن أحد الوزراء المدعوين وصل بالفعل إلى مكان الاجتماع. لم يتم إخطاره في الوقت المناسب[03].

كان ريتشارد ويب، أحد مؤلفي تاريخ البنك العالمي، محافظ البنك المركزي في بيرو. يحكي أنه في يونيو 1984 واجهت بيرو معضلة: إما الاستمرار في دفع خدمة ديونها الخارجية والتخلي عن واردات ضرورية للنمو. أو، تعلق جزئيا أداء الديون من أجل الحفاظ على النمو، وعدم التخلي عن الواردات اللازمة. فشلت الحكومة في تحقيق أهداف التقشف المالي التي طالب بها صندوق النقد الدولي. وباعتباره محافظ البنك المركزي للبيرو، اقترح ريتشارد ويب أن تعلن بيرو من جانب واحد وقفا جزئيا لأداء ديونها، ما تسبب في حالة من الذعر وسط الحكومة. واتهم ريتشارد ويب من قبل رئيس الوزراء آنذاك ب "طعن البلاد من الخلف". تم بدأ إجراء الفصل ضده. واتهم بتدمير اقتراض بيرو من الخارج[13].

عندما أعلن آلان غارسيا، رئيس بيرو، في عام 1985 أن بلاده سوف تخصص من الآن فصاعدا ما لا يزيد عن 10٪ من عائدات التصدير لسداد الديون، قام البنك العالمي بدراسة القضية داخليا وخلص إلى أنه إذا نفذ آلان غارسيا فعليا هذه الخطة، يمكن لبيرو أن تحقق نتائج جيدة إذا استخدمت الأموال الموفرة لتغطية النفقات المعززة لاقتصادها. وبالطبع لم تنشر نتائج هذه الدراسة[23].

قدم الاقتصاديان الأرجنتينيان ألفريدو إريك كالكانو وألفريدو فرناندو كالكانو، ملخصاً لتجربة بيرو انطلاقا من غشت 1985: "في غشت 1985، أعلنت حكومة الرئيس آلان

غارسيا قرارها بأن لا تدفع سوى ما يعادل 10٪ من عائدات التصدير مع إعطاء الأولوية للمؤسسات المالية متعددة الأطراف. هكذا، أصبح صافي التحويلات، الذي كان سلبيا بمبلغ 488 مليون دولار عام 1984 و595 مليون دولار عام 1985، إيجابيا بمبلغ 112 مليون دولار عام 1986 و89 مليون دولار عام 1987. و90 مليون دولار عام 1988. لم تكن بيرو ضحية لأعمال انتقامية أو قيود تجارية. وفي 1986 و1987 زادت الواردات بشكل غير عادي (بنسبة 44٪ و18٪ على التوالي) على الرغم من انخفاض الصادرات بنسبة 15٪ في عام 1986 (تعافت قليلا عام 1987). على جانب التمويل الخارجي، عوَّض عدم سداد غالبية الديون إلى حد كبير انقطاع القروض المالية الخاصة وتخفيض القروض الرسمية والمتعددة الأطراف. وفي عامي 1986 و1987، ارتفع الناتج القومي الإجمالي بنسبة 8.9٪ و6.5٪، مدعومًا بزيادة الطلب الداخلي الذي تمت تغطيته من خلال القدرة الإنتاجية الوطنية وزيادة الواردات، وهي زيادة تمت بخفض أداء الديون. ومع ذلك، افتقرت هذه الفترة إلى استثمارات كبيرة وانتهت العوامل الديناميكية في عام 1988، عندما انخفض الناتج القومي الإجمالي بنسبة 7.5٪ وارتفع التضخم بشكل كبير. وبالتالي، كانت الأزمة التي عانت منها بيرو في السنوات التالية متعلقة بمشاكل السياسة الاقتصادية الداخلية التي لم تنجم عن الانتقام أو الأضرار التجارية الخارجية التي كانت ستنجم عن الحد من تسديدات الديون. على العكس، فإن المبالغ الصغيرة للمدفوعات الخارجية فتحت فرصة لم تستطع الحكومة الاستفادة منها أو لم تعرف كيف تستفيد منها[33].

خلال ثمانينيات القرن الماضي، علقت بلدان أخرى في أمريكا اللاتينية كل أو جزءا من سداد ديونها الخارجية لعدة أشهر[43]، ولكن لم يتم اعتماد استراتيجية مشتركة على الرغم من الحملة الكبرى التي أطلقتها الحكومة الكوبية سنة 1985. لقيت هذه الحملة التي قادها فيدل كاسترو حول موضوع "الديون التي لا يمكن أداؤها" صدى تعاطف بين المنظمات الاجتماعية والأحزاب اليسارية في القارة، لكنها لم تلق ترحيبا من جانب الحكومات.

غير أن المبادرة التي اتخذتها كوبا عام 1985 كان لها صدى خارج حدود أمريكا اللاتينية. في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، توجه الرئيس الشاب البوركينابي توماس سانكارا بهذه العبارات إلى جميع رؤساء الدول الأفريقية الحاضرين في المؤتمر الخامس والعشرين لمنظمة الوحدة الأفريقية في 29 يوليوز 1987، في أديس أبابا[53]: "إن الديون استعمار جديد أو مستعمرين تحولوا إلى" مساعدين فنيين". في الواقع، ينبغي لنا القول إنهم تحولوا إلى قتلة فنيين. وهم من عرض علينا مصادر تمويل "الممولين"(الجهات

المانحة). (...) ونُصحنا ووُجّهنا لهذه الجهات المانحة. قدمت لنا ملفات وحزم مالية مغرية. واستدنا طوال خمسين سنة وستين سنة وحتى أكثر. وهذا يعني أنهم قادونا لجر شعوبنا لتقديم تنازلات طوال خمسين سنة أو أكثر.

إن الديون في شكلها الحالي عبارة عن إعادة استعمار أفريقيا منظمة بمهارة، حتى يتطابق نموها وتطورها مع معايير غريبة علينا كليا. يريدون جعل كل واحد منا عبدا ماليا، أي عبدا بكل بساطة، لأولئك الذين أتيحت لهم فرصة، ومكر، ودهاء توظيف أموال عندنا، مع الالتزام بالسداد. (...)

من، هنا، لا يريد أن يتم محو الديون كليا وببساطة؟ من لا يريد ذلك باستطاعته الخروج ليستقل طائرته متوجها فورا إلى البنك العالمي كي يدفع. لا أريد أن يؤخذ اقتراح بوركينا فاسو كاقتراح صادر عن شباب غير ناضج، ودون خبرة. ولا أريد أيضا أن يعتقد أي أحد بأن الثوار هم الوحيدون الذين يتحدثون بهذه الطريقة. أود أن نقر بأن هذا مجرد موضوعية وواجب.

يمكنني الاستشهاد بأمثلة أولئك الذين قالوا بعدم دفع الديون، الثوريين وغير الثوريين، شبان ومسنين. سأذكر على سبيل المثال: فيدل كاسترو. لقد قال بالفعل بعدم التسديد. حتى إذا كان ثوريا فهو ليس من نفس عمري".

بعد ثلاثة أشهر، اغتيل توماس سانكارا العظيم. ومنذ ذلك الحين، أصبحت بلاده تلميذا مطيعا للبنك العالمي وصندوق النقد الدولي ونادي باريس تحت قيادة بليز كومباوري.

يعبر جان فيليب بيمانز بشكل جيد عن تواطؤ البنك العالمي وصندوق النقد الدولي مع أنظمة البلدان النامية التي تتصرف كتلاميذ جيدين:

"فيما يتعلق بالجنوب، فإن دور المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي كان أساسيا في هذا المجال، لأن الأنظمة التي تحقق هذه المهمة تضمن الوصول الدائم إلى القروض متعددة الأطراف. وبذلك يمكنها ضمان الاندماج الدائم في التدفقات المعولمة، بغض النظر عن انكماش القاعدة الاقتصادية الوطنية جراء التقويم. تسمح هذه التدفقات الخارجية لمالكي رأس المال بتوظيف أصولهم في الخارج بأمان، مع زيادة الدين اطرادا مع تدفقات خروج رؤوس الأموال إلى الخارج"[63].

إلغاء الديون أم لا؟

في أكتوبر 1985، أعلن جيمس بيكر، وزير الخزانة الأمريكي الجديد، عن خطة لحل مشاكل 15 دولة متوسطة الدخل مثقلة بالديون[73]. تم الإعلان عن هذه الخطة بتغطية إعلامية قوية في الاجتماع السنوي لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي أكتوبر 1985 في سيول[83]. لم يتعلق الأمر بعد بمسألة إلغاء الديون.

على الصعيد الداخلي، بدأ البنك العالمي عام 1988، داخل لجنة صغيرة للغاية، مناقشة ضرورة إلغاء جزء من ديون بعض البلدان، ولا سيما الأرجنتين، ولكن لم يكن باستطاعة أحد التحدث علناً لصالح مثل هذا الاحتمال. تتضمن مسودة تقرير التنمية العالمية 1988 جملة بشأن ضرورة إلغاء جزئي لديون الشروط الميسرة. لكن تمت إزالتها من النسخة المنشورة[93]. ومن بين الحجج التي تعارض الإلغاء، هناك حجة تتكرر بشكل منهجي في المناقشات بعد عشرين عامًا: فالبلد المستفيد من الإلغاء سيصعب عليه الوصول إلى القروض لاحقا. هذه الحجة كانت ولا تزال مضللة تماماً لأن العكس هو الصحيح بالضبط. وبصفة عامة، بمجرد حصول البلد على تخفيف للديون، تتقدم البنوك الخاصة لإقراض الأموال بسبب تحسن قدرته اللاحقة على السداد.

يشرح ستانلي فيشر في عام 1992 أنه خلال معظم ثمانينيات القرن الماضي، منعت حكومات الولايات المتحدة وبريطانيا (مارغريت تاتشر) والألمانية (هيلموت كول) أي نقاش حول إمكانية إلغاء الديون[04].

وفي عام 1988، خلال قمة السبعة الكبار المنعقدة في تورونتو، وبوجه فشل كل السياسات السابقة، تم القيام بانعطاف لتخفيف (إلغاء جزئي) الديون: تم وعد البلدان الأكثر فقرا[14] بإلغاءات للديون بعد أن غيرت الولايات المتحدة رأيها حول الموضوع. وفي عام 1990 في هيوستن، وللمرة الأولى، وسعت مجموعة السبعة إمكانية الإلغاء الجزئي للبلدان الأكثر مديونية ذات الدخل المتوسط مثل المكسيك والأرجنتين والبرازيل والفلبين. وقد بدأ هذا التحول من قبل واشنطن في مارس 1989 تحت إدارة جورج بوش الأب، بينما كان نيكولاس برادي وزيرا للخزانة. مرة أخرى، تحدد الحكومة الأمريكية الإيقاع. ولا يفعل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ومجموعة السبعة سوى مرافقة الحركة.

وتتألف خطة برادي من إعادة هيكلة جزء من ديون سلسلة بلدان متوسطة الدخل بإصدار سندات دين جديدة عرفت منذ ذلك الحين باسم "سندات برادي". وبمناسبة إصدارها من قبل البلدان المدينة، قبل بنكيو الشمال تخفيض ديونهم. في المقابل،

ضمنوا مكافأة سخية. لإصدار سندات برادي، يجب على البلدان المعنية أولاً شراء سندات الخزانة الأمريكية كضمان. وبالتالي، فإن البلدان المدينة تمول سياسة الاستدانة الخاصة بالقوة العالمية الرئيسية.

في البداية، بدا أن خطة برادي فعالة. ويستشهد بنجاح المكسيك ورئيسها ساليناس دي غورتاري كمثال لدرجة أن المجلة الأسبوعية البريطانية مفرطة النيوليبرالية، الإيكونوميست، أعلنت في عام 1994، كارلوس ساليناس دي غورتاري باعتباره أحد عظماء القرن العشرين. بعد بضعة أشهر، تضررت المكسيك بشدة من أزمة التكيلا (ديسمبر 1994) ودخلت أكبر ركود منذ ستين سنة! وبعد سنوات قليلة، تمت محاكمة كارلوس ساليناس دي غورتاري وشقيقه راؤول وحكم عليهما بتهمة الاحتيال والاختلاس الجماعي من قبل المحاكم المكسيكية. أمضى راؤول ساليناس دي غورتاري فترة سجنه بينما اختار كارلوس ساليناس المنفى في أيرلندا حيث يعمل لدى شركة داو جونز، مالك وول ستريت جورنال من بين ممتلكات أخ رى. حصلت السلطات القضائية المكسيكية من نظيرتها السويسرية على أن تأمر البنوك السويسرية كي تعيد للمكسيك المبالغ التي حوَّلها الأخوان ساليناس وأودعاها في خزائنها.

صار جليا، منذ النصف الثاني من تسعينيات القرن المنصرم، أن أزمة الديون عام 1982 لم يتم التغلب عليها. لقد فشلت تدابير تخفيف الديون. وأضعفت سياسات التقويم الهيكلي البلدان في مواجهة المضاربة المالية. وهذا ما يؤدي إلى تكرار الأزمات المالية للبلدان المدينة. بعد أن طالت الأزمة المكسيك منذ نهاية عام 1994، أتى دور بلدان جنوب شرق آسيا وكوريا في 1997-1998، وفي عام 1998 روسيا، ثم البرازيل عام 1999 ، والأرجنتين وتركيا في 2000-2001. أما بالنسبة لأفقر البلدان، فقد استمر إلغاء الديون الجزئية الممنوحة لبعض التلاميذ الجيدين من بينها بدءا من قمة مجموعة السبعة في تورنتو عام 1988، ثم لندن عام 1991، ونابولي عام 1994، وليون عام 1996، وكولونيا عام 1999، دون التوصل لأي حل دائم.

إحالات الفصل الخامس عشر:

1 LISSAKERS, Karin. 1991. Banks, Borrowers and the Establishment: A Revisionist Account of the International Debt Crisis, p. 194

2 KAPUR, Devesh, LEWIS, John P., WEBB, Richard. 1997. The World Bank, Its First Half Century, Volume 1: History, p. 636, note 132

3 وتشمل الشركات الأرجنتينية التي عليها مديونية لشركتها الأم: رونو أرجنتينا، مرسيدس-بنز أرجنتينا، فورد موتور أرجنتينا، إيبانكي أرجنتينا، سيتي بنك، البنك الوطني الأول ببوسطن، بنك تشيس مانهاتن، بنك أوف أميركا، دويتشه بنك. وسددت الدولة الأرجنتينية الدائنين الخاصين لهذه الشركات (أي الشركة الأم): رينو فرنسا، مرسيدس بنز، سيتي بانك، بنك تشيس مانهاتن، بنك أوف أميركا، البنك الوطني الأول في بوسطن، كريدي ليونيه، دويتشه بنك، سوسيتيه جنرال. باختصار، يقوم دافع الضرائب الأرجنتيني بتسديد الديون المتعاقد عليها من قبل الشركات التابعة للشركات متعددة الجنسية إلى شركاتها الأم أو إلى المصرفيين الدوليين. وقد يشتبه في أن الشركات متعددة الجنسية المعنية خلقت ديونا على فروعها الارجنتينية على شكل قيود فقط . ولا تملك الدولة الأرجنتينية السيطرة على هذه الحسابات.

4 KAPUR, Devesh, LEWIS, John P., WEBB, Richard. 1997. The World Bank, Its First Half Century, Volume 1: History, Tableau 11-5, p. 642

5 PNUD, 1992, p. 74

6 IBRD, Operations Policy Staff, « Debt and Adjustment in Selected Developing Countries », SecM84-698, 1984 in KAPUR, Devesh, LEWIS, John P., WEBB, Richard. 1997. The World Bank, Its First Half Century, Volume 1: History, p. 615.

7 Fax message, Ernest Stern to Luis de Azcarate, director, CPDDR, May 15, 1984 in KAPUR, Devesh, LEWIS, John P., WEBB, Richard. 1997. The World Bank, Its First Half Century, Volume 1: History, p. 616

8 6 Memorandum, Ernest Stern to members of the Managing Committee, « Conference at the Federal Reserve Bank of New York, » May 11, 1984, p. 1 in KAPUR, Devesh, LEWIS, John P., WEBB, Richard. 1997. The World Bank, Its First Half Century, Volume 1: History, p. 616

9 Andres Bianchi, Robert Devlin, and Joseph Ramos, « The Adjustment Process in Latin America 1981-1986 » paper prepared for World Bank-IMF Symposium on Growth-Oriented Adjustment Programs, Washington D.C., February 25-27, 1987, table 9 in KAPUR, Devesh, LEWIS, John P., WEBB, Richard. 1997. The World Bank, Its First Half Century, Volume 1: History, note 105 p. 627

10 Memorandum, Ernest Stern to Munir Benjenk, « Draft Speech For Davos » , January 16, 1984, p. 2, in KAPUR, Devesh, LEWIS, John P., WEBB, Richard. 1997. The World Bank, Its First Half Century, Volume 1: History, p. 616

11 لاجل إعداد هذا الجدول، أخذنا في الحسبان القروض التي يمنحها فرع البنك العالمي للإنشاء والتعمير التابع للبنك العالمي، والذي يقدم قروضاً للبلدان متوسطة الدخل. لم نأخذ بالاعتبار قروض المؤسسة الدولية للتنمية للبلدان منخفضة الدخل.

12 KAPUR, Devesh, LEWIS, John P., WEBB, Richard. 1997. The World Bank, Its First Half Century, Volume 1: History, p. 1194

13 Idem, p. 1193, note 47

14 Ibid., p. 624

15 World Bank, World Development Report 1982, p. 7, in KAPUR, Devesh, LEWIS, John P., WEBB, Richard. 1997. The World Bank, Its First Half Century, Volume 1: History, p. 617

16 World Bank, World Development Report 1986, p. 33, in KAPUR, Devesh, LEWIS, John P., WEBB, Richard.1997. The World Bank, Its First Half Century, Volume 1: History, p.61

17 Letter, Ernest Stern to Carlos F. Diaz-Alejandro, September 10, 1984, pp.3-4, in KAPUR, Devesh, LEWIS, John P., WEBB, Richard. 1997. The World Bank, Its First Half Century, Volume 1: History, p. 618

18 Memorandum, Stanley Fisher to Ibrahim Shibata, May 26, 1990 in KAPUR, Devesh, LEWIS, John P., WEBB, Richard. 1997. The World Bank, Its First Half Century, Volume 1: History, p. 618

19 KAPUR, Devesh, LEWIS, John P., WEBB, Richard. 1997. The World Bank, Its First Half Century,p. 626

20 نفس المرجع، ص، 662. لكتابة هذا، استند على: Estimates from Miguel A. Rodriguez, « Consequences of Capital Flight for Latin American Debtor Countries » in Donald Lessard and John Williamson, Capital Flight and Third World Debt (Washington D.C., Institute for International Economics, 1987), table 6.1, p. 130.

21 Ibid., p. 678

22 Memorandum, Stanley Fischer to Jacob A. Frenkel, « Coordination of Forecasts », June 27, 1989. in KAPUR, Devesh, LEWIS, John P., WEBB, Richard. 1997. The World Bank, Its First Half Century, Volume 1: History, note 45 p. 611

23 Memorandum, Jacob A. Frenkel to Stanley Fisher, « Coordination of Forecasts »,, July 14, 1989, pp. 1-2. in KAPUR, Devesh, LEWIS, John P., WEBB, Richard. 1997. The World Bank, Its First Half Century, Volume 1: History, note 45 p. 611

24 Nicholas Stern et Francisco Ferreira. 1997. « The World Bank as « intellectual actor » in KAPUR, Devesh, LEWIS, John P., WEBB, Richard. 1997. The World Bank, Its First Half Century, Volume 2, p.540.

25 Idem, p.543.

26 للحد من التناقضات بين توصياتهما (كما كان الحال بشأن الأرجنتين عام 1988، حيث قدم البنك دعمه بشروط اعتبرها الصندوق غير مرضية)، تم تقاسم شامل للمسؤوليات عام 1989. ومصطلح "الإجماع"، الذي يستخدمانه بنفسيهما، ليس تافهاً: فهو يشير إلى أن التوترات والتناقضات بينهما كانت وازنة جدا. وتم الاتفاق على أن يولي الصندوق أولوية للنظر في جوانب سياسات الاقتصاد الكلي، بما في ذلك الميزانية والأسعار والأموال والائتمان وأسعار الفائدة وأسعار الصرف. ومن ناحية أخرى، سيركز البنك على استراتيجيات التنمية والمشاريع والجوانب القطاعية. يتطلب هذا التقسيم التعاون في أشكال مختلفة، لكن التنافس بين الإدارتين لا يزال شديدًا. هذه المنافسة المؤسسية مضاعفة باختلاف الثقافة المقاولاتية للمؤسستين.

27 Pour une présentation succincte du Consensus de Washington, voir ATTAC. 2004. Le développement en ques- tion(s): vers une société solidaire et économe, Fayard, Paris, chapitre

7. voir aussi: WILLIAMSON, John. « What Washington means by policy reform », 1989. in Latin American Ajustment: How much has happened?, Washington, Institut of International Economics.

Banque Mondiale, Le développement accéléré en Afrique au Sud du Sahara, Programme 28
indicatif d'Action, Washington, 1981, p. 151.

KAPUR, Devesh, LEWIS, John P., WEBB, Richard. 1997. The World Bank, Its First Half 29
Century, Volume 1, p. 1193

Idem, p.620 30

Ibid., note 64 p. 615 31

Ibid., p.679 32

CALCAGNO, Alfredo Eric et CALCAGNO, Alfredo Fernando. 1995. El universo 33
neoliberal: recuento de sus lugares comunes, p. 37

C'est le cas du Brésil qui suspend le paiement de la dette extérieure à l'égard des 34
banques de février 1987 à janvier 1988. Voir TOUSSAINT, Eric et ZACHARIE, Arnaud. 2000. Le Bateau ivre de la mondialisation, Escales au sein du village planétaire, CADTM- Bruxelles/ Syllepse-Paris, p. 67-68.

Voir texte complet reproduit dans MILLET Damien. 2005. L'Afrique sans dette, CADTM- 35
Syllepse, Liège- Paris, 2005, p. 205.

PEEMANS, Jean-Philippe. 2002. Le développement des peuples face à la modernisation 36
du monde, Academia- Bruylant/L'Harmattan, Louvain-la-neuve/Paris, p.367.

Argentine, Bolivie, Brésil, Chili, Colombie, Côte d'ivoire, Equateur, Mexique, Maroc, 37
Nigeria, Pérou, Philippines, Uruguay, Venezuela et Yougoslavie, in KAPUR, Devesh, LEWIS, John P., WEBB, Richard. 1997. The World Bank, Its First Half Century, Volume 1, p. 626

Fait significatif à propos de ceux qui prennent les décisions importantes: le 38
Trésor des Etats-Unis n'a pré- venu la Banque mondiale de l'existence du « plan Baker » que .quarante-huit heures avant qu'il soit rendu public

Idem, p. 648 39

Letter, Stanley Fischer to Nicholas Stern, May 19, 1992, in KAPUR, Devesh, 40
LEWIS, John P., WEBB, Richard. 1997. The World Bank, Its First Half Century, Volume 1, p. 1195

http://www.clubdeparis.org/fr/presentation/presentation. 41
php?BATCH=B03WP01

الفصل السادس عشر
الرؤساء باربر كونابل ولويس بريستون (1986-1995)

ولاية باربر كونابل (1986-1991)

خَلَفَ عضو الكونغرس الجمهوري باربر كونابل البنكي ألان كلوزين. لفترة رئاسة تبدأ في يوليوز عام 1986 لتنتهي في غشت 1991. إختاره كل من جيمس بيكر، وزير الدولة للخزانة، ورونالد ريجان لمعرفته الدقيقة بكل أركان الكونغرس الأمريكي. وبالفعل، فإن السلطة التنفيذية لديها الكثير للقيام به مع أغلبيتها البرلمانية لأن العديد من المنتخبين الجمهوريين يتساءلون عن أهمية البنك العالمي في السياسة الخارجية الأمريكية (انظر الفصل 5). ويتمتع باربر كونابل بعشرين سنة من الخبرة البرلمانية، وترأس لجنة مالية الكونغرس. يأمل جيمس بيكر ورونالد ريغان في أن يستميل باربر كونبل الجمهوريين المتعصبين عبر إقناعهم بالسماح للبيت الأبيض بقيادة زورق البنك العالمي. القضية معقدة وبسرعة وجد باربر كونابل نفسه في وضع صعب للغاية. وبينما رغب في توسيع نطاق أعمال البنك العالمي، قدم البيت الأبيض تنازلات للمتعصبين، وحَدَّ من موارد البنك وطالب باربر كونابل بأن يقلل نفقات البنك. قام بذلك وسبب نفور بعض موظفي إدارة البنك وجميع المستخدمين. لقد تحولت إعادة التنظيم الداخلي للبنك إلى لعبة كراسي موسيقية حقيقية عام 1987. هكذا قدَّم العديد من كبار المديرين التنفيذيين استقالاتهم[1].

واجه باربر كونابل أيضًا صعوبات أخرى. كان العديد من المشاريع النموذجية الرئيسية للبنك موضوع احتجاج كبير من قبل السكان المعنيين وحركات حماية البيئة. وكانت المشاريع الثلاثة الأكثر إثارة للجدل: برنامج بولونورستي في الأمازون[2] البرازيلي، والسدود المتعددة على نهر نرمادا في الهند، وبرنامج التهجير وسد كيدونغ أومبو في إندونيسيا[3]. وجرت التعبئة الكبرى في الهند حيث شارك 50000 متظاهر من جميع أنحاء البلاد في سبتمبر 1989 بمسيرة طافت مدينة هارسود بولاية ماديا براديش ضد السدود على نهر نارمادا. كما أثار برنامج رابع للبنك انتقادات شديدة من منظمات حقوق الإنسان عندئذ: مشروع روزيزي II الكهرمائي، الذي يعني زائير ورواندا، وأدى لتهجير 2500 مزارع دون تعويض معتبر[4]. وعد باربر كونابل بأنه من حينها فصاعدا، سيأخذ البنك بالاعتبار الأثر البيئي لمشاريعه ويضمن تعويض السكان المتضررين منها بشكل صحيح[5]. وهذا عمل شاق حقيقي بالنسبة للبنك، ففي الهند وحدها، في الفترة ما بين 1978

و1990، قام بتمويل 32 مشروعًا أدت إلى التهجير القسري لنحو 600000 شخص[6].
وفي عام 1988، تم استقبال الاجتماع السنوي للبنك العالمي وصندوق النقد الدولي في برلين الغربية من قبل 80 ألف متظاهر يُدينُون سياساتهما اللاشعبية. إنه أول احتجاج جماهيري كبير ضد مؤسسات بريتون وودز.
وأدت التمردات الشعبية في البلدان المعنية بفعل سياسة التقويم الهيكلي وتدهور الظروف المعيشية للسكان "الذين فرض عليه هم التقويم" إلى قيام البنك العالمي بمعالجة مشكلة الفقر بعد 10 سنوات من الصمت، وتكريس تقرير التنمية العالمية لعام 1990 لها بالكامل.
كما أن البنك بدأ التحدث بشكل منهجي حول "الحكامة الجيدة" تحت رئاسة باربر كونابل. وفي عام 1990، أخبر المحافظين الأفارقة بالبنك: "اسمحوا لي أن أكون صريحا: احتمال تفجر الوضع السياسي وحكم الاستبداد في عدة بلدان أفريقية جنوب الصحراء الكبرى عقبتان رئيسيتان أمام تطورها (...). عندما أقول ذلك، لا أتحدث في السياسة، لكني أؤيد الشفافية والمساءلة، واحترام حقوق الإنسان والقانون. ترتبط الحكامة بالتنمية الاقتصادية، وتشير الدول المانحة بشكل متزايد إلى أنها ستتوقف عن دعم الأنظمة غير الفعالة التي لا تلبي الاحتياجات الأساسية للسكان"[7]. يعكس انعطاف البنك هذا ذلك الذي قامت به واشنطن أواخر ثمانينيات القرن الماضي وقد تم تناوله في الفصل المتعلق بكوريا. لم ينعكس خطاب البنك بشأن احترام حقوق الإنسان والقانون أبداً في الشروط التي فرضها على البلدان الخاضعة للتقويم الهيكلي. والواقع أن خطابه لم يمنعه مثلا عن دعم ديكتاتورية سوهارتو في إندونيسيا حتى عام 1998.

ولاية لويس بريستون (1991-1995)

وضع الرئيس جورج بوش مرة أخرى على رأس المؤسسة بنكيا رائدا بتعيين لويس بريستون لقيادة البنك العالمي عام 1991. كان لويس بريستون حتى عندئذ رئيساً للبنك الكبير جي بي مورجان وشركائه. حقق نجاحاً ملحوظاً على رأس هذا البنك الهام في نيويورك سمح له بالاستفادة إلى أقصى حد من أزمة الديون التي كانت اندلعت عام 1982.
بدأت ولاية لويس بريستون في يونيو 1991 بالفضيحة السياسية-المالية الضخمة لإفلاس بنك الإقراض والتجارة العالمية، التي كادت تطال مباشرة البنك العالمي. وقد أغلقت السلطات البريطانية في يوليوز 1991 بنك الإقراض والتجارة العالمية المتخصصة في غسل أموال الجريمة. وتسبب إفلاسها بخسارة 2 مليون مدخر نحو 20

مليار دولار. وتمت إدانة البنك بالجرائم التالية: التورط في غسل الأموال، والفساد، ودعم الإرهاب، والاتجار بالأسلحة، وبيع التكنولوجيات النووية، والمشاركة في التهرب الضريبي وتسهيله، والتهريب والهجرة غير المشروعة والمشتريات غير المشروعة في القطاعين المصرفي والعقاري. كان هذا البنك النشط في 78 دولة عبر 400 فرع، مرتبطا ارتباطًا وثيقًا بوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية[8]. وفقاً لبروس ريش، كان البنك العالمي قد استخدم أحيانًا هذا البنك لصرف القروض لبلدان أفريقية عدة. ووفقا لريتش دائما، فإن كبار مسؤولي البنك التنفيذيين **العديدين** لديهم علاقات وثيقة مع مدراء البنك[9].

ألقى لويس بريستون أول خطاب رئيسي له بمناسبة اجتماع، حظي بتغطية إعلامية ملحمية، للبنك العالمي وصندوق النقد الدولي، اللذان يعقدان اجتماعهما السنوي المشترك في أكتوبر 1991 ببانكوك (الاجتماع الأول للبنك وصندوق النقد الدولي في عاصمة بالعالم الثالث منذ اجتماع عام 1985 في سيول). اجتمع خمسة عشر ألف محافظ وبنكي من جميع أنحاء العالم لمدة ثلاثة أيام. كلف ذلك السلطات التايلاندية عشرات ملايين الدولارات. ألقى لويس بريستون خطابًا حماسيًا لصالح العولمة وقال إن البنك قريب من الفقراء وحساس لقضايا البيئية ويعمل من أجل النهوض بأوضاع النساء. فيما يلي مقتطفات قصيرة من كلمته: "إن الحد من الفقر الذي ألتزم به بالكامل يظل الهدف الشامل لمجموعة البنك العالمي (...) تأخذ مجموعة البنك العالمي بالاعتبار مصلحة الفقراء من أجل النمو العادل، ومشاغل حماية البيئة بهدف التنمية المستدامة... ودور النساء الحيوي لجهود التنمية"[10]. المستقبل مشرق لأن العالم لم يعد سوى واحد بعد سقوط جدار برلين[11]. التحدي المطروح بالنسبة للبنك هو دمج جميع البلدان التي كانت جزءًا من الكتلة الشرقية في العالم المعولم. وعلى بعد بضع مئات من الأمتار من مكان الاجتماع، كانت تجري مظاهرة من 20 ألف شخص يعارضون النظام الديكتاتوري الجديد المقام منذ ثمانية أشهر[12] ويطالبون بعودة الديمقراطية.

في ديسمبر 1991 كتب كبير اقتصاديي البنك، لورنس سامرز، تعليقًا حول طبعة عام 1992 (قيد الإعداد) لتقرير التنمية العالمي المكرس بالكامل للبيئة بمناسبة مؤتمر قمة الأرض المزمع إجراؤها في مايو 1992. وكان هذا التعليق سريا، وهو ينادي بتصدير الصناعات الملوثة من الشمال إلى الجنوب "غير الملوث إلى حد كبير" كطريقة عقلانية لخلق المزيد من التنمية الصناعية وتخفيف ضغوط التلوث في الشمال. فيما يلي بعض المقتطفات من نص لورانس سومرز:

"ألا يجب أن يشجع البنك العالمي نقل المزيد من الصناعات الملوثة إلى أقل البلدان

تطورا"، إن "المنطق الاقتصادي الذي ينبغي وفقه التخلص من النفايات السامة بالبلدان ذات الأجور الأدنى فعال"[13]. لقد وضعت رياح مواتية هذه الوثيقة بين أيدي المنظمة البيئية السلام الأخضر، التي سارعت إلى نشرها. ونشرتها المجلة الأسبوعية النيوليبرالية البريطانية "الإيكونوميست" في نهاية ديسمبر 1991[14]، عندما بدأ لويس بريستون جولته الأفريقية الأولى. تعرض لهجوم الصحفيين الذين يسألونه عما إذا كان يوافق كبير اقتصادييه عندما يكتب: "اعتقدت دوما أن البلدان الأفريقية قليلة السكان أقل ثلوثا"[15].
وفي فبراير 1992، قام ويلي دابن، نائب رئيس البنك، بتزويد لويس بريستون بتقرير سري عن جميع المشروعات التي يمولها البنك (حوالي 1300 مشروع جار في 113 دولة). كانت الاستنتاجات مثيرة للقلق: 37.5٪ من المشاريع إنجازها غير مرضي (مقابل 15٪ عام 1981)، وفقط 22٪ من الالتزامات المالية تتماشى مع توجيهات البنك.
وفي مايو 1992، أيام قبل انطلاق قمة الأرض، تلقت إدارة البنك نتائج المسح المستقل للسدود على نهر نارمادا في الهند. عهد لويس بريستون بالدراسة إلى برلماني أمريكي، برادفورد مورس. ويقدر التقرير أن السد والقنوات المرتبطة به سيؤدي إلى تشريد 240 ألف شخص بدلاً من 100 ألف شخص المتوقعة. أثارت الاستنتاجات الذعر داخل قيادة البنك. مهما كان الثمن، يجب أن يبقى التقرير سريا حتى نهاية قمة الأرض. ونجح في ذلك.
أخيرا، خرج البنك العالمي سالما من قمة الأرض في ريو دي جانيرو بمشاركة 118 رئيس دولة. وتمت تغطية الاجتماع من قبل 9000 صحفي. وفي نهاية القمة، عهد إلى البنك بإدارة صندوق البيئة العالمية، الذي يتعين من خلاله إنفاق معظم المبالغ التي أقرتها الأجندة 21 المعتمدة في نهاية الاجتماع العالمي.
بالإضافة إلى ذلك، كرس البنك العالمي جهوده لدعم انتقال بلدان الكتلة الشرقية السابقة إلى الاقتصاد الرأسمالي. وترجم ذلك ببيع واسع النطاق للمقاولات العمومية التي تمت خصخصتها لصالح طبقة رأسمالية جديدة مافيوزية إلى حد كبير.
يُظهر جوزيف ستيغليتز، كبير اقتصاديي البنك العالمي من 1997 إلى 2000، أن سياسة البنك العالمي في روسيا بعيدة كل البعد عن الحكامة الجيدة التي يدعو إليها في أماكن أخرى. في إشارة إلى الفترة التي كان خلالها لويس بريستون رئيساً للبنك، كتب: "دعونا لا نفاجأ إذا أظهر عدد كبير من مؤيدي السوق المتحمسين تقاربًا ملحوظًا مع الأساليب القديمة: في روسيا، تم حث الرئيس يلتسين[61] المتمتع بسلطات متفوقة بشكل كبير على نظرائه بأي ديمقراطية غربية، على الالتفاف على الدوما (البرلمان المنتخب ديمقراطيا)

وتنفيذ الإصلاحات بمراسيم"[17]. لقد تم بيع المقاولات العمومية بسعر زهيد. "قامت الحكومة، بضغط أمريكي هائل، والبنك العالمي وصندوق النقد الدولي بخصخصة سريعة، وباعت المقاولات العمومية بثمن بخس"[18]. كانت الخصخصة نهبًا واسعًا لصالح الأوليغارشيين الذين وظفوا جزءا من سرقتهم في الغرب ليتم تبييضها وبعيدا عن متناول العدالة. "لم تؤد الخصخصة إلى جانب فتح أسواق رأس المال إلى خلق الثروة بل أدت لنهب الأصول. كان ذلك منطقيا تماما. فالأوليغارشي الذي نجح توا في استخدام نفوذه السياسي للاستيلاء على أصول عمومية تساوي مليارات، اشتراها بأبخس ثمن، سيقوم بطبيعة الحال بإخراج المال من البلاد"[19].

أحيا البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، خلال فترة عمل لويس بريستون، بحفلة كبيرة في مدريد ذكرى مرور نصف قرن من وجودهما. وبهذه المناسبة، تشكل ائتلاف واسع من الحركات الاجتماعية (النقابات الإسبانية أولا، الاتحاد العام للشغل واللجان العمالية) وحركات العالم الثالث والمنظمات غير الحكومية، تحت اسم "أصوات أخرى من الكوكب" والتي أجرت خلال أربعة أيام العديد من المناقشات وتظاهرة بمشاركة 20 ألف شخص مرددين الشعار الرئيسي: "50 سنة، كفى".

تميزت نهاية ولاية لويس بريستون بأزمة تيكيلا التي ضربت المكسيك في ديسمبر 1994. أطلقت المكسيك سلسلة أزمات مالية ستؤثر على دول صاعدة أخرى خلال فترة ولاية خليفة لويس بريستون على رئاسة البنك، جيمس وولفنسون.

إحالات الفصل السادس عشر:

1 Kapur, Devesh, Lewis, John P., Webb, Richard. 1997. The World Bank, Its First Half Century, Volume 1, p.1199-1201.

2 تم اغتيال شيكو ميندیز، أحد قادة الاحتجاج في البرازيل، في ديسمبر عام 1988 من قبل قتلة مدفوعين من ملاك الأراضي الكبار الذين يستفيدون من إعانات البنك العالمي.

3 Rich, Bruce. 1994. Mortgaging the Earth, Earthscan, London, p. 145-170.

4 Rich, Bruce. 1994. Mortgaging the Earth, Earthscan, London, p. 150.

5 سيتم تحليل السياسة البيئية للبنك العالمي في كتابي القادم عن البنك العالمي بعنوان الرعب الإنتاجوي الذي سيصدر عام 2007.

6 Rich, Bruce. 1994. Mortgaging the Earth, Earthscan, London, p. 252.

7 Cité par George, Susan et Sabelli, Fabrizio. 1994. Crédits sans Frontières, col. Essais, La Découverte, Paris, p. 180.

8 Voir l'intégralité du rapport consacré à la BCCI en 1992 par les sénateurs John Kerry et Hank Brown http://www.fas.org/irp/congress/1992_rpt/bcci/ Voir aussi : http://en.wikipedia.org/wiki/Bank_of_Credit_and_Commerce_International

9 Rich, Bruce. 1994. Mortgaging the Earth, Earthscan, London, p. 21-22.

10 Address by Lewis T. Preston to the Board of Governors of the World Bank Group, World Bank Press release, 15 October 1991.

11 Il faut ajouter qu'au moment où Lewis Preston prononce son discours, la fin de l'URSS est scellée. Le coup de boutoir final en faveur de la dissolution de l'URSS avait été donné par Boris Eltsine en août 1991 à Moscou. L'URSS est dissoute en décembre 1991.

12 Rich, Bruce. 1994. Mortgaging the Earth, Earthscan, London, p. 24.

13 Lawrence H. Summers, World Bank office memorandum, 12 December 1991, cité par Rich, Bruce. 1994. Mortgaging the Earth, Earthscan, London, p. 247.

14 Le quotidien britannique Financial Times y consacre le 10 février 1992 un long article signé Michael Prowse et intitulé « Protéger la planète Terre de l'influence des économistes » («Save the Planet Earth from Economists »)

15 Lawrence H. Summers, World Bank office memorandum, 12 December 1991, cité par Rich, Bruce. 1994.Mortgaging the Earth, Earthscan, London, p. 247.

16 ترأس بوريس يلتسين روسيا من عام 1992 إلى عام 1999. وقعت الحالة التي وصفها جوزيف ستيغليتز عام 1993.

17 Stiglitz, Joseph E. 2002, La Grande désillusion, Fayard, Paris, p. 184.

18 18 Idem, p. 194.

19 Ibid., p. 193.

الفصل السابع عشر
عملية إغراء جيمس وولفنسون (1995-2005)

في عام 1995، عين الرئيس الأمريكي ويليام كلينتون جيمس وولفنسون، وهو بنكي بنيويورك، الرئيس التاسع للبنك العالمي.

بدأ جيمس وولفنسون، وهو مواطن أسترالي، مهنته المصرفية في سيدني عام 1959. وفي الفترة ما بين عامي 1968 و1977، شغل منصبا إداريا في المجموعة المصرفية المثيرة للجدل، ج. هنري شرودر، في لندن ونيويورك[1]. ووفقا لباتريك بوند[2]، كان جيمس وولفنسون أمين مال "أصدقاء أمريكا في بيلدربيرج"، وهي مجموعة ضغط أطلسية ومناهضة للشيوعية[3]. غادر بنك هنري شرودر للانضمام إلى إدارة البنك الاستثماري سالومون برادرز. وفي عام 1980-1981، أدرج بلائحة روبرت ماكنمارا الباحث عن بديل، ومن هذا المنظور، حصل على الجنسية الأمريكية[4]. عين الرئيس رونالد ريجان ألدن و. كلوسن رئيسا للبنك العالمي. ثم أسس جيمس ولفنسون بنك الاستثمار الخاص به، مجموعة جيمس ولفنسون، وقد اشتغل بنشاط كبير إبان عمليات اندماج/استحواذ سنوات 1980 والنصف الأول من التسعينيات، قبل أن يقتنيه بانكرز تروست.

وأصبح جيمس وولفنسون رئيساً للبنك العالمي حين أصبح أمر تحسين صورته ملحا وضرورياً. كان للتقويم الهيكلي صيت سيء للغاية وبدأت سلسلة من الأزمات المالية تضرب الدول الصاعدة. يلزم صرف الانتباه بعيداً بإبراز القضاء على الفقر، و "الحكامة الجيدة" والإقراض المسؤول بيئياً. تم تطور نشاط علاقات عامة مكثف في هذا الاتجاه. وصار جيمس وولفنسون خبيرًا في العلاقات بالصحافة. وتعطي طيبوبته وبلاغته انطباعًا جيدًا جدًا.

تصعيد الإغراء[5]

مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

تم إطلاق مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في عام 1996. إنها محاولة للالتفاف على المطالبة متزايدة القوة بإلغاء الديون. وأعلن البنك العالمي بدعم إعلامي قوي حَلَّ"هُ". طالت الانتقادات، منذ البداية، المفهوم نفسه والفعالية المتوقعة لهذه المبادرة. وفي نهاية ولاية ولفنسون، كان الفشل جليا. فبدلاً من الـ 42 بلدا المفترض بداية استفادتها من إلغاء الديون بنسبة تصل إلى 80٪ (إعلان 1996) ثم إلى 90٪

(إعلان اجتماع يونيو 1999 لمجموعة الثمانية في كولونيا)، فإنه عند انقضاء ولاية ولفنسون في مايو 2005، فقط 18 بلدا ضمنت الاستفادة من إلغاء الديون المستحقة لمختلف الدائنين. هكذا، بينما كان يتوجب أن تسوي هذه المبادرة مشكلة ديون البلدان الـ 42 نهائياً. فإنها تحولت إلى إخفاق: إذ انتقلت ديونها من 218 إلى 205 مليار دولار، بانخفاض قدره 6 في المائة فقط بين عامي 1996 و2003.

من برامج التقويم الهيكلي إلى استراتيجية الحد من الفقر

قام جيمس ولفنسون بترويج الإطار الاستراتيجي للحد من الفقر ليحل محل برامج التقويم الهيكلي الفاقدة للمصداقية جدا والتي كانت النهج الرئيسي للبنك وصندوق النقد الدولي منذ الثمانينيات. في الواقع، وبغض النظر عن الاسم، لم يتغير شيء في هذه السياسات الجديدة تجاه البلدان المدينة. لا تزال مقتضيات الخصخصة وتحرير التجارة تشكل الإطار الماكرو اقتصادي. وفي الواقع، شدد البنك العالمي وصندوق النقد الدولي أكثر الاشتراطات التي يفرضانها لأنهما يعملان الآن مع منظمة التجارة العالمية، التي دخلت الساحة منذ عام 1995[6]. إضافة إلى ذلك، فهما يبحثان عبثا عن "مشاركة" المجتمع المدني رغم إعلان هذه المشاركة بصوت عال كتغيير عميق أجراه البنك.

مبادرة الاستعراض التشاركي للتقويم الهيكلي

تجدر الإشارة إلى أن أول ممارسة "للحوار البناء" التي انبرى لها البنك بقيادة جيمس وولفنسون، ركزت حقا على تقييم مشترك لبرامج التقويم الهيكلي بين البنك والمجتمع المدني والحكومات: إنها مبادرة الاستعراض التشاركي للتقويم الهيكلي التي تم إطلاقها عام 1997. تم تصميم المبادرة كممارسة ميدانية ثلاثية الأطراف بمشاركة فريق من البنك عَيَّنه جيمس وولفنسون لتطوير منهجية شفافة وتشاركية لجمع الوثائق حول تأثير برامج التقويم الهيكلي على المستوى المحلي والوطني بسبعة بلدان. دوّن والدن بيللو وشالمالي غوتال سجلاً مدمراً لهذه التجربة: "على الرغم من الاتفاق على قواعد العمل المشتركة ومنهجية المراجعة، لعب فريق البنك العالمي دوراً معيقا طوال عملية الاستعراض التشاركي للتقويم الهيكلي. على سبيل المثال، خلال المناقشات العمومية، بدلاً من محاولة الاستماع إلى الحقائق التي قدمها ممثلو المجتمع المدني حول تأثيرات برامج التقويم الهيكلي والتعرف عليها، كان موظفو البنك دائمًا يتنازعون على الحجج، وفي النهاية، ادعاء أن التدخلات في المناقشات (التي كانت جزءًا من البيانات النوعية

المتفق عليها) كانت "حقائق روائية". (...) وبقدرما تنخفض قدرة البنك على التحكم في السيرورات الوطنية، انخفضت أيضًا قدرته على مراقبة نتائج المراجعة. وحتى قبل الوصول إلى المناقشات والاستنتاجات الوطنية النهائية، أظهرت المسوحات الميدانية بالفعل مشاكل كبيرة في جميع جوانب برامج التقويم. مترددا في نشر هذه النتائج، تجاهل فريق البنك العالمي الاتفاق (الخطي) المسبق على تقديم جميع نتائج الاستعراض SAPRI في منتدى عام كبير في واشنطن العاصمة، يحضره وولفنسون. وبدلاً من ذلك، اختار البنك اجتماعًا فنيًا مغلقًا في غياب رئيس البنك. الأهم من ذلك، أصر البنك العالمي على أن يكتب هو والمجتمع المدني كل على حدة تقريره الخاص. استخدم تقرير البنك البحوث التي أشرف عليها بنفسه كأساس لاستنتاجاته ونادرا ما أشار إلى عملية السنوات الخمس من الاستعراض التشاركي للتقويم الهيكلي. وفي غشت 2001، انسحب البنك من المبادرة لتدفن بالكامل. وباستثناء أنه تعلم منها الكثير، فإن البنك لم يلتزم بتعديل ممارسات الإقراض بناءً على نتائجها. وفي 15 أبريل 2002، تم الإعلان عن تقرير المبادرة الكامل (تحت اسم يدرج نتائج دولتين حيث قام المجتمع المدني ببحوثه دون مشاركة البنك) وتم نشره على نطاق واسع من قبل وسائل الإعلام. (في العالم الناطق بالإنجليزية، إشارة المؤلف) . وأعرب ولفنسون عن أسفه ووعد بمناقشة هذا التقرير بجدية في المستقبل القريب. حتى هذا اليوم، لم يظهر البنك ولا ولفنسون أي التزام بمراجعة وإجراء تغييرات على قروضهم الهيكلية. على العكس، لا تزال سياسات التقويم الهيكلي تمثل الدعامة الأساسية للبنك وصندوق النقد الدولي "[7].

قضايا فساد

تدل آثار الأزمة المالية الآسيوية على التناقضات بين خطاب البنك بشأن الحكامة الجيدة وممارسته: ففي إندونيسيا، استمرت علاقات البنك مع نظام سوهارتو الدكتاتوري والفاسد خلال ولاية جيمس وولفنسون. ووفقاً للمتخصص الإندونيسي جيفري وينترز ، فإن البنك قبل إحصائيات كاذبة وتسامح مع حقيقة أن 30٪ من كل دولار من المساعدات التي قدمها للنظام تم استنزافها من قبل أشخاص فاسدين.

وفي جنوب أفريقيا، "تحمل البنك ضربات أخرى بأخبار فساد وإهمال مشاريع بنية تحتية يمولها، بخاصة مشاريع هضبة ليسوتو الهيدروليكي وسد شلالات بوجوجالي في أوغندا. وفي عام 2001، حققت المحكمة العليا في ليسوتو في اتهامات بالفساد بين عدة شركات دولية لبناء السدود والسلطات العمومية فيما يتعلق بمشروع ليسوتو الهيدروليكي. وبدلاً من تشجيع عملية قانونية وطنية وعمومية، أجرى البنك تحقيقاته

السرية الخاصة حول ثلاث من الشركات المتهمة بدفع رشاوى، وخلص إلى أنه لا توجد أدلة كافية لاتهامها بالفساد. وفي عام 2002، أثبتت المحكمة العليا في ليسوتو العكس واتهمت شركة آكر العالمية، وهي شركة يفضل البنك العالمي التعاقد معها. تم تبييض آكر العالمية بعد إجراء هذا الأخير تحقيقه الخاص واستغرق البنك أزيد من عام كي يعلن عن حظر عقوده لمدة ثلاث سنوات على أكر العالمية"[8].

اللجنة العالمية للسدود

أنشئت اللجنة العالمية للسدود في عام 1997، وكان هدفها إجراء مسح عالمي مستقل وشامل حول فعالية السدود الكبرى واقتراح معايير دولية مقبولة في هذا المجال. وعلى مدى عامين ونصف، أجرت بحوثاً مهمة وتلقت قرابة 1000 شكاية من جميع أنحاء العالم بشأن الجوانب البيئية والاجتماعية والاقتصادية والتقنية والمؤسسية والإنتاجية للسدود الكبيرة.

كانت اللجنة مستقلة عن البنك، ولكن البنك لعب دوراً أكثر نشاطاً في إنتاج تقرير اللجنة أكثر من أي مؤسسة أخرى، وتمت استشارته في كل مرحلة من مراحل برنامج عملها. ووصف جيمس وولفنسون بحماس هذه العملية بأنها نموذج للمفاوضات متعددة الأطراف المستقبلية. ومع ذلك، حدث ما لا يمكن قبوله: رفض البنك العالمي استنتاجات التقرير لأنها تجاوزت الحد. نشر التقرير النهائي، بعنوان "السدود والتنمية: إطار صنع القرار الجديد"، من قبل نيلسون مانديلا بلندن في نوفمبر 2000. وبرر جيمس ولفنسون رفض اتباع الاستنتاجات قائلا إن البنك يجب أن يعتمد على آراء مساهميه وآراء الوكالات الحكومية لبناء السدود في البلدان الرئيسية لأشغال البناء. وفي بيان صادر يوم 27 مارس 2001، أعلن البنك أنه "بعد الإيضاحات التي قدمتها رئاسة اللجنة العالمية للسدود، لن يعتمد البنك العالمي التوجيهات الـ 26 ولكنه سيستخدمها كنقط مرجعية في مشاريع استثمارات السدود المستقبلية" وأضاف إن الأمر يتعلق بحوار بناء للغاية غير مسبوق بين مختلف الأطراف. ويعتقد البنك العالمي أن مثل هذه الحوارات ذات أهمية قصوى لنقاشات عدة والجدل الذي تثيره حول التنمية، وسوف يستمر بالمشاركة فيها مستقبلا "[9].

يتمثل تكتيك البنك فيما يلي: في مواجهة تحديات النقد والمطالب، يعلن البنك نفسه حوارات ويطلب تحقيقات وينخرط فيها بنشاط، ويعلن التزامه الراسخ بأخذ النتائج بالاعتبار. بعد ذلك، عندما تكون التقارير جاهزة، يرفض استنتاجاتها ويلقي خطبا مراوغة بشأن المستقبل بينما يحدد بشكل جيد أنه سيواصل "الحوار البناء".

هيئة تقييم الصناعات الاستخراجية

تكررت تجربة اللجنة العالمية للسدود أثناء تقييم الصناعات الاستخراجية. رد جيمس ولفنسون على الانتقادات أثناء تجمع عمومي عالمي لأصدقاء الأرض، تحت دهشة فريقه، أن البنك سيقوم بإجراء تقييم شامل لتحديد ما إذا كانت مشاركته في الصناعات الاستخراجية منسجمة مع هدفه الأساسي بالحد من الفقر.

مستفيدا من تجربة اللجنة العالمية للسدود، كلف البنك العالمي هيئة تقييم الصناعات الاستخراجية على مسار أقل استقلالا وتشاركية. لكن تقرير الهيئة المنشور في لشبونة 11 ديسمبر 2003، رغم تدخل البنك العالمي، ثبت أنه وثيقة مدهشة قوية. أوصى بشدة بأن يقوم البنك، إلى جانب ذراعه الخاص بالقطاع الخاص، مؤسسة التمويل الدولي، بالتخلص التدريجي من قروضه في قطاع النفط، وكذلك في المناجم والغاز الطبيعي. وطالب التقرير البنك بتركيز مساهماته المالية على قطاع الطاقات المتجددة. ولد هذا التقرير غضباً في أوساط المستثمرين الخواص (مثل سيتي بنك و أ.ب.ن أمرو وويست ل.ب وبركلايز) الذين تعتبر بالنسبة لهم مشاركة البنك في هذه المجالات بعينها ضرورية طالما أنهم غير قادرين على تمويل هذه المشاريع بأنفسهم. وفي رأي نشرته فاينانشيال تايمز في 17 يونيو 2004، كتب اميل سالم، الذي ترأس لجنة تقييم الصناعات الاستخراجية: "باعتباري كنت مسؤولا عن مراقبة دراسة الصناعات الاستخراجية، توصلت إلى استنتاج مفاده أنه يجب على البنك العالمي أن يغير نهجه بالكامل في دعم للصناعات الاستخراجية - وحتى أن يوقفه تماما في بعض الحالات. سبب هذا الاستنتاج واضح. البنك مؤسسة عمومية لديه تفويض للحد من الفقر. ليس فقط أن صناعات النفط أو الغاز أو المناجم لم تساعد الأشد فقرا في البلدان النامية، بل أدت في كثير من الأحيان إلى تفاقم ظروفهم المعيشية".

مِثْل تجاهله تقرير اللجنة العالمية للسدود، قرر البنك العالمي مجددا في غشت 2004 تجاهل معظم التوصيات المهمة لتقرير هيئة تقييم الصناعات الاستخراجية. على سبيل المثال، واصل البنك التركيز على الجانب الإيجابي البارز لبناء خط أنابيب تشاد-الكاميرون[10]. وبرر البنك مشاركته المباشرة في الصناعات المنجمية، بحجة أن ذلك يتيح له التأثير عليها كي تمتثل للمعايير الاجتماعية والبيئية.

جيمس ولفنسون تحت الضغط الشديد للحركات الاجتماعية

عندما بدأت فترة جيمس وولفنسون في عام 1995، كانت حملة "50 سنة كفى"[11] مزدهرة بالولايات المتحدة ويتردد صداها بعيدا. ثم تطورت حملة اليوبيل

العالمي 2000، وهي قوية بشكل خاص في البلدان ذات التقاليد المسيحية في شمال وجنوب الكوكب. وقد جمعت الحملة، المنطلقة عام 1997 وانتهت عام 2000، أكثر من 20 مليون توقيع أسفل عريضة تطالب بالذهاب أبعد من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون مطالبة بإلغاء ديون البلدان الفقيرة. كانت تتخللها تجمعات جماهيرية: سلسلة بشرية من 80 ألف مشارك إبان اجتماع مجموعة الثمانية في برمنجهام في مايو 1998، و35 ألف متظاهر خلال قمة مجموعة الثمانية في كولونيا يونيو 1999.

وصلت العلاقات متزايدة الصخب بين المجتمع المدني وجيمس ولفنسون نقطة حرجة خلال الاجتماع السنوي المضطرب للبنك العالمي وصندوق النقد الدولي في براغ سبتمبر 2000، الذي تم تأجيله ليوم واحد بسبب الاحتجاجات الجماهيرية. فقد جيمس وولفنسون هدوء أعصابه، بوجه قائمة اتهامات مبررة بعمق، خلال نقاش عمومي في قصر براغ وصاح: "أنا وزملائي نشعر بالرضا عندما نذهب إلى العمل كل يوم.". يجب مقارنة هذا البيان مع بيان المدير العام لصندوق النقد الدولي هورست كوهلر خلال المناقشة نفسها: "مثلكم، لدي قلب، ولكنني استخدم رأسي لاتخاذ قرارات".

إن البنك العالمي هجومي بشكل خاص تجاه المنظمات غير الحكومية وبعض السلطات المحلية. وطور استراتيجية إدماج/احتواء بما يسميه "القروض الميسرة" التي تهدف إلى تعزيز الإقراض الصغير (خاصة دعم المنظمات غير الحكومية النسائية)، ولدعم هياكل تعليمية وصحية منظمة على مستوى محلي، ولتحسين إدارة إرساليات أموال المهاجرين. وخلق شباكا للقروض والمنح لدعم المنظمات غير الحكومية. وتحصد هذه الاستراتيجية الهجومية للبنك لإقناع المجتمع المدني واسترداد مساحة من الشرعية نتائج لا يستهان بها.

لعب جيمس وولفنسون لعبة التشاور محاولا نزع فتيل الانتقادات الخارجية واستمالة بعض الحركات الاحتجاجية.

كانت المبادرات الثلاث (الاستعراض التشاركي للتقويم الهيكلي، واللجنة العالمية للسدود، وتقييم الصناعات الاستخراجية)، رغم تركيزها على جوانب مختلفة من عمليات البنك، تهدف إلى جر منتقدي البنك إلى طاولة المفاوضات بزعم جهوزية البنك للتغيير واستجابة أفضل للانتقادات حول اشتغاله وممارساته. لكن **الواقع** أثبت عكس ذلك. في الحالات الثلاث، لم يحترم البنك قواعد اللعبة: فقد رفض نتائج هذه المبادرات. هذا أمر مفيد لمن لديه أوهام بأن الحوار مع البنك يمكن أن يؤدي إلى تغييرات جوهرية في طريقة اشتغاله وسياساته.

أزمة داخلية وأزمة شرعية

خلال فترة ولاية جيمس وولفنسون، عانت إدارة البنك من أزمة داخلية في الفترة 1999-2000، مما أدى إلى رحيل عضوين رئيسيين من موظفي المؤسسة: استقال جوزيف ستيغليتز، كبير الاقتصاديين ونائب رئيس البنك العالمي في أواخر عام 1999 بضغط من وزير الخزينة لورانس سمرز؛ وغادر رافي كانبور، مدير التقرير السنوي للبنك العالمي حول التنمية العالمية، في يونيو 2000. وكان جوزيف ستيغليتز ورافي كانبور إصلاحيين داخل البنك. ويشير رحيلهما بوضوح أن لا وجود فعليا لأي مجال للإصلاح الذاتي للبنك.

كما أن البنك العالمي عرضة لاختبار صعب بالكونغرس الأمريكي. ويشهد تقرير لجنة ميلتزر الذي تم نشره في فبراير 2000 على ذلك (انظر الفصل التالي).

نهاية ولاية جيمس ولفنسون الثانية

عقد وصول إدارة محافظة للبيت الأبيض عام 2001 ولاية جيمس وولفنسون. أمضى السنوات الأربع الأخيرة في منصبه كرئيس للبنك، وهو يميل إلى حد كبير مع الاتجاه المتزايد العدوانية لإدارة جورج دبليو بوش. في بعض الأحيان، كان يتردد في تحقيق ما يريده جورج دبليو بوش وفريقه على الفور، ولكن ينتهي به الأمر كل مرة بفعل ما يُطلب منه. أقر بنفسه قبيل مغادرته البنك بما يلي: "كان لدي انطباع بأن الإدارة الأمريكية كانت مسرورة جدا بما حدث هنا في السنوات القليلة الماضية"[12]. وبخصوص أفغانستان، بالإضافة إلى تقديم 570 مليون دولار ودعم الجهود الأمريكية من خلال جمع مليارات الدولارات لإعادة الإعمار، أعرب جيمس وولفنسون عن اهتمام البنك بالمشاركة في تمويل خط أنابيب لنقل احتياطيات الغاز الطبيعي الهائلة عبر أفغانستان، من تركمانستان المنغلقة للغاية، إلى الهند وباكستان، وهو مشروع تريده بشدة شركات الطاقة الأمريكية المدعومة من نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني.

وفي العراق، قام جيمس وولفنسون، مدفوعا من واشنطن، بصرف ما بين 3 و5 مليارات دولار لإعادة الإعمار، ووافق على طلب إدارة صندوق إقراض العراق لنقل الأموال اللازمة لمشاريع التنمية التي ينجزها نظام الاحتلال، خاصة تلك المتعلقة بـ "المباني ذات السعة العالية" في القطاع الخاص، وهي الهدف الأساسي لإدارة بوش.

على الرغم من هذه الإرادة الطيبة الواضحة، لم يستطع جيمس وولفنسون منع تآكل سلطته وهيبته. استنكره البيت الأبيض لأنه مقرب من وليام كلينتون وجون كيري، المرشح الديمقراطي للرئاسة عام 2004، زاد أيضا فقدانه المصداقية لدى أولئك

الذين آمنوا بإرادته الإصلاحية. وتأكد مبكرا أنه بإعادة انتخاب جورج دبليو بوش لولاية ثانية، فلا فرصة لدى جيمس وولفنسون لإعادة تعيينه عام 2005. بالفعل، في مارس 2005، عين جورج دبليو بوش على رأس البنك أحد معاونيه المباشرين، بول وولفويتز، نائب وزير الدولة لشؤون الدفاع.

أما جيمس ولفنسون، في الفترة 2005-2006، فقام بمهمة لصالح البنك العالمي، بإدارة الصندوق الائتماني لقطاع غزة في الأراضي الفلسطينية. والأهم، أنه انضم إلى إدارة المجموعة البنكية العالمية الرئيسية، سيتي جروب، حيث يعمل بدوام كامل.

إحالات الفصل السابع عشر:

1 قام مصرف شرودر بتمويل هتلر و الإس إس منذ عشرينيات القرن العشرين حتى سقوط الرايخ الثالث. وأصبح هذا البنك فيما بعد قاعدة لألن دالاس الذي أصبح مديرا لوكالة الاستخبارات المركزية. شارك بنك شرودر في تمويل العديد من الانقلابات: الإطاحة برئيس الوزراء مصدق في إيران عام 1953، والانقلاب العسكري ضد جاكوبو أربينز في غواتيمالا عام 1954، وغزو خليج الخنازير في كوبا عام 1961. وزعزعة الاستقرار في شيلي بين عامي 1970 و 1973 وانقلاب بينوشيه.

2 Bond, Patrick. 2000. Elite Transition, From Apartheid to Neoliberalism in South Africa, Pluto Press/University of Natal Press, London – Sterling, Virginia/Pietermaritzburg, South Africa, p. 164.

3 3 مؤتمر بيلدربيرج هو مؤتمر سنوي يدعى له منذ عام 1954 حوالي 130 شخصية من دوائر الأعمال أو الأوساط الأكاديمية أو السياسية من مختلف البلدان. أعضاؤه السياسيون، والصناعيون ، والمصرفيون. يطلقون على أنفسهم "البيلدربيرجيون" أو "جماعة بيلدربيرج". كان الهدف الأولي للمجموعة، في سياق الحرب الباردة، تعزيز التعاون بين الولايات المتحدة وشركائها الأوروبيين لمكافحة الشيوعية. وكان أيضا مكافحة نضالات التحرير في المستعمرات. تطورت أهداف مجموعة بيلدربيرج نحو تعزيز النموذج النيوليبرالي. لا تزال أطلسية إلى حد كبير. لا تقدم مجموعة بيلدربيرج أي إعلان عن اجتماعاتها. في البداية، تم تمويل هذه المجموعة من قبل الشركة الهولندية أنيليفر ووكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية. حضر جيمس وولفنسون مؤتمر بيلدربيرج في مايو 2005 برفقة جيدة (باسكال لامي وجون بولتون وروبرت زوليك). انظر: http://en.wikipedia.org/wiki/Bilderberg#Fondation تجدر الإشارة إلى أنه في عام 1973، تم إنشاء اللجنة الثلاثية بحفز من القادة الرئيسيين لمجموعة بيلدربيرج ومجلس العلاقات الخارجية، من بينهم ديفيد روكفلر وهنري كيسنجر. انظر: http://en.wikipedia.org/wiki/Trilateral_Commission

4 http://www.globalpolicy.org/socecon/bwi-wto/wolfsohn.htm

5 La suite de ce chapitre s'appuie notamment sur Bello, Walden et Guttal, Shalmali (2005). « L'ère Wolfensohn à la Banque mondiale: une décennie de contradictions », 30 août 2005.

6 سيتم تحليل الثلاثي البنك العالمي وصندوق النقد الدولي-منظمة التجارة العالمية في كتابي القادم " L'horreur productiviste ".

7 Bello, Walden et Guttal, Shalmali (2005). « L'ère Wolfensohn à la Banque mondiale: une décennie de contra- dictions», 30 août 2005.

8 Idem

9 cité dans Bello, Walden et Guttal, Shalmali (2005). « L'ère Wolfensohn à la Banque mondiale : une décen- nie de contradictions », 30 août 2005

10 في ديسمبر 2005، كان على البنك العالمي أن يسحب دعمه لخط أنابيب النفط الذي يعمل بالفعل في محاولة لتجنب الفضيحة: سيطر الرئيس التشادي على عائدات النفط التي أراد البنك العالمي حجزها للأجيال القادمة. لكن العديد من المنظمات حذّرت وولفنسون من مخاطر تصاعد مثل هذا المشروع مع الدكتاتور التشادي إدريس ديبي إتنو. في أبريل 2006 ، تحت ضغط من الولايات المتحدة ، استأنف البنك العالمي دعمه للمشروع.

11 انظر www.50years.org

12 مؤتمر جيمس وولفنسون الصحفي، 12 إبريل 2005، واشنطن

الفصل الثامن عشر
مناقشات واشنطن في أوائل عام 2000
لجنه ميلتزر حول المؤسسات المالية العالمية بالكونغرس الأمريكي عام 2000

أثارتعاقب الأزمات التي ضربت ما يسمى بالبلدان الصاعدة في سنوات 1990 والتدخل الكارثي للبنك العالمي وصندوق النقد الدولي بهذه المناسبة قدراً كبيراً من النقاش على المستوى الدولي، يركز على المستقبل وعلى دور مؤسسات بريتون وودز. شارك فيه العديد من مثقفي المؤسسة: ألان ميلتزر وبول كروغمان وجوزيف ستيغليتزوجيفري ساكس. في غضون ذلك، لم يكن الكونغرس في واشنطن متحمسا للفرصة المتاحة لزيادة الموارد المالية لصندوق النقد الدولي للتعامل مع الأزمات. أدى ذلك إلى إنشاء لجنة ثنائية الحزب[1] مخصصة. وقد سلمت هذه اللجنة، المسماة اللجنة الاستشارية للمؤسسات المالية الدولية، تقريرها في بداية عام 2000. وهو يشمل سبع مؤسسات متعددة الأطراف: صندوق النقد الدولي، ومجموعة البنك العالمي، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، والبنك الآسيوي للتنمية والبنك الإفريقي للتنمية ومنظمة التجارة العالمية، وبنك التسويات الدولية. سنتناول هنا فقط بعض الاستنتاجات حول صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

تتكون اللجنة من 11 خبيرًا (6 جمهوريين و5 ديمقراطيين) من الدوائر البرلمانية والأكاديمية والبنكية ضمنهم ألان إتش ميلتزر (رئيسا) وإدوين فيلنر (رئيس مؤسسة إيريتاج شديدة الرجعية والرئيس السابق لمؤسسة مونت بيليران) من الجانب الجمهوري، وجيفري ساكس، وفريد بيرجستين وجيروم ليفنسون من الجانب الديمقراطي. جزء كبيرمن أعمال هذه اللجنة، بما في ذلك ملاحظات الخلافات، متاح على الإنترنت[2].

كانت جميع اجتماعات وجلسات اللجنة علنية. ويستحق عمل اللجنة أن يعرف لأنه يحتوي على أحكام مثيرة للاهتمام ومفيدة للغاية فيما يتعلق بمفردات نقاش واشنطن. اعتمدت اللجنة بالإجماع قرارًا موجزا بينما تمت الموافقة على التقرير بأكمله بأغلبية ثمانية أصوات مقابل ثلاثة. والأصوات الثلاثة التي كانت ضد من الديموقراطيين (فريد بيرجستين، جيروم ليفنسون وإستيبان إدوارد توريس). صوت اثنان من الديمقراطيين (بما في ذلك جيفري ساكس) مع الجمهوريين.

وينص قرار الإجماع على ما يلي: "1 - على صندوق النقد الدولي والبنك العالمي وبنوك التنمية الإقليمية إلغاء جميع مستحقاتها تجاه البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي تنفذ استراتيجية ملائمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (بالاشتراك مع البنك العالمي وبنوك التنمية الإقليمية). 2. ينبغي أن يقتصر إقراض صندوق النقد الدولي على توفير السيولة قصيرة الأجل. ويجب إزالة الممارسة الحالية المتمثلة في تقديم قروض طويلة الأجل للحد من الفقر أو لأغراض أخرى".

يتجاوز التقرير مائة صفحة. وينص في جوهره أن لا داعي لإلغاء المؤسسات المتعددة الأطراف أو دمجها، بل يجب إصلاحها بعمق. يقدم التقرير أحيانا تشخيصًا انتقاديا للغاية للسياسات التي يتبعها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي؛ وينتقد بشدة منظمة التجارة العالمية. ويقترح أن يوقف البنك العالمي الإقراض كليا للبلدان التي لديها بالفعل إمكانية الوصول إلى الأسواق المالية ويقتصر على تقديم المنح لتلك البلدان التي لا تستطيع الوصول إليها.

وبطريقة مكملة، يعلن التقرير أن صندوق النقد الدولي ينبغي أن يمنح القروض على المدى القصير فقط. ويجب أن يتخلى عن مهمة محاربة الفقر، وهي مهمة يجب أن تخصص للبنك العالمي وبنوك التنمية الإقليمية. يتعين أن يغير البنك العالمي اسمه ويسمى فصاعدا وكالة التنمية العالمية. ويدين التقرير حكومات البلدان الغنية، وصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، لأنهم تجاوزوا دور الرقابة وصنع القرار بالسلطة التشريعية. وعلى نفس المنوال، هاجم منظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بإساءة استعمال السلطة. ويؤكد أن منظمة التجارة العالمية ليس لها الحق في فرض الأنظمة والقرارات على دولها الأعضاء بشكل تلقائي. يجب أن يتم تأييد قرارات منظمة التجارة العالمية دائما من قبل برلمان كل دولة عضو.

فيما يلي بعض المقتطفات البارزة من التقرير، الذي بدأ بالإشادة بدور الولايات المتحدة العالمي وتأكيد دعمه للسياسات النيوليبرالية.

"حققت هذه المؤسسات والتزام الولايات المتحدة بصون السلام والاستقرار نتائج رائعة. في السنوات الخمسين منذ نهاية الحرب، كان هناك، تحسن كبير غير مسبوق في مستوى معيشة عدد كبير من الناس ببلدان عديدة.

"منافسونا القدامى هم الآن جزء من نظام السوق العالمية الآخذ في التوسع."

"كانت الولايات المتحدة في طليعة الحفاظ على السلام والاستقرار، والعمل على تطور الديمقراطية واحترام القانون، والحد من الحواجز الجمركية وإنشاء نظام مالي عابر للأوطان".

"تعتقد اللجنة أنه لتشجيع التنمية، يتعين على البلدان فتح أسواقها للتجارة وتشجيع الملكية الخاصة واحترام القانون والديمقراطية السياسية والحرية الفردية".
لا شيء مما كتبه أعضاء المؤسسة مفاجئ حتى الآن، أكانوا جمهوريين أم ديمقراطيين. بقية التقرير أكثر إثارة. تنتقد اللجنة عمل صندوق النقد الدولي، وحكومات دول مجموعة السبع، وتهاجم سياسات الصدمة التي يفرضها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

انتقاد تدخل صندوق النقد الدولي في أزمة الديون المكسيكية عام 1982

"في غشت 1982، أعلنت الحكومة المكسيكية أنها لم تعد قادرة على سداد ديونها الخارجية. ثم قام صندوق النقد الدولي بتنظيم وإدارة خطة لإعادة جدولة الديون التجارية التي تعاقدت عليها الحكومة المكسيكية في العقد السابق. لم تقم قروض صندوق النقد الدولي بتوجيه مصادر تمويل جديدة صافية للمكسيك. في الواقع، قدم صندوق النقد الدولي الأموال إلى المكسيك لتسديد ديونها. فارتفعت ديون المكسيك ولم تتخلف عن سداد ديونها. وقدم صندوق النقد الدولي قروضا بشرط أن تنفذ المكسيك مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية طويلة الأجل. وفرضت هذه الاشتراطات تضحيات كبيرة عديدة على السكان المكسيكيين، مثل فقدان الوظائف، وانخفاض حاد في مستوى المعيشة. وشهدت بلدان نامية أخرى، لا سيما في أمريكا اللاتينية، تدفقات رساميلها الخاصة الصافية تنخفض أو تصبح سلبية" (تسطير المؤلف).

انتقاد برامج التقويم الهيكلي التي فرضها صندوق النقد الدولي

"إن تحول صندوق النقد الدولي إلى مصدر للقروض طويلة الأجل باشتراطات التقويم جعل الدول الفقيرة خاضعة له بشكل متزايد، ما أعطاه تأثيراً مهماً في تشكيل سياسات البلدان الأعضاء، وهو أمر غير مسبوق لمؤسسة متعددة الأطراف. يعتمد استمرار التمويل على نتائج السياسات المطلوبة كما هي محددة في الاتفاقيات بين صندوق النقد الدولي وأعضائه. لم تضمن هذه البرامج التقدم الاقتصادي، بل قوضت السيادة الوطنية وكثيراً ما تعوق تطور المؤسسات الديمقراطية المسؤولة التي من شأنها تصحيح أخطائها الخاصة وتستجيب للتغيرات في الوضع الخارجي".

التقرير ينتقد تدخل المؤسسات المالية العالمية في الأزمة المكسيكية عام 1994

"ولكن بعد سداد صندوق النقد الدولي، ووزارة الخزانة الأمريكية والدائنين الأجانب، فإن دافع الضرائب المكسيكي هو من دفع الفاتورة. تقدر تكلفة إنقاذ النظام البنكي حالياً بحوالي 20٪ من الناتج الداخلي الخام في المكسيك. لم يكن الدخل الفردي الحقيقي في عام 1997، بغض النظر عن الصعود والهبوط، أعلى مما كان عليه قبل 20 عاما. وانخفضت الأجور الحقيقية للعمال الأقل أجرا، أي العمال الذين يتقاضون الحد الأدنى للأجور، بنسبة 50٪ منذ عام 1985. وزاد إجمالي الدين الخارجي للمكسيك في عام 1996، بالدولار الأمريكي، خمسة أضعاف منذ عام 1973، أو 4 مع الأخذ بعين الاعتبار حسابا على أساس السكان. والأجور الحقيقية هزيلة جدا وعبء تمويل الديون أثقل بكثير بالنسبة لأي عامل مكسيكي"...

"كما أشارت انتقادات أخرى إلى حقيقة أنه بمنع أو تقليل للخسائر التي يتكبدها المقرضون الدوليون، فإن برنامج صندوق النقد الدولي لعام 1995 للمكسيك قد أرسل رسالة سيئة إلى الدائنين والمقترضين الدوليين. من خلال تجنيب الدائنين الدوليين الخسائر، يشير صندوق النقد الدولي ضمنيًا إلى السوق بأنه إذا تعاقدت البنوك المحلية والمؤسسات المماثلة الأخرى على مبالغ كبيرة مع الدائنين الأجانب، وقامت الحكومات بضمان هذه الديون للدائنين، فسيقوم صندوق النقد الدولي بإقراض المبالغ اللازمة للوفاء بالسداد. يطلق الاقتصاديون اسم الخطر الأخلاقي على الحافز الجوهري لهذه الضمانات.

"جعل خفض الإنفاق العام، وزيادة الضرائب، ورفع أسعار الفائدة وإغلاق البنوك الأزمات أسوأ".

انتقدت اللجنة أيضا كون صندوق النقد الدولي في خدمة مجموعة السبعة الكبار

«استخدمت حكومات مجموعة السبعة الكبار، وخاصة حكومة الولايات المتحدة، صندوق النقد الدولي كأداة لتحقيق أجندتها السياسية. تفسد هذه الممارسة العمليات الديمقراطية للدول الدائنة من خلال تجنب الرقابة البرلمانية على المعونة الأجنبية أو السياسة الخارجية وتخفيف الانضباط المالي».

صندوق النقد الدولي في خدمة الأغنياء

"فشلت العديد من الدراسات حول تأثيرات إقراض صندوق النقد الدولي في إنشاء صلة معتبرة بين قروض صندوق النقد الدولي وزيادة الثروة أو الدخل. لقد كان إنقاذ الدائنين بدعم صندوق النقد الدولي في الأزمات الأخيرة مدمرا بشكل خاص وكانت له آثار رهيبة على البلدان النامية. شهد أناس عملوا جاهدين للخروج من الفقر تدمير إنجازاتهم وفقدان مدخراتهم وإفلاس أعمالهم الصغيرة. فقد العمال وظائفهم في كثير من الأحيان دون أي تعويض عن تسريح العمال، يخفف الصدمة. وتعرض أصحاب أملاك حقيقية محليون وأجانب لخسائر فادحة في حين كانت البنوك الدائنة الأجنبية محمية. وتلقت هذه البنوك تعويض المخاطرة على شكل أسعار فائدة مرتفعة ولم يكن عليها بأي حال تحمل جميع الخسائر المرتبطة بالقروض عالية المخاطر (أحيانا دون تحمل أدنى خسارة). كما ساعد الدعم المقدم إلى البنكيين الأجانب على حماية المدينين الوطنيين المؤثرين سياسياً وشجع على الاقتراض الواسع النطاق ونسب استدانة إلى رأس المال غير عادية".

امتناع اللجنة عن قبول سياسات صندوق النقد الدولي في أمريكا اللاتينية

"لا توافق المفوضية على سياسات صندوق النقد الدولي في أمريكا اللاتينية سنوات الثمانينيات، وفي المكسيك عام 1995 أو في حالات أخرى كثيرة. قام إقراض صندوق النقد الدولي لهذه البلدان بحماية البنوك الأمريكية وبنوك دول أخرى، وسببت المؤسسات المالية وبعض المستثمرين في الوقت نفسه الخراب لمواطني البلدان المدينة. أجلت القروض حل أزمات ثمانينيات القرن الماضي متيحة للدائنين والمقترضين نقل ديون ستسدد أضعافا مضاعفة. وتعتقد اللجنة أن الدائنين الذين ينخرطون في قروض خطرة أو يشترون أسهما محفوفة بالمخاطر يجب أن يقبلوا الخسائر الحقيقية عندما تصبح المخاطر حقيقية غير سارة".

اللجنة تنتقد البنك العالمي والبنوك الإقليمية المرتبطة به

"هناك فجوة كبيرة بين خطاب ووعود البنوك وبين أدائها وإنجازاتها. توضح حالة البنك العالمي هذا جيدا. يدعي البنك مكافحة الفقر بالعالم النامي، معلنا تركيز إقراضه على البلدان العاجزة عن ولوج سوق الرساميل. لكن هذا ليس هو الحال لأن 70٪ من موارد البنك تذهب إلى 11 دولة تستفيد من وصول سهل لسوق الرساميل".

"بلغ إجمالي الموارد المخصصة لأنشطة خدمة عمومية في بلدان لا تلج سوق الرساميل

مقيدة بسياسات ومؤسسات تثبيت الاستقرار. ما قدره 2.5 مليار دولار خلال سبع سنوات، بين عامي 1993 و1999، ما مثل أقل من 2٪ من تمويل مجموعة البنك العالمي إذا استثنينا المساعدات".

مستقبل مؤسسات مجموعة البنك العالمي وفقًا للجنة ميلتزر

"سيتم خفض دور البنك العالمي الإقراضي بشكل كبير".

وتضيف اللجنة أنه سيتعين على البنك تقديم منح. علاوة على ذلك، فلا مبرر حقيقي حسبها لوجود مؤسسات مجموعة البنك العالمي الأخرى:

"يجب أن تصبح مؤسسة التمويل الدولية جزءاً من وكالة التنمية العالمية بعد إعادة تعريفها. ويجب أن يعاد رأسمالها إلى مساهميها وسيتم إعادة شراء القروض الجارية".

"يجب إلغاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمارات. فلدى العديد من البلدان وكالة تأمينها الخاص. بالإضافة إلى ذلك، دخلت شركات التأمين الخاصة السوق ".

إعادة تعريف بعثات صندوق النقد الدولي وفقا للجنة ميلتزر

"بخصوص مهمة صندوق النقد الدولي الجديدة، توصي اللجنة بأن يكون صندوق النقد الدولي المعاد هيكلته كمؤسسة أصغر بثلاث مسؤوليات فقط:

- التدخل كمقرض الملاذ الأخير لدعم الاقتصادات الصاعدة بقروض قصيرة الأجل للبلدان المحتاجة؛

- جمع ونشر البيانات المالية والاقتصادية للبلدان الأعضاء وتوزيع هذه البيانات بشكل موحد وبفترة زمنية معقولة.

تقديم المشورة (وليس فرض شروط) حول السياسة الاقتصادية وفقا للمادة الرابعة المتعلقة بالتشاور مع الدول الأعضاء.

يجب إزالة برنامج "تيسير الحد من الفقر والنمو" التابع لصندوق النقد الدولي.

ليس مسموحا لصندوق النقد الدولي التفاوض حول الإصلاحات السياسية.

يجب أن تكون قروض صندوق النقد الدولي قصيرة الأجل للغاية (على سبيل المثال، بحد أقصى 120 يومًا، مع إمكانية تجديد واحدة)".

موقف أقلية الحزب الديمقراطي الثلاثة في اللجنة

يرى الديمقراطيون الثلاثة المصوتون ضد التقرير (فريد بيرجستن، جيروم ليفنسون وإستيبان إدوارد توريس) أنه سلبي للغاية تجاه المؤسسات المالية الدولية ومنظمة التجارة العالمية: فهو يريد حد سلطاتها أكثر من اللازم، ومجالات تدخلها. حتى أن جيروم

ليفنسون كتب نصًا من حوالي عشرين صفحة دفاعا عن البنك العالمي وصندوق النقد الدولي وإدارة كلينتون. ويقترح توجهاً بديلاً لتوجه أغلبية اللجنة بتشديد التأكيد على التسوية الديمقراطية مع قيادة اتحاد العمال الأمريكي-مؤتمر المنظمات المهنية.
بالإضافة إلى ذلك، ينتقد البنك العالمي وصندوق النقد الدولي لفشلهما في تعزيز احترام حقوق العمال. بل على العكس، كلما أتيحت الفرصة لهاتين المؤسستين، تحملان العمال فقط، تكلفة حل الأزمات المالية. ومع ذلك، يفترض أن جيروم ليفنسون يدرك ذلك لأنه كان هو نفسه بالبرازيل وقت الانقلاب العسكري المدعوم من قبل الحكومة الأمريكية والبنك العالمي وصندوق النقد الدولي[3]. ولقد أحسن تركيب استخدام الأزمات الناجمة عن سلوك مالكي الرساميل والحكومات، المؤدي بشكل منهجي إلى شن هجمات على العمال. وهنا جزء من محاججته كما وردت في تقرير لجنة ميلتزر:
"القروض البنكية لسنوات 1970، والسندات الحكومية (السندات الحكومية الصادرة عن المكسيك، المؤلف)، والإخفاقات المالية في جنوب شرق آسيا، تقدم كلها خصائص مشتركة: سعى المستثمرون، الغارقين في السيولة، في كل حالة، إلى تحقيق عوائد أعلى مما كان يمكن أن يحصلوا عليه في بلدانهم، لذلك استثمروا (السندات الحكومية) أو أقرضوا (...) حكومات وبنوكا وشركات في البلدان النامية؛ ولم يستخدم قسم هام من القروض لتمويل الاستثمار المنتج؛ وأدى مزيج من الصدمات الداخلية والخارجية إلى أزمة عالمية يُنظر إليها كتهديد للنظام المالي العالمي.
إن صندوق النقد الدولي والبنك العالمي مسؤولان عن مراقبة التنفيذ؛ وتم إنقاذ المؤسسات المالية الخاصة ومكافأتها، وهي المسؤولة أيضا عن الأزمة بسبب استثماراتها أو قروضها المتهورة: فبإمكانها اعادة شراء بنوك محلية ومؤسسات مالية أخرى بأبخس الأثمان. ويجري نصح البلدان المدينة بالمزيد من التصدير للخروج من الأزمة، ما يؤدي إلى إغراق السوق الأمريكية الوحيدة المفتوحة أمامها بالسلع والخدمات. ولجعل سلعها أكثر تنافسية يطالب صندوق النقد الدولي والبنك العالمي حكومات البلدان المدينة بتبني مرونة سوق الشغل، ما يسهل تخلص الشركات من العمال دون الحاجة لدفع تعويضات تسريح مكلفة، مما يضعف قدرة النقابات على التفاوض لصالح أعضائها، وكل هذا بهدف تخفيض التكاليف الأجرية. ويدفع العمال سواء بالبلدان الصناعية أو النامية، ولا سيما العمال المنقبين، تكلفة غير متكافئة مع عبء التقويم."
كما يقتبس جيروم ليفنسون من جوزيف ستيغليتز (كبير الاقتصاديين السابق بالبنك) الذي يحاجج في نفس الاتجاه: "حتى عندما لا يكون سوق الشغل في قلب المشاكل التي تواجه البلاد، غالبا جدا ما يتم تحميل العمال عبء التقويم. ففي شرق آسيا،

ربما أدى الإقراض المتهور من جانب البنوك الدولية والمؤسسات المالية الأخرى، مقترناً بالاقتراض المتهور من جانب المؤسسات المالية المحلية - إلى جانب التوقعات المتقلبة للمستثمرين - إلى الأزمة؛ لكن العمال هم من دفع الثمن بطالة وفقدانا للأجور".
يهاجم جيروم ليفنسون الخطاب المزدوج للبنك العالمي. عندما يُطلب من هذه المؤسسة العالمة حماية حقوق العمال، فإنها ترد بأن القسم 10 من المادة التاسعة من قانونها يحظر عليها أخذ الاعتبارات السياسية بالاعتبار. لكن جيروم ليفنسون يقول إن البنك يفرض، عندما يضع الاشتراطات، مرونة أكبر في سوق الشغل تسهل تسريح العمال، وتضعف القدرة التفاوضية للنقابات، وتخفض دخل أجراء المدن.
دعونا لا ننخدع بذلك، إذ لا يعارض جيروم ليفنسون تحرير الاقتصاد المؤيد للسوق أو الخوصصة. إنه يعلن أن هذه السياسات ضرورية، لكن لكي تكون فعالة، يجب أن يرافقها ثقل نقابي موازن. إن بديل جيروم ليفنسون قريب من التوجه الذي ينادي به توني بلير في بريطانيا أو جيرهارد شرودر في ألمانيا.

آفاق عمل لجنة ميلتزر

في ورقة نشرت عام 1998، سلطت آن كروجر، كبيرة اقتصاديي البنك العالمي سابقا من عام 1981 إلى عام 1987، الضوء على الاختلافات بين سنوات السبعينيات وأواخر التسعينات، وهذا النص مفيد لفهم بعض مفردات النقاش. تقول آن كروجر إنه في أوائل السبعينيات، قررت الولايات المتحدة إعطاء أهمية كبيرة للبنك العالمي وصندوق النقد الدولي من خلال تقليل معوناتها الثنائية وزيادة مساعداتها متعددة الأطراف[4]. ومنذ ذلك الحين، وفقا لآن كروجر، أدى التحرير العالمي إلى تقليص هامش المناورة لهذه المؤسسات إلى حد كبير لأن تدفقات الرساميل الخاصة كانت مهيمنة. زد على ذلك، انتهاء الحرب الباردة. وسجلت آن كروجر: "حتى نهاية الحرب الباردة، جاء الدعم السياسي للمساعدة الإنمائية من خلال مؤسسات التمويل الدولية (البنك العالمي وصندوق النقد الدولي) والوكالات الثنائية من مجموعتين: تلك اليمينية التي تحفزها المشاكل الأمنية، وتلك اليسارية الداعمة لأهداف التنمية على أساس إنساني. وبنهاية الحرب الباردة، تآكل الدعم القادم من اليمين، وعكست جهود البنك لتوسيع تدخلاته البحث عن دعم سياسي أوسع"[5]. ووفقا لآن كروجر دائما، مال البنك العالمي لتضخيم الأمر: "يمكن إرجاع اتهامات عدة حول عدم كفاءة البنك التنظيمية إلى جهوده لتوسيع أنشطته في جميع الاتجاهات بجميع البلدان. يمكن القول فعليا إنه بالانخراط في القضايا البيئية، والتعاون مع المنظمات غير الحكومية، ومكافحة الفساد واعتناق قضايا أخرى، فإن البنك ذهب أبعد من اختصاصاته الأساسية. وبذلك،

تجاوز قدرات قيادته". وبالنسبة لمستقبل البنك، ترى آن كروجر أنه يجب الاختيار بين ثلاثة خيارات:

"(1) مواصلة دوره كمؤسسة إنمائية، محصورة على البلدان الفقيرة حقا والانسحاب تدريجيا من البلدان المتوسطة الدخل؛ 2) متابعة نشاطه في جميع البلدان المستفيدة بالتركيز على "القضايا الحساسة" للتنمية مثل حقوق النساء، وحماية البيئة، وتشجيع المنظمات غير الحكومية؛ 3) إغلاق المؤسسة"[6]. لا تؤيد آن كروجر الخيار الثالث، وهي تترك الباب مفتوحا للمناقشة في أول الاقتراحين. لكنها تحدد أنها يجب اتخاذ القرار عاجلًا أم آجلًاوفيما يتعلق بنمط اشتغال البنك، فهي شديدة الوضوح: لا مجال لتغيير نظامه الأساسي باستخدام نظام "دولة واحدة - صوت واحد". ولا يستبعد حسبها اندماج بين البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، لكنه سيفتح عملية خطيرة لأنه عندئذ سيتوجب إعادة النقاش بشأن تشكيل جديد، وبالتالي حول مبدأ "دولة واحدة-صوت واحد"، ما يتوجب وفقا لها تجنبه[7]. إنها قضية يلزم بقاؤها بأيدي القوى العظمى.

سياق لجنة ميلتزر

من أجل فهم مقترحات لجنة ميلتزر، من الضروري بالطبع مراعاة السياق الدولي لتلك الفترة: تعاقب الأزمات المالية في بلدان المحيط والتدخل الكارثي لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي في أعقابها. لكن هذا لا يكفي. إن السياق الوطني الأمريكي حاسم بشكل كبير جدا: شن الكونغرس ذو الهيمنة الجمهورية حرب عصابات شرسة ضد الإدارة الديمقراطية لوليام كلينتون. إذا لم نأخذ بالاعتبار هذا العامل السياسي الداخلي الأخير، لا يمكننا أن نفسر الهجمات القاسية للجنة على السلطة التنفيذية التي استعملت صندوق النقد الدولي للتدخل عالميا دون موافقة الكونغرس[8]. من ناحية أخرى، فإن بعض الاهتمامات الاجتماعية للجنة ترتبط بالتأكيد بضرورة تقسيم المرشحين الديمقراطيين باللجنة لكسب بعضهم لرأي ألان ميلتزر وزملائه. كان الأمر كذلك متعلقا بانتقاد إدارة كلينتون بحجج حساسة بالنسبة لناخبيه وبرلمانييه الديمقراطيين.

موقف لجنة ميلتزر وسياسة واشنطن

هناك نقاط توافق بين اللجنة والسلطة في واشنطن. علاوة على ذلك، منذ بداية رئاسته عام 2001، اتبع جورج دبليو بوش سياسة تتماشى مع توصيات لجنة ميلتزر من بعض النواحي. 1- هناك اتفاق أساسي حول استمرار الأجندة النيوليبرالية: "تعتقد اللجنة أنه لتشجيع التنمية، يجب على الدول فتح أسواقها التجارية وتشجيع الملكية الخاصة واحترام القانون والديمقراطية السياسية والحرية الفردية". هذا هو الأساسي بالمجمل.

2- ضرورة الحفاظ على المؤسسات المالية الدولية: "لقد حققت هذه المؤسسات والالتزام الأمريكي لصون السلام والاستقرار نتائج مذهلة".

3 - بالطبع، هناك اتفاق للحفاظ على القيادة الأمريكية لهذه المؤسسات وتقويتها.

4 - هناك اتفاق على إلغاء كلي (أو جزئي) لديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وغيرها من البلدان المدينة إذا ما اتبعت سياسات تتماشى مع الأجندة النيوليبرالية ومصالح الولايات المتحدة. والسبب بسيط للغاية: ما نفع هذه الدول للولايات المتحدة، إن لم تتمكن، بسبب مديونيتها المفرطة، من شراء السلع والخدمات الامريكية؟ من الأفضل إلغاء أو تخفيض ديونها جوهريا حتى تتمكن من الشراء مجددا.

5 - من المربح جداً أن تحث الولايات المتحدة البنك العالمي على التبرع للبلدان النامية وأن تفعل هي نفسها ذلك، لأنه من المؤكد أن الدول الفقيرة التي تتلقى هذه التبرعات سوف تستخدمها من أجل شراء منتجات البلدان الأكثر تصنيعا بشكل رئيسي. تنفق الدول الفقيرة فورا ما تتلقاه من الشمال لأنها لم تعد تنتج الآن ما تحتاجه. وذلك نتيجة، على وجه الخصوص، ل25 سنة من سياسات تحرير المبادلات والمنافسة ضد المنتجين المحليين في البلدان الفقيرة.

6 - من الضروري محاربة الفساد في هذه البلدان من أجل تجنب تحويل جزء من التبرعات إلى أنشطة أخرى غير شراء المنتجات من الشمال.

7 - تتمع سياسة التبرع أيضاً بميزة الحفاظ على تبعية نخب واقتصاديات الدول المستفيدة من المساعدات المقدمة من المانحين.

8 - تمثل التبرعات التي تحتاجها الدول الأشد فقرا جهدا ضئيلا جدا بالنسبة لبلدان مثل الولايات المتحدة. وهذا قليل جدا مقارنة بالنفقات الأخرى مثل 400 مليار دولار التي كلفتها "الحرب على الإرهاب" في أفغانستان والعراق بين سبتمبر 2001 وأبريل 2006.

كيف تفكر لجنة ميلتزر بشأن سياسة المنح

تقترح لجنة ميلتزر استخدامًا موسعًا للمنح لتحل محل القروض. ويبين المثال الذي قدمته اللجنة بوضوح شديد أن المانحين هم من يتدخل مباشرة باختيارات الدول النامية عبر تجاوز صلاحيات السلطات العمومية الوطنية.

"مثال: بلد يبلغ دخل الفرد فيه 1000 دولار، ويمكن أن يحصل على منحة لمشروع تصل إلى 70٪ من تكلفته، ويقرر، على سبيل المثال، تلقيح جميع الأطفال ضد الحصبة. إذا أكدت وكالة التنمية [المؤسسة متعددة الأطراف التي ستحل وفقا لميلتزر محل البنك العالمي] الحاجة لذلك، فإن الحكومة ستفتح بالتالي طلبات عروض لدى مزودين خواص والمنظمات غير الحكومية مثل المؤسسات الخيرية وكيانات من القطاع العام مثل وزارة الصحة. لنفترض أن العرض الأكثر أهمية هو 5 دولارات لكل طفل يتم تلقيحه، فإن وكالة التنمية ستوافق إذن على دفع 3.5 دولار (70٪) لكل عملية تلقيح مباشرة إلى مقدم الخدمة. ويترك للحكومة تدبير أمر 1.5 دولار المتبقية. لن يتم الدفع إلا بعد التصديق من قبل وكيل مستقل عن جميع المشاركين - الحكومة، ووكالة التنمية ومقدم خدمة التلقيح. وفي نظام دفع المستفيدين، يتم منح التبرعات بعد مراجعة توفير الخدمة. لا نتائج، لا دفع أموال. يعتمد صرف الأموال على عدد الأطفال الملقحين، وكمية الكهرباء الموفرة، والأعداد المكعبة من المياه المعالجة، وعدد المتعلمين الذين أكملوا اختبارات محو الأمية، وكيلومترات الطرق الجاهزة للاستعمال (...)
لا يشكل التنفيذ خطرا سياسيا. فمزود الخدمة وليس الحكومة هو من يتلقى الأموال".

ولاحقًا في النص:

"من التلقيح إلى بناء الطرق، ومن الإلمام بالقراءة والكتابة إلى توزيع المياه، سيتم توفير الخدمات من قبل مزودين خواص (بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والمنظمات الخيرية) أو كيانات من القطاع العام على أساس الرد الأكثر أهمية على طلبات العروض. وسيتم اعتماد كمية ونوعية الأداء من قبل مدققين مستقلين وتصرف الأموال مباشرة إلى مقدمي الخدمة؛ وسيتم تقاسم التكلفة بين الدول المتلقية ووكالة التنمية. وسوف تتراوح الإعانة بين 10٪ و 90٪ وفقا لولوج سوق الرساميل والدخل الفردي".

في حين أن الحجج التي يقدمها تقرير ميلتزر مفيدة من حيث سجل نشاط صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، فإن الحلول التي يدافع عنها ضارة بقدر ما هي قابلة للانتقاد. ينبغي رفض نهج لجنة ميلتزر لاستخدام التبرعات كطريقة جديدة لتعزيز تسليع الخدمات الأساسية مثل الصحة وإمدادات المياه ومعالجتها وقنوات صرفها، والتعليم... ونفس الشيء بشأن استخدام التبرعات لفرض رغبات المانحين على المستفيدين.

المطلوب، مقاربة بديلة: يجب الخروج من حلقة المديونية الجهنمية دون الوقوع في سياسة استدرار الصدقة الهادفة لإدامة نظام عالمي يهيمن عليه الرأسمال بالكامل، من قبل عدد قليل من الدول الكبرى والشركات متعددة الجنسية. يتعلق الأمر بإقامة نظام عالمي لإعادة توزيع الدخل والثروة من أجل تعويض قرون من النهب الذي تعرضت له وما زالت شعوب المحيط الخاضعة. لا تمنح هذه التعويضات في شكل منح أي حق تدخل لسلطات البلدان الأكثر تصنيعا في شؤون الشعوب التي يتم تعويضها. ويتعلق ألأمر أيضا بابتداع آليات قرار بشأن وجهة الأموال ومراقبة استخدامها، توضع بين أيدي السكان المعنيين والسلطات العامة المعنية. وهذا ما سيفتح مجالا واسعا للتفكير والتجريب.

من ناحية أخرى، على عكس لجنة ميلتزر، التي تريد إبقاء البنك العالمي وصندوق النقد الدولي بتغيير طفيف، يجب علينا إلغاء هذه المؤسسات واستبدالها بمؤسسات عالمية أخرى تتميز بالأداء الديمقراطي. يجب أن يكون لدى البنك العالمي الجديد وصندوق النقد الدولي الجديد، مهما كانت أسماؤهما الجديدة، مهام مختلفة جذرياً عن سلفيهما: يجب أن يضمنا الوفاء بالمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان (السياسية والمدنية والاجتماعية، والاقتصادية والثقافية) في مجال الإقراض الدولي والعلاقات النقدية الدولية. يجب أن تكون هذه المؤسسات العالمية الجديدة جزءا من نظام مؤسسي عالمي برئاسة منظمة أمم متحدة تم إصلاحها جذريا. ومن الضروري والأولوية للبلدان النامية أن تتشارك بأقرب وقت ممكن لإنشاء كيانات إقليمية ببنك مشترك وصندوق نقد مشترك. نظرت البلدان المعنية بأزمة جنوب شرق آسيا وكوريا في الفترة 1997-1998، في تشكيل صندوق نقد آسيوي. وقد تم إجهاض المحادثات بضغط من الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي. وفي منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، بدأ، بحفز من السلطات الفنزويلية، النقاش في 2005-2006 حول إمكانية بناء بنك للجنوب. طبعا، إذا كنا نسعى لتحرر الشعوب وتلبية الحقوق الإنسانية بالكامل، فإن المؤسسات المالية والنقدية الجديدة، الإقليمية والعالمية على حد سواء، يجب أن تكون في خدمة مشروع مجتمعي يقطع مع النيوليبرالية ومن ورائها مع الرأسمالية.

إحالات الفصل الثامن عشر:

1 ثنائية الحزب ، أي أنها تجمع الجمهوريين والديموقراطيين.

2 www.house.gov/jec/imf/meltzer.htmwww.house.gov/jec/imf/meltzer.htm أو // :http
phantom- x.gsia.cmu.edu/IFIAC

3 كان جيروم ليفنسون مساعد مدير الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في البرازيل في الفترة من 1964 إلى 1966.

4 Krueger, Anne. 1998. « Whither the Bank and the IMF? », Journal of Economic Literature, Vol. XXXVI, décembre 1998, p. 1987 et 1999

5 المرجع السابق ، ص. 2010

6 المرجع السابق ، ص. 2006

7 المرجع السابق ، ص. 2015

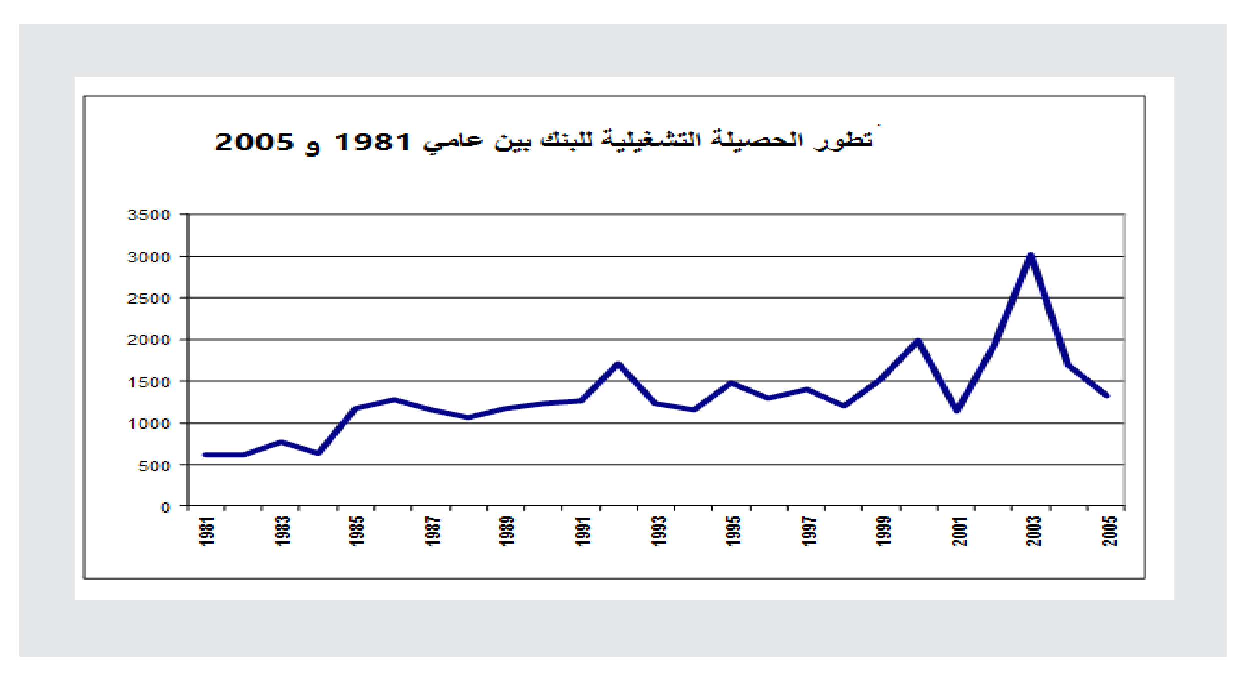
8 من عام 2001 وحتى اليوم، مع وجود إدارة جمهورية مستندة على أغلبية من نفس اللون السياسي في الكونغرس ومجلس الشيوخ، لم يعد هناك نفس النوع من الهجوم من جانب لجنة للكونغرس تجاه السلطة التنفيذية. سنرى إن كان سيتغير الأمر مستقبلا.

الفصل التاسع عشر
الحسابات المالية للبنك العالمي: الأزمة لا تطال الجميع

حقق البنك العالمي منذ أن بدأ نشاطه عام 1946، سنويا بلا استثناء، نتائج تشغيلية صافية إيجابية. وفي عام 1963، واجه البنك العالمي أرباحًا ضخمة حتى أن رئيسه الجديد جورج وودز، الذي كان رئيسًا سابقًا لبنك بوسطن الأول، اقترح على إدارة البنك توزيع أرباح على المساهمين مثل أي بنك يحترم نفسه[1]. تم التخلي عن الفكرة لأن الإدارة رأت أن توزيع الأرباح سيعطي صورة سيئة للغاية عن البنك للبلدان النامية المدينة. تقرر تحويل الأرباح إلى احتياطيات البنك. وفي عام 2005، بلغ إجمالي احتياطي البنك 38.5 مليار دولار.

ومنذ عام 1985، تجاوز دخل[2] فرع البنك العالمي الرئيسي، البنك العالمي للإنشاء والتعمير مليار دولار سنوياً. وقد تحققت نتائج استثنائية عام 1992 (إيرادات قدرها 1709 مليون دولار)، وفي عام 2000 (1991 مليون دولار) وخاصة في عام 2003 (3021 مليون دولار).

يوضح الرسم البياني 1 تطور الحصيلة التشغيلية بين عامي 1981 و2005:



المصدر: البنك العالمي ، تمويل التنمية العالمية ، 2005

كيف يحقق البنك العالمي أرباحا؟

يحقق البنك العالمي للإنشاء والتعمير ربحا من تسديد البلدان المدينة لديونها، وذلك أساسا من خلال عدد قليل من البلدان متوسطة الدخل الكبيرة[3]. بالإضافة إلى ذلك، لم يكن بإمكان أفقر البلدان الاقتراض من البنك العالمي للإنشاء والتعمير؛ وهي تقترض من الوكالة الدولية للتنمية.

يحقق البنك العالمي للإنشاء والتعمير ربحًا بفضل الفرق بين ما تكلفه الرساميل التي يقترضها بالأسواق المالية من ناحية، والأموال التي تسددها له البلدان النامية (استهلاك رأس المال المقترض + الفائدة) من جهة أخرى. ومن الضروري بالطبع، في غضون ذلك، أن تقوم البلدان النامية بسداد البنك العالمي للإنشاء والتعمير. وهذا ما حدث: حصل البنك العالمي للإنشاء والتعمير على أن يتم السداد له بانتظام. هناك بالطبع بعض الاستثناءات وبعض البلدان التي تتصرف كدافعين سيئين، وهذا هو حال زايير تحت موبوتو على سبيل المثال.

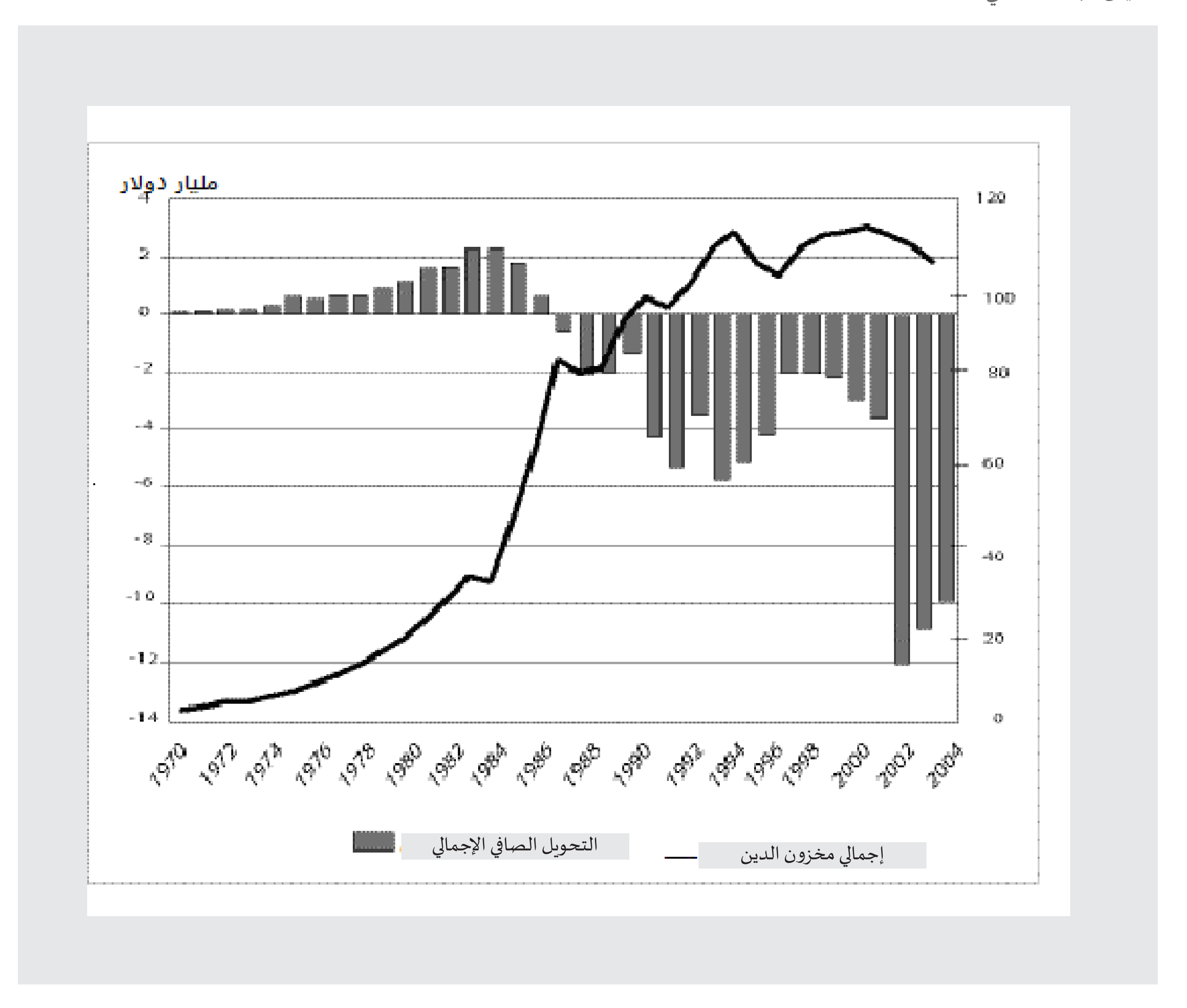
ويكفي، للحصول على فكرة عن مدى جدية البلدان النامية في سداد البنك العالمي للإنشاء والتعمير، النظر في الجدول التالي. نلاحظ أن البلدان النامية تدفع الكثير إلى البنك العالمي للإنشاء والتعمير أكثر مما يُقرضها. كان صافي النقل سلبيا منذ عام 1987 بالنسبة للبلدان النامية. كما يمكن رؤية أنه على الرغم من التسديد الهائل، فإن إجمالي الدين المستحق للبنك العالمي للإنشاء والتعمير نما بشكل كبير.

عام	مجموع المخزون	المبالغ ألمقرضة	المبالغ المستردة	التحويل الصافي
تطور الديون المستحقة للبنك العالمي للإنشاء والتعمير من قبل جميع البلدان النامية من 1970 إلى 200 بملايين الدولارات				
1970	4.377	672	491	181
1971	4.892	796	559	237
1972	5.517	928	630	298
1973	6.146	969	757	213
1974	7.136	1.338	883	456
1975	8.500	1.817	987	830
1976	9.984	1.937	1.151	786
1977	11،784	2.373	1.434	939
1978	13.812	2.661	1.780	881
1979	16،520	3.452	2.161	1.291
1980	20،432	4.224	2.666	1.558
1981	24،356	5.201	2.963	2.239
1982	28،570	5.828	3.611	2.217
1983	33،706	7.104	4.376	2.728
1984	33،426	7.917	5.217	2.700
1985	46،612	7.915	6.077	1.838
1986	63.411	9.768	8.881	887
1987	83.372	10.680	11،447	767-
1988	79.871	11.591	14،393	2.801-
1989	80.981	10.564	13.302	2.738-
1990	92.314	13.438	14.807	1.369-
1991	97،136	11.924	16.686	4.762-
1992	95.283	10.218	17.455	7.237-
1993	100،156	12.884	17،724	4.840-
1994	107،713	11.299	19.113	7.814-
1995	111.691	13.094	19.641	6.548-
1996	105.308	13.148	19.276	6.128-
1997	101،522	14.499	17.334	2.835-
1998	108.455	14.376	17.099	2.723-
1999	111.329	14.082	17.101	3.019-
2000	112،145	13.430	17.510	4.079-
2001	112.530	12.305	17.275	4.970-
2002	111.303	10.288	22،414	12.126-
2003	109.036	11.411	22.761	11.350-
2004	104،526	8.298	18.381	10.084-

تطور الديون المستحقة للبنك العالمي للإنشاء والتعمير من قبل جميع الدول الأعضاء بين عامي 1970 و2004 بملايين الدولارات.

المصدر: البنك العالمي، تمويل التنمية العالمية، 2005

يوضح الرسم البياني التالي تطور المخزون وصافي التحويل.

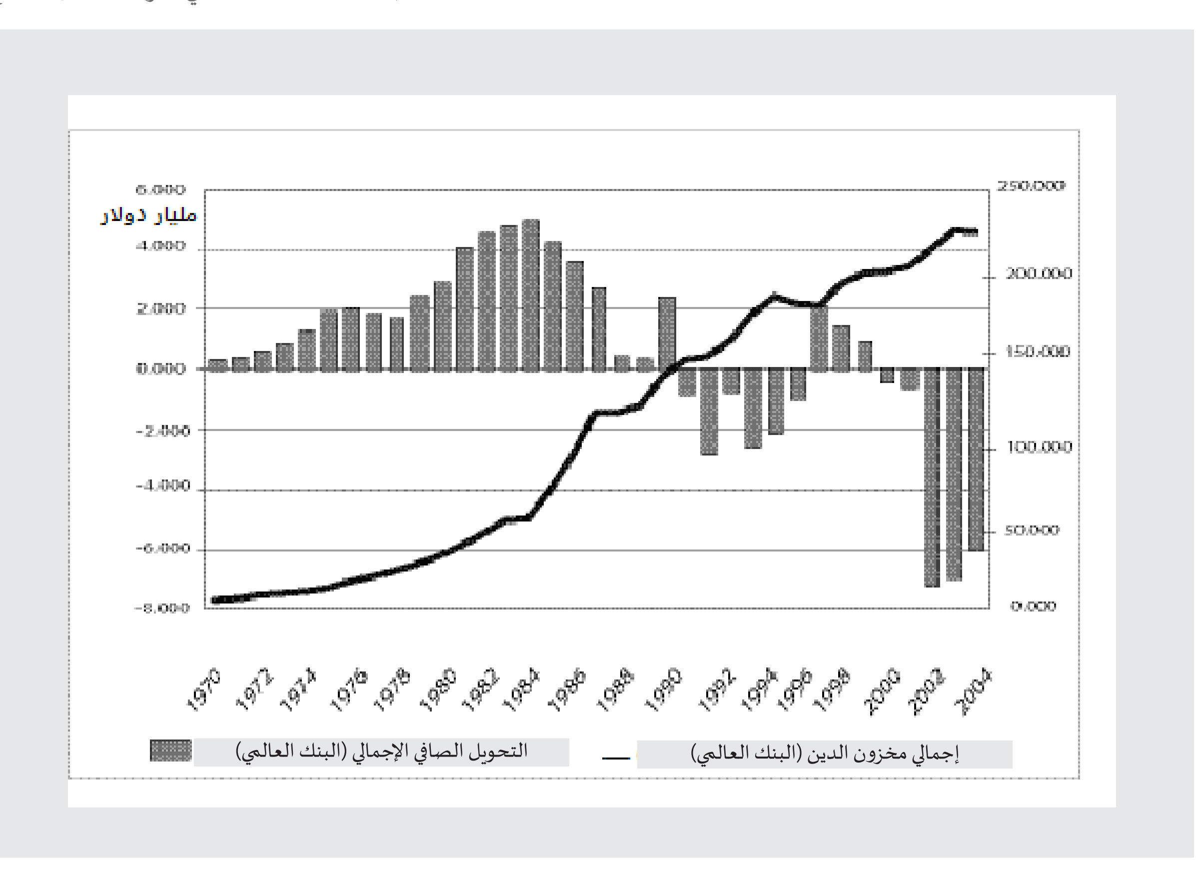


المصدر: البنك العالمي ، تمويل التنمية العالمية ، 2005

المقياس الأيسر: صافي التحويل برسم الديون المستحقة للبنك العالمي للإنشاء والتعمير من قبل كل البلدان النامية (بمليارات الدولارات)

المقياس الأيمن: تطور إجمالي الديون المستحقة للبنك العالمي للإنشاء والتعمير من جميع البلدان النامية بين عامي 1970 و 2004 (بمليارات الدولارات)

يقول البنك العالمي إن أرباح البنك العالمي للإنشاء والتعمير لا تسمح له بموازنة دفاتره بسبب العجز في الوكالة الدولية للتنمية التي تقدم قروضاً منخفضة الفائدة إلى أفقر البلدان. يبين الرسم البياني التالي أنه إذا تم جمع قروض البنك العالمي للإنشاء والتعمير والوكالة الدولية للتنمية، ويتم طرح جميع التسديدات المصروفة من جميع البلدان النامية (بما في ذلك الأكثر فقراً) إلى البنك العالمي للإنشاء والتعمير والوكالة الدولية للتنمية، فسنجد البنك حقق نجاحًا كبيرًا منذ أوائل التسعينيات، وهكذا، بين عامي 1991 و1996، كان التحويل الصافي سالبًا بشكل منهجي. والأمر نفسه يحصل منذ عام 2000.



المقياس الأيسر: صافي التحويل برسم الديون المستحقة للبنك (البنك العالمي للإنشاء والتعمير + الوكالة الدولية للتنمية) من جميع البلدان النامية (بمليارات الدولارات)

المقياس الأيمن: تطور إجمالي الديون المستحقة للبنك (البنك العالمي للإنشاء والتعمير + المؤسسة الدولية للتنمية) من جميع البلدان النامية بين عامي 1970 و2004 (بمليارات الدولارات)

قرر البنك العالمي تنويع توزيع أرباحه منذ عام 1984؛ إذ بالإضافة إلى زيادة الاحتياطيات، فإنه استخدمها بجرعات مخففة لبعض برامج الأمم المتحدة. على سبيل المثال، تبرع البنك العالمي في أبريل 1984، بمبلغ مليوني دولار لبرنامج الأغذية العالمي، والذي تم تسجيله في محاضر الاجتماع الاداري للبنك العالمي كبادرة طيبة ذكية"[4].

ولاحقا، قام البنك العالمي منذ عام 1985 بتخصيص جزء من أرباحه لصناديق خاصة (عادة صناديق ائتمانية) لأغراض محدودة: يتراوح هذا ما بين مساهمة البنك في تخفيف عبء الديون على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون الى مساعدة بعض البلدان المتضررة من كارثة التسونامي التي وقعت في ديسمبر 2004 مرورا بتبرعات لوكالة ضمان الاستثمارات المتعددة الأطراف، وهي الوحدة الفرعية الخامسة للبنك الدولي[5].

بشكل عام ، تنتقد البلدان متوسطة الدخل هذا الاستخدام للأموال لأنها هي من يسمح

للبنك العالمي بتحقيق الأرباح. تشجب هذه الدول حقيقة أن الدول الغنية تستخدم جزءًا من الأرباح التي تحققت على حسابها لإيماءات السخاء تجاه الدول الأكثر فقراً. وتفضل هذه الدول تخفيض أسعار الفائدة التي يطبقها البنك العالمي.

وتجدر الإشارة إلى أن البنك نشط للغاية في سوق المنتجات المشتقة التي تغذي المضاربة الدولية. ففي عام 2004، سجل البنك عجزا قدره 4 مليار دولار نتيجة لعملياته بخصوص منتجات مشتقة متعلقة بصرف العملة. وعلى الرغم من أن نشاطه التقليدي حقق أرباحًا مماثلة لتلك التي حققتها في الأعوام السابقة، أثر ذلك بشكل مؤقت على صافي دخله[6]. ولكننا هنا نتعامل مع نشاط موازٍ للبنك العالمي، وهو بالتأكيد موضوع مثير للجدل إلى حد بعيد، ولكنه يبعدنا عن هدفنا...

إحالات الفصل التاسع عشر:

1 Kapur, Devesh, Lewis, John P., Webb, Richard. 1997. The World Bank, Its First Half Century, Volume 1: History, p. 177

2 في بقية النص، سيتم استخدام مصطلح "الدخل" بدلاً من تكرار "صافي إيرادات التشغيل" في كل مرة.

3 البلدان المتوسطة الدخل هي تلك البلدان التي يتراوح الدخل الفردي فيها عام 2003 بين 766 و 985 9 دولار. تقترض من البنك بسعر قريب من سعر السوق.

4 محضر اجتماع مجلس الإدارة، April 9, 1984, cited by Kapur, Devesh, Lewis, John P., Webb, Richard. 1997. The World Bank, Its First Half Century, Volume 1: History, p. 341

5 القائمة الكاملة لهذه الصناديق: الصندوق الإئتماني للبيئة، برنامج التيسير الخاص لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، الصندوق الائتماني للمساعدة التقنية للاتحاد السوفياتي، الصندوق الائتماني لغزة والضفة الغربية، الصندوق الائتماني لتيمور الشرقية، المساعدة العاجلة لرواندا، برنامج تخفيف ديون البلدان المستفيدة من خدمات الوكالة الدولية للتنمية، صندوق ائتمان البوسنة والهرسك، صندوق ائتمان البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، برنامج بناء القدرات في أفريقيا، صندوق ائتمان كوسوفو، الصندوق الائتماني لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، الوكالة الدولية لضمان الاستثمار متعدد الأطراف، الصندوق الائتماني للبلدان منخفضة الدخل في وضع أزمة. صندوق ائتمان ليبريا، صندوق ائتمان متعدد المانحين لآتشيه وشمال سومطرة، الصندوق الائتماني لإعادة تأهيل الهند بعد التسونامي.

6 Voir World Bank, Annual Report 2005, Washington DC, vol. 2, p. 33 et svtes.

الفصل العشرون
بول وولفويتز، الرئيس العاشر للبنك العالمي

أسال قرار الرئيس جورج دبليو بوش بتعيين بول وولفويتز، وكيل وزير الدولة لشؤون الدفاع وأحد المهندسين البارزين لغزو أفغانستان 2001 والعراق 2003، لرئاسة البنك العالمي في مارس عام 2005، الكثير من الحبر. وقبل هذا القرار، قامت بعض وسائل الإعلام مثل صحيفة فاينانشال تايمز اليومية المالية البريطانية بحملة كي يكون اختيار الرئيس العاشر للبنك وفقا لمهاراته في التنمية، ويفضل أن يكون من بين مواطني الجنوب. وتقدمت "فاينانشيال تايمز" بترشيح ارنستو زيديلو، الذي ترأس المكسيك أواخر التسعينيات. كما يوضح اختيار جورج دبليو بوش لبول وولفويتز ليرأس البنك العالمي بلا منازع من يدير البنك العالمي. لقد وافق محافظو البنك البالغ عددهم 24 على هذا القرار.

لكن من هو بول وولفويتز؟ إنه منتج خالص لجهاز الدولة الأمريكية. يضيف إلى خبرة طويلة جدا في دواليب السلطة مهنة أكاديمية قصيرة. خريج في الرياضيات، اشتغل، منذ سن 23، لصالح الحكومة بمكتب الميزانية (1966-1967). وفي عام 1969، عمل في لجنة للكونغرس بهدف إقناع مجلس الشيوخ بضرورة تزود الولايات المتحدة بمنصة مضادة للصواريخ ضد السوفييت. نجح بذلك. ومنذ تلك اللحظة، التزم بول وولفويتز بشدة بقضايا الاستراتيجية العسكرية. وصارت موجها هاما لتفكيره الاستراتيجي: تحديد الخصوم (الاتحاد السوفياتي، الصين، العراق...) وإثبات أنهم أكثر خطورة مما يتصوره المرء من أجل تبرير جهد إضافي للدفاع (زيادة الميزانية، صنع أسلحة جديدة، نشر المزيد من القوات في الخارج) حتى الهجمات أو الحروب الوقائية. إطلاق حروب لمواجهة تهديدات محتملة وليس ردا على هجمات مثبتة وحقيقية.

درّس لمدة عامين في جامعة ييل وحصل على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية في جامعة شيكاغو عام 1972، وهي أحد المراكز الفكرية للرجعية المحافظة[1]. ثم، كان يعمل، لمدة أربع سنوات، في وكالة مراقبة الأسلحة ونزع السلاح (1973-1977) باتصال مباشر مع جورج بوش الأب، الذي كان حينها يقود وكالة المخابرات المركزية. ثم انضم إلى البنتاجون مباشرة عام 1977 وظل هناك حتى عام 1980 في خدمة الرئيس الديمقراطي جيمي كارتر. وقام بجمع ملف لإظهار أن السوفييت يكتسبون أسلحة نووية جديدة. وفي وقت لاحق، اتضح أن الأسلحة الجديدة الموجودة في أيدي

السوفييت مجرد افتراءات. وبعدما عمل لصالح رئيس ديمقراطي، بعد أن أكمل عام تلميع لصورته كأستاذ في جامعة جونز هوبكنز، ربح تحدي دخول خدمة الرئيس رونالد ريغان عام 1981. وأصبح مديرًا لوزارة التخطيط بوزارة الخارجية. ومن عام 1983 إلى عام 1986، ترأس قطاع شرق آسيا والمحيط الهادئ بوزارة الخارجية في عهد ريغان. ومن 1986 إلى 1989، كان السفير الأمريكي في إندونيسيا. ومن 1989 إلى 1993، قاد إستراتيجية وزير الدفاع الأمريكي ديك تشيني في إدارة جورج بوش الأب (حرب الخليج الأولى) ليصبح، بعد ولايتي كلينتون، وكيل وزارة الدفاع. وتقاسم مع دونالد رامسفيلد قيادة الحروب ضد أفغانستان والعراق. في غضون ذلك، أثناء رئاسة ويليام كلينتون من عام 1993 إلى عام 2001، استأنف مهنة جامعية كعميد لكلية بول نيتز للدراسات الدولية المتقدمة (750 طالبًا)، وهي تابعة لجامعة جونز هوبكنز. وقام بعمل جيد إذ جمع 75 مليون دولار لتمويل مدرسة بول نيتز وعمل مستشارا لإحدى الشركات العسكرية الرائدة في العالم، وهي شركة نورثروب غرومان. وفي عام 1997، شارك في تأسيس مجموعة ضغط من المحافظين الجدد تسمى «مشروع لقرن أمريكي جديد». ومن بينهم أيضاً دونالد رامسفيلد (وزير الدولة الحالي لشؤون الدفاع) وديك تشيني (رئيس هاليبرتون عندئذ ونائب الرئيس الأميركي الحالي)، وجيب بوش (شقيق جورج بوش). وريتشارد بيرل، وروبرت كاجان. وقامت هذه المجموعة المحافظة الجديدة، منذ عام 1998، بحملة كي يوجه وليام كلينتون ضربة وقائية ضد العراق وضد الدول العدائية المحتملة.

وخلال الفترة 1983-1989 عندما كان بول وولفويتز منخرطًا في سياسة الولايات المتحدة بشرق آسيا، كان يدعم الأنظمة الدكتاتورية. في الواقع، على عكس الصورة التي يريد أن يظهرها، دعم بول وولفويتز الدكتاتوريات العسكرية لفرديناند ماركوس في الفلبين، وتشون دو هوان في كوريا الجنوبية وسوهارتو في إندونيسيا.

وفي أوائل ثمانينيات القرن العشرين، حاول إنقاذ فرديناند ماركوس من خلال إقناعه بإجراء بعض الإصلاحات الديمقراطية. في ذلك الوقت، بالفلبين، كان من المرجح أن يؤدي الجمع بين حرب العصابات الثورية القوية والمعارضة البرجوازية القوية المضادة للدكتاتورية (بقيادة أكينو) إلى هزيمة جديدة للولايات المتحدة في صورة ما حدث عام 1979 في نيكاراغوا عندما تحالف الثوار الساندينيون مع المعارضة البرجوازية. ليس بول وولفويتز هو من جعل فرديناند ماركوس يرحل، بل التعبئة الشعبية هي التي أبعدته عام 1986، وضمنت الولايات المتحدة هروب الدكتاتور نحو هاواي (الولاية الخمسين للولايات المتحدة)[2].

يدعي بول وولفويتز، بخصوص كوريا الجنوبية، أنه أقنع الديكتاتور تشون دو هوان (المسؤول عن مجازر تمرد 1980) بالانسحاب عام 1987. وفي الحقيقة، إنهم ملايين الطلاب والعمال والمواطنين هم من أجبروا، بتعبئتهم، الديكتاتور على ترك السلطة.
وفي إندونيسيا، حيث كانت الحركات المناهضة للديكتاتورية أقل قوة (والسبب أن سوهارتو كي يستولي على السلطة عام 1965 قد نظم مجزرة 500 ألف مدني)، دعمت الولايات المتحدة الدكتاتور حتى أوائل عام 1998. لنتذكر أن بول وولفويتز، الذي كان سفيرا إلى جاكرتا من 1986 إلى 1989، أعلن في مايو 1997 بالكونغرس أن: "أي حكم متوازن بشأن وضع إندونيسيا اليوم بما في ذلك موضوع حقوق الإنسان المهم جدا والحساس، يجب أن يأخذ في الاعتبار التقدم الكبير الذي أحرزته إندونيسيا، ويجب الاعتراف بأن العديد من هذه التطورات تعود إلى القيادة القوية والممتازة للرئيس سوهارتو"[3].
الماضي القريب لبول وولفويتز معروف كفاية: فهو أحد مصممي استراتيجية الحرب "الوقائية" التي نفذت في أفغانستان والعراق منذ أكتوبر 2001. وهو أحد مبدعي الأكاذيب بشأن الخطر الذي يشكله صدام حسين على المجتمع الدولي. إنه أحد مخترعي وجود أسلحة الدمار الشامل ودعم صدام حسين المزعوم للقاعدة وللإرهاب الدولي بشكل عام. وفي بداية الحرب، ادعى أن الجنود الأمريكيين سيظلون يُعتبرون مٌحرّرين للعراق وأعزاء لدى العراقيين. وادعى أن العراق سيدفع ثمن تحرُّره بفضل النفط. استخدم دونالد رامسفلد، وبول وولفويتز، وجورج دبليوبوش وديك تشيني، ولا يزالون، احتلال و "إعادة إعمار" العراق لصالح الشركات الأمريكية العابرة للحدود. لذا، فإن المخاطر عالية بأن يستخدم بول وولفويتز مساعدات البنك العالمي "المشروطة" لنفس الأغراض .

هجوم واشنطن على المنظمات المتعددة الأطراف

يرتبط تعيين بول وولفويتز بالهجوم الأمريكي على عدة مؤسسات متعددة الأطراف.
الواقعة 1: في 18 يناير 2005، قرر الأمين العام للأمم المتحدة، كوفي عنان، تعيين آن فينمان، وزيرة الفلاحة بإدارة بوش كمدير تنفيذي لليونيسيف. لكن الولايات المتحدة والصومال هما الدولتان الوحيدتان اللتان رفضتا التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل (صادقت عليها 189 دولة). يمكن للمرء أن يتخيل الضغوط التي تعرض لها كوفي عنان من واشنطن لاتخاذ مثل هذا القرار (تعيين آن فينمان) .

الواقعة 2: في يوم 7 مارس 2005، اختار جورج دبليو بوش جون بولتون سفيرا لدى الأمم المتحدة. يحمل هذا المحافظ الشديد حقدا حقيقيا تجاه الأمم المتحدة، ولم يتردد في الإعلان: "إن مبنى الأمانة العامة للأمم المتحدة في نيويورك يتكون من 38 طابقا. إذا نقصت عشرة منها، لن يحدث فرق كبير". وحاول أن يحصل على طرد محمد البرادعي، الذي كان يرأس مؤسسة الأمم المتحدة المسؤولة عن مراقبة برنامج نزع السلاح في العراق قبيل حرب عام 2003، ونجح في أن لا تصادق الولايات المتحدة على المحكمة الجنائية الدولية، وهو من انسحب من مؤتمر الأمم المتحدة حول العنصرية الذي عقد في ديربان في غشت 2001. بالنسبة له، يجب على الأمم المتحدة ألا تعرقل السياسة الخارجية للولايات المتحدة. حتى أنه تجرأ على أن يعلن:
"لا يمكن للأمم المتحدة أن تعمل إلا عندما توجهها أمريكا".
الواقعة 3: في 10 مارس 2005، أعلن جورج دبليو بوش قراره بترشيح بول وولفويتز كمرشح لمنصب رئيس البنك العالمي. وفي 31 مارس، انتخب مجلس محافظي البنك بالإجماع بول وولفويتز رئيساً للبنك. وهكذا أظهر جورج دبليو بوش للمجتمع الدولي وأنصاره أنه يملك الإرادة والقدرة على زيادة التحكم المباشرة للولايات المتحدة في المؤسسات المتعددة الأطراف.
بمعنى أن تعيين بول وولفويتز يشبه تعيين روبرت ماكنمارا عام 1968. فقد أزيل روبرت ماكنمارا ، وزير الدولة لشؤون الدفاع، من قيادة حرب فيتنام عند بداية حالة الركود. وتمت إزالة بول وولفويتز من منصبه في خضم حرب العراق الفاشلة. يمتلك بول وولفويتز، مثل روبرت ماكنمارا، خبرة تسيير إدارة كبيرة: البنتاغون. وكان بول وولفويتز، مثل روبرت ماكنمارا، مستشارًا للسياسة الخارجية لرئيس الولايات المتحدة. من المفترض أن بول وولفويتز، مثل روبرت ماكنمارا وعلى نهج جيمس وولفنسون، سيبقي على ذريعة الكفاح ضد الفقر. ومثل روبرت ماكنمارا، سيعرف بول وولفويتز كيفية استعمال الجزرة والعصي.

إحالات الفصل العشرون:

1 لقد قدم ميلتون فريدمان، أحد أعمدة جامعة شيكاغو، وأولاد شيكاغو Chicago boys النصيحة إلى الدكتاتور الشيلي أوغستو بينوشيه بعد انقلابه في سبتمبر 1973. Voir Eric Toussaint. 2004. La Finance contre les Peuples. La Bourse ou la Vie. Chapitre 14, Idéologie et politique néolibérales: mise en perspective historique, p. 341- 360.

2 Voir Walden Bello, US Sponsored Low Intensity Confict in the Philippines, San Francisco, Institute for Food and Development Policy, 1987

3 Tim Shorrock, « Paul Wolfowitz, Reagan's man in Indonesia is back at the Pentagon », in Foreign Policy in Focus, février 2001, p. 3

الفصل الواحد والعشرون
هل تم التخلي عن التقويم الهيكلي وإجماع واشنطن؟

اكتسب صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، في سنوات 1980، بأعين شعوب البلدان النامية، سمعة سيئة مبررة تماما، لا يحسدان عليها، لكونهما مسؤولان عن إجراءات لاشعبية مفروضة على الحكومات، وباختصار تلك الإجراءات التي أحدثت السوء للفقراء. يجب القول إن الحكومات، المتواطئة غالبا مع الطبقات المالكة، ترغب بإلقاء مسؤولياتها على هذه المؤسسات الموجود مقرها الرئيسي بواشنطن في الشارع رقم 19. وقد انتشرت هذه السمعة المُخزية كالنار في الهشيم وبدأت صحافة بلدان الجنوب تُثيرها على نطاق واسع[1].

فهمت هاتين المؤسستين، بعد أن اعتادتا القول صراحة بخفض الميزانيات الاجتماعية بشكل كبير، أو خصخصة مقاولات القطاع العام، أن هذه اللغة العنيفة لا تخدم مصلحتهما. وبسرعة كبيرة، أدرك السكان دورهما المحرك للكوارث الاقتصادية والبشرية التي حدثت. وبسرعة كبيرة، صارت تسمى الانتفاضات التي أعقبت الزيادات في أسعار الضروريات الأساسية "الانتفاضات المناهضة لصندوق النقد الدولي". وبسرعة كبيرة، تعرضت الحكومات لضغوط شديدة من الرأي العام للتوقف عن الخضوع لأوامر صندوق النقد الدولي أو البنك العالمي. لقد صار صعبا جدا جعل الناس يبتلعون وصفة الدواء، المرة جدا بالطبع، التي توصي بها المؤسستان...

ثم بدأت عملية تواصلية كبرى في تسعينيات القرن الماضي لمواجهة أزمة شرعية جدية، تستحقانها تماما، التي تطال (ولا تزال) صندوق النقد الدولي والبنك العالمي. وأصبح الخطاب البارز تقليص الديون ومحاربة الفقر. وصار يقال حينها إن هذه المؤسسات فهمت وتغيرت. ومع ذلك، لا تزال الاشتراطات شديدة الليبرالية جارية، منذ برامج التقويم الهيكلي المشؤوم في الثمانينيات. وتكفي سلسلة من الأمثلة الحديثة، في جميع القارات، لوضع هاتين المؤسستين في مواجهة تناقضاتهما ورسم صورة عن المقاومات الناشئة.

في سريلانكا رفضت الحكومة قرضا بقيمة 389 مليون دولار مشروطا بإصلاحات سياسية مثل إصلاح نظام التقاعد وخصخصة الموارد المائية[2]...

وفي الإكوادور، أدت الانتفاضة الشعبية في أبريل 2005 إلى سقوط الرئيس لوسيو غوتيريز، صديق واشنطن. وكانت حكومة الرئيس الجديد، ألفريدو بالاسيو، أكثر

حساسية بشأن السيادة الاقتصادية، ما لم يرُق صندوق النقد الدولي والبنك العالمي. يجب القول إنه في عام 2000، تخلت الإكوادور عن عملتها وتبنّت الدولار الأمريكي، خاضعة إذن بالكامل للسياسة النقدية التي قررتها واشنطن. وفي يوليوز 2005، قررت الحكومة إصلاح استخدام الموارد النفطية. بدلاً من استخدامها بالكامل لسداد الديون، سيتم استخدام جزء منها للنفقات الاجتماعية، خاصة بالنسبة للسكان الهنود المحرومين عادة. استشاط البنك العالمي غضبا، وأوقف صرف قرض للإكوادور بقيمة 100 مليون دولار. وأعلن وزير المالية الشعبي رافاييل كوريا الذي بدأ الاصلاح "هذه جريمة بحق الاكوادور" قائلا "لا يحق لأحد ان يعاقب دولة لأنها غيرت قوانينها"[3]. وسعت الإكوادور، ردا على ذلك، للحصول على أموال في أماكن أخرى: في فنزويلا (حيث منح الرئيس هوغو شافيز، المستعد لدعم هذا النوع من المبادرات، قرضاً بقيمة 300 مليون دولار[4]) وفي الصين (حيث الاقتصاد مزدهر بحاجة للمزيد من المواد الأولية). وزاد هذا من ضغوط واشنطن ونالت في نهاية المطاف استقالة رافائيل كوريا.

في هايتي، فرض صندوق النقد الدولي عام 2003 إنهاء النظام الذي يسمح للحكومة بالتحكم في سعر البنزين، ما جعله بالتالي "مرنًا". وفي غضون بضعة أسابيع، ارتفع سعر الوقود بنسبة 130٪. كانت العواقب رهيبة: صعوبات في جعل المياه صالحة للشرب أو طهي الطعام؛ وزيادة تكلفة النقل، التي عكسها صغار المنتجين على السوق، ما أدى إلى ارتفاع أسعار مواد أساسية عديدة. ولأن صندوق النقد الدولي يعارض بشدة التضخم، فقد فرض آنذاك تجميد الأجور. ونتيجة لذلك، انخفض الحد الأدنى الأجري اليومي، الذي كان 3 دولارات في عام 1994، إلى 1.50 دولار، وهو ما كان يُفترض، وفقا لصندوق النقد الدولي، أن يجذب المستثمرين الأجانب... فرض صندوق النقد الدولي منطق مرونة السعر هذا حتى في الدول المنتجة للنفط، كما في العراق أو نيجيريا. ارتفعت الأسعار مثيرة تظاهرات معبرة عن سخط عميق للسكان المتضررين، كما كان الحال بالبصرة في ديسمبر 2005...

وفي غانا، رفض الرئيس السابق جيري رولنغز الانضمام إلى مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ولكن منذ مجيء جون أغيكوم كوفور إلى السلطة في يناير 2001، خضعت غانا للشروط التي يفرضها صندوق النقد الدولي. أحد تلك الشروط، وليس أقلها، يتعلق بقطاع المياه الذي يطالب صندوق النقد الدولي باسترداد ما يُكلفه بالكامل. بعبارة أخرى، يجب على الأسر دفع التكلفة الكاملة عن ولوجها للماء دون دعم الدولة. يجب أن يكون سعر المتر المكعب من الماء عند مستوى تغطية التكلفة

الإجمالية لاستغلال الماء وتدبيره. وكانت الكهرباء أيضا في مستهدفة، بنفس المبدأ. كان الهدف واضحا: إعادة بناء الشركة العمومية المعنية، قبل الخوصصة... ومنذ مايو 2001، ارتفع سعر الماء بنسبة 95٪، وكان هذا مجرد بداية... تعبأ السكان، المتأثرين بشدة، بإنشاء الائتلاف الوطني ضد خوصصة الماء. في حين لا يستطيع واحد من كل ثلاثة غانيين الحصول على مياه الشرب، فإن البنك العالمي نزل بكل ثقله، ومنح غانا، في عام 2004، قرضًا بقيمة 103 مليون دولار مقابل بيع توزيع الماء في المدن الرئيسية لشركة متعددة الجنسية. تجري عملية الخصخصة، لكن كفاح السكان مستمر، بامتداده لشبكات نضال عالمية عديدة.

في مالي، كان قطاع القطن هو المستهدف. كانت شركة صناعة المنسوجات في مالي تسيطر على قطاع القطن ككل لعقود عدة، وتملك دولة مالي 60٪ منها و 40٪ لشركة داجريس الفرنسية. إنها العمود الفقري الحقيقي لاقتصاد مالي، وبفضلها توفر لدولة مالي الحصة الأكبر من العملة الصعبة سنويا، من خلال الأرباح والضرائب. وقد تجاوز دورها دائما مجرد إنتاج القطن، إلى تنفيذ مهام الخدمة العمومية مثل صيانة الطرق غير المعبدة الريفية أو محو الأمية، وتوفير دعم مهم للمنظمات القروية مثل شراء المعدات الزراعية أو إقامة بنية تحتية حيوية. وحتى عام 1999، ازداد الإنتاج باطراد: 200 ألف طن عام 1988، و450 ألف عام 1997، و520 ألف لعام 1998، و522 ألف لعام 1999. ومع ذلك، فقد رفض الفلاحون الحصاد في موسم 2000-1999 بسبب إدارة شركة صناعة المنسوجات في مالي، المشكوك فيها للغاية، والأسعار المنخفضة للغاية التي تقتني بها منتوج الفلاحين. ثم انخفض الإنتاج **بالنصف** تقريبا ذاك الموسم. وفي أبريل 2001، قامت الإدارة العامة لقطاع القطن، التي قررت خطة إصلاح صارمة، بتخفيض الأجور بنسبة 23٪، وإلغاء كامل أو جزئي لدين المزارعين، وخفض القوى العاملة (ما بين 500 و800 شخص من أصل 2400 شخص)، وعدم تطبيق زيادة الأجور بنسبة 7٪، وزيادة سعر شراء القطن من المنتجين من 170 فرنك للكلغ إلى 200 فرنك للكلغ (فرنك أفريقي/ كلغ)، وفتح رأس مال الشركة، وإعادة تركيز الأنشطة وتخلي الدولة التدريجي عن شركة صناعة المنسوجات. وعلى الرغم من إخفاقات الخصخصة في الدول المجاورة (مثل بنين وكوت ديفوار)، دافع البنك العالمي عن الخصخصة التامة، ما سبب سخط القرويين المعنيين. كشفت عمليات إعادة الهيكلة الأولى بالفعل، لا سيما فيما يتعلق بالنقل وإدارة الأسمدة والمبيدات، عن اختلالات وظيفية خطيرة، أضرت بالمنتجين الماليين بشدة وهددت موسمي حصاد 2003 و2004[5].

ولتعجيل العملية أكثر، ورفضًا لضمان الشركة سعر 210 فرنكًا أفريقيًا للكلغ الذي اعتبره مرتفعًا للغاية، قام البنك العالمي بممارسة الضغط عن طريق عرقلة دفع مساعدة بقيمة 25 مليون دولار. ونتيجة لذلك، فإنه يتجاهل خاصيتي قطن دولة مالي التي جعلت القطاع ناجحًا: سعر أدنى مضمون وتكامل عمودي. إن دراسة للبنك العالمي[6] نُشرت في مايو 2005 واضحة للغاية: "تهدف خطة العمل لتنفيذ هذه الاستراتيجية إلى إنشاء 3 أو 4 شركات لصناعة القطن من خلال بيع أصول شركة شركة صناعة المنسوجات الحالية إلى استثمارات خاصة. لكن الحكومة المالية طلبت تأجيل العملية حتى عام 2008 على أساس أنها لا تريد أن تتهم ببيع الصناعات المحلية إلى مصالح أجنبية. ثم ازداد ضغط البنك العالمي: "إن برنامج الخصخصة غير محدد، والجدول الزمني غير واضح وبعض القرارات تمت بطريقة مرتجلة، ولا تضمن أي عقلانية اقتصادية، ولا الشفافية" مطالبا "بحوار ذي مصداقية حول إصلاح القطاع، واعتماد جدول زمني موثوق به، وسيناريو مقبول للخصخصة، وخطة للحد من تأثير عجوزات الشركة على الميزانية". ويستمر نضال السكان هناك أيضًا، حتى لا تدفع شركة صناعة المنسوجات ثمن نتائج إدارة مريبة وعمى المؤسسات الدولية، وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

هل سيتبع القطن الماء والكهرباء؟ ربما، والمثال مهم لأن مالي استعادت للتو أغلبية رأس مال شركة الطاقة لدولة مالي التي تمت خصخصتها لصالح شركة ساور التابعة لشركة بويج الفرنسية، قبل خمس سنوات. لكن شركة الطاقة المالية المُخوصصة لم تفِ أبدا بالتزاماتها التعاقدية (تطوير شبكات المياه والكهرباء باستثمار ما لا يقل عن 600 مليون يورو، وتخفيض التعريفات)[7]. شكلت هذه الخصخصة التي دفع بها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، فشلاً رغم عرضه كمثال للبلدان المجاورة.

في النيجر، لم يكن لإعادة انتخاب الرئيس مامادو تانجا في ديسمبر 2004 فترة سماح. ففي يناير 2005، وبعد أوامر من صندوق النقد الدولي، أصدر قانونًا ماليًا معدلا يتضمن زيادة نسبة ضريبة القيمة المضافة إلى 19٪ على المواد والخدمات الأساسية (دقيق القمح والسكر والحليب والمياه والكهرباء). وبسرعة كبيرة، كانت التعبئة الاجتماعية ضخمة. في مارس، نزل السكان، المفقرون أصلا بفعل سنوات محاصيل سيئة (الجفاف، وهجمات الجراد الصحراوي) والتقويمات الهيكلية (الخصخصة، وخفض الميزانيات الاجتماعية، والتسريحات من العمل وتجميد الأجور في الوظيفة العمومية)، بشكل جماعي للشارع للتعبير عن سخطهم. نجح رد الفعل الاجتماعي، المنظم من قبل ثلاث منظمات استهلاكية، في إنشاء قوة موحدة كبيرة حول "التحالف

ضد ارتفاع تكاليف المعيشة"، حيث جمع 29 منظمة والاتحادات النقابية الأربع. وبعد عدة أيام "المدينة الميتة" (شكل احتجاجي) والاعتقالات التعسفية من جانب قوات النظام، فرضت التعبئة تراجع الحكومة: لن تطبق ضريبة القيمة المضافة بنسبة 19٪ على الحليب والدقيق، وبالنسبة للماء والكهرباء فستطال فقط شرائح الاستهلاك العليا.

وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، أدان تقرير برلماني نشر في فبراير 2006 تخل البنك العالمي في قطاع المناجم. وقد اتخذت الأمور هناك منحى دراماتيكيا حول استغلال منجم نحاس وفضة في ديكولوشي من قبل شركة المناجم أنفيل الأسترالية الكندية. احتلت ميليشيا ماي ماي بلدة كيلوا القريبة، حيث يتم شحن المعادن المستخرجة إلى زامبيا، في أكتوبر 2004. وشن الجيش الكونغولي حملة قمع وحشية ضد هذه الانتفاضة، ما سبب مقتل عشرات الأشخاص المشتبه دعمهم للمتمردين (100 شخص على الأقل، حسب الأمم المتحدة). وقد لوحظت عمليات إعدام فوري ونهب إبان هذه العملية العنيفة. وفي هذا السياق، قدمت شركة المناجم أنفيل العديد من المركبات والمعدات للجيش الكونغولي. أرادت بهذا التأكد من استمرار صادراتها بأسرع وقت ممكن.

ولم يمنع ذلك الوكالة متعددة الأطراف لضمان الاستثمارات (وهي فرع للبنك العالمي) من الموافقة في أبريل 2005 على عقد تأمين يقدم ضمانة تبلغ 13.3 مليون دولار، لتغطية المخاطر السياسية المرتبطة بتوسيع هذا الاستغلال المنجمي. لم يتردد البنك العالمي إذن في دعم نشاط شركة المناجم أنفيل المثيرة لكثير من الجدل: ينتقد بشدة تقرير لجنة خاصة للجمعية الوطنية الكونغولية مكلفة بدراسة صحة الاتفاقات المبرمة ذات الطبيعة الاقتصادية والمالية، أنجزه 17 نائباً كونغولياً من مختلف الأطياف بقيادة كريستوف لوتوندولا، "سياسة تجزيء المحفظة المنجمية للدولة" التي تشارك فيها شركة أنفيل المنجمية، أساساً "لتلبية الاحتياجات الفورية للأموال من قبل السلطات الحكومية". ووفقاً لهذا التقرير، فإن التواطؤ بين السلطات الكونغولية وشركة أنفيل المنجمية صار فاضحًا: "لقد مُنحت إعفاءات ضريبية وجمركية وشبه ضريبية بطريقة مبالغ فيها ولمدة طويلة تتراوح بين 15 و30 عامًا. [...] وهكذا تحرم الدولة الكونغولية من موارد مالية هامة ضرورية لتنميتها". ومع ذلك، فقد باءت بالفشل المراقبة على أنشطة شركة المناجم أنفيل: "إن الفاعلين الخواص يتحملون بالكامل أعباء موظفي الخدمة العمومية المكلفين بإدارة الامتيازات المنجمية الذين يفترض بهم مراقبتهم. [...] بالتالي فهؤلاء المسؤولين العموميين يفتقرون تماما إلى الاستقلال الذاتي والاستقلالية

والكفاءة". وكانت قمة الفضيحة "كوانت كوانتوم" الكندية (17.5٪ من الأسهم)، أحد المساهمين الرئيسيين في شركة أنفيل، حتى مارس 2005، تلك الفضيحة التي أبرزها عام 2002 تقرير الأمم المتحدة حول جمهورية الكونغو الديمقراطية، بشأن عدم الامتثال للمبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن الشركات متعددة الجنسية. هذا يعني أنه من البداية، كانت الأرض مُلغّمة! كيف يمكن للبنك العالمي، من خلال الوكالة متعددة الأطراف لضمان الاستثمارات، الاستمرار في منح ضمان لشركة أثبتت أنها لا تحترم الحقوق الأساسية لسكان منطقة كيلوا؟ سيجعل بتقديم ضمانه في ظل هذه الظروف نفسه متواطئا مباشرة في أعمال شركة المناجم أنفيل المُدانة.

وفي تشاد، منذ بداية المشروع، انزعجت العديد من منظمات البيئة وحقوق الإنسان والتضامن العالمي من دعم البنك العالمي لبناء خط الأنابيب الذي يربط منطقة دوبا الغنية بالنفط (تشاد) وبين محطة كريبي البحرية (الكاميرون)، على بعد 1070 كيلومتر. كانت المخاطر البيئية والبشرية والمالية باهظة للغاية منذ البداية، لدرجة أن شركتي شل وإلف فضلتا التراجع. لكن الكونسورتيوم (اتحاد شركات) النهائي، الذي يجمع اكسون موبيل، وشيفرون تكساكو (الولايات المتحدة) وبتروناس (ماليزيا)، تمكن من إنجاز المشروع الذي تبلغ تكلفته 3.7 مليار دولار بدعم استراتيجي ومالي قوي من البنك العالمي.

أعلن البنك العالمي لتبرير فعله عن برنامج عالمي تجريبي يفترض أن يتيح للشعب التشادي الاستفادة من الأرباح المحققة. هكذا، فرض، بتحقيق أكبر استثمار له في إفريقيا السوداء، على الرئيس التشادي إدريس ديبي إنفاق 90٪ من عائدات النفط على مشاريع اجتماعية مختارة بموافقته وعلى استثمارات في منطقة دوبا. ويجب حجز نسبة 10٪ المتبقية للأجيال القادمة: تم إيداعها في حساب مقفل لدى سيتي بنك في لندن، تحت سيطرة البنك العالمي.

فشلت هذه الآلية منذ أن وضع الرئيس ديبي يده على الأموال المخصصة للأجيال القادمة: 27 مليون دولار على الأقل. بالإضافة إلى ذلك، غير قواعد اللعبة بإدراج النفقات الأمنية في تحديد القطاعات ذات الأولوية الممولة من عائدات النفط. سعى ديبي إلى توطيد جهازه العسكري والقمعي، في مواجهة التوترات الاجتماعية القوية ومحاولات انقلابية والفرار من الخدمة بالجيش. رد البنك العالمي في ديسمبر 2005 بتجميد قروض جارية لتشاد، مشيرا لطبيعة النظام السلطوية والفاسدة، في حين أن هذا المشروع الذي يدعمه عقدًا من الزمن قد سمح للرئيس ديبي بتعزيز سلطته وزيادة ثروته الشخصية.

على الرغم من أن الرابح الأكبر من الاستغلال النفطي التشادي هو الكونسورتيوم، فإن الدولة التشادية تحصل على عائدات بنسبة 12.5٪ من البيع المباشر لهذا النفط، بالإضافة إلى الضرائب والعلاوات المختلفة المدفوعة مباشرة إلى الخزينة العمومية. لم تكن العلاوة الأولى، المدفوعة مقدمًا، نموذجًا فريدا: تم اختلاس 7.4 مليون دولار. بالإضافة إلى ذلك، تم اختلاس آخر بقيمة 4.5 مليون دولار لشراء طائرات هليكوبتر من قبل نجل الرئيس. لم يحرك البنك العالمي ساكنا رغم علمه بذلك، لأنه منخرط جداً في المشروع.

إن الخطاب المدوي لخبراء البنك العالمي بشأن الحكامة الجيدة والفساد وتخفيف حدة الفقر مهزلة شريرة. في أبريل 2006، وبضغط من واشنطن، استأنف البنك العالمي دعمه للمشروع بعد منح حكومة إدريس ديبي السلطة التقديرية لاستخدام 30٪ من عائدات النفط (بدلاً من نسبة 10٪ المفترضة حتى ذلك الحين). كان جليا منذ البداية أن هذا المشروع سيؤدي إلى إثراء ديكتاتور سيء السمعة حصل توا على تشريف حازم. في الواقع، مرة أخرى، قام كل واحد بما كان متوقعا منه. لقد أتاح البنك العالمي إنشاء خط أنابيب نفط يسمح لشركات نفط متعددة الجنسية بالاستحواذ على ثروة طبيعية، ولمساهميها بتحقيق أرباح طائلة. واستولى الرئيس التشادي على ثروة شعبه.

يجب التنديد بالفساد والدكتاتورية في تشاد ومحاربتها، لكن هذا لن يكفي. فالبنك العالمي هو العنصر الحاسم لمشروع يثقل بقوة التشاد بالديون، ويزيد من تفاقم الفساد والفقر، ويدمر البيئة ويسمح بالاستيلاء التعسفي على مورد طبيعي. باختصار، هنا أيضا، كما بأي مكان آخر، يدعم البنك العالمي نموذجًا مفترسًا وديكتاتورية فاسدة مع إدراك كامل للحقائق.

استجابت مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون لهذا المنطق أيضا. وجرى إعلانها في يونيو 2005 من وزراء مالية مجموعة الثمانية حول محو ديون 18 دولة فقيرة المستحقة للبنك العالمي والبنك الافريقي للتنمية وصندوق النقد الدولي)، أي 40 مليار دولار. لا يمثل هذا المحو بالنسبة لعدد صغير من البلدان (تمثل 5٪ فقط من سكان 165 دولة نامية) هدية بأي حال من الأحوال: إنه نظير القميص النيوليبرالي الضيق المفروض عليها لسنوات عديدة، من خلال مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. فمنذ أربع سنوات على الأقل، أُجبرت هذه البلدان الثمانية عشر على تنفيذ إصلاحات اقتصادية نيوليبرالية تماشيا مع برنامج التقويم الهيكلي: زيادة الرسوم المدرسية، وتكاليف الصحة وضريبة القيمة المضافة، وإلغاء دعم المواد الأساسية، وهي أربعة تدابير

تؤثر بشكل رئيسي على الفقراء؛ تم الخصخصة، وتحرير الاقتصاد وفرض منافسة غير مشروعة مع الشركات متعددة الجنسية على المنتجين المحليين... إنها جزرة إلغاء الديون بعد عصا التكيف الهيكلي، التي لا تزال تؤلم بشدة حاليا...

إحالات الفصل الواحد والعشرون:

1 مصدر هذا الفصل مستند تمت كتابته في أوائل عام 2006 من قبل داميان مييه والمؤلف، وكذلك البلاغات الصحفية المختلفة للجنة إلغاء ديون العالم الثالث.

2 Voir Sunday Observer (Sri Lanka), 6 novembre 2005, www.sundayobserver.lk/2005/11/06/ne...

3 Cité par Le Figaro, 11 août 2005.

4 تجدر الإشارة إلى أنه خلال انقلاب أبريل 2002 في فنزويلا، والذي جلب رئيس أرباب العمل إلى السلطة لمدة تقل عن يومين، فإن صندوق النقد الدولي، من خلال المتحدث باسمه توماس داوسون، اقترح على الفور مساعدة هذه الحكومة غير الشرعية ("نأمل أن تستمر المحادثات مع الحكومة الجديدة التي نحن على استعداد لمساعدتها بالطريقة التي تراها مناسبة)" ، www.imf.org/external/np/tr/2002 / tr0 ...)

5 Voir Damien Millet, L’Afrique sans dette, CADTM/Syllepse, 2005.

6 « La situation actuelle des défis et enjeux de la filière coton du Mali », A. David Craig (Directeur des Opérations pour le Mali de la Banque mondiale), voir www.afribone.com/article.php3?id_ar...

7 Voir www.acme-eau.com

الفصل الثاني والعشرون
البنك العالمي ومسألة احترام الحقوق الإنسانية[1]

"عندما وصلت إلى البنك، لم يكن مسموحًا لنا ذكر كلمة "فساد". تحدثنا عن ذلك باستخدام كلمة "ف". ربما ينبغي لنا أيضا أن نستخدم "ح" عن "الحقوق".

جيمس وولفنسون، 1 مارس 2004

لم تكن قضية "الحقوق الإنسانية" أبدا أولوية بالنسبة للبنك العالمي. ظل حقا ثابتا بلا منازع في كل اشتراطات البنك: الحق الفردي في الملكية الخاصة، الذي يحابي في واقع الأمر الملاكين الكبار، سواء كانوا أفراداً أو أثرياء أو مقاولات. لا نجد باشتراطات البنك العالمي، إشارة للحقوق الجماعية للسكان والأفراد. وإذا ما أثار البنك العالمي حقوق الإنسان، فليس بالمعنى التقدمي المدون في النصوص الأساسية للأمم المتحدة. تملك الأيديولوجيات قراءتها الخاصة للحق. يستعيد جان فيليب بيمانز على نحو مناسب: "على أي حال، من المنظور الغربي السائد اليوم، يتم النظر إلى الحقوق الإنسانية قبل كل شيء على أنها حرية العمل الفردية، وعدم التدخل في عالم الشؤون الاقتصادية الخاص، وحق التصرف الحر بالملكية، وخاصة امتناع الدولة عن أي عمل ينتهك الحرية الفردية في استثمار الوقت ورأس المال والموارد في الإنتاج والتبادل... ويمكن، وفق الرؤية الليبرالية الجديدة، للمطالب الاجتماعية والثقافية أن تكون طموحات مشروعة، ولكن لا يمكن أن تكون حقوقًا... فالرؤية الليبرالية الجديدة ترفض أي نهج جماعي للحقوق. الفرد هو الكائن الوحيد الذي يمكنه المطالبة بالحقوق، وعلى نفس المنوال فإن من ينتهكون القانون ليسوا سوى أفراد يجب أن يتحملوا مسؤولية ذلك كاملة. لا يمكن أن تنسب انتهاكات الحقوق إلى منظمات ولا إلى هياكل"[2]. يعتمد البنك العالمي، مثل صندوق النقد الدولي، على هذه المُسلّمة لتفادي أي مسؤولية بصدد احترام الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. ومع ذلك، فإن هذه الحقوق لا يمكن فصلها عن الحقوق المدنية والسياسية ومن المستحيل احترام الحقوق الفردية إذا لم تؤخذ الحقوق الجماعية بعين الاعتبار. وباعتبارها مؤسسات متعددة الأطراف، فليس واردا ألا يخضع البنك العالمي وصندوق النقد الدولي لتطبيق المعاهدات الدولية والحقوق الفردية والجماعية التي تؤكد عليها.

ينطبق مطلب الشفافية والحكامة الجيدة على الجميع. تطالب المؤسسات المالية الدولية بها حكومات البلدان المدينة، لكنها تجاهلها بخصوصها هي. وينبغي ألا يقتصر

شرط تقييم الأنشطة المضطلع بها والمساءلة بصددها على الدول، بل ينبغي أن يشمل أيضاً القطاع الخاص، وبتشديد خاص، ومجال المنظمات الدولية، بالنظر للأثر الكبير جدا لأنشطتها وسياساتها وبرامجها على التمتع الفعلي بالحقوق الإنسانية[3]. كان لبرنامج التقويم الهيكلي نتائج سلبية جدا فيما يتعلق بتدهور الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (خاصة بالنسبة للفئات الأكثر ضعفاً) وكذلك على البيئة، ما يستوجب مساءلة هذه المؤسسات عن أفعالها.

التقويم الهيكلي لا يحترم الحقوق الإنسانية

على الرغم من النصوص الدولية التي تشكل الإطار القانوني لحماية الحقوق الإنسانية، فإن صندوق النقد الدولي والبنك العالمي "يعملان وفقاً لمنطق المقاولات المالية الخاصة والرأسمالية العالمية، دون مراعاة لنتائج أعمالهما الاجتماعية والسياسية"[4].

ينص التقرير المشترك، المقدم إلى لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، من قبل المقرر الخاص والخبير المستقل، على ما يلي: "منذ ما يقرب من 20 عامًا، لعبت المؤسسات المالية الدولية وحكومات الدول الدائنة لعبة غامضة ومدمرة متمثلة بالتوجيه عن بعد لاقتصادات العالم الثالث وفرض سياسات اقتصادية غير شعبية على بلدان عاجزة، مدعيةً أن الوصفة المرّة للتقويم الماكرواقتصادي ستسمح في نهاية المطاف لهذه البلدان بإيجاد طريق الرخاء والتخلص من الديون. وبعد عقدين من الزمن، أصبح الوضع ببلدان عديدة، أسوأ مما كان عليه عندما بدأت في تنفيذ برامج التقويم الهيكلي لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي. كانت لهذه البرامج التقشفية الصارمة تكلفة اجتماعية وبيئية كبيرة، وانخفض في بلدان عدة مؤشر التنمية البشرية بشكل حاد"[5]. ويشير المقرر بقوة إلى أن "ممارسة الحقوق الأساسية لسكان البلدان المدينة بشأن الغذاء، والسكن، والملبس، والشغل، والتعليم، والخدمات الصحية، وبيئة نظيفة لا يمكن أن تكون مرهونة بتنفيذ سياسات تقويم هيكلي واصلاحات اقتصادية مرتبطة بالديون... "[6].

والحال أن السياسات التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية تجعل الالتزام باحترام الحقوق الإنسانية، بما في ذلك شرعية الحكومات، خاضعاً للتطبيق العقائدي لبرامجها[7]. وفي الواقع، تتجاوز برامج التقويم الهيكلي "مجرد فرض مجموعة تدابير ماكرواقتصادية داخليا. إنها تعبير عن مشروع سياسي، وإستراتيجية مدروسة للتغيير الاجتماعي على نطاق عالمي، هدفها الرئيسي جعل كوكب الأرض مجال عمل آمن للشركات متعددة الجنسية. باختصار، تعمل برامج التقويم الهيكلي بمثابة "قناة"

لتسهيل عملية العولمة من خلال التحرير الاقتصادي، وإلغاء القيود، وإنقاص دور الدولة التنموي الوطني"[8].

كما شددت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة على أن سياسات التقويم الهيكلي لها تداعيات خطيرة بشأن قدرة البلدان النامية على وضع سياسات إنمائية وطنية يكون هدفها الرئيسي احترام الحقوق الإنسانية، لا سيما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عبر تحسين الظروف المعيشية للسكان المحليين[9].

ووفقاً لتقرير برنار موهو، الخبير المستقل، فإن سياسات التقويم الهيكلي، نتاج سياسة مبلورة ومطبقة بوعي من قبل مسؤولي صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، كان لها عواقب سلبية للغاية على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، خصوصًا[10] فيما يتعلق بالصحة والتعليم والحصول على مياه الشرب والأمن الغذائي وغيرها[11]. ويلاحظ نفس الخبير أن السياسات التي تتبعها المؤسسات المالية الدولية استنكرها المواطنون بواسطة حركات احتجاجية جرى قمعها بشراسة من قبل الحكومات والسلطات العمومية لضمان تحقيق المخططات التي تفرضها هذه المؤسسات (خصخصة المياه والكهرباء والنقل العمومي، والمستشفيات، وتحرير أسعار الأدوية، والخبز وغيرها من الضروريات الأساسية، وحماية مصالح الشركات متعددة الجنسية بشأن الاستثمارات وملكية الموارد الطبيعية المشتركة، الخ). ولذلك، هناك صلة وثيقة بين الانتهاك الكثيف للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والانتهاك الواسع للحقوق المدنية والسياسية.

كان ينبغي على صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، أمام هذا النوع من انتهاك التزامات دولية من قبل سلطات عمومية للدولة المعنية، تذكير الحكومات بالتزاماتها الدولية بشأن حماية الحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الإنسانية بشكل عام. وبدلاً من إيقافها أو تعليقها (الانتهاكات)، استمرت هذه المؤسسات في تكثيف تنفيذها. يتم التعبير عن اللامبالاة وحتى السخرية بلا مساحيق في هذه العبارة التي وردت في اجتماع الخبير المستقل مع مسؤولي صندوق النقد الدولي:

"بالنسبة لصندوق النقد الدولي، لم يكن حكيما حظر أي برنامج بسبب انتهاكات حقوق الإنسان"[12].

وبالفعل، إنها حقيقة بالغة الخطورة: فهذه المؤسسات تتصرف وكأنها غير مدينة لأي التزام دولي، باستثناء تلك المتعلقة بالاتفاقات التجارية أو اتفاقات الاستثمار. بالطبع، فهي تتبع بذلك هدفًا محددًا بدقة. في عام 1999، حدد الخبير المستقل الذي عينته لجنة حقوق الإنسان بدقة عملية العولمة ودور المؤسسات المالية كجزء من "الثورة

المضادة النيوليبرالية"[13].

ووفقاً للقانون الدولي، سواء التقليدي أو العرفي[14]، هناك مبادئ وقواعد قانونية أساسية تتعلق بالحماية الدولية للحقوق الإنسانية، يمتد نطاقها ليشمل جميع مواضيع القانون الدولي.

الدول والمؤسسات المالية الدولية والمصالح الخاصة

ليس البنك العالمي وصندوق النقد الدولي كيانين مجردين، فالقرارات التي يتخذانها هي من صنع رجال وكذلك بعض النساء يعملون نيابة عن دولهم أو مجموعات دول. والحال أن الدول نفسها مرتبطة بشكل لا يمكن إنكاره بوثائق الأمم المتحدة. ولذلك فإن الدول الأعضاء في البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، مثل الدول الأخرى، ملزمة بمراعاة الاحترام الإلزامي لحقوق الإنسان في القرارات التي تتخذها داخل هذه المؤسسات.

يجب حتى أن نذهب أبعد من ذلك. ففي سياق العولمة الجارية، وتبعا للإجراءات التي تتخذها الشركات متعددة الجنسية ، ومجموعة الثمانية والمؤسسات المالية العالمية[15]، تم تجريد السلطات العمومية الوطنية والمحلية عمدا من سلطاتها الاقتصادية والاجتماعية. تتدخل الدول بشكل متزايد لإنفاذ المصالح الخاصة بدلاً من ضمان التمتع الكامل بالحقوق الإنسانية. وبالنسبة للبنك العالمي، تعود مشكلة التخلف والفقر برمتها عمليا إلى حقيقة أن السلطات العمومية تتدخل أكثر من اللازم في المجالين الاجتماعي والاقتصادي، مما يعوق أحيانا كثيرة أعمال وأنشطة القطاع الخاص. وبهذه الطريقة، يؤكد رئيس البنك العالمي، في وثيقة بعنوان "تنمية القطاع الخاص"، أن "النمو المدفوع بالقطاع الخاص ضروري للتنمية المستدامة ولتقليص الفقر"[16].

تهاجم المؤسسات المالية العالمية الدول في حين يعلن الأمين العام للأمم المتحدة في التقرير المقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة ما يلي: "اليوم، هناك عموما ميل إلى مطالبة الحكومات بتحمل الكثير من المسؤوليات، متناسين أن المفهوم القديم لدور الدولة في التنمية لم يعد ذا صلة... وبينما لا يقال أي شيء عن المسؤوليات الدولية أو عن دور الاقتصاد العالمي وآلياته ودينامياته، أو عن مساهمتها في النظام السياسي الحالي ونظام الحكم في العالم المعاصر – وهي المسؤوليات التي تقع على عاتق هذه الأنظمة - ويتم تحميل الحكومات شرور وصعوبات ومشاكل المشهد الدولي. والحال أن هذا النهج ليس موضوعيا ولا عادلا، ولا سيما فيما يتعلق بالبلدان النامية التي لا

رأي لها في القرارات الأساسية المتخذة على الصعيد الدولي والتي تتهم مع ذلك بإعاقة التنمية، بينما يتم تجاهل الأسباب الجذرية لعدم المساواة على المستوى العالمي..."[17] (تسطير المؤلف).

وبالتالي، من الخطأ أساسا اعتبار الدول الجهة الوحيدة المسؤولة عن انتهاك حقوق الإنسان عند تطبيق القواعد التجارية متعددة الأطراف أو جراء تطبيق التدابير التي يفرضها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي[18].

إن هذه الأطروحة منتشرة على نطاق واسع داخل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي: الدول الأعضاء هي المسؤولة واقعيا عن انتهاكات حقوق الإنسان، بشكل فردي لأنها من يقرر في النهاية السياسات التي يجب أن تنفذها هذه المؤسسات.

هذا الادعاء بعدم المساءلة غير مقبول في القانون الدولي.

إن صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ومنظمة التجارة العالمية هي في الأساس منظمات دولية[19] بالمعنى الدقيق للكلمة. وعلى هذا النحو، فهي ذات شخصية قانونية دولية[20]، ولديها أجهزتها الخاصة[21]، ولديها صلاحيات أقرتها المعاهدة أو الاتفاق الأساسي (صلاحيات محددة)[22]. وقبل كل شيء لديها، كمنظمات دولية، حقوق والتزامات.

كقاعدة عامة، من البديهي أنه لا يمكن لأي منظمة دولية تدعي أنها تعمل كموضوع للقانون الدولي، وتعتزم ممارسة اختصاصاتها وتدعي امتلاك شخصية قانونية دولية، أن تجادل بجدية بأنها معفاة من احترام الالتزامات الدولية، وخاصة قواعد حماية الحقوق الإنسانية[23]. وبوصفها موضوعًا للقانون الدولي، تخضع أي منظمة دولية للقانون الدولي، بما في ذلك الخضوع لقواعد حماية الحقوق الإنسانية[24].

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

يندرج الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في مجموعة قوانين القانون العرفي، وهو كما يوحي اسمه ، عالميّ؛ لذلك يربط بين الدول وغيرها من موضوعات القانون الدولي في أعمالها ومسؤولياتها المحددة. لا يمكن لأي هيئة دولية أن تحتمي بنظامها الداخلي كي تعتبر نفسها متحررة من احترام الاتفاقات الدولية التي صادق عليها أعضاؤها[25].

ولذلك، فإن المؤسسات الدولية ملزمة بتهيئة الظروف للتمتع الكامل بجميع الحقوق الإنسانية واحترام وحماية وتعزيز هذه الحقوق. والحال أن برامج التقويم الهيكلي، كما سلف الذكر، مغايرة لذلك تماما. لقد أعيد تسميتها الآن "استراتيجيات مكافحة الفقر"، بافتراض أن نموا اقتصاديا بسيطا سيجلب التنمية تلقائيا، وهو ما تكذبه، من بين أمور أخرى، التقارير السنوية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. إن ما يسمى النمو

الاقتصادي، كما تقترحه المؤسسات المالية العالمية، يفيد بشكل خاص شرائح المجتمع ذات الحظوة ويزيد أكثر خضوع بلدان العالم الثالث[26]. علاوة على ذلك، فإن النمو الاقتصادي الحالي غير متوافق بشكل أساسي مع الحفاظ على البيئة.

إعلان الحق في التنمية

لا تتماشى هذه الرؤية للتنمية، التي يدافع عنها البنك العالمي بشدة رغم فشلها الصارخ، أيضاً مع نص اجتماعي بارز وشهير يتمثل في إعلان الأمم المتحدة بشأن الحق في التنمية المعتمد عام 1986[27]:

المادة 1: 1. الحق في التنمية حق من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف...

2. ينطوي حق الإنسان في التنمية أيضا على الإعمال التام لحق الشعوب في تقرير المصير، الذي يشمل، مع مراعاة الأحكام ذات الصلة من العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان، ممارسة حقها، غير القابل للتصرف، في ممارسة السيادة التامة على جميع ثرواتها ومواردها الطبيعية.

المادة 3: 2. يقتضي إعمال الحق في التنمية الاحترام التام لمبادئ القانون الدولي...

المادة 8: 1. ينبغي للدول أن تتخذ، على الصعيد الوطني، جميع التدابير اللازمة لإعمال الحق في التنمية... وينبغي إجراء إصلاحات اقتصادية واجتماعية مناسبة بقصد استئصال كل المظالم الاجتماعية.

وفي مارس 1981، اقترحت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على المجلس الاقتصادي والاجتماعي إنشاء فريق العمل الأول المعني بالحق في التنمية. اجتمع الفريق عشرات المرات في ثمانينيات القرن العشرين[28]، وأسفرت اجتماعاته عن اعتماد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 41/128 في 4 ديسمبر 1986، المعروف بإعلان الأمم المتحدة للحق في التنمية. "بلد واحد فقط تجرأ على التصويت ضده: الولايات المتحدة، بحجة أن هذا الإعلان كان مشوشاً وغير دقيق، رافضة الربط بين التنمية ونزع السلاح، تماماً مثل الفكرة ذاتها المتمثلة في نقل الموارد من الشمال المتطور إلى الجنوب المتخلف. وامتنعت ثماني دول عن التصويت: الدانمرك، وفنلندا، وألمانيا الاتحادية، وأيسلندا، وإسرائيل، واليابان، والسويد، وبريطانيا، مصرة على أولوية الحقوق الفردية على حقوق الشعوب ورفضت اعتبار المساعدة على التنمية واجبا وفقا للقانون الدولي"[29].

ميثاق الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة

على الرغم من أن قرار الحق في التنمية هو قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة، إلا أنه لا يمتلك من الناحية العملية الطابع الملزم للمعاهدات الدولية. ولكن هناك نصوص أخرى يمكن أن تؤدي هذا الدور: ميثاق الأمم المتحدة (الديباجة، الفقرة 3 من المادة 1 والمادتان 55 56) وليس مجرد وثيقة تأسيسية للأمم المتحدة، بل أيضا معاهدة دولية تدون المبادئ الأساسية للعلاقات الدولية. إن العهدين المتعلقين بالحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية هما أيضاً نصوص معيارية تتعلق بالحق في التنمية: جميع الحقوق الواردة في هذه المواثيق تشكل جزءاً من مضمون الحق في التنمية[30].

وتتعلق النصوص الرئيسية للأمم المتحدة بكل من الحقوق الفردية والحقوق الجماعية، والحق في التنمية، والحق في السيادة السياسية والاقتصادية للدول. والواقع أن البنك العالمي، وكذلك صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية والشركات متعددة الجنسية، لم يقبل أبدا الخضوع لها.

وقد تمكنت هذه المؤسسات من التمتع بحصانة مرعبة من التعرض للعقاب حتى الآن، لأنه، رغم بعض التقدم المثير للاهتمام، فالقانون الحالي أبعد ما يكون عن الكمال. بالطبع هناك سلسلة من الآليات والاختصاصات القضائية بشأن جرائم الحقوق الإنسانية الفردية والجرائم ضد الإنسانية، لكن هناك جرائم أخرى تودي بحياة عدد كبير من الضحايا حول العالم - الجرائم الاقتصادية - لا تزال غير خاضعة لأي سلطة قضائية دولية، ولا لأي اتفاقية، ولا لأي تعريف دولي حتى الآن .

البنك العالمي، وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة

وبالإضافة إلى ذلك، يتطابق البنك العالمي مع تعريف كإحدى "المؤسسات المتخصصة التي أنشأتها الاتفاقات الحكومية الدولية، وتحظى، وفقا لأنظمتها الأساسية، بصلاحيات دولية واسعة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والتعليم والصحة العامة والمجالات الأخرى ذات الصلة". ومن ثم، فهي مرتبطة بمنظومة الأمم المتحدة من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي (المعروف بالمختصر الإنجليزي ECOSOC، الذي يعمل تحت سلطة الجمعية العامة) وفق المادة 57 (1) الفقرة 1 من ميثاق الأمم المتحدة.

يقوم نظام الأمم المتحدة على التعاون الدولي، بخاصة التعاون الاقتصادي والاجتماعي الدولي.

وفقا للمادة 55، رغبة في تهيئة دواعي الاستقرار والرفاهية الضروريين لقيام علاقات

سليمة ودية بين الأمم المتحدة مؤسسة على احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها، تعمل الأمم المتحدة على:
(أ) تحقيق مستوى أعلى للمعيشة وتوفير أسباب التوظيف الكامل لكل فرد والنهوض بعوامل التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي.
(ب) تيسير الحلول للمشاكل الدولية الاقتصادية والاجتماعية والصحية وما يتصل بها، وتعزيز التعاون الدولي في أمور الثقافة والتعليم.
(ج) الاحترام العالمي والفعال لحقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، بغض النظر عن العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين.
تستند منظومة الأمم المتحدة بأسرها إلى المبادئ التالية:
1. المساواة في السيادة بين جميع أعضائها.
2. يجب على الأعضاء الوفاء بحسن نية بالتزاماتهم بموجب الميثاق.
لذلك، من وجهة نظر تاريخية وخلافا لتصريحاتهما، فإن صندوق النقد الدولي والبنك العالمي هما وكالتين متخصصتين تابعتين للأمم المتحدة. وهي، بصفتها مؤسسات متخصصة، ملتزمة بميثاق الأمم المتحدة.
ولذلك لا مفر من طرح السؤال التالي: هل البنك العالمي وصندوق النقد الدولي ملزمان باحترام الالتزامات المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك الالتزام باحترام الحقوق الإنسانية؟
أشارت محكمة العدل الدولية إلى ذلك في قضيتي شركة برشلونة لمعدات الجروتيمور الشرقية[31]: فالأنظمة الأساسية للبنك العالمي تُعبر بالكامل عن الالتزامات الناشئة عن القانون العرفي، ولا سيما الالتزامات تجاه الكافة، والقواعد الآمرة. وتعني هذه الالتزامات، التي يطلق عليها أيضاً القانون المُلزم، أن قواعد القانون الدولي مهما كانت طبيعتها، مُلزمة قانوناً دائماً، وينطوي انتهاكها على نتائج قانونية خاصة فيما يتعلق بالالتزامات والحقوق المستمدة منها. وينطبق ذلك، على سبيل المثال، على مبدأ المساواة في السيادة بين الدول، وحظر استخدام القوة، وحظر التعذيب، وحظر الاختفاء القسري للأشخاص، وكلها إلزامية الطابع. وتشكل القواعد الآمرة جزء لا يتجزأ من النظام العام الدولي الذي لا يمكن لأي كان الإفلات منه، سواء صادق على المعاهدات أو الاتفاقيات الدولية أم لا. وتعني الالتزامات تجاه الكافة، والتي تشبه إلى حد كبير القواعد الآمرة، كما أشارت إليه محكمة العدل الدولية، الالتزام القانوني (وأفضل من ذلك، الالتزام بالوقاية والقمع) الذي تتمتع به جميع مواضيع القانون الدولي، نظراً لأهمية الحقوق المعنية، لحماية تلك الحقوق، وخاصة الالتزام باحترام وإنفاذ الحقوق

الإنسانية في جميع الأوقات وفي جميع الظروف.
إذا كان صحيحا أن البنك العالمي وصندوق النقد الدولي مستقلان في اشتغالهما عن الأمم المتحدة، فإن من مسؤوليتهما مع ذلك احترام الحقوق الإنسانية والقانون العرفي بشكل عام.
يجب أن تدمج المؤسسات المالية العالمية هذا الالتزام عند بلورة وتنفيذ سياساتها: لا يمكن لأي موضوع للقانون الدولي أن يتجنب هذه الالتزامات بالاحتجاج بعدم وجود تفويض صريح أو حجة "عدم التسييس"، أو أيضا بتفسير تقييدي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على أنها أقل إلزامية من الحقوق المدنية والسياسية.
وهذا الجانب الأخير تم التأكيد عليه بشكل جيد من قبل اريك ديفيد، الذي أعلن، فيما يتعلق بالقانون المُنطبق على المؤسسات المالية العالمية، على أن "الحقوق التي تتعلق على وجه الخصوص بحالة تدهور اقتصادي واجتماعي هي الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتهدد مثل تلك الحالة التمتع بهذه الحقوق من قبل فئات واسعة لهذا الحد أو ذاك من السكان. وليس من قبيل المبالغة القول إن حالات الفقر المدقع تؤدي إلى انتهاك جميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تقريبا..."[32].
ويواصل الكاتب المذكور أعلاه "... إذا كانت الحقوق المتأثرة ببرامج التقويم الهيكلي هي الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بداية، فقد يحدث، بدوره، أن انتهاك هذه الحقوق ينطوي أيضًا على انتهاك للحقوق المدنية والسياسية للأفراد المعنيين"[33].

خاتمة

لا يستطيع البنك العالمي وصندوق النقد الدولي كلاهما التذرع "بحقهما الدستوري" للتهرب من التزامات حماية الحقوق الإنسانية بذريعة أن قراراتهما يجب أن تسترشد حصراً بالاعتبارات الاقتصادية.
ومن المهم التأكيد على أن سياسات مؤسسات بريتون وودز، التي يكون نطاق أنشطتها واسعا للغاية، لها تأثير مباشر على حياة جميع الشعوب وحقوقها الأساسية[34].

إعلان الحق في التنمية

اعتمدته الجمعية العامة في قرارها 41/128 المؤرخ 4 كانون الأول / ديسمبر 1986

(النص الكامل)

إن الجمعية العامة،

إذ تضع في اعتبارها مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة المتصلة بتحقيق التعاون الدولي في حل المشاكل الدولية ذات الطابع الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو الإنساني وفى تعزيز وتشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع دون تمييز بسبب العنصر أو الجنس أو اللغة أو الدين،

وإذ تسلم بأن التنمية عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم والأفراد جميعهم على أساس مشاركتهم، النشطة والحرة والهادفة، في التنمية وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها،

وإذ ترى أنه يحق لكل فرد، بمقتضى أحكام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، أن يتمتع بنظام اجتماعي ودولي يمكن فيه إعمال الحقوق والحريات المبينة في هذا الإعلان إعمالا تاما،

وإذ تشير إلى أحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية،

وإذ تشير كذلك إلى ما يتصل بذلك من الاتفاقات والاتفاقيات والقرارات والتوصيات والصكوك الأخرى الصادرة عن الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة فيما يتعلق بالتنمية المتكاملة للإنسان وتقدم وتنمية جميع الشعوب اقتصاديا واجتماعيا، بما في ذلك الصكوك المتعلقة بإنهاء الاستعمار، ومنع التمييز، واحترام ومراعاة حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وحفظ السلم والأمن الدوليين، وزيادة تعزيز العلاقات الودية والتعاون فيما بين الدول وفقا للميثاق،

وإذ تشير إلى حق الشعوب في تقرير المصير الذي بموجبه يكون لها الحق في تقرير وضعها السياسي بحرية وفى السعي إلى تحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بحرية،

وإذ تشير أيضا إلى حق الشعوب في ممارسة السيادة التامة والكاملة على جميع ثرواتها ومواردها الطبيعية مع مراعاة الأحكام ذات الصلة من العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان،

وإذ تضع في اعتبارها الالتزام الواقع على الدول بموجب الميثاق بتعزيز الاحترام والمراعاة العالميين لحقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع دون تمييز من أي نوع كالتمييز

بسبب العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غيره من الآراء أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الملكية أو المولد أو غير ذلك من الأوضاع،

وإذ ترى أن القضاء على الانتهاكات الواسعة النطاق والصارخة لحقوق الإنسان الخاصة بالشعوب والأفراد المتأثرين بحالات مثل الحالات الناشئة عن الاستعمار، والاستعمار الجديد، والفصل العنصري وجميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري والسيطرة والاحتلال الأجنبيين، والعدوان والتهديدات الموجهة ضد السيادة الوطنية والوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية، والتهديدات بالحرب، من شأنه أن يسهم في إيجاد ظروف مواتية لتنمية جزء كبير من الإنسانية،

وإذ يساورها القلق إزاء وجود عقبات خطيرة في طريق تنمية البشر والشعوب وتحقيق ذواتهم تحقيقا تاما، نشأت، في جملة أمور، عن إنكار الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وإذ ترى أن جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية متلاحمة ومترابطة وأن تعزيز التنمية يقتضي إيلاء الاهتمام على قدم المساواة لإعمال وتعزيز وحماية الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنظر فيها بصورة عاجلة وأنه لا يمكن، وفقا لذلك، أن يبرر تعزيز بعض حقوق الإنسان والحريات الأساسية واحترامها والتمتع بها إنكار غيرها من حقوق الإنسان والحريات الأساسية،

وإذ ترى أن السلم والأمن الدوليين يشكلان عنصرين أساسيين لإعمال الحق في التنمية،

وإذ تؤكد من جديد وجود علاقة وثيقة بين نزع السلاح والتنمية، وأن التقدم في ميدان نزع السلاح سيعزز كثيرا التقدم في ميدان التنمية، وأن الموارد المفرج عنها من خلال تدابير نزع السلاح ينبغي تكريسها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع الشعوب ولرفاهيتها ولا سيما شعوب البلدان النامية،

وإذ تسلم بأن الإنسان هو الموضع الرئيسي لعملية التنمية ولذلك فانه ينبغي لسياسة التنمية أن تجعل الإنسان المشارك الرئيسي في التنمية والمستفيد الرئيسي منها،

وإذ تسلم بأن إيجاد الظروف المواتية لتنمية الشعوب والأفراد هو المسؤولية الأولى لدولهم،

وإذ تدرك أن الجهود المبذولة على الصعيد الدولي لتعزيز وحماية حقوق الإنسان ينبغي أن تكون مصحوبة بجهود ترمى إلى إقامة نظام اقتصادي دولي جديد،

وإذ تؤكد أن الحق في التنمية حق من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف، وأن تكافؤ الفرص في التنمية حق للأمم وللأفراد الذين يكونون الأمم، على السواء.

تصدر إعلان الحق في التنمية، الوارد فيما يلي:

المادة 1

1. الحق في التنمية حق من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف وبموجبه يحق لكل إنسان ولجميع الشعوب المشاركة والإسهام في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية والتمتع بهذه التنمية التي يمكن فيها إعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية إعمالا تاما.
2. ينطوي حق الإنسان في التنمية أيضا على الإعمال التام لحق الشعوب في تقرير المصير، الذي يشمل، مع مراعاة الأحكام ذات الصلة من العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان، ممارسة حقها، غير القابل للتصرف، في ممارسة السيادة التامة على جميع ثرواتها ومواردها الطبيعية.

المادة 2

1. الإنسان هو الموضوع الرئيسي للتنمية وينبغي أن يكون المشارك النشط في الحق في التنمية والمستفيد منه.
2. يتحمل جميع البشر مسؤولية عن التنمية، فرديا وجماعيا، آخذين في الاعتبار ضرورة الاحترام التام لحقوق الإنسان والحريات الأساسية الخاصة بهم، فضلا عن واجباتهم تجاه المجتمع الذي يمكنه وحده أن يكفل تحقيق الإنسان لذاته بحرية وبصورة تامة، ولذلك ينبغي لهم تعزيز وحماية نظام سياسي واجتماعي واقتصادي مناسب للتنمية.
3. من حق الدول ومن واجبها وضع سياسات إنمائية وطنية ملائمة تهدف إلى التحسين المستمر لرفاهية جميع السكان وجميع الأفراد على أساس مشاركتهم، النشطة والحرة والهادفة، في التنمية وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها.

المادة 3

1. تتحمل الدولة المسؤولية الرئيسية عن تهيئة الأوضاع الوطنية والدولية المواتية لإعمال الحق في التنمية.
2. يقتضي إعمال الحق في التنمية الاحترام التام لمبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون فيما بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة.
3. من واجب الدول أن تتعاون بعضها مع بعض في تأمين التنمية وإزالة العقبات التي تعترض التنمية. وينبغي للدول أن تستوفي حقوقها وتؤدي واجباتها على نحو يعزز عملية إقامة نظام اقتصادي دولي جديد على أساس المساواة في السيادة والترابط والمنفعة المتبادلة والتعاون فيما بين جميع الدول، ويشجع كذلك مراعاة حقوق الإنسان وإعمالها.

المادة 4

1. من واجب الدول أن تتخذ خطوات، فرديا وجماعيا، لوضع سياسات إنمائية دولية ملائمة بغية تيسير إعمال الحق في التنمية إعمالا تاما.
2. من المطلوب القيام بعمل مستمر لتعزيز تنمية البلدان النامية على نحو أسرع. والتعاون الدولي الفعال، كتكملة لجهود البلدان النامية، أساسي لتزويد هذه البلدان بالوسائل والتسهيلات الملائمة لتشجيع تنميتها الشاملة.

المادة 5

تتخذ الدول خطوات حازمة للقضاء على الانتهاكات الواسعة النطاق والصارخة لحقوق الإنسان الخاصة بالشعوب والأفراد المتأثرين بحالات مثل الحالات الناشئة عن الفصل العنصري، وجميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري، والاستعمار، والسيطرة والاحتلال الأجنبيين، والعدوان والتدخل الأجنبي، والتهديدات الأجنبية ضد السيادة الوطنية والوحدة الوطنية والسلامة الاقليمية، والتهديدات بالحرب، ورفض الاعتراف بالحق الأساسي للشعوب في تقرير المصير.

المادة 6

1. ينبغي لجميع الدول أن تتعاون بغية تعزيز وتشجيع وتدعيم الاحترام والمراعاة العالميين لجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع دون أي تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين.
2. جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية متلاحمة ومترابطة، وينبغي إيلاء الاهتمام علي قدر المساواة لإعمال وتعزيز وحماية الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والنظر فيها بصورة عاجلة.
3. ينبغي للدول أن تتخذ خطوات لإزالة العقبات التي تعترض سبيل التنمية والناشئة عن عدم مراعاة الحقوق المدنية والسياسية، فضلا عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

المادة 7

ينبغي لجميع الدول أن تشجع إقامة وصيانة وتعزيز السلم والأمن الدوليين، وتحقيقا لهذه الغاية ينبغي لها أن تبذل كل ما في وسعها من أجل تحقيق نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية فعالة، وكذلك من أجل استخدام الموارد المفرج عنها نتيجة لتدابير نزع السلاح الفعالة لأغراض التنمية الشاملة، ولا سيما تنمية البلدان النامية.

المادة 8

1. ينبغي للدول أن تتخذ، على الصعيد الوطني، جميع التدابير اللازمة لإعمال الحق في التنمية ويجب أن تضمن، في جملة أمور، تكافؤ الفرص للجميع في إمكانية وصولهم إلى الموارد الأساسية والتعليم والخدمات الصحية والغذاء والإسكان والعمل والتوزيع العادل للدخل. وينبغي اتخاذ تدابير فعالة لضمان قيام المرأة بدور نشط في عملية التنمية. وينبغي إجراء إصلاحات اقتصادية واجتماعية مناسبة بقصد استئصال كل المظالم الاجتماعية.
2. ينبغي للدول أن تشجع المشاركة الشعبية في جميع المجالات بوصفها عاملا هاما في التنمية وفى الإعمال التام لجميع حقوق الإنسان.

المادة 9

1. جميع جوانب الحق في التنمية، المبينة في هذا الإعلان، متلاحمة ومترابطة وينبغي النظر إلى كل واحد منها في إطار الجميع.
2. ليس في هذا الإعلان ما يفسر على أنه يتعارض مع مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة أو على أنه يعني أن لأي دولة أو مجموعة أو فرد حقا في مزاولة أي نشاط أو في أداء أي عمل يستهدف انتهاك الحقوق المبينة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفى العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان.

المادة 10

ينبغي اتخاذ خطوات لضمان ممارسة الحق في التنمية ممارسة كاملة وتعزيزه التدريجي، بما في ذلك صياغة واعتماد وتنفيذ تدابير على صعيد السياسات وتدابير تشريعية وتدابير أخرى على الصعيدين الوطني والدولي.

إحالات الفصل الثاني والعشرون:

1 1L'auteur tient à remercier Hugo Ruiz Diaz Balbuena dont les travaux constituent une des sources principales d'inspiration pour la rédaction de ce chapitre. يود المؤلف أن يشكر هوغو رويز دياز بالبوينا الذي تعد أعماله أحد أهم مصادر الإلهام لكتابة هذا الفصل. وبخاصة الدراسة غير المنشورة المعنونة "سياسات المؤسسات المالية الدولية ومسؤولياتها عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بعد فرض برامج التكيف الهيكلي"، 3 أكتوبر 2004 ، 15 ص. .

2 PEEMANS, Jean-Philippe (2002). Le développement des peuples face à la modernisation du monde, Louvain- la-Neuve/Paris, Academia Bruylant/L'Harmattan, 2002, p. 349

3 Angulo Sanchez, Nicolas. 2005. El Derecho Humano al Desarollo frente a la 145.mundialización del Mercado, p

4 Benchikh M, Charvin R., Demichel F., Introduction critique au Droit international .public, Collection Critique du droit, Presse Universitaires de Lyon, 1986, p. 12

5 ONU-CDH, Allègement de la dette et investissement local: coordination entre l'Initiative en faveur des pays pauvres très endettés (PPTE), Rapport commun de Ronaldo Figueredo (Rapporteur spécial) et de Fantu Cheru, (Expert indépendant), 14 janvier 2000, E/ .CN.4/2000/51, paragraphe 1

6 6Idem., paragraphe 5 نفس المرجع، الفصل 5 .

7 خصوصا، الإفقار الواسع لشرائح كاملة من سكان دول العالم الثالث. لنتذكر أن الفقر يعتبر "... كحالة إنكار، أو حتى انتهاك، لحقوق الإنسان. 7Notamment, l'appauvrissement massif de couches entières des populations des pays du Tiers Monde.».». Cf., ONU-CDH, Mise en œuvre du droit au développement dans le contexte mondial actuel. Examen du sixième rapport de l'Expert indépendant sur le Droit au développement, E/CN.4/2004.18/4, 17 février 2004, paragraphe 12.

8 8ONU-CDH ، آثار سياسات التقويم الهيكلي على التمتع الفعلي بحقوق الإنسان، تقرير الخبير المستقل فانتو شيرو، ,E/CN.4/1999/50 الفصل 31.

9 9Consecuencias de las políticas de ajuste económico originadas por la deuda externa en el goce efectivo de los derechos humanos y, especialmente, en la aplicación de la Declaración sobre el derecho al desarrollo, Resolución de la Comisión de Derechos Humanos 1999/22 Consecuencias de las políticas de ajuste económico originadas por la deuda externa en el efectivo de los derechos humanos y، specialificmente، in the application of the declaración sobre el derecho al desarrollo، Resolución de la Comisión de Derechos Humanos 1999/22 .

10 10La violation massive et constante des droits économiques, sociaux et culturels est indissociable de l'ensem- ble des droits humains parce que leur violation est accompagnée normalement par les violations graves des droits civils et politiques. إن الانتهاك الكثيف والمستمر للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لا ينفصل عن جميع حقوق الإنسان لأن انتهاكها يصاحب عادة بانتهاكات خطيرة للحقوق المدنية والسياسية. انظر Fierens، Jacques، "انتهاك الحقوق المدنية والسياسية كنتيجة لانتهاك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية"، المؤسسات المالية، واستثناء حقوق الإنسان، مركز القانون الدولي للجامعة الحرة بروكسل، ديسمبر 1998، المجلة البلجيكية للقانون الدولي 1-1991.

11 ONU-CDH 11، آثار سياسات التقويم الهيكلي والديون الخارجية على تمتع الجميع الفعلي بحقوق

الإنسان، لا سيما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، 2003/10 / E / CN.4 ، الفصل 42 .

12 ONU-CDH, Quatrième Rapport de l'Expert indépendant Arjun Sengupta, E/CN.4/2002/WG.18/2/Add. 1, 5 mars 2002, par.21

13 ONU-CDH, Effets des politiques d'ajustement structurel sur la jouissance effective des droits de l'homme, Rapport de l'Expert indépendant Fantu Cheru, E/CN.4/1999/50, par. ONU-CDH، آثار سياسات التقويم الهيكلي على التمتع الفعلي بحقوق الإنسان، تقرير الخبير المستقل فانتو شيرو ، 1999/50 / E / CN.4 ، الفقرة 30-28 .

14 14Le droit conventionnel est le droit écrit dont les règles se trouvent dans des conventions internationales, tel que le Pacte International sur les Droits Economiques Sociaux et Culturels (PIDESC). القانون التقليدي هو القانون المكتوب الذي توجد قواعده في الاتفاقيات الدولية، مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (PIDESC). القانون العرفي هو قانون غير مكتوب و/ أو ملزم، مثل حظر الجرائم ضد الإنسانية، وجرائم العدوان، وحقوق الشعوب بشأن مواردها الطبيعية، إلخ. .

15 Alejandro Teitelbaum les qualifie d' « instruments et mandataires des grandes puissances et du grand capital... ». Voir Teitelbaum A., El Papel de las sociedades transnacionales en el mundo contemporàneo, AAJ, Producciones Gráficas, Buenos Aires, 2003, p. 104.

16 16Note du Président de la Banque mondiale, 28 septembre 2004. Cité par Hugo Ruiz Diaz Balbuena dans Les politiques menées par les IFI et leur responsabilité pour les violations massives des droits humains suite à l'imposi- tion des programmes d'ajustement structurel, 3 octobre 2004, 15 p مذكرة من رئيس البنك العالمي، 28 سبتمبر 2004. اوردها هوغو رويز دياز بالبوينا في سياسات المؤسسات المالية الدولية ومسؤوليتها عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان عقب فرض برامج التقويم الهيكلي، 3 اكتوبر 2004، ص 15.

17 الجمعية العامة للأمم المتحدة: قضايا حقوق الإنسان، بما في ذلك طرق مختلفة لضمان التمتع على نحو أفضل بحقوق الإنسان والحريات الأساسية. العولمة وتأثيرها على التمتع الكامل بحقوق الإنسان، تقرير الأمين العام، 7.08.2003 ، الفصل. 16- 17 .

18 مساءلة الدول وحدها هو في الواقع "... تحميل الكيانات المنفذة المسؤولية، في حين تتمتع المؤسسات الرئيسية التي تترأس اعتماد مثل هذه السياسات بالإفلات من العقاب..." انظر: UN- Cf. ONU-CDH, La mondialisation et ses effets sur la pleine jouissance des droits de l'homme, E/CN.4/Su.2/2003/14, par. 37. Non souligné dans le document. .

19 أنظر Ridruejo, J.A.P., Cours général de Droit international public, Recueil des Cours de l'Académie de Droit international (RCADI), 1998, tome 274, p. 193-198.

20 20Cf. CIJ, Réparation des dommages subis au service des Nations Unies (Affaire Bernadotte), Recueil, 1949, p. انظر CIJ، Réparation des dommages subis au service des Nations Unies (Affaire Bernadotte), Recueil, 1949, p. 174.

21 Verhoeven J., Droit international public, Précis de la Faculté de Droit de l'UCL, Larcier, Bruxelles, 2000, p205

22 Combacau J., Sur S., Droit international public, Montchrestien, Paris, 1995, deuxième édit., p. 731-732 23 E/CN.4/Su.2/2003/14, par. 37.

23 E/CN.4/Su.2/2003/14, par. 37.

24 .Dupuy, P.M., Droit international public, Dalloz, Paris, 1995, troisième édit., p. 115

25 Massiah, Gustave in Cetim. 2005. ONU. Droits pour tous ou loi du plus fort ?, p. 404-405

26 Angulo Sanchez, Nicolas. 2005. El Derecho Humano al Desarollo frente a la p16.,mundialización del Mercado

27 النص الكامل للإعلان في 27Le texte intégral de la déclaration se trouve en fin de chapitre نهاية الفصل .

28 28La décennie des années 1980 est vraiment paradoxale car elle voit naître un merveilleux instrument poten- tiel de droit au niveau planétaire avec l'adoption de cette déclaration sur le Droit au Développement. إن عقد الثمانينيات يشكل مفارقة حقا لأنه شهد ولادة صك قانوني رائع كمونا على المستوى العالمي باعتماد الإعلان بشأن الحق في التنمية. كما أنه واحد من أكثر العقود سلبية من حيث حقوق الإنسان والتنمية نتيجة لتفجر أزمة الديون، وتدهور معدلات التبادل التجاري، وتزايد عدم المساواة بين دول المركز ودول الأطراف، وداخل كل دولة.

29 Angulo Sanchez, Nicolas. 2005. El Derecho Humano al Desarollo frente a la p. 36-37,mundialización del Mercado

30 Idem, p. 288

31 31CIJ, Recueil, 1970 et CIJ, Recueil, 1996 تقارير محكمة العدل الدولية، 1970 وتقارير محكمة العدل الدولية، 1996

32 32 David E، "Conclusions of the Legal Workshop: International Financial Institutions and International Law"، The International Financial Affairs and International Law، ULB، Bruylant، Brussels، 1999، 2 § .

33 نفس المرجع الفصل 4

34 أنظر ONU-CDH، آثار سياسات التقويم الهيكلي والديون الخارجية على التمتع الفعلي بجميع الحقوق الإنسانية، وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، E / CN.4 / 2003/10. تحليل حالة بوليفيا.

الفصل الثالث والعشرون
إنهاء إفلات البنك العالمي من العقاب

هل يمكن مقاضاة البنك العالمي؟

خلافاً للاعتقاد الشائع، لا يتمتع البنك العالمي بالحصانة كمؤسسة بوصفه شخصية اعتبارية. ينص الباب الثالث من المادة السابعة من قانونه الأساسي صراحة على أنه يجوز تقديم البنك إلى العدالة في ظروف معينة. يجوز محاكمة البنك أمام محكمة وطنية في الدول التي توجد بها تمثيلية له و/أو في بلد أصدر فيه سندات[1].

كانت إمكانية مقاضاة البنك هذه متوقعة منذ تأسيسه عام 1944 ولم يتم تعديلها حتى الآن لسبب بسيط وهو أن البنك يمول القروض التي يمنحها لأعضائه (الدول الأعضاء) بالاقتراض (من خلال إصدار سندات الأوراق المالية) من الأسواق المالية. في الأصل، تم تملُّك هذه الأوراق المالية من قبل البنوك الخاصة الكبيرة بشكل رئيسي في أمريكا الشمالية. والآن أصبحت مؤسسات أخرى، بما في ذلك صناديق التقاعد ونقابات، تحصل عليها. اعتبرت الدول المؤسسة للبنك العالمي أنها لن تكون قادرة على بيع السندات للبنك إذا لم تضمن للمشترين إمكانية الانقلاب ضده في حالة التقاضي.

هذا هو سبب وجود اختلاف جوهري بين وضع البنك ووضع صندوق النقد الدولي من وجهة نظر الحصانة. لا يستفيد البنك منها لأنه يستخدم خدمات البنكيين والأسواق المالية بشكل عام. لن يمنح أي بنكي البنك العالمي قرضا إذا كان يتمتع بالحصانة. بالمقابل، يمكن أن يتمتع صندوق النقد الدولي بالحصانة لأنه يمول بنفسه إقراضه من الحصص التي يدفعها أعضاؤه. إذا لم يُمنح البنك العالمي الحصانة، فليس لأسباب إنسانية، وإنما لتقديم ضمانات للجهات المانحة.

لذلك فمن الممكن تماما تقديم شكوى ضد البنك بالعديد من البلدان (حوالي 100) حيث توجد مكاتبه. وهذا ممكن في جاكرتا أو ديلي، عاصمة تيمور الشرقية، وكذلك في كينشاسا، أو بروكسل، أو موسكو أو واشنطن لأن البنك لديه تمثيلية بهذه البلدان وبالعديد غيرها.

وتتمثل إحدى النقاط الهامة في أنه لا توجد أي مؤسسة، ولا أي موضوع يخضع للقانون الدولي ولا أي فرد يتمتع بالحصانة إذا كان متورطا في جرائم ضد الإنسانية. بالإضافة إلى ذلك، في هذه الحالة، لا وجود لوصفة. وعلى أساس الجرائم ضد الإنسانية، فإن صندوق النقد الدولي والبنك العالمي يمكن مقاضاتهما.

لماذا تقديم شكوى؟

لقد استُخدم عدد كبير من قروض البنك العالمي، منذ أن بدأ منحها[2]، لتنفيذ سياسات أضرت بمئات الملايين من المواطنين. ما معنى ذلك؟ لقد فضل البنك بصورة منهجية تقديم القروض للبنى التحتية الكبيرة مثل السدود الكبرى[3]، والاستثمارات في الصناعات الاستخراجية للمواد الأولية (على سبيل المثال، المناجم المكشوفة، وبناء العديد من خطوط الأنابيب - أحدثها: تشاد - كاميرون وباكو - تبيليسي - شيحان[4])، والسياسات الزراعية لصالح "كل شيء للتصدير" بثمن التخلي عن الأمن والسيادة الغذائيين، وبناء محطات الطاقة الحرارية المستنزفة الرئيسية للغابات الاستوائية.

بالإضافة إلى ذلك، ساعد البنك العالمي في مناسبات عديدة أنظمة ديكتاتورية مسؤولة عن جرائم مثبة ضد الإنسانية: ديكتاتوريات المخروط الجنوبي لأمريكا اللاتينية من ستينيات إلى ثمانينيات القرن العشرين، والعديد من الدكتاتوريات في أفريقيا (موبوتو من 1965 إلى سقوطه عام 1997، ونظام الميز العنصري في جنوب أفريقيا)، وأنظمة الكتلة السوفياتية السابقة مثل ديكتاتورية تشاوشيسكو في رومانيا، والدكتاتوريات في جنوب شرق آسيا والشرق الأقصى مثل ديكتاتورية ماركوس من 1972 إلى 1986 في الفلبين، وسوهارتو من 1965 إلى 1998 في إندونيسيا، وأنظمة دكتاتورية في كوريا الجنوبية (1961-1987)، وتايلاند (1966-1988) حتى الديكتاتورية الصينية اليوم.

وقد ساهم البنك بشكلٍ مكمّل مع فاعلين آخرين في زعزعة استقرار حكومات تقدمية وديمقراطية بشكل منهجي بحرمانها من أي مساعدة: حكومة سوكارنو في إندونيسيا حتى الإطاحة بها عام 1965، وحكومة جوسلينو كوبيتشيك (1956-1960)، ثم حكومة جواو غولارت (1961-1964) في البرازيل التي أطيح بها في النهاية بانقلاب عسكري، وحكومة سلفادور الليندي (1970-1973) في شيلي...

ولا ننسى القروض التي منحها البنك للمراكز الاستعمارية (بلجيكا، بريطانيا، فرنسا...) لاستغلال الموارد الطبيعية للبلدان التي سيطروا عليها حتى سنوات 1960 والتي أُضيفت لاحقا للديون الخارجية للدول بمجرد أن صارت مستقلة. فعلى سبيل المثال، كان على الكونغو المستقلة أن تتولى إنهاء تسديد الديون التي تعاقدت عليها بلجيكا باسم الكونغو البلجيكية. وينطبق نفس الشيء على كينيا وأوغندا ونيجيريا والغابون وموريتانيا والجزائر والصومال بشأن الديون التي تعاقد عليها حكام القوى الاستعمارية.

يجب أن نذكر أيضاً قروض التقويم الهيكلي التي منحها البنك منذ ثمانينيات القرن العشرين. لم تخصص لمشاريع اقتصادية محددة: إنها تهدف إلى تمكين تحقيق سياسات شاملة هدفها الانفتاح التام لاقتصادات الدول "المفيدة" للاستثمارات

والواردات من المساهمين الرئيسيين في البنك. وبالتالي، يدعم البنك سياسة نزع السيادة الوطنية للبلدان التي يساعدها لصالح مصالح جزء من أعضائه، وهم حفنة من القوى الصناعية التي تكون خياراتها مُلزمة لغالبية سكان وبلدان الكوكب. وقد تجلت الطبيعة الضارة لكل من الوصفات الهيكلية والعلاجات بالصدمة في الأزمات العديدة المتتالية منذ أزمة "التكيلا" التي ضربت المكسيك عام 1994. وتوضح أولويات البنك الجديدة، مثل خصخصة المياه والأراضي، بالإضافة إلى رفضه الأخير تنفيذ توصيات اللجنة المستقلة بشأن الصناعات الاستخراجية، أن توجه البنك لا يتحسن وأن كوارث اجتماعية جديدة جارية ويجري إعدادها. باختصار، سبب التدخل الكارثي للبنك العالمي في تسوناميات هائلة!

من يستطيع تقيم الشكوى ؟

يمكن تصور أن تتشكل جمعيات تمثل مصالح المتضررين من قروض البنك العالمي و/أو دعمه لأنظمة ديكتاتورية لتصبح أطرافًا مدنية وترفع دعوى أمام محاكم وطنية ضد البنك. ويمكننا أيضا تخيل أن يقدم ضده حاملو سنداته - ليس فقط البنكيين، ولكن أيضا النقابات- شكوى حول كيفية استخدامه المال الذي أقرضوه إياه. والنتيجة الإيجابية للمتابعة القضائية ليست مضمونة، لكن ليس واضحا لماذا لا تستخدم جمعيات المواطنين حقها في محاسبة البنك. لا يُصدّق أن يظل الطابع الضار لمؤسسة مثل البنك دون حساب، يوما ما، بقرارات قضائية.

لماذا لم تبدأ مثل هذه الإجراءات بعد؟

أخفى مقتضى القانون الأساسي للبنك العالمي (المادة السابعة القسم 8) الذي يمنح الحصانة للمديرين والمسؤولين في أداء وظيفتهم، إمكانية تقديم شكوى ضد البنك كشخص معنوي (المادة 7 القسم 3، انظر الهامش 1 لهذا النص). والحال أنه مهم جدا القدرة على محاسبة البنك كمؤسسة بدلاً من مهاجمة المنفذين فقط. ويمكن أيضا إضافة أنه وفقا لنفس المقتضى (المادة السابعة، القسم 8)، يجوز للبنك بكامل إرادته رفع الحصانة عن مديريه وموظفيه. ويمكن للمرء أن يتخيل أيضا تقديم شكوى ضد كبار المسؤولين التنفيذيين في البنك بمجرد مغادرة وظائفهم.

وثمة عامل آخر لتفسير غياب متابعات قضائية تجاه البنك متمثل في استغراق الكثير من الوقت قبل الانتباه للطبيعة المنهجية والمعممة لممارسات البنك السيئة. غالبا، لا يظهر في المقدمة لأن الحكومات الوطنية هي من تتحمل في نظر مواطنيها مسؤولية

السياسات التي يفرضها البنك العالمي.

ألا تمنح اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1947 حصانة كاملة لوكالات الأمم المتحدة المتخصصة التي ينتمي إليها البنك العالمي؟

وافقت الجمعية العامة في 21 نوفمبر 1947 على اتفاقية بشأن امتيازات وحصانات الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة[5]. تنص المادة 10 من الاتفاقية، الباب 37، المتعلقة بالمرفقات وتطبيق الاتفاقية لكل وكالة متخصصة، على أن الاتفاقية "ستصبح قابلة للتطبيق على وكالة متخصصة عندما تحيل إلى الأمين العام للأمم المتحدة النص النهائي للمرفق الذي يتعلق بها وتخطره بقبولها للبنود القياسية المعدلة بواسطة المرفق ...". سلّم البنك نسخته.

يتعلق الملحق السادس بالبنك العالمي للإنشاء والتعمير(أي البنك العالمي). وماذا نجد بالملحق؟ في الواقع، أدرج البنك بالملحق جزءا من نظامه الأساسي الذي يحدد شروط فقدانه للحصانة! يفضل البنك إذن البقاء بالأمم المتحدة بما يتماشى مع وضعه بدلاً من الاستفادة من حصانة وكالات الأمم المتحدة. يتضمن النص ما يلي: "تنطبق الاتفاقية (بما في ذلك هذا الملحق) على البنك العالمي للإنشاء والتعمير (المشار إليه فيما يلي باسم" البنك")، مع مراعاة المقتضيات التالية: 1. يحل النص التالي محل القسم 4: "لا يجوز مقاضاة البنك إلا أمام محكمة مختصة على أراضي دولة عضو يكون للبنك فيها فرع، وحيث عين وكيلا لقبول استدعاءات أو إخطارات استدعاء، أو حيث أصدر أو ضمن قيما منقولة". إلخ.

بالتالي من الممكن تقديم البنك العالمي للعدالة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1947 ومرفقاتها.

إحالات الفصل الثالث والعشرون:

1 Section 3 de l'article VII : « La Banque ne peut être poursuivie que devant un1الباب tribunal ayant juridiction d'un État membre où elle possède un bureau, a désigné un agent chargé de recevoir les significations ou notification de sommations ou a émis ou garanti des titresالبا 3 من المادة السابعة: "لا يجوز مقاضاة البنك إلا أمام محكمة مختصة تابعة لدولة عضو حيث يوجد مكتب له، وقد حيث عين وكيلًا مكلفا باستلام الإشعارات أو إشعارات الاستدعاءات أو حيث أصدر أو ضمن سندات»

2 Le premier prêt remonte à 19472يعود القرض الأول إلى عام 1947 ..

3 3Selon, le rapport de la Commission sur les grands barrages, 60 à 80 millions de personnes ont été déplacées suite à la construction des grands barrages.ووفقاً لتقرير اللجنة حول السدود الكبرى ، فقد شُرد من 60 إلى 80 مليون شخص بسبب بناء السدود الكبرى. وDans un grand nombre de cas, les droits de ces personnes en termes d'in- demnisation et de réinstallation n'ont pas été respectésفي العديد من الحالات، لم يتم احترام حقوق هؤلاء الأشخاص من حيث التعويض وإعادة التوطين..

4 4Selon le rapport de la Commission sur les industries extractives rendu public en décembre 2003, une grande partie des projets financés par la Banque mondiale ont eu des effets négatifs pour les populations et les pays concer- nésوفقاً لتقرير اللجنة حول الصناعات الاستخراجية الصادر في ديسمبر 2003، كان لعدد كبير من المشروعات التي يمولها البنك العالمي آثار سلبية على السكان والبلدان المعنية..

5 Dans l'Article 1er de la Convention intitulé « Définitions et champ d'application », Section 1, les institu- tions spécialisées qui sont nommément citées sont les suivantes: l'Organisation internationale du travail;في المادة 1 من الاتفاقية المعنونة "تعاريف ونطاق التطبيق"، القسم 1، الوكالات المتخصصة التي سميت بالاسم هي: منظمة العمل الدولية؛ وl'Organisation des Nations unies pour l'alimentation et l'agriculture;منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة. و l'Organisation des Nations unies pour l'éduca- tion, la scienceet la culture;امنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة. وl'Organisation de l'aviation civile internationale;امنظمة الطيران المدني الدولية و;le Fonds monétaire international;اصندوق النقد الدولي وla Banque internationale pour la reconstruction et la mise en valeur;االبنك العالمي للإنشاء والتعمير؛ وl'Organisation mondiale de la santé;منظمة الصحة العالمية و;l'Union pos- tale universelle;االاتحاد البريدي العالمي وl'Union internationale des télécommunicationsالاتحاد الدولي للاتصالات ..

الفصل الرابع والعشرون
مرافعة ضد البنك العالمي

1. خلال ستين عاما من وجوده، دعم البنك العالمي بنشاط جميع الديكتاتوريات والأنظمة الفاسدة في معسكر حلفاء الولايات المتحدة.
2. وعلى الرغم من رصده اختلاسات ضخمة، إلا أنه حافظ، وحتى زاد، على المبالغ التي أقرضها (انظر حالة الكونغو-زائير الماريشال موبوتو الرمزية بعد تقرير بلومنثال عام 1982).
3. وساعد بدعمه المالي ديكتاتورية هابياريمانا في رواندا حتى عام 1992، بمضاعفة أعداد جيشه خمس مرات. أدت الإصلاحات الاقتصادية التي فرضها في عام 1990 إلى زعزعة استقرار البلاد وزادت من حدة التناقضات الكامنة. وتم ارتكاب الإبادة التي أعدها نظام هابياريمانا منذ أواخر الثمانينيات، في 6 أبريل 1994، وأودت بحياة قرابة مليون من التوتسي (والهوتو المعتدلين). ولاحقا، طالب البنك العالمي بسداد الديون التي تعاقد عليها نظام الإبادة الجماعية[1].
4. ودعم بعض الأنظمة الديكتاتورية (رومانيا 1973 حتي 1982، والصين من 1980) في المعسكر الآخر لإضعاف الاتحاد السوفياتي قبل انهياره في عام 1991.
5. ودعم أسوأ الديكتاتوريات حتى تم إسقاطها. أمثلة: دعم سوهارتو الرمزي في إندونيسيا من 1965 إلى 1998، وماركوس في الفلبين من 1972 إلى 1986.
6. وخرب بنشاط تجارب ديمقراطية وتقدمية (من جاكوبو أربينز في النصف الأول من الخمسينيات في غواتيمالا إلى الساندينيين في نيكاراغوا في الثمانينيات، إلى سلفادور الليندي في تشيلي من 1970 إلى 1973).
7. ويطالب البنك الشعوب، ضحايا الطغاة الذين يمولهم، بتسديد الديون الكريهة التي تعاقدوا عليها.
8. وبالمثل، طالب البنك البلدان التي حصلت على استقلالها أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات بسداد الديون البغيضة التي عقدتها القوى الاستعمارية السابقة من أجل استعمارها.
9. وقام البنك العالمي بدعم بلدان (جنوب إفريقيا والبرتغال) كانت موضوعًا لمقاطعة مالية دولية أقرتها الأمم المتحدة.

10. ودعم البنك بلدا قام بضم دولة أخرى بالقوة (ضم إندونيسيا لتيمور الشرقية عام 1975).

11. وفي المجال البيئي، سعى البنك الى تطوير سياسة إنتاجوية كارثية إزاء الشعوب ومضرة بالطبيعة[2].

12. ومن بين أقل المشاريع احتراماً للحقوق الإنسانية، المدعومة مباشرة من البنك العالمي، يمكننا تسليط الضوء على مشروع "التهجير" في إندونيسيا، الذي تمثل العديد من عناصره جرائم ضد الإنسانية (تدمير البيئة الطبيعية للسكان الأصليين، والتهجير القسري للسكان).

13. وشجع البنك العالمي (تماما مثل صندوق النقد الدولي) ظهور عوامل أدت إلى أزمة الديون المندلعة عام 1982. باختصار: أ) دفع البنك العالمي البلدان إلى الاقتراض في ظل شروط قادتها إلى فرط الاستدانة؛ ب) دفعت أو حتى أجبرت الدول على رفع القيود على تحركات الرساميل ومعدلات الصرف، ما أدى إلى تفاقم تقلبات حركة الرساميل وبالتالي تسهيل هروبها بشكل كبير. كما منح ذلك المضاربين أسلحة هائلة (إلا إذا تمت العودة إلى رقابة صارمة على تحركات الرساميل)؛ (ج) دفع البلدان إلى التخلي عن التصنيع بإحلال الواردات لصالح نموذج قائم على تشجيع الصادرات. وأدت هذه الزيادة في صادرات البلدان النامية إلى السوق العالمية - حيث الركود في الطلب - إلى انخفاض الأسعار وتدهور معدلات التبادل التجاري.

14. وأخفى الأخطار التي اكتشفها بنفسه (مديونية مفرطة، وأزمة تسديدات، وتحويلات صافية سلبية...).

15. وبمجرد اندلاع الأزمة، فضل البنك العالمي بانتظام الدائنين وأضعف المدينين.

16. وأوصى مع صندوق النقد الدولي، ولما لا فرض، سياسات دفع فاتورة أزمة الديون من قبل الشعوب، مع تعزيز الأقوياء .

17. وواصل رفقة صندوق النقد الدولي "تعميم" نموذج اقتصادي يزيد بشكل منهجي من عدم المساواة بين الدول وداخلها.

18. وعزز المقاولات الخاصة الكبيرة وأضعف كلا من السلطات العمومية وصغار المنتجين. وفاقم استغلال الأجراء وجعلهم أكثر هشاشة. وفعل الشيء نفسه بصغار المنتجين.

19. ويخفي خطابه بشأن الحد من الفقر عَلَى نَحْو سَيِّء سياسة ملموسة تعيد إنتاج أسباب الفقر ذاتها وتعززها.

20. وأدى تحرير تدفقات الرساميل التي روج لها بشكل منهجي إلى زيادة التهرب الضريبي وهروب الرساميل والفساد.
21. وعزز تحرير التجارة الأقوياء وأقصى الضعفاء. ولم يعد بمقدور معظم المنتجين الصغار والمتوسطين في البلدان النامية تحمل منافسة الكبار جدا، سواء كانوا من الشمال أو الجنوب.
22. ويعمل البنك العالمي عن كثب مع صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية من أجل فرض أجندة متعارضة جذريا مع تلبية الحقوق الإنسانية الأساسية.
23. ويقول البنك إنه يحتفظ بحوار دائم مع المجتمع المدني ومع الفقراء، لكن هذا لم يتجسد بأي تغيير إيجابي لسياسته. هناك تكرار للحوار الوهمي، حيث يكون الإطار الماكرواقتصادي الإطار المهيمن الذي يروج له البنك ولا يمكن مناقشته.
24. ويستغل البنك الفئات الأكثر ضعفاً وحرماناً بسياساته من أجل منحها وجهاً إنسانياً وديمقراطياً، وتقديمها كخيار واعٍ لهذه الفئات (النساء، والفقراء المستحقون).
25. وعندما تقدم له اللجان المستقلة، التي يعينها بنفسه، توصيات تضع موضع تساؤل مصالح مساهميه الرئيسيين، يرفض متابعتها (انظر التقارير حول الصناعات الاستخراجية وحول السدود).
26. وهو يحقق الأرباح بشكل منهجي حتى خلال أسوأ الأزمات الاقتصادية. يغتني البنك على ظهور البلدان المدينة.
27. ويبقيها مهمشة رغم أنها تشكل غالبية أعضائه، مفضلا حفنة من حكومات الدول الغنية.
28. وأظهر البنك عدم قدرة كاملة على الإصلاح الذاتي. ويعزز مساره الضار تعيين بول وولفويتز، أحد الاستراتيجيين الرئيسيين للغزو الاجرامي للعراق، لرئاسته.
29. باختصار، يمثل البنك العالمي أداة استبدادية في أيدي أوليغارشية دولية (حفنة قوى كبرى وشركاتها متعددة الجنسية) تقوي النظام الرأسمالي العالمي المدمر للإنسانية والبيئة.
30. ومن الملح بناء مؤسسة ديمقراطية دولية جديدة تشجع إعادة توزيع للثروة وتدعم جهود الشعوب لتحقيق تنمية عادلة اجتماعيا وتحترم الطبيعة.
31. ومن الضروري القطع جذريا مع النظام الرأسمالي الذي يعتبر البنك العالمي أحد أعمدته.

إحالات الفصل الرابع والعشرون:

1 1Eric Toussaint, 2004. La finance contre les peuples. إريك توسان، 2004. المالية ضد الشعوب. .La bourse ou la vie البورصةالبورصة أو الحياة. Chapitre 16: Rwanda: les créanciers du génocide. الفصل 16: رواندا: دائنو الإبادة الجماعية. .p. ص. 460-453 460-453

2 2Ce point 11 ainsi que les points 19, 22 et 24 sera développé dans mon prochain livre «L'horreur productivis- te » à paraître en 2007 سيتم تطوير هذه النقطة 11 بالإضافة إلى النقاط 19 و22 و24 في كتابي القادم "الرعب الإنتاجوي" المرتقب صدوره في عام 2007.

بطاقة تعريفية بمجموعة البنك العالمي
البنك العالمي للإنشاء والتعمير- مجموعة البنك العالمي

ولد في نفس اليوم مع صندوق النقد الدولي، وكان البنك العالمي للإنشاء والتعمير مؤسسة غير مسبوقة. هيكلها الأساسي، كما هو موضح في مواد النظام الأساسي، لم يتغير. وهو يشغل اليوم حوالي 12300 شخص، يوجد حوالي 9300 منهم في واشنطن. ولديه فريق فريق اقتصاديين يتكون من 800 شخص.
وكانت الأهداف الرئيسية للبنك "المساعدة في إعادة بناء وتنمية أراضي الدول الأعضاء من خلال تسهيل الاستثمار الرأسمالي لأغراض إنتاجية" و "تعزيز نمو تجاري دولي متوازن على المدى الطويل". (المادة الأولى). كما يهدف وفقا للمادة 1 نفسها إلى تحسين الإنتاجية ومستوى المعيشة ووضع العمال في أراضي الدول الأعضاء (المادة الأولى) .

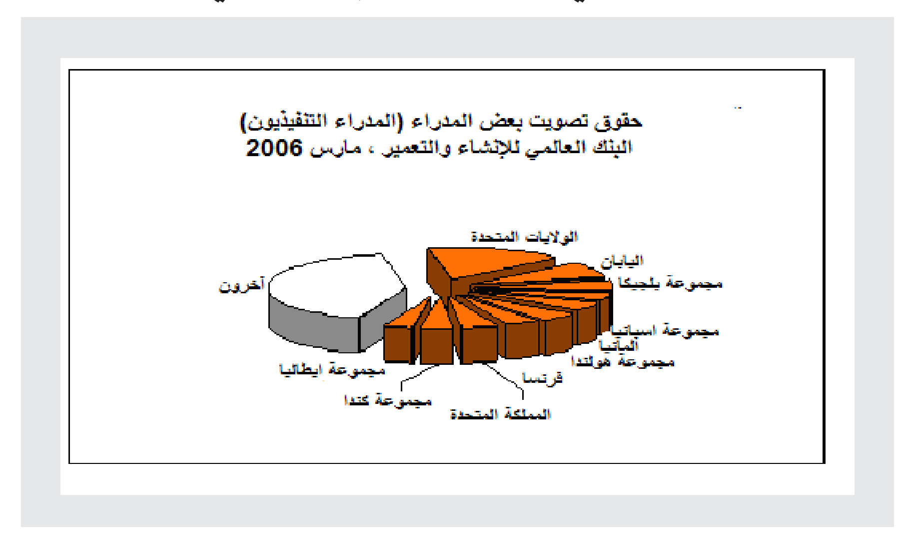
نمط حوكمة البنك

من حيث المبدأ، فإن أعلى سلطة في البنك هي مجلس المحافظين، حيث يمثل كل بلد حاكم (محافظ). وعادة ما يكون محافظو البنك هم وزراء المالية أو رؤساء البنوك المركزية في الدول المعنية. نظرياً، يختار المحافظون رئيس البنك، لكن من الناحية العملية، كان الرئيس دائماً مواطناً أمريكيا تختاره حكومة الولايات المتحدة، عادة من قبل وزارة الخزانة.
يتألف مجلس إدارة البنك العالمي للإنشاء والتعمير من 8 ممثلين دائمين (الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة والمملكة العربية السعودية والصين وروسيا) و16ممثلاً لمجموعة الدول (غالباً ما يقودها بلد متقدم).

الجدول 1. توزيع حقوق التصويت بين مديري البنك العالمي (أو المدراء التنفيذيين) في مارس 2006

البلد	%	المجموعة التي يترأسها	%	المجموعة التي يترأسها	%
الولايات المتحدة	16.39	بلجيكا	4.80	اندونيسيا	2.54
اليابان	7.87	هولندا	4.46	الكويت	2.91
ألمانيا	4.49	اسبانيا	4.50	سويسرا	3.04
فرنسا	4.30	ايطاليا	3.50	البرازيل	3.59
المملكة المتحدة	4.30	كندا	3.85	الهند	3.40
العربية السعودية	2.78	ايسلندا	3.34	الجزائر	3.19
الصين	2.78	كوريا الجنوبية	3.45	البيرو	2.32
روسيا	2.78	بوروندي	3.41	غينيا-بيساو	1.99

المصدر: البنك العالمي [الصومال لم يشارك في الانتخابات]



مبيان 1. حقوق تصويت بعض المدراء (المدراء التنفيذيون) بالبنك العالمي للانشاء والتعمير، مارس 2006

المصدر: البنك العالمي؛ (ج) يعني أن الممثل يرأس مجموعة من الدول.

يقيم المديرون (أو المديرون التنفيذيون) في واشنطن، ويجتمعون دوريا (مرة واحدة على الأقل في الأسبوع) ويجب عليهم الموافقة على كل قرض ومعظم سياسة البنك. تتطلب القرارات العادية أغلبية بسيطة من الأصوات، لكن أي إجراء لتغيير مواد القانون الأساسي وتغيير توزيع حقوق التصويت يتطلب موافقة ثلاثة أخماس الأعضاء على

الأقل و 85٪ من إجمالي الأصوات. ويعني هذا أن الولايات المتحدة التي تملك 16.39٪ من الأصوات لديها حق النقض (الفيتو) على أي تغيير في القانون الأساسي وتوزيع حقوق التصويت، وباختصار أي إصلاح لمؤسسات بريتون وودز.

عرض المكونات الخمسة لمجموعة البنك العالمي

البنك العالمي كمؤسسة دولية هو تكتل من المؤسسات والمنظمات الدولية. على هذا النحو، يضم خمس مؤسسات هي: البنك العالمي للإنشاء والتعمير، والمؤسسة الدولية للتنمية، والمركز الدولي لتسوية نزاعات الاستثمار، والمؤسسة المالية الدولية، والوكالة متعددة الأطراف لضمان الاستثمار. يُعرف هذا التكتل باسم مجموعة البنك العالمي ولديه فروع محلية في 109 من الدول.

أ) البنك العالمي للإنشاء والتعمير

في البداية، كان نشاطه موجّها إلى كل من الدول الصناعية والنامية. ويقوم البنك اليوم بتمويل مشاريع قطاعية، عامة أو خاصة، ببلدان العالم الثالث والكتلة السوفياتية السابقة (التي تشكل مجتمعةً دولًا نامية). يمتلك البنك رأسمالا من مساهمات الدول الأعضاء ويقترض بشكل رئيسي من الأسواق المالية الدولية.

يقدم البنك العالمي للإنشاء والتعمير (42 عضوا في عام 1947 عند بدء أنشطته، و184 عضوا في عام 2006) قروضا لقطاعات كبيرة من النشاط (الزراعة والطاقة)، خاصة للبلدان المتوسطة الدخل.

أنواع القروض الممنوحة من البنك العالمي للإنشاء والتعمير:

1) قروض المشروع: قروض تقليدية لمحطات الطاقة الحرارية، والصناعات الاستخراجية، والصناعات الحَرجيَّة، والمشاريع الزراعية، والسدود، والطرق، وتوزيع المياه والصرف الصحي، إلخ.

2) قروض التقويم القطاعي التي تعالج قطاعًا كاملاً من الاقتصاد الوطني: الطاقة، الزراعة، الصناعة، إلخ.

3) قروض لمؤسسات تعمل على توجيه سياسات بعض الأجهزة نحو التجارة الخارجية وتعزيز الاستثمار الأجنبي في البلاد. كما تمول خصخصة الشركات والخدمات العمومية.

4) قروض التقويم الهيكلي.

5) قروض لمحاربة الفقر.

6) آخرى.

يقوم البنك بتمويل القروض التي يمنحها من خلال إصدار السندات، والتي يمكن اعتبارها استثماراً آمناً بشكل خاص حيث إنها مضمونة من قبل جميع الدول المؤسسة، حتى 100٪ من حصصها.

ب) المؤسسة الدولية للتنمية

تأسست المؤسسة الدولية للتنمية (163 عضوًا في عام 2006)، عام 1960، وهي متخصصة في المدى الطويل جدًا (35 إلى 40 عاما مع 10 سنوات من الإعفاء) بمنح قروض بلا فائدة أو منخفضة الفائدة للبلدان المنخفضة الدخل. تم إنشاء المؤسسة لسحب البساط من تحت أقدام صندوق الأمم المتحدة التنموي وإجهاضه، وهو الصندوق الذي تطالب به البلدان النامية (انظر الفصل 3).

تكون تدخلات البنك العالمي للإنشاء والتعمير بمعدل السوق، وهو أمر مكلف للغاية بالنسبة لأشد البلدان فقرا. ومن أجل القيام بمهمة تمويل التنمية، فإن مجموعة البنك العالمي قد وضعت بالتالي أداة تمويل ميسرة لأفقر البلدان التي لا تستطيع الوصول إلى أسواق رأس المال.

يتم تمويل المؤسسة من قبل صناديق عمومية في شكل تبرعات طوعية. ومع ذلك، فإن **القيود المفروضة على الميزانية ورفض المساهمة في صندوق المؤسسة من قبل البلدان المتقدمة**، عوامل تَحُدّ بدرجة كبيرة من الأموال المخصصة لأشد البلدان فقراً.

تمثل الموارد التي توفرها البلدان المتقدمة وبعض البلدان الصاعدة 90٪ من إجمالي المؤسسة الدولية للتنمية. بالإضافة إلى ذلك، قد يقدم البنك العالمي للإنشاء والتعمير معونات (موارد) الدعم من موارده. وبينما يحقق البنك العالمي للإنشاء والتعمير أرباحاً طائلة سنوياً (أكثر من مليار دولار سنوياً، وزاد من رساميله الخاصة إلى أكثر من 38 مليار دولار عام 2006)، فإن مؤسسة التنمية الدولية تحقق بانتظام عجزاً. ونتيجة لذلك، تلجأ المؤسسة بانتظام للدول الأعضاء لتجديد مواردها.

ج) مؤسسة التمويل الدولية

مؤسسة التمويل الدولية هي شركة تابعة للبنك، وهي مسؤولة عن تمويل الشركات أو المؤسسات الخاصة في العالم الثالث. تم إعداد النظام الأساسي الرسمي للمؤسسة من قبل البنك العالمي للإنشاء والتعمير عام 1955. وقد تم إنشاؤها رسمياً في صيف عام 1956. وبعد إنشاء البنك العالمي للإنشاء والتعمير، كان العديد من المسؤولين قد طالبوا بإنشاء شركة جديدة. كيان يكمل ذلك البنك. وهي مؤسسة ملحقة بالبنك وستكون مسؤولة عن تشجيع الاستثمار الخاص في البلدان الفقيرة. في أواخر الأربعينيات من القرن العشرين، قام رئيس البنك العالمي يوجين ر. بلاك ونائبه، المدير المصرفي

السابق ومدير المؤسسة العامة للأغذية روبرت ل. غارنر، بإعداد هذه المهمة. مقتنعًا بأهمية دور الشركات الخاصة، أطلق هذا الأخير ونائبه، ريتشارد ديموت، فكرة إنشاء مؤسسة تابعة للبنك العالمي، لمنع هذا الأخير من إقراض موارده للقطاع الخاص بشكل مباشر. وقد ترددت هذه الفكرة، أول مرة رسميًا، في التقرير الصادر في مارس 1951 من قبل مجلس استشاري حول سياسة التنمية الأمريكية برئاسة نيلسون روكفلر.

تسعى مؤسسة التمويل الدولية جاهدة لتعزيز استثمارات القطاع الخاص، بما في ذلك: (أ) تمويل مشاريع القطاع الخاص في البلدان النامية؛ (ب) مساعدة الشركات الخاصة في البلدان النامية للحصول على الأموال من أسواق الرساميل الدولية؛ (ج) تقديم المشورة الفنية والمساعدة للمقاولات والحكومات.

د) المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار

أنشئ عام 1966، والغرض منه توفير تسهيلات التوفيق والتحكيم لتسوية منازعات الاستثمار بين الدول المتعاقدة ومواطني الدول المتعاقدة الأخرى. وبعبارة أبسط، فهي هيئة تحكيم دولية تعمل في حالة وجود نزاع بين مستثمر خاص لدولة طرف والدولة موضع الاستثمار. يمتد اختصاص المركز (المادة 25) ليشمل النزاعات ذات الطبيعة القانونية التي ترتبط مباشرة باستثمار بين دولة متعاقدة (أو هيئة عمومية أو جهاز عمومي تابع لها، ذاك الذي عينته بالمركز) ومواطن دولة متعاقدة أخرى.

يُصنَّف المركز عمومًا على أنه يتمتع بالاختصاص في النزاعات بموجب اتفاقيات الاستثمار الثنائية. فعلى سبيل المثال، فإن ما يقرب من 900 معاهدة ثنائية لتشجيع الاستثمار وحمايته تُعين المركز صراحة كمحفل لتسوية المنازعات بين مستثمر خاص لطرف متعاقد من ناحية والدولة المستقبلة للاستثمارات المعنية، من ناحية أخرى. يعتبر قرار التحكيم الصادر عن المركز إلزاميًا ولا يمكن أن يكون موضوعًا لأي استئناف أو متابعة أخرى (المادة 53). والمركز عضو في مجموعة البنك العالمي، ولكن كمؤسسة، هو منظمة دولية مستقلة مكملة للبنك.

يعتبر اللجوء إلى المركز للتوفيق أو التحكيم طوعيًا تمامًا. لكن بمجرد التزام الأطراف، لا يمكن لأحد أن يتنازل من جانب واحد عن تحكيم المركز. وبمجرد اتخاذ قراره، يجب على جميع الدول الموقعة على الاتفاقية، حتى لو لم تكن طرفًا في النزاع، أن تعترف بهذا القرار وتطبقه. منذ عام 1978، اتسع نطاق اختصاص المركز: تسمح له مجموعة من القواعد بالتدخل في قضايا خارج نطاق الاتفاقية. ويجوز له بالتالي التدخل في إجراءات التحكيم في المنازعات المتعلقة بدولة أو مستثمر بدولة غير موقعة على الاتفاقية؛ ويمكن أيضا أن يطلب منه تقديم ملاحظات.

حتى منتصف الثمانينيات، نشأت النزاعات التي تناولها المركز من الاتفاقات المبرمة في فيما يخص عقود الاستثمار. ومذاك، تعلق الأمر بالإضافة إلى ذلك بالاتفاقات المبرمة في المعاهدات الثنائية. بدأت قضايا المركز ترتبط الآن أكثر بأحداث مثل الحروب الأهلية ونزع الملكية أكثر من عقود الاستثمار.

هـ) وكالة ضمان الاستثمار المتعدد الأطراف

تم إنشاؤها عام 1988 كعضو بمجموعة البنك العالمي. وتتمثل مهمتها في تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تقديم، كمؤسسة دولية، ضمانات للمستثمرين الخواص والمقرضين الخواص أيضا. كما تهدف إلى ضمان قيام البلدان النامية بتنفيذ إصلاحات لجذب الاستثمار الخاص، مع العمل في الوقت نفسه لصالح التنمية الاقتصادية.

استنتاج

لقد قام البنك العالمي بتوسيع فروعه (مؤسسة التمويل الدولية، وكالة ضمان الاستثمار المتعدد الأطراف، المركز الدولي لتسوية نزاعات الاستثمار) لإنشاء شبكة متراصة جدا.

لنأخذ مثالًا نظريًا للإشارة إلى تأثيرات هذه السياسة. يقدم البنك العالمي قرضاً لسلطات بلد ما شريطة أن تتم خصخصة نظام توزيع المياه والصرف الصحي. ونتيجة لذلك، يتم بيع الشركة العمومية إلى كونسورتيوم خاص تكون مؤسسة التمويل الدولية عضوا به، وهي فرع تابع للبنك العالمي.

عندما يثور السكان المتضررون من الخصخصة ضد الزيادة الحادة في التعريفات وتراجع جودة الخدمات، وتنقلب السلطات العمومية ضد المؤسسة المفترسة متعددة الجنسية، فإن إدارة النزاع يتم إسنادها إلى المركز. ويصبح البنك قاضيا وطرفا.

ونصل إلى حالة حيث تتواجد مجموعة البنك العالمي على جميع المستويات: 1) فرض الخصخصة وتمويلها (البنك العالمي عن طريق البنك العالمي للإنشاء والتعمير ومؤسسة التنمية الدولية)؛ 2) الاستثمار في المقاولات المخصخصة (مؤسسة التمويل الدولية)؛ 3) الضمان المقدم لهذه الشركة لتغطية المخاطر السياسية (وكالة ضمان الاستثمار المتعدد الأطراف)؛ 4) الحكم في حال التقاضي (مركز تسوية النزاع).

هذا بالضبط ما حدث في بوليفيا في إيل ألتو بين عامي 1997 و 2005 (انظر الإطار أدناه)

مثال إل ألتو El Alto في بوليفيا

في 13 يناير 2005، وبعد ثلاثة أيام من تعبئة سكان إل ألتو، وعدهم الرئيس البوليفي بأنه سينهي امتياز الـ30 سنة الممنوح للشركة متعددة الجنسية سويز.

ما هي أسباب الانتفاضة الشعبية في يناير 2005 في إيل ألتو؟

منحت السلطات البوليفية، بضغط من البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، في 13 يناير 2005، شركة أغواس دل إيليمياني - سويز امتيازاً لمدة 30 سنة لتوزيع مياه الشرب ومعالجة المياه المستعملة في بلدية إل ألتو والعاصمة لاباز. وتسيطر شركة سويز عالميا على تجارة المياه رفقة فيفاندي (فرنسا) و Thames (بريطانيا). وهي المتحكمة بشركة Aguas del Illimani، وقد تمت هذه الخصخصة بالاحتيال لأن القواعد العادية لطلبات عروض عمومية لم تُحترم. وتم إطلاق العملية على أساس دراسة أجراها البنك الفرنسي BNP Paribas. وقد ردت شركة واحدة فقط على طلبات العروض: أغواس دل إيليمياني - ليونيزديو إيو (سويز). وبدلا من إجراء طلبات عروض جديدة لتلقي العديد منها، تم توقيع العقد على عجل. وجاءت هذه الخصخصة لصالح شركة متعددة الجنسية عقب خصخصة شركة البلدية العمومية سامابا Samapa، التي فرضها البنك العالمي وصندوق النقد الدولي وبنك التنمية الأمريكي (BID) خلال إعادة التفاوض بشأن الديون البوليفية سنة 1996. وشارك البنك العالمي مباشرة في الخصخصة بامتلاك 8٪ من أسهم Aguas del Illimani من خلال أداة استثماره، مؤسسة التمويل الدولية. من جانبها، تمتلك شركة Lyonnaise des Eaux - Suez نسبة 55٪ من الأسهم.

في إيل ألتو، حرمت السويز 200000 من السكان من مياه الشرب

في حين زعمت شركة أغواس ديل إيليماني أن جميع سكان إل ألتو مزودون بمياه الشرب، كانت الحقيقة مختلفة تمامًا. كان 70،000 شخص يعيشون في منازل غير متصلة بإمدادات المياه لأن سعر الربط كان باهظًا. في الواقع، وصل إلى 445 دولارًا أو قرابة 8 أشهر من الحد الأدنى للأجور. وإضافة إلى ذلك، فإن 000 130 شخص يعيشون في أراضي الامتياز الممنوح لأغواس ديل إيليماني موجودون خارج المنطقة التي تخدمها الشركة متعددة الجنسية.

الاستثمار غير الكافي في صيانة وتحسين المرافق

وفقاً للعقد الموقع عام 1997، كان مطلوباً من أغواس ديل إيليماني ضمان صيانة وتحسين أنابيب المياه والصرف الصحي. وفي الواقع، كانت الاستثمارات التي تم إجراؤها غير كافية على الإطلاق. بين عامي 1997 و2004، استثمرت الشركة فقط 55 مليون

دولار، معظمها من قروض البنك العالمي وبنك التنمية الأمريكي أو المنح الحكومية برسم المساعدات الإنمائية العمومية. هذه هي حالة تبرعات سويسرا لضمان تمتع الفقراء بمياه الشرب. أدى الاستثمار غير الكافي إلى تفشي التلوث ببعض الأحياء بسبب توزيع مياه غير صالحة للشرب.

زيادة الأسعار

لقد زادت الأسعار بنسبة 19٪ في بداية التعاقد مع الشركة عام 1997. وارتفعت تكلفة الربط بنسبة 33٪. وفي حين أن القانون البوليفي يحظر ربط التعريفات بالدولار (القانون 2066 الصادر في 11 أبريل 2000، المادة 8)، قامت أغواس بفوترتها بالدولار.

سرقة الفقراء والسلطات العمومية

عوضت شركة سويز استثماراتها الصغيرة بأسعارها الباهظة، ومنحت نفسها معدل ربح قدره 13٪. ولم تكتف بهذا، فقد حصلت بفضل المادة 26 من العقد على ضمان أنه في حالة عدم تجديد الامتياز في عام 2027، يتعين على السلطات العمومية أن تعوض الشركة عن جميع الاستثمارات المحققة. إضافة إلى ذلك، وفي حين تعهدت شركة سويز بتقديم 8 ملايين دولار سنوياً إلى المقاولة البلدية سامابا Samapa، فإن الأخيرة صرحت أنها لم تتلق سوى 3.5 مليون دولار سنوياً.

البنك العالمي: قاضي وطرف

لكل هذه الأسباب، خرج سكان إل ألتو بالكامل إلى الشوارع لمدة ثلاثة أيام، مطالبين برحيل أغواس دل إيليماني - سويز وعودة توزيع المياه إلى القطاع العام. وأعلنت سويز، عقب المرسوم الصادر عن رئيس بوليفيا، أنها ستقدم شكوى لدى المركز الدولي لنزاعات الاستثمار، أحد الفروع الخمسة لمجموعة البنك العالمي. إذا وافق المركز أن يتلقى الشكوى، فيجب أن يكون حكمه لاغياً لأن البنك العالمي سيكون قاضياً وطرفا. في الواقع، كما سبق الذكر، فإن البنك العالمي هو أحد المساهمين في أغواس ديل إيليماني عبر مؤسسة التمويل الدولية التابعة له...

معجم

وكالة قروض التصدير

عندما تحصل شركة خاصة في الشمال على صفقة بدولة نامية، فإنه يوجد خطر أن تحول صعوبات اقتصادية أو سياسية دون دفع الفاتورة. لذا تلجأ كي تحمي نفسها لضمان وكالة قروض للصادرات، مثل كوفاس COFACE في فرنسا أو دوكرواغ Ducroire في بلجيكا. تدفع هذه الوكالات، في حالة حدوث مشكلة، بدلا عن الزبون المتعثر، وبهذا تضمن شركة الشمالية استعادة مستحقاتها.

يتمثل أحد الانتقادات الرئيسية ضدها أنها قليلة الانتباه لطبيعة العقود المؤمنة (التسلح، المشاريع العملاقة للبنية التحتية والطاقة) وعواقبها الاجتماعية والبيئية، وأنها غالبا ما تدعم أنظمة قمعية وفاسدة.

المساعدة العمومية للتنمية

تُعرَّف المساعدة العمومية للتنمية بأنها منح أو قروض تقدم بشروط مالية تفضيلية من الهيئات العمومية في البلدان الصناعية. ولذلك يكفي منح قرض بسعر أقل من سعر السوق (قرض بشروط ميسرة) حتى يتم اعتباره معونة، حتى إذا تم تسديده إلى آخر سنت من قبل البلد المتلقي. القروض الثنائية ذات الصلة (التي تجبر البلاد المستفيد بشراء منتجات أو خدمات من البلد المقرض) وإلغاء الديون هي أيضا جزء من المساعدة العمومية للتنمية.

الميزان التجاري

يقيس الميزان التجاري لبلد معين الفرق بين مبيعاته من السلع (الصادرات) ومشترياته (الواردات). والنتيجة هي الميزان التجاري (العجز أو الفائض).

ميزان المدفوعات (الأداءات)

ميزان المدفوعات الجارية للبلد هو حصيلة معاملاته التجارية (أي السلع والخدمات المستوردة والمصدرة) وتبادله للعائدات المالية مع الخارج. بوضوح، يقيس الوضع المالي لبلد بالنسبة لبقية العالم. البلد الذي لديه فائض في الحساب الجاري هو بلد مُقرض تجاه بقية العالم. وعلى العكس من ذلك، إذا كان توازن بلد ما عجزا، فسيتعين عليه اللجوء إلى المقرضين الدوليين لاقتراض احتياجاتها التمويلية.

البنك المركزي

يدير البنك المركزي لدولة ما السياسة النقدية ويحتكر إصدار العملة الوطنية. ولديه تحصل البنوك التجارية لزوما على المال وفقا لسعر عرض تحدده أسعار الفائدة

الرئيسية للبنك المركزي.

بنك عالمي

انظر بطاقة تعريفه. موقع الويب: www.worldbank.org

سندات الخزينة

سندات قروض تصدرها الخزينة للجمهور لتمويلها. يمكن أن تتراوح مدتها بين بضعة أشهر إلى ثلاثين سنوات.

بورصة

البورصة هي المكان حيث يتم إصدار السندات والأسهم. والسند هو ضمان ديون (يبيعه المُصدر للمشتري الذي يجب أن يسدده وفق معدل وأجل استحقاق محددين)، والسهم هو صك ملكية شركة معينة. يمكن إعادة بيع الأسهم والسندات وإعادة شرائها حسب الرغبة في السوق الثانوي للبورصة (السوق الأساسي هو المكان حيث تصدر السندات الجديدة لأول مرة).

بنك التسويات الدولية

تأسس بنك التسويات الدولية في عام 1930 لإدارة التعويضات الألمانية بعد الحرب العالمية الأولى. مقره في بازل، في شكل شركة مجهولة الاسم، ويدير جزءًا من احتياطيات النقد الأجنبي للبنوك المركزية للبلدان الأكثر تصنيعا وبعض الدول الأخرى.

يلعب هذا البنك دوراً هاماً في جمع الإحصاءات المصرفية الدولية التي ينشرها في تقرير ربع سنوي منذ أوائل الثمانينات، ويتحمل بنك التسويات الدولية مسؤولية إدارة المخاطر المالية المرتبطة بتحرير الأسواق المالية. وهو أيضا بنك يقوم هو نفسه بعمليات: يتلقى أساسا ودائع البنوك المركزية من الذهب والعملة الصعبة ويوظفها في الأسواق، كما يمنح قروضا لبعض البنوك المركزية.

موقع الويب: www.bis.org

نادي لندن

يجمع هذا النادي المصارف الخاصة التي لديها مستحقات على الدول النامية.

نادي باريس

أنشئ في عام 1956، وهو مجموعة ل 19 دولة دائنة، مكلف بإدارة صعوبات سداد الديون الثنائية من قبل الدول النامية. يشغل رئاسته تقليديا منذ تأسيسه مواطن فرنسي. في عام 2006، الرئيس هو مدير الخزانة الفرنسية، كزافييه موسكا. قامت الدول الأعضاء في نادي باريس بإعادة جدولة الديون أزيد من 80 بلدا ناميا. يمتلك أعضاء نادي باريس ما يقرب من 30٪ من مخزون دين العالم الثالث.

الروابط بين نادي باريس وصندوق النقد الدولي وثيقة للغاية. وهي تتجسد في وضع المراقب الذي يتمتع به صندوق النقد الدولي في اجتماعات نادي باريس- المغلقة-. يلعب صندوق النقد الدولي دورا رئيسيا في استراتيجية الديون التي ينفذها نادي باريس، الذي يلجأ لخبرته وحكمه الماكرواقتصادي لتحقيق واحد من المبادئ الأساسية لنادي باريس: المشروطية. بالمقابل، يحافظ عمل نادي باريس على وضع الدائن المميزلصندوق النقد الدولي و إجراء استراتيجيات التقويم في البلدان النامية.

موقع الويب: www.clubdeparis.org

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

تم إنشاؤه في عام 1964، بضغط من البلدان النامية لموازنة ال GATT.

موقع الويب: www.unctad.org

المشروطية (الاشتراطات)

جميع الإجراءات النيوليبرالية التي فرضها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي على البلدان التي وقعت اتفاقية، بخاصة، للحصول على تسوية لسداد ديونها. يفترض أن تفضي هذه التدابير إلى "جاذبية" البلد للمستثمرين الدوليين غير أنها تضر بالسكان بقسوة. وبالتالي، يشيرهذا المصطلح إلى أي شرط مفروض لمنح معونة أو قرض.

قابلية التحويل

يشير إلى الإمكانية القانونية للانتقال من عملة إلى أخرى أو من عملة إلى المعيار الذي يتم تحديده رسميًا. في النظام الحالي لمعدلات الصرف المحررة (العرض والطلب على العملات هو ما يحدد أسعارها الخاصة - معدلات الصرف العائمة)، تحوم العملات حول الدولار (الدولار المعياري).

ديون عمومية

القروض الممنوجة من دائنين عموميين أيا كان المقترض.

ديون خاصة

القروض الممنوحة من البنوك التجارية بغض النظرعن المقترض.

دين

- **دين متعددة الأطراف**

الديون المستحقة للبنك العالمي، وصندوق النقد الدولي، وبنوك التنمية الإقليمية مثل بنك التنمية الأفريقي، والمؤسسات المتعددة الأطراف الأخرى مثل صندوق التنمية الأوروبي.

- **دين كريه**

مفهوم قانوني يقضي بأنه إذا تعاقد نظام غير شرعي أو ديكتاتوري على دين يتعارض مع مصلحة السكان، فإن هذا الدين يوصف بأنه بغيض. يمكن للنظام الديمقراطي الذي يخلفه أن يشجبها. إنه بالتالي باطل ولا يجب سداده.

- **دين خاص**

القروض التي تعاقد عليها مقترضون خواص بغض النظر عن المقرض.

- **دين عمومي**

مجموع القروض المتعاقد عليها من طرف مقترضين عموميين.

- **إعادة جدولة دين**

تعديل شروط دين معين، على سبيل المثال عن طريق تغيير آجال الاستحقاق أو عن طريق تأجيل سداد أصل و/أو فائدة. بشكل عام، الهدف هو إعطاء بعض الأوكسجين لبلد يعاني من صعوبة عن طريق إطالة فترة السداد لتقليل المبلغ أو من خلال منح فترة سماح لا يتم فيها السداد.

- **خدمة الديون**

تسديد الفائدة ورأس المال المقترض، مقارنة بالعائدات السنوية للصادرات.

- **صافي تحويل برسم الديون**

الفرق بين القروض الجديدة التي تم التعاقد عليها من قبل بلد أو إقليم وخدمة الدين (تسديد الديون السنوية – الفائدة والأصل).

يكون التحويل المالي الصافي إيجابياً عندما تتلقى الدولة أو القارة المعنية مبالغ أكبر (في شكل قروض) أكثر مما تسدده. ويكون سلبيا إذا كانت المبالغ المسددة أكبر من المبالغ المقترضة من طرف البلد أو القارة المعنية.

كان صافي التحويل برسم الديون العمومية للبلدان النامية مجتمعة سلبيا منذ منتصف سنوات 1980.

تخفيض قيمة العملة

تغيير تنازلي في سعر صرف عملة معينة مقارنة بالعملات الأخرى.

وثيقة استراتيجية الحد من الفقر

تم إقرارها من قبل البنك العالمي وصندوق النقد الدولي منذ عام 1999، وتهدف الوثيقة رسمياً إلى محاربة الفقر، وفي الواقع مواصلة وتعميق سياسة التقويم الهيكلي، سعيا لإضفاء الشرعية عليها بموافقة الحكومات والفاعلين الاجتماعيين. وتسمى أحيانا الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر.

الاوردودولارات

نشأ سوق الاوردودولارات من خروج الرساميل الأمريكية في سنوات 1960. ولكبح هذا الخروج وضعت السلطات الأمريكية في عام 1963 ضريبة على قروض غير المقيمين. كان لهذا القرار تأثير تحويل الطلب على التمويل بالدولار الأمريكي إلى الأسواق الأوروبية، حيث يمكن لفروع البنوك الأمريكية أن تعمل بكل حرية.

تيسير الحد من الفقر والنمو

تم اعتماد القروض الميسرة لصندوق النقد الدولي عام 1999، وهو موجه منذ أواخر عام 2005 إلى 78 دولة منخفضة الدخل (حيث كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2003 أقل من 895 دولارًا). ويشمل مفهوم محاربة الفقر، ولكن في استراتيجية اقتصادية شاملة تركز دائما على النمو. هكذا، يتم تكليف السلطات الوطنية بصياغة وثيقة استراتيجية شاملة للحد من الفقر، وهي نوع من برنامج التقويم الهيكلي مع لمسة اجتماعية، بالاتفاق مع المؤسسات المتعددة الأطراف. في حالة الأهلية، يجوز للبلد أن يقترض، بموجب اتفاق مدته 3 سنوات، مبلغًا متغيرًا اعتمادًا على صعوبات ميزان مدفوعاته وتاريخه مع صندوق النقد الدولي، وعمومًا في حدود 140٪ من حصته في صندوق النقد الدولي. المعدل السنوي هو 0.5٪ لمدة 10 سنوات، مع فترة سماح 5 سنوات ونصف.

صندوق النقد الدولي

المؤسسة الشقيقة للبنك العالمي. ولد صندوق النقد الدولي في بريتون وودز في يوليوز 1944. كان هدفه الأول ضمان استقرار نظام مالي عالمي يستند إلى معدلات صرف ثابتة. بعد نهاية التحويل الحر للعملات مقابل الذهب المقرر من قبل حكومة الولايات المتحدة في غشت 1971، دخلت الأسواق المالية الساحة وصار معدل الصرف متغيرا. بوعد أزمة الديون في 1982 كُلف صندوق النقد الدولي خاصة بالتدخل لدى البلدان النامية العاجزة عن السداد لتحقيق استقرار الاقتصاد على المدى القصير، بهدف الحد من عجز الميزانية للبلدان والحد من زيادة الكتلة النقدية المعروضة. لكن صندوق النقد الدولي يفرض أيضا إصلاحات هيكلية اقتصادية نيوليبرالية. نمط اتخاذه القرارات مثل نمط البنك العالمي، يستند إلى توزيع حقوق التصويت وفقا للقوة الاقتصادية للدول الأعضاء. يلزم 85٪ من الأصوات لتغيير ميثاق صندوق النقد الدولي (بالتالي تملك الولايات المتحدة الثلث المعطل، لأنها تتوفر على أكثر من 17٪ من الأصوات). تستحود الدول الغنية على أغلبية الأصوات.

موقع الويب: www.imf.org

توزيع حقوق تصويت المدراء التنفيديين الرئيسيين في صندوق النقد الدولي، مارس 2006

الولايات المتحدة الأمريكية	%17.08
اليابان	%6.13
ألمانيا	%5.99
بلجيكا	%5.13
المملكة المتحدة	%4.95
فرنسا	%4.95
هولندا	%4.84
إيطاليا	%4.18
كندا	%3.71
أي 9 دول صناعية	%56.96

مجموعة السبع G7

تجمع يجمع أقوى دول العالم: ألمانيا، كندا، الولايات المتحدة، فرنسا، بريطانيا، إيطاليا، اليابان. يجتمع رؤساء دولها سنويا عموما في أواخر يونيو أوائل يوليوز. اجتمعت المجموعة G7 أول مرة عام 1975 بمبادرة من الرئيس الفرنسي فاليري جيسكار ديستان.

مجموعة الثمان G8

تتوافق هذه المجموعة مع مجموعة السبع زائد روسيا، الحاضرة بشكل غير رسمي منذ عام 1995 وصارت عضوا كاملا منذ يونيو 2002.

مجموعة السبعة والسبعون G77

انبثقت من مجموعة البلدان النامية المجتمعة لتحضير مؤتمر الأمم المتحدة الأول للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في جنيف 1964. تنمح المجموعة منتدى للبلدان النامية لمناقشة القضايا الاقتصادية والنقدية الدولية. تضم في 2006 ، 132 بلدا.

الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات)

منتدى دائم للتفاوض. كان للدول وضع "الأطراف المتعاقدة " فقط. تم استبداله في 1 يناير 1995 بمنظمة التجارة العالمية.

مؤشر التنمية البشرية

يستخدم هذا المؤشر من طرف الأمم المتحدة لتقدير درجة التنمية لبلد معين، ويأخذ بالحسبان الدخل الفردي، ومستوى التعليم، ومتوسط أمد الحياة لسكانه.

التصنيع بإحلال الواردات

تشير هذه الاستراتيجية أساسا إلى التجربة التاريخية في أمريكا اللاتينية سنوات الثلاثينات والأربعينات من القرن العشرين، وأعمال اللجنة الاقتصادية لأمريكا

اللاتينية في الأمم المتحدة CEPAL سنوات 1950، ولا سيما كتابات الأرجنتيني راؤول بريبيش (الذي سيصبح في عام 1964 أول أمين عام للأونكتاد). كانت نقطة البداية وفقا لحقيقة أن البلدان الرئيسية في أمريكا اللاتينية تمكنت بوجه انخفاض حاد في المبادلات، من تلبية الطلب الداخلي باستبدال الواردات عبر تطوير الإنتاج المحلي. هدف تنظير CEPAL لتوسيع نطاق هذا النهج بالتتابع لجميع قطاعات الصناعة من خلال "فك الارتباط" مع المركز. وبالارتكاز على جرعة جيدة من الحمائية وتدخل الدولة المنسق، فإنه يهدف إلى تمكين نمو الصناعات الصاعدة. لقد طبقت كوريا الجنوبية هذه السياسة بنجاح، ولكن في ظل ظروف خاصة.

التضخم

الارتفاع التراكمي لجميع الأسعار (على سبيل المثال، ارتفاع أسعار النفط، مما أدى في نهاية المطاف إلى تعديل الأجور نحو الارتفاع، تم زيادة أسعار أخرى، الخ). يعني التضخم ضياع قيمة المال لأنه، بمرور الوقت، مطلوب مبلغ أعلى للحصول على سلعة معينة. لذلك تسعى السياسات النيوليبرالية أولاً وقبل كل شيء إلى مكافحة التضخم من أجل الحفاظ على قيمة رأس المال الريعي.

الاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن أن يكون الاستثمار الأجنبي في شكل استثمار مباشر أو في شكل استثمار محفظة. حتى لو كان في بعض الأحيان صعبا التمييز لأسباب محاسبية أو قانونية أو إحصائية ، يعتبر الاستثمار الأجنبي استثماراً مباشراً إذا كان المستثمر الأجنبي يملك 10٪ أو أكثر من الأسهم العادية أو حقوق التصويت بشركة معينة.

سوق صرف العملة

السوق الذي يتم فيه تسعير العملات وتداولها.

وقف

الحالة التي يتم فيها تجميد ديون من طرف الدائن الذي يتخلى عن المطالبة بدفعه في الآجال المتفق عليها. ومع ذلك، خلال فترة الوقف الاختياري، يستمر دفع الفوائد. ويمكن أيضا أن يقرر المدين الوقف، كما كان الحال في روسيا عام 1998 والإكوادور عام 1999.

حركة عدم الانحياز

دعت مجموعة من الدول، منذ الخمسينات ، إلى الحياد ضد الكتل بقيادة القوتين العظميين (الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي)، حينها في خضم الحرب الباردة. في أبريل 1955، عُقد مؤتمر للبلدان الآسيوية والأفريقية في باندونغ بإندونيسيا، لتعزيز

وحدة العالم الثالث واستقلاله وإنهاء الاستعمار ونهاية الميز العنصري. المبادرون هم تيتو (يوغوسلافيا)، وجمال عبد الناصر (مصر)، ونهرو (الهند)، وسوكارنو (إندونيسيا). ولدت الحركة فعليا في بلغراد عام 1961. ستتبعها مؤتمرات أخرى في القاهرة (1964) في لوساكا (1970) إلى الجزائر (1973) إلى كولومبو (1976). تتألف حاليا من 114 دولة، ويوجد مقرها في لوساكا (زامبيا)، ولكن نطاق عملها محدود جدا.

الاتفاق الجديد (السياسة الجديدة)

الاسم المعطى للتدابير التي اتخذها الرئيس الديمقراطي فرانكلين روزفلت في الولايات المتحدة لمواجهة الأزمة الاقتصادية التي اندلعت في عام 1929. وكانت هذه السياسة التدخلية تهدف، منذ عام 1932، إلى محاربة عدم استقرار الأسواق المالية من خلال السماح للسلطات العمومية بعقلنة الاقتصاد، واستعادة توازن النظام البنكي، ومساعدة العاطلين عن العمل وضخ الأموال العامة لإنعاش الاستهلاك.

منظمة التعاون والتنمية الاقتصاديين

تأسست في عام 1960 ومقرها في شاتو دو لا موييت في باريس، وتجمع المنظمة ثلاثين عضوا في عام 2006: الأعضاء التسعة عشر في الاتحاد الأوروبي زائد سويسرا والنرويج وأيسلندا. وفي أمريكا الشمالية، الولايات المتحدة و كندا. وفي آسيا والمحيط الهادئ، اليابان، وأستراليا، ونيوزيلندا. وتركيا هي الدولة النامية الوحيدة التي تشارك فيها منذ البداية لأسباب جيوستراتيجية. بين عامي 1994 و 1996، دخل بلدان آخران من بلدان العالم الثالث منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: المكسيك، التي تشكل نافتا l'ALENA مع جيرانها الشماليين. وكوريا الجنوبية. الموقع: www.oecd.org

منظمة التجارة العالمية

أنشئت في 1 يناير 1995 كبديل لاتفاقية الغات. ويتمثل دورها في ضمان عدم اتخاذ أي من أعضائها أي سياسة حمائية، من أجل التعجيل بتحرير التجارة العالمية وتعزيز استراتيجيات الشركات متعددة الجنسية. ولديها محكمة دولية (هيئة تسوية المنازعات) تنظر في الانتهاكات المحتملة للنص التأسيسي بمراكش.

تعمل منظمة التجارة العالمية وفقاً لنمط "دولة واحدة - صوت واحد"، لكن مندوبي الجنوب غير وازنين في مواجهة أطنان الوثائق التي يجب دراستها، وجنود موظفي دول الشمال، ومحاميها، إلخ. يتم اتخاذ القرارات بين الأقوياء "خلف الستار".

موقع الويب: www.wto.org

منظمة الدول المصدرة للنفط (اوبك)

تضم منظمة الأوبك 11 دولة نامية: الجزائر والمملكة العربية السعودية واندونيسيا

والعراق وإيران والكويت والجماهيرية العربية الليبية ونيجيريا وقطر وفنزويلا. يمثل هؤلاء الأحد عشر بلدا 41٪ من إنتاج النفط في العالم وتملك أكثر من 75٪ من الاحتياطيات المعروفة. تأسست في سبتمبر 1960 و ومقرها في فيينا (النمسا)، وهي مكلفة بتنسيق وتوحيد السياسات النفطية لأعضائه، وذلك بهدف ضمان عائدات مستقرة. ولهذا الغرض، يتبع الإنتاج من حيث المبدأ نظام الحصص. تتحمل كل دولة، ممثلة بوزير الطاقة والنفط، إدارة المنظمة بالتناوب.

موقع الويب: www.opec.org

البلدان الأقل نموا

مفهوم حددته الأمم المتحدة على أساس المعايير التالية: انخفاض الدخل الفردي، وضعف الموارد البشرية، واقتصاد ضعيف التنوع. وتضم القائمة حاليا 50 بلدا، وآخر البلدان التي قبولها تيمور الشرقية والسنغال. لم تكن تضم سوى 25 مند 30 سنة خلت.

خطة مارشال

تم تصميم هذه الخطة من قبل إدارة الرئيس ديمقراطي هاري ترومان تحت اسم برنامج الانتعاش الأوروبي. وستعرف لاحقا باسم وزير الخارجية حينها جورج مارشال (الذي كان رئيس هيئة الأركان العامة بين عامي 1939 و1945)، المسؤولة عن ضمان تنفيدها. بين أبريل 1948 وديسمبر 1951، منحت أمريكا أساسا في شكل منح، خمسة عشر دولة أوروبية وتركيا مساعدة قدرها 12.5 مليار دولار، وتهدف خطة مارشال إلى تشجيع إعادة إعمار أوروبا المدمرة خلال الحرب العالمية الثانية.

بدولار عام 2006، ستكون هناك حاجة إلى حوالي 90 مليار دولار للحصول على ما يعادل خطة مارشال. بين 2000 و 2004 (خمس سنوات)، منحت حكومات الدول النامية مجتمعة، عن طريق التحويل الصافي السلبي برسم الدين العمومي الخارجي، ما يعادل ثلاثة خطط مارشال لدائنيها.

الدول الفقيرة المثقلة بالديون

مبادرة متعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، التي رأت النور عام 1996 وتم تعزيزها في سبتمبر 1999، وهي موجهة لتخفيف ديون البلدان الفقيرة جدا والمثقلة بالديون، بهدف متواضع يتمثل في جعلها مستدامة. وتجري المبادرة في عدة مراحل ضاغطة ومعقدة على نحو استثنائي.

أولا، يجب على الدولة أن تنهج لمدة ثلاث سنوات سياسات اقتصادية أقرها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي على شكل برامج تقويم هيكلي.. وهكذا تستمر في تلقي

المعونة الكلاسيكية من جميع الجهات المانحة المعنية. وفي الوقت نفسه، يجب أن تعتمد وثيقة استراتيجية حد من الفقر، وأحيانا في شكل انتقالي. في نهاية هذه السنوات الثلاث، تأتي مرحلة القرار: يحلل صندوق النقد الدولي ما إذا كان دين البلد المرشح مستدام أم لا. إذا كانت القيمة الصافية لنسبة مخزون الدين الخارجي على الصادرات أعلى من 150٪ بعد تطبيق آليات تخفيف الديون التقليدية، يمكن إعلان البلد مؤهلاً. ومع ذلك، فإن البلدان ذات مستويات التصدير العالية (نسبة الصادرات / الناتج المحلي الإجمالي فوق 30٪) مقصية باختيار هذا المعيار، وبالتالي يتم تفضيل موارد ميزانيتها بدلاً من صادراتها. لذا، إذا كانت مديونيتها مرتفعة للغاية على الرغم من تغطية ضريبية جيدة (عائدات الميزانية فوق 15٪ من الناتج المحلي الإجمالي، لتجنب أي تهاون في هذا المجال)، فإن الهدف المحدد هو نسبة قيمة صافية لمخزون الدين / عائدات الميزانية فوق 250٪. وإذا تم إعلان الدولة مؤهلة، فإنها تستفيد من أول تخفيف لخدمة ديونها، ويجب أن تستمر مع السياسات المعتمدة من طرف صندوق النقد الدولي والبنك العالمي. وتتراوح مدة هذه الفترة بين سنة وثلاث سنوات، اعتمادا على سرعة تنفيذ الإصلاحات الرئيسية المتفق عليها حين تم اتخاذ القرار. في النهاية، يصل البلد المعني إلى المرحلة الأخيرة. ويصبح الحصول على تخفيف ديون البلد مكتسبا. تقدر تكلفة هذه المبادرة بـ 56 مليار دولار، أو حوالي 2.2٪ من الديون الخارجية للعالم الثالث. عدد عمليات المبادرة 42 فقط، منها 34 في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، والتي ينبغي أن يضاف إليها هندوراس ونيكاراغوا وبوليفيا، وغيانا، ولاوس، وفيتنام واليمن وميانمار. واعتبارا من 31 مارس 2006، وصلت 29 دولة إلى نقطة اتخاذ القرار، و18 فقط وصلت إلى نقطة الإنجاز. في حين كان على المبادرة تسوية مشكلة ديون هذه الدول 42، فقد تحولت إلى فشل ذريع: مرت ديونها من 218 إلى 205 مليار دولار، أي بانخفاض قدره 6٪ فقط بين عامي 1996 و2003. أمام هذه النتيجة، قررت قمة مجموعة الثماني في عام 2005 تخفيفا إضافيا لجزء من الديون المتعددة الأطراف للبلدان التي وصلت نقطة تخاذ القرار، أي البلدان التي وضعت اقتصادها تحت تصرف الدائنين.

علاوة المخاطرة

عندما تمنح القروض، يأخذ الدائنون في الاعتبار الوضع الاقتصادي للمدين لتحديد سعر الفائدة. ويؤدي الخطر المحتمل لعدم قدرة المدين على الوفاء بتسديداته إلى زيادة أسعار الفائدة المفروضة عليه. بهذه الطريقة، يتلقى الدائن فوائد أعلى جدا يفترض أن تعوضه عن المخاطر التي اتخذها في منح هذا القرض.

الناتج الداخلي الخام

يعكس الناتج المحلي الإجمالي إجمالي الثروة المنتجة في منطقة معينة، مقدرة بمجموع القيم المضافة.

الناتج الوطني الإجمالي

يعكس الناتج الوطني الإجمالي الثروة التي تنتجها أمة، مقابل إقليم معين. ويشمل عائدات مواطني هذه الأمة في الخارج.

برامج التقويم الهيكلي

ردا على أزمة الديون، عهدت البلدان الغنية إلى صندوق النقد الدولي والبنك العالمي بمهمة فرض انضباط مالي صارم على البلدان المثقلة بالديون. إن برامج التقويم الهيكلي لها هدف رئيسي، وفقا للخطاب الرسمي، هو استعادة التوازنات المالية. لتحقيق ذلك، يطالب صندوق النقد الدولي والبنك العالمي بفتح الاقتصاد لجذب رؤوس الأموال. وهدف دول الجنوب التي تطبق برامج التقويم الهيكلي هو تصدير المزيد وإنفاق أقل، من خلال مجموعتين من التدابير. تدابير الصدمة وهي تدابير ذات تأثير فوري: إلغاء الدعم للسلع والخدمات الأساسية، وتقليص الميزانيات الاجتماعية وفاتورة أجور الوظيفة العمومية (كتلة الأجور)، وتخفيض قيمة العملة، وأسعار فائدة مرتفعة. تم التدابير الهيكلية وهي إصلاحات اقتصادية طويلة الأجل: التخصص في عدد قليل من منتجات التصدير (على حساب المحاصيل الغذائية)، وتحرير الاقتصاد من خلال التخلي عن ضبط تحركات رؤوس الأموال وإلغاء الرقابة على الصرف، وفتح الأسواق بإزالة الحواجز الجمركية، وخوصصة المقاولات العمومية، وتعميم ضريبة القيمة المضافة ونظام ضريبي محابي لرأس المال. كانت النتائج كارثية بالنسبة للسكان والبلدان التي نفذت هذه البرامج حرفيا، في الآن ذاته نتائج اقتصادية مخيبة للآمال وبؤس مستشري.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

تأسس برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومقره في نيويورك عام 1965، وهو هيئة المساعدة التقنية الرئيسية التابعة للأمم المتحدة. إنه يساعد - دون قيود سياسية - البلدان النامية كي تتوفر على الخدمات الإدارية والفنية الأساسية، ويكون الأطر، ويسعى إلى تلبية بعض الاحتياجات الأساسية للسكان، ويبادر ببرامج تعاون إقليمي، وينسق من حيث المبدأ، محليا في جميع أعمال برامج الأمم المتحدة. يعتمد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشكل عام على الدراية والتقنيات الغربية، لكن ثلث فريقه من الخبراء من العالم الثالث. ينشر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقرير التنمية البشرية سنويا، والذي يصنف البلدان وفقا لمؤشر التنمية البشرية (HDI). موقع الويب: www.undp.org

ركود

النمو السلبي للنشاط الاقتصادي في بلد أو قطاع لمدة فصلين على الأقل.

مضاربة

نشاط يتمثل في السعي لتحقيق مكاسب في شكل فوائض مالية عن طريق المراهنة على القيمة المستقبلية للمواد والأصول المالية أو النقدية. تولد مضاربة طلاقا بين المجال المالي والمجال الإنتاجي. تشكل أسواق صرف العملة المكان الرئيسي للمضاربة.

سعر الفائدة

عندما يُقرض A المال إلى B، فإن B يسدد المبلغ الذي أقرضه A (رأس المال)، ولكن أيضا مبلغا إضافيا يدعى الفائدة، كي يكون من مصلحة A تنفيذ هذه الصفقة المالية. يفيد ارتفاع أو انخفاض معدل الفائدة في تحديد أهمية الفوائد. لنأخذ مثالًا بسيطًا جدًا. إذا اقترض A، 100 مليون دولار على مدى 10 سنوات بسعر فائدة ثابت قدره 5٪، فسوف يسدد في السنة الأولى عُشر الأصل المُقترض بداية (10 ملايين دولار) و5٪ من أصل الدين المستحق، وهو 5 ملايين دولار، أي ما مجموعه 15 مليون دولار. وفي السنة الثانية لا يزال عليه سداد عُشر رأس المال الأصلي، لكن نسبة 5 في المائة لا تتعلق سوى ب 90 مليون دولار، أي 4.5 مليون دولار، بالتالي ما مجموعه 14.5 مليون دولار. وهكذا حتى السنة العاشرة عندما يسدد آخر 10 ملايين دولار، و 5٪ من المبلغ المتبقي البالغ 10 ملايين دولار، أي 0.5 مليون دولار، أي ما مجموعه 10.5 مليون دولار. على مدى 10 سنوات، سيكون إجمالي السداد 127.5 مليون دولار. بشكل عام، لا يتم سداد رأس المال على أقساط متساوية. في السنوات الأولى، يعتمد السداد بشكل أساسي على الفائدة، وتزداد حصة رأس المال المستحقة على مر السنين. وبالتالي، في حالة التوقف عن السداد، يكون رأس المال المتبقي المستحق أعلى... ومعدل الفائدة الاسمية هو السعر الذي يتم بموجبه التعاقد على القرض. وسعر الفائدة الحقيقي هو السعر الاسمي مطروحًا منه معدل التضخم.

المحاصيل الغذائية

محاصيل السكان المحليين الموجهة لتغذيتها (الدخن، الكسافا، الذرة البيضاء، إلخ)، على عكس المحاصيل التصديرية (البن، والكاكاو، والشاي، والفول السوداني، والسكر، والموز، الخ).

ملحق: بيان حول استقالة رئيس البنك العالمي

يجب أن تحفز استقالة رئيس البنك العالمي البلدان على القطيعة مع جميع الاتفاقيات مع مؤسسات بريتون وودز

الشبكة الدولية للجنة من أجل إلغاء الديون غير الشرعية



يوم الاثنين، 7 يناير، 2019، أعلن جيم يونغ كيم، رئيس البنك العالمي، استقالته. وستتولى كريستالينا جورجيفا، المديرة العامة الحالية للمؤسسة، النيابة اعتبارًا من 1 فبراير قبل استبدالها عندما يعين الرئيس الأمريكي دونالد ترامب خليفة الرئيس المستقيل.

تعطي هذه الاستقالة معنا رمزيا لهذه المؤسسة المعادية للديمقراطية والتي تعمل ضد مصالح شعوب الكوكبقدم رئيس البنك العالمي جيم يونغ كيم استقالته التي ستدخل حيز التنفيذ اعتبارا من 1 فبراير 2019. تم تعيينه بهذا المنصب في يوليوز 2012 من قبل باراك أوباما، واحتفظ به دونالد ترامب. وأقام ترامب مع كيم مصالح خاصة بخاصة بواسطة أفراد أسرته.

يغادر جيم كيم البنك العالمي ليلتحق بصندوق استثمار خاص كبير متخصص في مجال البنية التحتية [1]. إذا كان يفترض في مجلس إدارة البنك العالمي انتخاب رئيسه لولاية من خمس سنوات، فهناك قاعدة مضمرة تفرض في الواقع بأن يتم تخصيص هذا المنصب لممثل للولايات المتحدة، يعينه الرئيس الأمريكي مباشرة، في استهتار بأي مبدأ ديمقراطي. ومنذ عام 1946، تم تعيين 12 رجلاً في هذا المنصب، وجميعهم من جنسية أمريكية [2].هناك تعبير آخر عن تأثير الولايات المتحدة داخل هذه المؤسسة يكمن في مؤهلات هؤلاء "المنتخبين المحظوظين"، المرتبطين دوما بالرأسمال الكبير، وخاصة الرأسمال المالي. يمول البنك العالمي نفسه بشكل واسع عن طريق إصدار السندات، وبهذا يكون تابعا بشكل كبير، اقتصاديا وسياسيا، لهذه البنوك نفسها وغيرها من المؤسسات المالية الخاصة الأمريكية الكبرى.

كان ألدن و. كلوزن، رئيس البنك العالمي بين عامي 1981 و1986، رئيساً لبنك أمريكا – المتورط حينها بقوة في أزمة ديون العالم الثالث – قبيل وبعيد مروره بالمؤسسة بين عامي 1981 و1986. واحتل روبرت زوليك منصبا كبيرا في بنك جولدمان ساكس قبل أن يتولى مهامه بالبنك العالمي في خضم الأزمة المالية من عام 2007 إلى عام 2012. ونفس الأمر بالنسبة لروبرت س. ماكنمارا، المدير التنفيذي السابق لشركة فورد موتور، الذي شارك دون أي اكترات في تمويل الأنظمة الديكتاتورية والفاسدة خلال الحرب الباردة، في فيتنام وجمهورية الكونغو الديمقراطية على سبيل المثال، سواء حين كان وزيرا للدفاع في ظل جون كينيدي وفي ظل ليندون ب. جونسون، أوخلال رئاسته للبنك العالمي بين 1968 و1981 [3].

تستمر هيمنة الولايات المتحدة وحلفائها على المؤسسة. ولا تصل البلدان الأخرى التي تمثل 80٪ من سكان العالم حتى إلى 50٪ من حقوق التصويت.

وإذا كان جيم كيم يتمتع بصورة حسنة بتعليمه الجامعي في الطب والأنثروبولوجيا، فإنه لا يخل بهذه المبادئ الراسخة جدا داخل المؤسسة. ويتجلى ذلك في السياسة الهيكلية التي اتبعها في البنك العالمي منذ عام 2012. كانت الزيادة في الرأسمال البالغة 10.5 مليار يورو، والتي تم إقرارها في أبريل 2018 [4]، بالتأكيد إعادة توزيع لحقوق التصويت داخل المؤسسة، لكنها تمت دون المساس جوهريا بنمط اشتغال المؤسسة. بتوفرها الدائم على 16.89٪ من الأصوات، احتفظت أمريكا بحكم الواقع بحق النقض (في حالة التصويت، من الضروري جمع أغلبية 85٪ من الأصوات لاتخاذ قرار). وتستمر هيمنة الولايات المتحدة وحلفائها على المؤسسة. ولا تصل البلدان الأخرى التي تمثل 80٪ من سكان العالم حتى إلى 50٪ من حقوق التصويت.

وعلى نطاق أوسع، وفي الوقت الذي واجه فيه النظام الرأسمالي، المسؤول الرئيسي عن احترار المناخ والتفاوتات بين البلدان وداخلها، صعوبات بعد أزمة 2007-2008، عزز البنك العالمي تحت رئاسة جيم كيم هيمنة الرأسمال المالي الكبير عبر زيادة قروضه، التي يتم منحها الآن فصاعدا بأسعار السوق [5].كما عمل جيم كيم على الترويج لـ "المصارف التي ليس لها وجود مادي" وللتسنيد – المندرجين في صلب أزمة 2007-2008 – لتمويل التنمية [6]، مع زيادة اللجوء للقطاع الخاص عبر مؤسسة التمويل الدولية، وهي فرع للبنك العالمي اشتهرت بصلاتها الوثيقة مع الفراديس الضريبية.

هكذا، لم يستخلص البنك العالمي وجيم كيم بعد دروس الفشل الذريع لمخططات التقويم الهيكلي ويستمران في تفكيك بنيات عمومية وإضعافها لصالح مقاولات خاصة تنتج عن مشاريعها انتهاكات خطيرة للحقوق الإنسانية: الاستحواذ على الأراضي، والقمع، وتهجير السكان [7]، والاعتقالات التعسفية أو القتل من أجل إسكات الحركات الاحتجاجية [8].

لم يصلح جيم يونغ كيم البنك العالمي بتاتا بتعزيزه سيطرة الرأسمال المالي الكبير بواسطة زيادة قروض البنك العالمي، التي صارت تمنح من الآن فصاعدا بمعدلات السوق.دفاعًا عن مصالح أكبر قوة سياسية في العالم بشكل أكثر مباشرة، شارك جيم كيم، في مايو 2017، إلى جانب إيفانكا ترامب، ابنة الرئيس الملياردير الكاره للنساء، في زيارة عمل إلى المملكة العربية السعودية، الحليف السياسي التاريخي للولايات المتحدة. سمحت هذه الزيارة للنظام الملكي السعودي، فائق الرجعية الذي يدوس حقوق النساء بشكل دائم، بالتوفر على صورة تقدمية بتكلفة قليلة، من خلال التعهد بالتبرع لصالح صندوق النساء المقاولات. وبالطبع، ذلك هو الغرض الأساسي من هذا الصندوق، الذي تم إطلاقه تحت إشراف إيفانكا ترامب وجيم كيم وجوستين ترودو، والذي يروم المشاركة في تراكم الرأسمال على المستوى العالمي بذريعة حفز تحرر النساء.

خلافا للصورة الاطرائية التي يقدمها عنه البعض، لم يقم جيم كيم بإصلاح البنك العالمي، الذي يدافع دائما عن مصالح رأس المال وأغنى البلدان وأكثرها قوة (الولايات المتحدة وكندا وأوروبا الغربية واليابان) على حساب الحقوق الإنسانية والحفاظ على كوكب الأرض.

بعد الإعلان عن استقالة جيم كيم وبالنظر إلى السياسة المدمرة المطبقة دون استثناء من قبل البنك العالمي منذ عام 1946، فإن الشبكة الدولية للجنة من أجل إلغاء الديون غير الشرعية:
·تدين تأثير الولايات المتحدة وحلفائها والرأسمال الكبير وسط هذه المؤسسة·تدين التمثيلية الضعيفة جدًا لمكانة البلدان المسماة "بلدان الجنوب" في صنع القرار·تعيد التذكير بأن البنك

العالمي فاعل رئيسي في المشاكل السياسية والاقتصادية التي تواجهها شعوب الكوكب، لا سيما من خلال الضرائب وتعميق:

·هيمنة الأسواق المالية والمقاولات الخاصة الكبرى في الصناعة، والفلاحة الصناعية والتجارية، وفي التجارة؛

·برامج تشجيع مناخ الأعمال المعززة لهشاشة الشغل وبرامج تمكين الأعمال الزراعية التي تشجع الفلاحة الصناعية والتجارية المساهمة في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وتلقي بالمزارعين والمزارعات في دوامة استدانة لا تطاق [9]؛

·سياسات المضاربة والاستيلاء على الأراضي وعلى الماء التي يشكل سكان بلدان الجنوب ضحاياها الرئيسيين؛

·سياسات قروض صغيرة تفرض عبء استدانة لا يطاق على نساء بلدان الجنوب وشعوبها؛

·خطط تقويم هيكلي، تحت هذا الاسم أو أي اسم آخر، بالأمس واليوم؛

·تدين، أنه رغم طبيعته الخاضعة للملاحقة القضائية بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1947 وملحقاتها، يوجد البنك العالمي فوق القوانين والشعوب، ولا يقوم أبدا حتى باحترام مواجهة مسؤولياته أمام المؤسسات القضائية المختصة [10] رغم أنه متهم بصورة متكررة بالفساد وتزوير البيانات وانتهاك الحقوق الإنسانية الأساسية وغيرها من الممارسات التي تستحق الشجب والعقاب.

·تؤكد أن البنك العالمي لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يكون حليفاً لشعوب العالم في مواجهة التحديات المناخية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تواجها.لذا تدعو الشبكة الدولية للجنة من أجل إلغاء الديون غير الشرعية إلى تعزيز الأنشطة النضالية والتعبئات الهادفة إلى:

·القطع مع جميع الاتفاقيات المبرمة مع البنك العالمي، وبشكل أوسع مع صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، هذه المؤسسات الثلاثة التي تعمل بشكل مشترك؛

·استبدال هذه المؤسسات بمؤسسات ديمقراطية ترفض السعي وراء الربح وتعطي الأولوية لتلبية الحقوق الإنسانية الأساسية والتضامن في مجالات تمويل التنمية والإقراض والتجارة العالمية؛

·إنشاء جبهة موحدة لبلدان الجنوب ضد سداد ديون غير شرعية؛·تعميق هذا الزخم بالخروج من النظام الرأسمالي – القائم على البحث عن الربح، والنمو مهما كان الثمن، والأنانية، وتدمير الكائنات الحية والطبيعة – من أجل بناء مجتمع حيث توجد الحاجات الاجتماعية والبيئية في قلب الخيارات السياسية.

11 يناير 2019

إحالات:

[1]

Voir Mihir Sharma, « Is It Time to Give Up on the World Bank ? », Bloomberg Opinion, 8 janvier 2019, https://www.bloomberg.com/opinion/articles/2019-01-08/world-bank-s-jim-yong-kim-had-good-reason-to-resign

[2]

Voir notamment Éric Toussaint, Banque mondiale, le coup d'État permanent, p.80.

[3]

Voir notamment Éric Toussaint, Banque mondiale, le coup d'État permanent, chapitre 5.

[4] انظر البيان الصحفي للبنك العالمي الصادر في 24 أبريل 2018، «مجموعة البنك العالمي: المساهمون يصادقون على برنامج زيادة وإصلاح في رأسالمال حامل لتغيير عميق»،

https://www.banquemondiale.org/fr/news/press-release/2018/04/21/world-bank-group-shareholders-endorse-transformative-capital-package

[5] هذا الخيار أكثر إثارة للجدل حيث أن البنك العالمي وصندوق النقد الدولي قلقان في الوقت نفسه من أزمة ديون جديدة لبلدان الجنوب بسبب مخاطر ديونها الخارجية الكبيرة المرتبطة بالأسواق المالية...

[6] انظر على وجه الخصوص

Nicolas Sersiron, Banque de l'ombre et titrisation, le cynisme des financiers pour les pays pauvres !, 23 octobre 2018 : http://www.cadtm.org/Banque-de-l-ombre-et-titrisation-le-cynisme-des-financiers-pour-les-pays

[7] انظر ، على وجه الخصوص ،

Eric Toussaint, Le soutien de la Banque mondiale au déplacement forcé de population, 18 avril 2015 : http://www.cadtm.org/Le-soutien-de-la-Banque-mondiale,11538

[8] انظر بشكل خاص

Émilie Paumard, Le FMI et la Banque mondiale ont-ils appris de leurs erreurs ?, 13 octobre 2017 : http://www.cadtm.org/Le-FMI-et-la-Banque-mondiale-ont

[9] انظر على وجه الخصوص ريمي فيلاين ، الثورة الخضراء الجديدة ، 19 أغسطس 2016:

، كونها مزارعة هندية اليوم: قتل Sushovan Dhar و http://www.cadtm.org/New-Volvet-Revolution

بالرصاص لمطالبتهم بتخفيف الديون ، 3 أغسطس 2017: http: //www.cad tm.org/Etre-un-paysan-indien-today

[10] انظر

Eric Toussaint, Pourquoi il est possible de traduire la Banque mondiale en justice, 16 octobre 2017 : http://www.cadtm.org/Pourquoi-il-est-possible-de,2344 et Renaud Vivien, Banque mondiale, une zone de non-droit protégée par les juges, 23 juillet 2016 : http://www.cadtm.org/Banque-mondiale-une-zone-de-non

قائمة المراجع

بالنسبة للكتاب، الهيكل الأساسي هو: الاسم، الاسم الأول. سنة النشر الأول. عنوان الكتاب، الناشر، مكان النشر، سنة الإصدار المشار إليها إذا اختلفت عن سنة الإصدار الأول، عدد الصفحات.

بالنسبة لمقالة في مجلة، البنية الأساسية هي: الاسم، الاسم الأول. سنة النشر الأول. «العنوان الدقيق للمقال»، اسم الدورية، وتاريخ المجلد ورقمه، الناشر، صفحة بداية ونهاية المقالة.

بالنسبة لمقال في عمل جماعي، البنية الأساسية هي: الاسم، الاسم الأول. سنة النشر الأول. «العنوان الدقيق للمقال»، الاسم، والاسم الأول للمنسق. اسم العمل الجماعي، مكان النشر، سنة النشر، الناشر، صفحة بداية ونهاية المقال.

ADAMS, Patricia. 1991. Odious Debts,
Probe International, Toronto, 252 p.

AGLIETTA, Michel, et MOATTI,
Sandra. 2000. Le FMI. De l'ordre moné- taire aux désordres financiers, Ed. Economica, Paris, 255 p.

ANGULO SANCHEZ, Nicolas. 2005. El
Derecho Humano al Desarollo frente a la mundialización del Mercado, Iepala, Colección Cooperación y Desarollo, Madrid, 311 p.

ARRUDA, Marcos. 1999. External Debt. Brazil and the International Financial Crisis, Pluto Press, London, 2000, 173 p.

ATTAC. 2004. **HARRIBEY**, Jean-Marie, sous la coordination de, Le développement a-t-il un avenir? Pour une société solidaire et économe, Mille et une nuits, Fayard, Paris

AVRAMOVIC, **Dragoslav** and **GUL**- HATI, Ravi. 1960. Debt Servicing Problems of Low-Income Countries 1956- 58, Johns Hopkins Press for the IBRD, Baltimore

AZOULAY, Gérard. 2002. Les théories du développement, Du rattrapage des retards à l'explosion des inégalités, Presses universitaires de Rennes, Rennes, 332 p.

BANQUE MONDIALE / WORLD BANK.

.1981.-Rapport sur le développement dans le monde, Washington (NB: chaque rapport compte de 250 à 340 p.)

.1982 .-Rapport sur le développement dans le monde, Washington

.1983 .-Rapport sur le développement dans le monde, Washington

.1990 .-Rapport sur le développement dans le monde, Washington
.1991 .-Rapport sur le développement dans le monde, Washington
.1992 .-Rapport sur le développement dans le monde, Washington
1993 .-a. Rapport sur le Développement dans le Monde, Investir dans la Santé, Washington, 339 p.
.1994 .-Rapport sur le développement dans le monde, Washington
1995 .-a. Rapport sur le développement dans le monde. Le monde du travail dans une économie sans frontières, Banque mondiale, Washington
.1996 .-Rapport sur le développement dans le monde, Washington
.1997 .-Rapport sur le développement dans le monde, Washington
.1998 .-Rapport sur le développement dans le monde, Washington
.2000 .-Rapport sur le développement dans le monde, Washington
.2005 .-Rapport sur le développement dans le monde, Washington
.1992 .-Governance and Development,
Washington, 1992
.1992 .-World Debt Tables 1992-1993,
Vol 1., 1992, Washington
1993 .-b. The East Asian Miracle, World Bank, Washington, 389 p.
1995 .-b. Promouvoir le développement social. Contribution de la Banque mondiale au Sommet social, Banque mondiale, Washington
» .1997 .-Summary of RSI Staff Views Regarding the Problem of 'Leakage' from the World Bank Project Budget« August 1997
.1997 .-Global Development Finance,
Washington
.1998 .-Global Development Finance,
Washington, 187 p.
.1999 .-Global Development Finance,
Washington
.2000 .-Global Development Finance,
Washington
.2001 .-Global Development Finance,
Washington
.2002 .-Global Development Finance,

Washington
.2003 .-Global Development Finance,
Washington
.2004 .-Global Development Finance,
Washington, 232 p.
.2005 .-Global Development Finance,
Washington, 171 p.
.2003 .-World Development Indicators,
Washington, 391 p.
.1998-1999.- Global Economic Prospects, Washington
BANQUE DES REGLEMENTS INTERNATIONAUX.
.-BRI. 1995. 65ème rapport annuel, Bâle, 241 p.
.-BRI. 2000. 70ème rapport annuel, Bâle, 203 p.
.-BRI. 2001. 71ème rapport annuel, Bâle, 203 p.
.-BRI. 2002. 72ème rapport annuel, Bâle, 209 p.
.-BRI. 2003. 73ème rapport annuel, Bâle, 225 p.
BELLO, Walden. 2000. « The Prague Castle Debate: Hard answers, Please, Gentlemen », in Transfer of Wealth, Focus on the Global South, Bangkok
BELLO, Walden. 2002. Deglobalization. Ideas for a new world economy, Zedbooks, London - New York, 132 p.
BOND, Patrick. 2000. Elite Transition, From Apartheid to Neoliberalism in South Africa, Pluto Press/University of NatalPress,London-S terling, Virginia/ Pietermaritzburg, South Africa, 318 p.
BOND, Patrick. 2001. Against Global Apartheid, South Africa meets the World Bank, IMF and International Finance, University of Cape Town Press, Lansdowne, 302 p.
BROOKS, R. et al. 1998. External debt histories of ten low-income developping countries: lessons from their experience, FMI, document de base, WP/98/72, Washington D.C.
BULOW, Jeremy I., **ROGOFF**, Kenneth, « A Constant Recontracting Model of Sovereign Debt », Journal of Political Economy, 97 n°1, February 1989, p. 155-78
BULOW, Jeremy I. « Cleaning Up Third World Debt Without Getting Taken to the

Cleaners » (avec Kenneth Rogoff), Journal of Economic Perspectives, Vol. 4, n° 1, Winter 1990, p. 31-42
BULOW Jeremy I. « First World Governments and Third World Debt » , Brookings Papers on Economic Activity, 2002, n° 1, p. 229-255
CALCAGNO, Alfredo Eric. 1988. La perversa deuda, Buenos Aires, Editorial Legasa, 266 p.
CALCAGNO, Alfredo Eric et CALCAGNO, Alfredo Fernando. 1995. El universo neoliberal: recuento de sus lugares comunes, Buenos Aires, Alianza, 500 p.
CASTRO, Fidel. 1985. La Cancelación de la deuda externa y el nuevo orden económico international, Editora Política, La Habana, 210 p.
CENTRE TRICONTINENTAL. « Les Organismes financiers internationaux, instruments de l'économie politique libérale », in Alternatives Sud, Vol. VI, 1999, 2, L'Harmattan, Louvain-la-Neuve, Paris, Montréal, 189 p.
CENTRE TRICONTINENTAL. "Raisons et déraisons de la dette. Le point de vue du Sud », in Alternatives Sud- Vol.IX (2002), n°2-3, L'Harmattan, Louvain-la-Neuve, Paris, Montréal, 266p .CETIM. 2005. ONU. Droits pour tous ou loi du plus fort?, CETIM, Genève, 431p.
CHANG, Ha-Joon. 2001. « The Rebel Within, Joseph Stiglitz and the World Bank « , Anthem Press, London, 320 p.
CHARVIN,Robert.2002.L'investissement international et le droit au développement, L'Harmattan, 2002, 203 p.
CHENERY Hollis B. and STROUT Alan. 1966. « Foreign Assistance and Economic Development », American Economic Review, n°56, p.680-733
CHRISTEN, Ivan. 1995. La Banque mondiale, Que sais-je?, P.U.F., Paris, 127 p.
CNUCED/UNCTAD .2005. World
Investment Report, Genève, 332 p.
CNUCED/UNCTAD/UNDP. 1997. Debt
sustainability, social and human develop- ment, and the experiences of the heavily indebted poor countries (HIPCS), 89 p.
COMANNE, Denise. 2005. « Quelle vision du développement pour les fémin- istes ? » in Les Autres Voix de la Planète, 3ème trimestre 2005, n°28, p. 3-10
COMMISSION DES FINANCES, DE L'ECONOMIE GENERALE ET DU PLAN (rapporteur Yves Tavernier). 2000. Rapport d'information sur les activ- ités et le

contrôle du Fonds Monétaire International et de la Banque mondiale, Assemblée Nationale, Paris, 13 décembre 2000

DELGADO, Gian Carlo (2005), Agua y Seguridad Nacional. El recurso natural frente a las guerras del futuro, Random House Montadori, Mexico, 202 p.

EDWARDS, Sebastian. 1995. Crisis y Reforma en América Latina, 1997, Buenos Aires, 433 p.

FONDS MONETAIRE INTERNATIONAL. 1997. Rapport annuel 1997, Washington DC

GEORGE, Susan. 1988. Jusqu'au cou,
La Découverte, Paris, 1989, 405 p.

GEORGE, Susan. 1992. L'effet Boomerang, col. Essais, La Découverte, Paris, 291 p.

GEORGE, Susan et SABELLI, Fabrizio. 1994. Crédits sans Frontières, col. Essais, La Découverte, Paris, 278 p.

INTERNATIONAL MONETARY FUND/THE WORLD BANK. 2002» .
External Comments and Contributions on the Joint Bank/Fund Staff Review of the PRSP Approach« , Washington D.C. 20431, February, 2002, 2 volumes, 246 p .et 326 p.

JADHAV, Narendra. 2002. « Synopses of External Comments and Contributions on the Joint IMF/World Bank Staff Review of the PRSP Approach« , International Monetary Fund/World Bank, February 2002, 137 p.

KAPUR, Devesh, LEWIS, John P., WEBB, Richard. 1997. The World Bank, Its First Half Century, Volume 1: History, Brookings Institution Press, Washington, D.C., 1275 p.

KAPUR, Devesh, LEWIS, John P., WEBB, Richard. 1997. The World Bank, Its First Half Century, Volume 2: Perspectives, Brookings Institution Press, Washington, D.C., 766 p.

KRUEGER, Anne O. 1979. Studies in the modernization of the Republic of Korea: 1945-1975. The Development Role of the Foreign Sector and Aid, Council on East Asian Studies Harvard University, Cambridge, Massachusetts and London, England, 256 p.

KRUEGER, Anne. 1998. « Whither the Bank and the IMF? « , Journal of Economic Literature, Vol. XXXVI, décembre 1998, pp.1983-2020 LAND RESEARCH AND ACTION NETWORK. The Destructive Agrarian Reform Policies of the World Bank, Sao Paulo, 56 p .LISSAKERS, Karin. 1991. Banks ,Borrowers and the Establishment:

A Revisionist Account of the International Debt Crisis, Basic Books
MADDISON, Angus. 1970. Progreso y política económica en los países en vías de desarollo, Fondo de Cultura Económica, Mexico, 1988, 359 p.
MANDEL, Ernest. 1972. Le Troisième âge du Capitalisme, La Passion, Paris, 1997, 500 p.
MANDEL, Ernest. 1982. La Crise, 1974-1982,Champs, Flammarion, 302 p.
MANDEL, Ernest. 1989. L'Annulation de la dette du tiers monde, Dossier Rouge 29, 15 p.
MASON Edward S. et **ASHER**, Robert E. 1973. The World Bank since Bretton Woods, The Brookings Institution, Washington, D.C., 915 p.
McNAMARA, Robert S. 1968. The Essence of Security: Reflections in Office, Hodder and Stoughton, London
McNAMARA, Robert S. 1973. Cien países, Dos mil millones de seres, Tecnos, Madrid, 172 p.
McNAMARA, Robert S. 1995. In Retrospect: The Tragedy and Lessons of Vietnam, Times Book, 414 p.
MILLET, Damien et **TOUSSAINT**, Eric. 2002. 50 Questions/50 Réponses sur la dette, le FMI et la Banque mondiale, CADTM-Bruxelles/Syllepse-Paris, 262 p.
MILLET, Damien et **TOUSSAINT** ,Eric. 2002. The Debt Scam, Vikas Adhyayan Kendra, Mumbai, 2003, 150 p.
MILLET, Damien et **TOUSSAINT**, Eric. 2005. Les Tsunamis de la dette, CADTM-Liège/Syllepse-Paris, 2005, 189 p.
MILLET, Damien. 2005. L'Afrique sans dette, CADTM-Liège/Syllepse-Paris, 2005, 218 p.
MILLET, Damien et **TOUSSAINT**, Eric. 2005. « Les faux semblants de l'aide au développement » in Le Monde diploma- tique, juillet 2005, p. 8
MILLIKAN, Max and **BLACKMER** Donald, eds. 1961. The Emerging Nations: Their Growth and United States Policy, Little Brow and company, Boston
MORRISSON, Christian. 1996. « La Faisabilité politique de l'ajustement », Cahier de politique économique, 13, Centre de développement de l'OCDE, Paris, 41 p.
NARAYAN, Deepa et autres. 2000. Voices of the poor. Can Anyone Hear Us?, New York, Oxford University Press for the World Bank, 343 p.
NDIKUMANA, Leonce et **BOYCE** ,James. 1997. Congo's Odious Debt: External

borrowing and Capital Flight, University of Massachussets, Department of Economics
NOREL, Philippe et **SAINT-ALARY**, Eric. 1988. L'Endettement du tiers- monde, Alternatives économiques, Syros 178 ,1992 ,p .OCDE. 2000. Statistiques de la dette extérieure. Principaux agrégats: 1998- 1999, Paris, 2001, 36 p.
OLIVER, **Robert** W. 1975. International Economic Co-operation and the World Bank, MacMillan Press, London, 421 p.
PAYER, **Cheryl**. 1974. The Debt Trap: The International Monetary Fund and the Third World, Monthly Review Press, New York and London, 251 p.
PAYER, **Cheryl**. 1982. The World Bank. A Critical Analysis, Monthly Review Press, New York and London, 414 p.
PAYER, **Cheryl**. 1991. Lent and Lost. Foreign Credit and Third World Development, Zed Books, London, 154 p.
PEEMANS, Jean-Philippe. 2002. Le développement des peuples face à la modernisation du monde, Academia- Bruylant/L'Harmattan, Louvain-la- neuve/Paris, 534 p.
PNUD.
.1990.-Rapport mondial sur le développement humain, Economica, Paris
.1991.-Rapport mondial sur le développement humain, Economica, Paris
.1992.-Rapport mondial sur le développement humain, Economica, Paris, 229 p.
.1993.-Rapport mondial sur le développement humain, Economica, Paris, 255 p.
.1994.-Rapport mondial sur le développement humain, Economica, Paris, 239 p.
1995.-Rapport mondial sur le développe- ment humain, Economica, Paris, 251 p.
.1996.-Rapport mondial sur le développement humain, Economica,Paris, 251 p.
.1997.-Rapport mondial sur le développement humain, Economica, Paris, 268 p.
.1998.-Rapport mondial sur le développement humain, Economica, Paris, 254 p.
.1999.-Rapport mondial sur le développement humain, Economica, Paris, 261 p.
.2000.-Rapport mondial sur le développement humain, Economica, Paris, 290 p.
2001 .Rapport mondial sur le développe- ment humain, Economica, Paris, 264 p.
.2002.-Rapport mondial sur le développement humain, Economica, Paris
.2003.-Rapport mondial sur le développement humain, Economica, Paris
.2004.-Rapport mondial sur le développement humain, Economica, Paris
.2005.-Rapport mondial sur le développement humain, Economica, Paris, 385 p.
.2000.-Rapport du PNUD sur la pauvreté 2000, PNUD, New York, 144 p.

RICH, Bruce. 1994. Mortgaging the earth, Earthscan, London, 376 p.
ROSTOW WALT, W. 1960. Les Etapes de la croissance économique: un manifeste non communiste, Le Seuil, Paris, 1970 RUIZ DIAZ BALBUENA, Hugo. 2003. »La Responsabilité internationale des institutions financières internationales « document présenté au Troisième Séminaire Droit et Dette, CADTM, Amsterdam, décembre 2003, 22 p.
RUIZ DIAZ BALBUENA, Hugo. 2003 » .Le traitement de la dette par l'ONU. L'Assemblée générale et la dette: entre le désir de solution durable de la dette et l'acceptation des relations économiques internationales inéquitables « , docu- ment présenté au Troisième Séminaire Droit et Dette, CADTM, Amsterdam, décembre 2003, 22 p.
SACK, Alexander Nahum. 1927. Les Effets des Transformations des Etats sur leurs Dettes Publiques et Autres Obligations financières, Recueil Sirey, Paris
SANCHEZ ARNAU, J.-C. coord. 1982 .Dette et développement (mécanismes et conséquences de l'endettement du Tiers Monde), Editions PUBLISUD, Paris, 207 p.
SAXE-FERNANDEZ, John et NUNEZ RODRIGUEZ, Omar. 2001 » .Globalizacion e imperialismo: la transferencia de excedentes de America latina », in SAXE-FERNANDEZ, John et PETRAS James, Globalizacion, impe- rialismo y clase social, Grupo Editorial Lumen, Buenos Aires - Mexico, p.87-165
SAXE-FERNANDEZ, **John** et **DELGA**- DO-RAMOS, Gian Carlo,(2004) Imperialismo y Banco Mundial, Editorial Popular, Madrid, 151 p.
SAXE-FERNANDEZ, **John** et **DELGA**- DO-RAMOS, Gian Carlo,(2005) Imperialismo en Mexico. Las operaciones del Banco Mundial en nuestro pais, Random House Montadori, Mexico, 166p.
SHAPLEY, Deborah. 1993. Promise and Power. The Life and Times of Robert McNamara, Little, Brown and Company, Boston, Toronto, London, 734 p.
SHIVA, Vandana. 1991. The Violence of the green revolution, Third World Network, Malaisia, 1993, 264 p.
SHIVA, Vandana. 1994. La Nature sous licence ou le processus d'un pillage, CETIM, Genève, nov. 1994, 144 p.
STIGLITZ, Joseph E. 2002, La Grande désillusion, Fayard, Paris, 324 p.
STIGLITZ, Joseph E. 2003, Quand le capitalisme perd la tête, Fayard, Paris, 416 p.
TEITELBAUM, Alejandro. 2003. El papel de las sociedades transnationales en el

mundo contemporaneo, Buenos Aires, octubre 2003, Asociacion Americana de Juristas, 192 p.

THERIEN, Jean-Philippe. 1990. Une Voix du Sud: le discours de la Cnuced, L'Harmattan, Paris

TOUSSAINT, Eric. 1998. La Bourse ou la Vie. La Finance contre les Peuples. Coédition Luc Pire-Bruxelles/CADTM- Bruxelles/CETIM-Genève/Syllepse- Paris, 396 p.

TOUSSAINT, Eric et **ZACHARIE** ,Arnaud. 2000. Le Bateau ivre de la mondialisation, Escales au sein du village planétaire, CADTM- Bruxelles/Syllepse- Paris, 264 p.

TOUSSAINT, Eric et **ZACHARIE** ,Arnaud. 2001. Afrique: Abolir la dette pour libérer le développement, CADTM- Bruxelles/Syllepse-Paris, 272 p.

TOUSSAINT, Eric et **ZACHARIE** ,Arnaud. 2002. Sortir de l'impasse. Dette etajustement,CADTMBruxelles/Syllepse- Paris, 217 p.

TOUSSAINT, Eric. 2004. La Finance contre les peuples. La Bourse ou la Vie, C A D T M - B r u x e l l e s / C E T I M - Genève/Syllepse-Paris, 640 p.

TOUSSAINT, Eric. 2004. Enjeux poli- tiques de l'action de la Banque interna- tionale pour la Reconstruction et le Développement et du Fonds monétaire international envers le tiers-monde, thèse de doctorat en Sciences politiques, Université de Liège et Université de Paris 8, année académique 2003-2004, 354 p.

TREILLET, Stéphanie.2002.L'Économie du développement, Nathan, Paris, 187 p

VAN DE LAAR, Aart. 1980. The World Bank and the Poor, Martinus Nijhoff Publishing, Boston/The Hague/London, 269 p.

VINCENT, Philippe. 1998. « L'évolution du traitement des pays en développement au sein du GATT et de l'Organisation mondiale du commerce« , thèse de doctorat à l'Université de Paris X -Nanterre, U.F.R. des Sciences juridiques, administratives et politiques, 563 p.

WEBB, Richard. 1987. Peru, Country Study 8, WIDER, 1987

WILLIAMSON, John.«What Washington means by policy reform». 1989. in Latin American Ajustment: How much has happened?, Washington, Institut of International Economics

ZACHARIE, Arnaud. 2005. Le nouveau désordre international et les raisons d'en sortir, Editions Labor, collection Quartier Libre, Bruxelles, 2005, 93 p.

ZIEGLER, Jean. 2004. L'Empire de la Honte, Fayard, 323 p.